

الدكتور علي نجيب عواد
عميد ركن سابق

دراسات فسي

• إعلام الأزمات والحوار

• الإعلام الأمني

• القانون الإنساني في النزاعات

مركز المنهل البفاني



الدكتور علي نجيب عواد
عميد ركن سابق

دراسات في:

- إعلام الأزمات والحوار

- الإعلام الأمني

- القانون الإنساني في النزاعات

دار المنهل اللبناني

دراسات في:

- إعلام الأزمات والحوار

- الإعلام الأجنبي

- القانون الإنساني في النزاعات

الدكتور علي نجيب عواد - عميد ركن سابق

الطبعة الأولى

2012 م - 1433 هـ

جميع الحقوق محفوظة

إن الأفكار الواردة في هذا الكتاب، تعتبر من وجهة نظر المؤلف ولا تلزم أية جهة.
لا يجوز نسخ أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة من الوسائل دون إذن خطي من المؤلف.



مركز قنولي للدراسات الاستراتيجية والإعلام

التلفون: دار المنهل اللبناني

بيروت - النويري، سنتر حمادي - ط 6 - Bloc-B

هاتف: 631654 (01) - خليوي: 920930 (70)

بريد إلكتروني: ahmedmohamed@hccmail.com

التوزيع: مكتبة رأس النبع

بيروت - رأس النبع - شارع محمد العوث

هاتف: 631654 (01) - 920930 (70) - فاكس: 631432 (01)

دار المنهل اللبناني

إهداء

إلى كل من يعمل في الإعلام لغد آمن في الإنسانية

إلى كل من يعمل لتعزيز إعلام ثقافة الحوار في الإنسانية

إلى كل مؤمن بأن كلمة الله هي عدل القانون في الإنسانية

والى والدي معلمي الأول في الإنسانية

علي نجيب عواد

المقدمة

في إعلام الأزمات والحوار:

إن ثقافة الحوار في إعلام الأزمات هي الترجمة الأساسية للمواطنة التي تستوعب الهوية الوطنية في الدولة الواحدة، والتي تشكل المخزون الروحي والراث التاريخي للوطن في ظل أي تنوع ديني أو عرقي أو قومي وما شابه. إن هذا التنوع مهما كان شكله لا يمنع تشكل المواطنة السليمة، ألم يجهر الرسول العربي الكريم ذات يوم بحبه لوطنه مكة وهو صاحب دعوة إسلامية للبشرية جمعاء.

إن ثقافة الحوار في إعلام الأزمات تجسد مفهوم الانتماء للوطن فوق أية انتماءات أخرى. تلك الانتماءات التي يجب اختزالها لتصبح فقط خصوصيات فردية جذيرة بالاحترام. وبالتالي، تتطور المواطنة كمعيار وحيد لتحديد حقوق وواجبات المواطن باعتبارها تعبير سياسي وإطار قانوني وتوصيف ثقافي - اجتماعي لما ينبغي أن تكون عليه رابطة الفرد بالدولة. ويبرز سؤال محوري: لماذا لم ترسخ في تاريخنا العربي ثقافة الحوار في الاعلام رغم أن هذا التاريخ يزخر بالمفكرين المستبشرين أصحاب المقولات عن حق الاختلاف ونسبية الحقيقة، وهي مقولات لا تقل بلاغة ولا عمقا عن مقولات فولتير وروسو ونظرية العقد الاجتماعي وكل نظريات مفكري الغرب؟

إن ثقافة الحوار في إعلام الأزمات تجسد التجانس الاجتماعي بين أفراد الوطن وترسخ الفواسم المشتركة بينهم بصرف النظر عما قد يوجد بينهم من مظاهر تمايز طبيعية. وهذه الثقافة تجعل - وبصورة علمية - شعور الانتماء للوطن قادر على استيعاب الانتماءات الطائفية والعرقية والتاريخية والمائتية، وبالتالي تكون المواطنة السليمة قادرة على

ترويض هذه الانتماءات وتمنح الوطن حصانة في مواجهة محاولات الهيمنة الخارجية.

ويبرز سؤال محوري آخر: عندما يعلم بعض قادة الرأي أن الشحن الاعلامي التعصبي في الأزمات يولد اضطراباً نفسياً وتوتراً اجتماعياً وعصبياً، ثم استعداداً طبيعياً لممارسة العنف كردة فعل، فينخفض الضمير المأم وتتهار المناعة الخلقية، فيتهار المجتمع ثم الوطن، لماذا يعملون إذن في مجال هذا الشحن الذي قد يؤدي مباشرة أو مواربة أو ايحاء أو تذكياً إلى إشعال الكوامن الطائفية أو المذهبية الدفينة في الرأي العام الكلي لدى الأفراد، وبالتالي إلى توالد أزمات داخلية تستهدف الوحدة الوطنية؟

سيبحث كتابنا في هذا المضمون جازمين بأنه لا بد من صحوة ثقافية - تربوية باتجاه ثبات الولاء والانتماء لوطن واحد، حيث أن الشحن الاعلامي التحريضي يدفع إلى نشوء تعدديات مجتمعية وايدولوجيات تعصبية تدمر عنصر المواطنة عند بعض الجمهور، وبالتالي يصبح ولاءه للوطن مزعزعا وقد يزول. وهذا الأمر قد ينمكس سلوكاً يؤدي إلى صدامات أهلية في الشوارع، وبالتالي إلى اندلاع أزمة أهلية حادة تندر بأن تصبح نزاعاً داخلياً. وللأسف تبرز القناعة، ولكن بعد فوات الأوان وبعد تدمير ذاتي، بأن الحوار هو البقطة ووسيلة الحل، الحوار في مناخ إعلامي يركز على التنوير والتوعية دون تشويه أو تحريض، الإعلام الذي يخدم التوجهات الوفاقية نحو وحدة الكيان وسيادة الدولة.

في الاعلام الامني:

أما بالنسبة للاعلام الأمني نقول: إن ضياع الشخصية الإنسانية المبنية على القيم الإيمانية الصحيحة في داخل الفرد هي المشكلة - الأساس للإعلام بشكل عام، والأمني منه بشكل خاص. إذ من ضياع هذه الشخصية تنفجر المشكلات الأمنية (الإصلاح بالقوة، المخالاة في الدين فكراً وممارسة، أعمال العنف، الجريمة، الفتنة في رداء القضية، المخدرات والحض على الإنحراف كمنصر تحفيز في أيدي المخططين أصحاب النوايا المبيتة... الخ) مما يستدعي دوراً هاماً وطلبياً وحاسماً للإعلام الأمني.

ألنيس الإخلال بأمن الوطن هو ردة فعل مضللة عند شريحة غابت عنها ثقافة الفكر المؤمن؟ ألا تصبح مهمة الإعلام الأمني صعبة جداً إذا تسقم هذا الفكر وخصوصاً في طور بداية النمو الفكري لدى الطفولة والمراهقة والشباب؟

إن التنشئة على الفضائل والأخلاق الحميدة تنتج سلوكاً يمنع أبناء الوطن من الإرتقاء في

أحضان «الفريب المترقب» تحت أية ذريعة. وبالتالي تمنع ترجمة هذا الارتقاء إلى أعمال تبدأ بـ «الإنحراف» - أصغر المواضيع الأمنية - وتصل إلى جرائم العنف والإرهاب.

من هنا حاجتنا ملحة إلى الإعلام الأمني المرتكز على أسس علمية إلى جانب ارتكازه على روح الدين والعقيدة والأخلاق وعلى روح المنجزات الإنسانية النبيلة. حاجة بتوقف عليها الصراع مع الفتن المبرمجة والضغط العالمية المترتبة بالثغرات التي قد تفتح في كيان أية دولة. وترجم هذه الحاجة بأن تضطلع الأجهزة الإعلامية بوظائف بنوية تستخدم المنهج العلمي المبرهن لأداء مهام مجتمعية إستراتيجية هادفة إلى توافق المجتمع ووحدته لمواجهة الأخطار المترتبة بأمن المجتمع واستقراره وفي مقدمها خطر الجرائم المتسلسلة وأخطرها جريمة الفساد التي تشمل خلايا سرطانية في أوصاله.

وتدخل سياسة الوقاية الإستراتيجية من الجرائم في جوهر منهج الأجهزة الإعلامية مرتكزة على عناصر الاختصاص والمرونة من جهة، وعلى الواقعية والتنوع والالتزام في الأداء من جهة أخرى. وتؤكد نظرية الدفاع الاجتماعي - ومرتكزها الإعلام - أنه على رجل الإعلام أن يدمج هذه السياسة في خطط التنمية باعتبار أن سياسة منع الجريمة هي أحد اتجاهات السياسة الاجتماعية. والتوصية تكمن في إتباع أسلوب منهجي في مجال التخطيط الإعلامي لمنع تكون العناصر الأولية للجرائم (وفي مقدمها جريمة الفساد، أم الجرائم) مما يؤدي إلى دمج سياسات المنع هذه في التخطيط الإنمائي الوطني. يشتمل هذا الأسلوب بشكل أساسي على إقامة وشائج ملائمة بين نظام العدالة الجزائية والمجالات الإنمائية الأخرى مثل الثقافة والتعليم والعمل وأخرى ذات الصلة. يترجم هذا الأسلوب القيم الإنسانية والبنية الحضارية في كافة تشعباتها وتعقيداتها وعليه أن يعالج بالتزامن مسائل الاضطراب والظلم واللامتاء الوطني.

ويمكن الجزم بأن جريمة الفساد تعتبر أشد خطراً وفتكاً وسرطانية من كل الجرائم. فآثارها تتسع لتشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. بل كل الأبعاد الوطنية، إنها أم الجرائم. تضرب الأمن القومي والمصالح القومية والقيم الأخلاقية في الوطن والدولة. وقد تؤدي هذه الآثار إلى أزمات داخل المجتمع وسلطانه الحاكمة.

أما في مسألة الصورة الاعلامية لدور رجل الأمن في المجتمع، فتبرز الضرورة إلى العمل الدائم على إنتاج مناخ اعلامي يقارب أهمية الولاء للوطن والدولة مهما كانت سمات رجل الأمن. مناخ يمنع قادة الرأي من التهاجم على هذا الدور بهدف إثارة الفتن والنمرات وتهديد الاستقرار تبعاً للمصالح الضيقة.

وقد رأيت أن أخذ من تجريبي الشخصية في رؤية علمية موضوعية منجردة مناسبة لمقاربة موضوع الاعلام الأمني عبر أنموذج تجريبي لأقول: إن هبة الدولة وسلطانها تبدأ من صورة رجل الأمن الإيجابية في ذهن وسلوك المواطن، وتزعزعان مع نشوء تلك الصورة.

أختصر وأقول: يقتضي العمل على تعميق دور الإعلام - أمنياً كان أم مهنيّاً عاماً - وتوظيفه لخدمة الوعي الوطني والقضايا الملحة ذات الطابع الأمني. لنحرص على أن يكون هذا الإعلام واقعياً يواكب تطلعات مسؤولي الدولة وكل الناس في آن مما. لنؤكد تحصين الإنسان من خلال ثقافة الفكر والعقيدة الصحيحة باعتبارها الركيزة الأساسية لأمن يحارب الانحراف والجريمة، لنلتزم إلى جانب القضايا المصيرية الهامة دور النوعية الاجتماعية والأمنية. لنحارب الشائعات في مهدها بالحقائق الواقعية. لنواكب المعلومة في ثقافة تربوية واحدة عنوانها «التحديث في الحوار» مع المحافظة على خصوصيات الذات والكيان في جوهر وحدانية الولاء والانتماء للدولة. لنستخدم الوسائل الإعلامية في إطار ميثاق شرف إعلامي يضع التحديثات الأخلاقية للعمل الإعلامي المهني والأمني. لننتصدي للأسباب الموضوعية التي تترجم حالات التفكك الوطني في أعمال عنف وخوف وارهاب، فتحقق بذلك أحد الأبعاد الإستراتيجية للإعلام الأمني.

سبيحت كتابنا في هذا المضمون، مؤكداً أن الدور الحقيقي للسلطة يتحقق فيما تملكه من أدوات قوة مائعة للجريمة ومائحة للأمن، تمنع التمدي على حقوق الغير وتواجه مخالفة قوانينها في إطار حدود حفظ النظام العام وحريات الأحرار، وتمنع الأمن الاجتماعي بما يكفل الاستقرار وعملية البناء الوطني. هذا ما تؤكد نظرية المد الاجتماعي. والإعلام الأمني هو الأداة الرئيسية في هذا المجال من خلال ما يملك من قوة ردعية توجيحية قد توفر على الحاكم استخدام العصا الغليظة.

في القانون الانساني في النزاعات:

بعد تصاعد موجة «العنف المفرط»، تبرز جهود يبذلها المجتمع الدولي لصياغة قواعد جديدة تتكامل مع أحكام القانون الدولي الإنساني وتتلاءم مع أوضاع تداخل العسكريين (المقاتلين) مع المدنيين، وتضمن احترام حقوق الإنسان. إن الداعين إلى مثل تلك القواعد يعتقدون أن استخدام «العنف المفرط» يمكن أن يتم إبان السلم كما إبان النزاع المسلح، ويدعو البعض إلى وضع بروتوكول إضافي ثالث إلى اتفاقيات جنيف الأربع 1949، يتضمن أحكام المسائل المرتبطة بهذا الموضوع ومحوره العنف الذي قد يكون كامناً في أي مكان وأي زمان، في زمن السلم كما في زمن الحرب.

ان الأديان السماوية هي النور الأول للقواعد القانونية التي تحفظ حقوق مقاتلي ومضحايا النزاعات المسلحة والمدنيين والمواقع المحمية وتقرض قيوداً على استخدام الوسائل العسكرية. لم يشهد العالم أبداً هذا القدر من النزاعات المسلحة والهجمات العشوائية والمذابح كالذي نشهده اليوم ولم يحدث أن أصابته هذه العانة من المعجز: في الحرب العالمية الثانية قتل 40 مليون إنسان بنسبة التعادل بين العسكريين والمدنيين، وبين عامي 1945 و 1984 أصبحت نسبة الضحايا تقدر بـ 10 مدنيين مقابل عسكري واحد، وفي العقدين الأخيرين من العام 2000 قدرت المؤسسات الإنسانية الدولية النسبة بـ 95 مدنياً مقابل 5 عسكريين، وتقدر النسبة في حال استخدام السلاح النووي بـ 100 مدني مقابل عسكري واحد.

...حتى الشتيمة حرّمها الله سبحانه. ما أروع هذا اليعد الإنساني في احترام شخص الفرد مهما كان لونه وانتماءه ودينه وعرقه... حتى الشتيمة ضد «أعداء الله»، وحتى سخرية «قوم من قوم»، تدخلان في دائرة المحرمات. فكيف إذن تكون نظرتي سبحانه إلى انتهاك القانون الدولي الإنساني خلال النزاعات المسلحة؟ سنبحث في هذا اليعد الإنساني الطاهر مع التأكيد أنه لا يجب اللجوء إلى أي ضرب من ضروب العنف إلا استثناءً لدفع العدوان والظلم ونصرة الحق. ويبرز سؤال صعب: كيف يمكن تطبيق القانون الدولي الإنساني في الحرب وهي حالة تجاوز واستثناء مكروه وانتقالات؟

الحرب هي انهيار الضوابط وقيود النظام وهرور القوة الجامعة نحو السيطرة بأي ثمن في أنون الجنوحية الإنسانية نحو فعل الذات الكامنة، هي قوة تتعارض مع القانون. فكيف يمكن إذن تصوّر سهولة وضع قانون لقوة تتعارض غالباً مع القانون؟

ليس هناك أخطر من «التنظير الإنساني المفرط». إذ أن أخطاره لا تقل عن أخطار «العنف المفرط». ذلك أنه يشبه صفحات فصيحة رائعة حروفها من ذهب، تحترق عند أول شرارة. فالقانون غير الواقعي يتعرض حتماً للحرق، والقانون الدولي الإنساني هو مزيج من رؤية مثالية سكبت في قالب نظرية واقعية مرتكزة على المصالح المتبادلة بين الدول من جهة، وعلى العقوبات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي قد تفرض على الدول المنتهكة لأحكام وضعها المجتمع الدولي من جهة أخرى.

ولكن يسهل تطبيق القانون الدولي الإنساني عندما يثيناها المجتمع الدولي بمعايير موحدة ضمن ثوابت ثلاث:

أولاً: مبادرة المجتمع الدولي إلى مساعدة الدولة المعبية للحيولة دون انهيار سيادتها الوطنية بعدما ثبت أن انهيار هذه السيادة يفتح المجال الأوسع لارتكاب الانتهاكات والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

ثانياً: تدخل الأمم المتحدة لتحل محل السيادة الوطنية في حال عجزها تدخل عادل مبدئياً لسلطات الهيمنة الخارجية

ثالثاً: تطبيق نظم العقوبات الدولية بمعيار موحد دون التمسك بالحقوق الإنسانية للتعويض.

إن الأثر الإنساني للمراعات المسلحة هو أثر عميق بسبب وحشية الإنسان، ورمادية، والشرعية الدولية، حتى الحرب لها حدود.. قول سرر أهميته من خلال الترمية مع انتهاكات القانون الدولي ومحاكمته المسؤولين عنها، وتأدية العمل الإنساني حال الصعاب مدنيين وعسكريين و لمواقع المدنية والأعمال لمحكمة ينلور ذلك في معرفة القائد سياسياً كان أم عسكرياً - ل جوهر القانون الدولي الاساسي والنتائج هي

تطبيق هذا القانون من قبل الرئيس المدني أو القائد العسكري بما لا يتعارض مع هدف دولته في تنفيذ المهام العسكرية والأمنية.

تتميز الاتفاقيات والمعاهدات التي صدقت عليها الحكومات.

- كشف انتهاكات الحسم والمسؤول عنها (رئيس مدني، قائد عسكري وأمني ...)
- تحقيق العدالة الجنائية الدولية وردع ومعاقبة مرتكبي الجرائم والتهامات على الأمن والسلم الدوليين تحت مظلة الشرعية الدولية.

سبب بحث كتابنا في هذا المعصوم. وبقينا أن تحقيق هذه النتائج سيؤدي بالتأكيد إلى تطبيق جوهر القانون الدولي الاساسي، التضامن في جوهر الإنسانية، احترام الكرامة الإنسانية، الشفقة على المدنيين في الأرض صحابا النزاعات، والبصير هو أعلى درجات الإيمان.

حتى الدثب المستنصر لا يحمر على ثلث المنهرم بمصبة قتلة أما الانسان فقد فعلها!!!

حتى لماب لها شرعتها، أين شرعة لإنسان في المراعات المسلحة؟؟؟

عرها الحرب، ومن يعرف الحرب يعرف قيمة اسلام أكثر...

والله الهادي إلى سواء السبيل...

علي نجيب هواد

الإعلام وثقافة الحوار^(١)

(١) دراسة قدمت كمنشور في ورقة عمل من ضمن فعاليات مؤتمر «عالم الإعلام: المشكلات والحلول» الذي نظمته جامعة العالم الإسلامي في مكة المكرمة - ربيع ٢٠٢١ - ٢٥ - ٢٧ أيار / تموز ٢٠٢٢ - ٢٤ - ٢٦ أيار ١٤٤٢ هـ.

مدخل:

منذ حروب الوسطى، ورغم دعوات الأديب السماوية وفي مقدمتها لدين الاسلامي لحنيف اس التعاون والتسامح والمحبة والاعتدال وبعض المجموعات البشرية المتحاربة بدل الاهتمام بقوتها العسكرية وتطويع لى ما يمكنه غيرها من قوت وتعمل على تحريض حاضنها على مهاجمة جيرانها وتحويل الترهيع اس حروب صلاحه متتالية خلال (55x1) عاما الماضية شهدت تسريه 1451 حربا اي بمعدل 2 حرب كل عام نتج عنها كوارث بشرية ومادية ودمير اروع ما صنع الانسان وساء

نقد بتدع الانسان اسباب ثمرات وحاضها وعاس وبلاتها بغير أن شأه الدوله تقوم على عدة نظريات اهمها نظرية القوة أو سدة على العصبية، ثم أعلن هذا الانسان بدمره من صانها لكنه ممن هي تحطاب السمل اس التحفيف من ثارها ووضع قواعد وصوابط للقتال واستخدام السلاح ووسائل التدمير فيها ..

ادن، الانسان هو اصل الداء وهو الناحث عن الدوا، وقد أكدت منظمة الأونسكو لدولية في مقدمه دستورها على أن الحروب تبدأ في عقول الناس وفي عقول الناس يجب أن نبس حصول السلام...

يقول هذا الكلام بعد أن رصدنا حالات عصف اعلامي عصف عصف سياسي، ثم عصف أصبي هي بعض الحالات، تتدرج هذه الحالات من احتجاجات الى انتفاضات فثورات فحروب عصف وما نزل بعض بعض سلككم في مؤتمرا هذا ويقول هذا الكلام في حصص الحديث عن حالات عصف عديدة في بعض الدول، حالات يريها هذا الانسان طامعا في ثروات أو امتبارات أو حكم أو سلطه أو أمن أو حصص أو حكومه أو رئاسة أو بيانة أو اية مشاركة أخرى،

وأصبح كل واحد منا رئيسا ووزيرا حاكما ومحكوما، يدرك هذا المصمون الذي تولد لدى حاضها شعوب من عقد ثلاث بعضها قد يكون واقعا في مجتمع معدد أو وهما هي حر، وقد يتم سبلال هذا المصمون في بعض حالات، والعدد ثلاث هي العن في السلطه أو لحكم أو هي حصص الثروات، الخوف من نطمه أو ضاب قد يكون طامعه ويتوهم

أنها طائفة، والاحباط من امكانية حوز يؤدي الى الاصلاح

وعندما يصطلح هذا الانسان جماهير الشعوب ويمتد الحوار، فهو كأنه يدعو إلى العنف أو الحرب أو القتال أو الصراع المسلح الأهلي سواء مباشرة أو بالواسطة أو بالايحاء أو بالتواطؤ أو بالاهمال والتسوية في المعالجة، يدعو إلى ذلك بصورة مبجلة تنمى من موروثات اجتماعية تاريخية، وتاريخنا القريب عسى بهذه التجارب

لماذا نقول هذا الكلام؟

لأنه منذ صدور مرسوم السلام (8/11/1917) والعالم يتأرجح بين فمم حوار وسلام بادرة وهاويات حروب كثيرة متلاحقة، لقد اعتبر المؤرخون هذا المرسوم بداية موصوفة هي تقنين قواعد الشرعية الدولية والوطنية اد دعا إلى اعتبار الحوار في الاعلام وصولاً إلى لصالح الديمقراطي والسلم العادل هدف تفضي اليه جماهير

المجتمعات لتتصارع، واعتبر أن غياب الحوار يدفع إلى اللجوء بصورة تلقائية وحسية إلى الحرب وتمكين الأمم لقوة من أن تتفاحم فيما بينها الشعوب الضعيفة والمظلومة على أمرها، وهذا برأيها هو أعظم حريمة تقترف في حق الاساسية

وهي العام 1928 اتحد التاريخ مسألة تضمن الشرعية الوطنية والدولية هذه، عهد بريان كيلوج، اندي أدان، الرجوع إلى الحرب لتسوية النزاعات ودعا إلى التنازل عن اعتمادها من وسائل السياسة الوطنية وضرورة اللجوء إلى الحوار،

ثم أورد ميثاق الأطلسي (1941) وعلان الأمم المتحدة (1942م) وبرتوكولات وإعلانات وقرارات الأمم المتحدة (منذ 1945) ثقافة السلام بالحوار في الاعلام بمصامير إنسانية هامة دعت به إلى النظر بإيمان وثقة إلى اليوم الذي يستطيع فيه كل شعب أن يعيش حياة حرة لا يكتتها طغيان يلقي صميره الحاصر والصمير الحاصر هو جوهر حياة أي مجتمع وبالتالي أي وطن ولا صمير حاصر لأي شعب إلا بالحوار مع الذات ومع الآخرين والحوار مع الآخرين ثقافة يجسدها الاعلام بكل أشكاله وفضيائه الحديثة، ولها لثقافة العامة بكل مصاميرها وهي مقدمها الدين واللغة وصمير الانتماء الاساسي

ويصل إلى بيت الفصيد لماذا يبر ضرورة اللجوء إلى الحوار بعد الاختلاف؟

لعل الظاهرة الأبرز في التاريخ المعاصر هي أننا لا نعرف كيف ندير اختلاف وجهات النظر مهما صغرت (اجتماعية) أو كبرت (سياسية عقائدية) - بواسطة الحوار دون

سجود، التي لعبت دوراً أساسياً في إعداد هذه - من لعبت دوراً أساسياً في وصولنا إلى الاحتكام للسلاح -
ولقد هدانا عناءات ودماء سبيلنا لا نعرف كيف نعلم الآخر - أيا كان هذا الآخر -
بإمكانية الحوار. وتبرز المشكلة هي:

1 - سوء انارة هذا الاختلاف وتخصيصه بحث لا يكون حول موضوع أو قضية مصرح
بمنصب على شخص ومصلحة خاصة وبالتالي لم يعد جسم الحوار يحتاج إلى دوافع المصلحة
بل إلى مهارات التحريج والتشجيع - وأصبح بعض قادة الرأي يتماهى بقدرته على التكيد
للآخرين هي وسائل الاعلام، معاد الحوار الحقيقي ويررر الاعلام لعبة والشقاق والتشاعر

2 - قراجع المصلحة العامة كهدف مفرج للاختلاف لتحل محلها مصالح ضيقة
وتصميم الحسابات عبر الاعلام وسيل الخطورة جداً يعمل فيه قائد الرأي عبر وسائل
الاعلام على اقتناع جمهوره بعدم إمكانية التواء الموقف ووجهات النظر المتعددة عند صراط
مشاركة بل يحاول أن يضمه بإكراه الطرف الآخر وإقصاءه وهذا الأمر أشد خطراً من
الصدام العسكري لماذا؟ لأن الأخير يحرق الشيوخ ويهدمها أما الاعلام فيدمر الموسوعة
والمصداقية والأخلاقيات والأيمن بالوحد الوطنية فتتفكك المساحات الوطنية المشتركة
ويصبح الحوار.

3 - تدخل الحسابات المحلية تحت مطالبات القومية مسارعة لا يمكنها أن تشكل إطاراً
مستقلاً عن المحاور الاقتصادية الدولية وهذا أمر طبيعي ينحني بأبعاد سياسية حادة يترك
لأصحاب الشأن معالجته

أن هذه الصور الاجتماعية تثير هذا السؤال لماذا انتهى الحوار في الاعلام وأصبح
اختلافنا تحت سقف العنف؟

أ - لأن المجتمع الإسلامي (العربي) يمر بمرحلة مفصلية ذات أبعاد إقليمية وأعدادات
دولية ويمكن توصيفها في إطار الحيو سياسي مرحلة تحول ثقافي واجتماعي وسياسي
وهي مراحل التحول وهي مثل عياب حوار في الاعلام تصبح الشعوب أكثر توتراً وقابلية
لاستخدام العنف والعناء الآخر.

ب - لأن المجتمع الإسلامي (العربي) سير تاريخ كأي الاختلاف فيه وعيابه ثقافته الحوار
في الاعلام سبيل حاسم للاقتتال والسجود د نعاء إلى العنف والعناء الآخر

لماذا لم ترمح في دمجها ثقافته الحوار في الاعلام رغم أن هذا التاريخ يرحم بالمفكرين

المستثيرين أصحاب المقولات عن حق الاختلاف وسببية الحقيقة وهي مقولات لا تقل بلاغة ولا عمماً عن مقولات هولتير وروسو وبطرية المقد الاجتماعي وكل نظريات ممكري العرب؟؟

للاجابة ثمة رؤيتين:

أ - الرؤية الاولى تلقي بالمسؤولية الاختصاصية على التكوين البشري الاجتماعي العربي التي ترى العنف سمة مزاج حاد يتطوّر في الهجاء حيث أو هي ثمديد أحياناً. وهي لعالتين تعيد الموضوعية والعقلانية وتتطرق بمصر الدراسات الى مقولة أن عدد من قتل من العرب عن أيدي العرب هي حروب وبواعث عرقية عربية بموق عدد من قتل من العرب هي حروب عارحية مع أعدائهم ويتداخل هنا الاعتبارات السياسية عند من يقول أن العنف يأتي من قواعد الخارج نترك لأصحاب الشأن معالجتها

ب - الرؤية لثانية مؤداها بكل بساطة أن أوروبا رائدة بحضارة العربية الحديثة مرتب بمراحل تاريخية دامية لم نحل مدورها من الاقتال والعنف وهي اليوم انتقلت من مرحلة لدويلات إلى ساء الدولة لقومية الحديثة عهروب البروتستانت والكاثوليك المعاصية نشه ما شهدنا تاريخنا الخديم من صراعات دموية على حلمية ديمية. كما أن منظمات وهرق الإرهاب السياسي التي عصمت بالمجتمع الأوروبي هي أواسط سنوات القرن الماضي نشه على نحو ما منظمات وهرق الإرهاب التي عرهدنا تاريخنا المعاصر زعم الاختلاف في المنطلقات والأسس والأهداف وهي لعالتين كان الصراع ظاهرة أساسية تؤكد أن عزائر العنف كدسة هي بموس البشر جميعاً ولا ينفصها سوى لحظة نفاص المصالح حيث تغيب فيها ثقافة الحوار هي الاعلام والممارسة كي تنطلق الكوامن الشعبية الدفينة وتصر عن نفسها في عنف وهرات اجتماعية منغالية لالقاء الآخر..

عليها يؤكد أنه في النموذج الأوروبي كانت ثقافة الحوار هي الاعلام والممارسة هي لحل المؤسس للدولة الحديثة المتمددة العالية. بينما ما زالت تلك النضافة معيبة من انبات فكرنا السياسي هي بمصر لمجتمعنا لحل الاختلافات التي سرعان ما تنحول الى خلافات تبلغ مرحلة الصدام لالقاء الآخر..

عليها أن مدرك لو أننا عمدينا ثقافة الحوار في الاعلام والممارسة لمعبر وجه التاريخ هي بلداننا وتحتيمنا ويلات وماسي وبواعث عبثية. كل شعب برود اليوم في 'طاره الحيو سياسي الحاص ما يلي أين كانت المصلحة في عرو الكويت الذي كان أثراً فارفاً متبعاً لتد عبات ما زالت تعاني منها المنطقة حتى انيوم؟؟ أين كانت المصلحة في لعرب الأهلية

في سدان هي و شى لولاها لرتما نضم مجموع عديموهر فلي هي مدن ليلهم الحيل السياسي
 لتعوب المصطفة كلها؟ أين هي ثقافة حوار في الإعلام؟ أين كانت المصلحة هي حداث
 جنوب السودان وفي منطقته؟ أين كانت المصلحة هي سقوط حركتي فتح وحماس هي
 شرق الضفة الوطنية؟ أين هي ثقافة الحوار في الإعلام التي كانت ستؤدي جمعا إلى دعوة
 الموقف "الاستيطاني" وأن المصلحة الوطنية هي ما يجري اليوم هي بعض البلدان العربية
 والإسلامية وما بواكب ذلك من تدخلات خارجية وتعدّل الكبر حول القضية من تقليص
 سيادة الوطنية لصالح تطبيق العدلة العنصرية الدولية وحماية حقوق الإنسان، مع ما يحمله
 ذلك من ضرورة معانحة التعديلات والاستدلال حول الآثار المحتملة على سيادة الوطنية
 ومدى توفر الضمانات اللازمة لاستملاية الأجهزة الدولية وحجارتها ومعدّها عن المباشر
 وعن المدخل في المراعات والشؤون اند حطه للدول؟

وبخلص إلى القول:

لتصرف جميعاً أن، المسألة الاجتماعية، بصورتها الشمولية هي أي دولة تم تدويلها بعد
 مظاهر العولمة الحديثة وهذا أمر لا يمكن المأخذ ولكن يمكن وضع صوابط موضوعية لمنع
 الأقوياء من تقاسم بعض جماهير الشعوب المصدّعة بالمقاسم الدور كهايمي الاجتماعي
 لوطني..

وعلى هذه الصوابط أن تشكل نسج إعلان اسمه، ميثاق الإعلام لتقافة الحوار،، بوجه
 بسيطة جداً وهي هي هذه التوصيات:

1- التركيز على خطاب إعلامي برز فعلاً ويعبر فعلاً ويمارس فعلاً ثقافة الحوار
 والسلام الداخلي الأهلي فبدأ سلام في عموم الناس، وهي عموم الناس يسي حصون
 السلام إن يرمحه حملات إعلامية (توعية افتاح توحيه - إلخ) تستوفي بصدق
 ومثابرة الإعلام في بناء وتشكيل الرأي العام الوطني الاسدي السليم والعقبي

وهذا العطاء يبين أن ثقافة الحوار في الإعلام هي أحد أعمدة (الخص
 اجتماعية) الأساسية لصناعة المواطن المسببة التي تستوعب الهوية الإسلامية
 والوطنية في الدولة الواحدة والتي تشكل شعرون الروحي والبراث اسدي يبلوط
 هي ظل أي تنوع ديمي أو عرقى أو لغوي أن هذا استوع لا يجمع تشكل المواطنة السلمية
 وقد جهر برسول عربي الكريم ذات يوم بحبه لوطنه مكة وهو ما حب دعوة السلام
 للبشرية جمعاء.

كما يجب أن تجسّد ثقافة الحوار في الإعلام مفهوم الانتماء للوطن فوق أية انتماءات أخرى. تلك الانتماءات التي يجب احترامها لتصبح فقط خصوصيات فردية حديرة بالاحترام وبالتالي، يبلور الحوار في الإعلام صفة المواطنة كمقيار وحيد لتعديد حقوق وواجبات المواطن باعتبارها تعبير سياسي وإطار قانوني ومناخ ثقافي - اجتماعي لما ينبغي أن تكون عليه رابطة الفرد بالدولة

2 العمل الاعلامي الحدي: نعم الحدي (شعباً أعمال، ترف صالونات، غير جدية) للدعوة إلى التمسك بعدم اللجوء إلى العنف أو القمع أو الحرب أو إلى أي شكل من أشكال الصراع المصلح، مما قد يؤدي إلى تمكين الأمم القوية من أن تقاسم فيما بينها انتماءات الصغمة والمطلوب على أمرها كما أسماها «مرسوم السلام».

وهي المفهوم الاجتماعي والموصف «الدور كيمي» ألسنا شعوباً وحماهير مطلوبة على أمرها هي (الوطن - الساحة) وليس (الوطن - الوطن) ١٩

أي إعلان التنافس بها وأبداً عن الترويج في الإعلام لسلوكيات القمع أو العنف أو الحرب بوصفها من وسائل السياسة الوضعية كما دعا «عهد بريان كيلوج» سنة 1928 ودعوات الشرعية الدولية بعده.

3 التأكيد في كل أشكال الإعلام وأماطته وقواعده على حق كل مجتمع أن يعيش حياة لا يكبتها طغيان بلقي صميمه الخاص وهي مفهوم علم النص الاجتماعي. يعتبر الصميم الخاص للمجتمع هو الصميم العام الذي يجمع أفراداً ويظهره الإعلام في بعد ديسي - أخلاقي - اجتماعي محدد إذن لماذا العمل بحلّاب الطبيعة البشرية الذي قد يؤدي إلى شمال الكوامن الذهبية هي «الرأي الكلي» لدى الأفراد؟ وبالتالي إلى صدامات الشوارع. سواء كانت بالعصي أم بالرخاص ٢٠ قال لي مدير معهد علوم الإعلام والاتصال في جامعة نوشاتل / سويسرا، الصدام بالعصي أقل إصراراً، لكنه أكثر وحشية وعنفًا وقسوة بالمعنى الاجتماعي الانساني

لذلك، على ثقافة الحوار في الإعلام أن تعبّد التجانس الاجتماعي بين أفراد الوطن وترسخ القواسم المشتركة بينهم بصرف النظر عما قد يوحد بينهم من مظاهر تمايز طبيعية. وهذه الثقافة تحمل - وبصورة علمية - شعور الانتماء للوطن قادر على استيعاب الانتماءات الطائفية ولقبيلية والعرقية والتاريخية والمائكة، وبالتالي تكون المواطنة السليمة قادرة على ترويض هذه الانتماءات وتمنع الوطن حصانة في

مواجهة محاولات الهيمنة الخارجية

3- التربية الدينية الإسلامية الصحيحة السليمة وفهم الفضائل هي الاستماع للآخر ومشاركته عقله في ساء المجتمع على أساس أن قمع الآخر وعدم الحوار معه هو شكل من أشكال العدوان الممسي الأشد ظلماً، من العدوان العسدي المادي والله يحرم الأثم في العدوان في هذا السياق، كانت دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في جلسة افتتاح قمة منظمة التعاون الإسلامي التي انعقدت في مكة المكرمة (8 اب / أغسطس 2013م) إلى تأسيس مركز الحوار بين المذاهب الإسلامية «بحسب على النضام والاعتدال للتعهد على الفتى التي يعينها العالم الإسلامي، حيث رأى أنه «بالنضام بحفظ سلامة الأمة الإسلامية وتاريخها وعربها، مع التأكيد على أن الحرية السياسية والاجتماعية والمكرية هي شريعة إسلامية مكتوبة ومصمومة وتعتبر مسؤولية كبرى.

ب- إن الحوار في الإعلام باعتباره وسيلة الاتصال مع الجمهور لإحاطته بمناطق الأوضاع ورفع مستواه المكري والسياسي والاجتماعي والثقافي ينبغي أن يقوم على أساس من الحرية لكي يضمن النجاح وأداء لدور فعالية والإعلام في الإسلام يجب أن يعكس جوانب العقيدة الإسلامية في كافة جوانبها

ث- لموضوع حرية الإعلام والحوار مقامه في القرآن الكريم وإن الأدب هو تسهيل أمام المؤمن والشعاع الذي ينقله من التعلق إلى العسارة، لا إكراه في الدين قد بين الرشد من العي، فعلى نرفع من أن القرآن قد بين الرشد والحق والصالح إنما لا يكره أحداً على اتباع للإسلام (أما يكره الناس حتى يكونوا مؤمنين / سورة يونس الآية 99) ويرى القرآن أن الاختلاف في يرى والعقيدة أمر طبيعي بل إن الله خلق البشر ليتباينوا وليكن لكل فرد رأيه الخاص به وفضائله وعقيدته، فلو شاء خلق الناس أمة واحدة (ولو شاء ربك ل جعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين / سورة هود /)

ث- القرآن يدعو إلى الحوار ويشجع على «إقبال على الحوار وما أدوات الحوار هي العقل والمنطق ونحوه والمراد حيث قد ورد في أكثر من موقع «هل هاتوا برهانكم أن كنتم صادقين».

ج- إن حرية الإعلام في الحوار يمد من لركائز الأساسية التي لابد منها إذا أردنا

إعلاماً فعالاً يمارس دوره الحقيقي بكفاءة ونجاح إن الإعلام بالإسلام وبمبادئه بالصورة العلمية الرشيدة يعتبر مرسأً مقدساً على المسلمين بحيث يرد على كل تهمة توجه إليه وهناك من المبادئ والمواعيد الإعلامية الإسلامية ما لو تمسكنا بها لأقمنا إعلاماً فعالاً يصمد أمام التحديات ويتغلب عليها بصدق وموضوعية..

إنها ثلاثة بنود بسيطة لكنها مصيرية نعم مصيرية وملحة لا تحتمل التأجيل بمسها نيرمجها. بمقدورها بتصميم واع هي لا تمنع الصراع السياسي هي لعبة السلطة والمؤالاة والمعارضة داخل الوطن الواحد ولعبة توزيع الثروات هي اللعبة الدولية يكون بذلك يقول للعالم أن العنصر العربي ليس محدوداً كونه بلعاً إلى العنف بدل الحوار، إذ يقول طاعور، العنف هو الملجأ الوحيد للعقل المحدود..

كما يعطي العرب والعائم الاسلامي النمى للعالم بأن عليه أن يعود إلى ثقافة الحوار هي الاعلام وثقافة السلام بدل ثقافة النمور والتمف والعار و لمعادن والثروات واعلام المصائبات ولعبة الحكم والسلطة والآه الحرب العالمية الثالثة فادمه الحرب التي وصمها العالم المذ البرت اشناهن حين سئل يوماً عن أسلحتها فقال: «أنا لا أعرف السلاح الذي سيستخدمه الانسان في هذه الحرب، ولكنني أعرف أنه سيستخدم العصا والحجر في الحرب العالمية الرابعة»^{١١}

بدون ثقافة الحوار هي الاعلام ثقافة لعقل والمصالحة الاجتماعية التي تتطلب استعداداً وحدانياً صادقاً للصمخ والتسامح بدون هذه الثقافة ليوم، هل هناك من عودة إلى عصف القرون الوسطى واستخدام العصا والحجر؟؟....

الشحن الاعلامي في الأزمات⁽¹⁾

(1) ندوة إعلامية قدمت بدعوة من الحركة الطلابية في لبنان بتاريخ 9 - 11 - 2010م وبدعوة من المجلس الطلابي في بلاد
بيروت بتاريخ 16 - 12 - 2010م

مدخل

انعقد اجتماع مسؤولي تنظيم سياسي - عسكري مطلع نيسان ١٩٧٥ كل أدلى برأيه أحدهم قال إدار: دعوتُ المواطن للقتال والدفاع عن وطنه ليمان قد استثير حماسه قبلًا ولكني لا دعونه للقتال والدفاع عن دينه ووطنه ومدنه وذلك بحرمه أكثر هيستمت في القتال المول حق، لكن الهدف بأمل يوحي بأدلاء منه صمية الإحماد، وكان لشحن الاعلامى الساقط في بعض حوارات سياسية - ضائمية حادثة، وحدثت الفتنه

المحور الأول، الشحن الاعلامى في علم نص الجماهير، مضمون وتطبيق

بالمباشرة وموضوعية علمية هادفه نمول،

لقد اثبت علم نص الجماهير، تم اثبتت تجربة الحرب في لبنان وبعض المناطق الساخنه في العالم لتؤكد أن للجمهور بهوره وصولا، الى الانتحار، وهذا التهور يبيع من بعض حملات الشحن الاعلامى في اتجاهات الفتنه

نظرة الى الماضى القريب دي الارباط بحاصريا يد لنا على خطورة الشحن الاعلامى الساقط في هذه الاستراتيجي،

أين كانت فائدة التمدنهم على اختلاف طوائفهم في عمليات لمرور الديموعراهي و لتهمير المتبادل تبعاً للانتماء الطائفي والعدهبي خلال حرب الستين ٦٥ - ٦٦ أين كانت فائدتهم من العنف والقتال وصرب الاقتصاد والمراحل الحياتية؟

علام كان كل ذلك القتل والتهمير والتحريب والدمار؟ اما كان بإمكان اللبنانيين ان يتفقوا على ما اتفقوا عليه في العام ١٩٧٦ قبل ان تصدم حمى الاقتال بين أبناء الشعب الواحد وتمصف موجات التدمير المتبادل وتمدد وطب إلى شهر الهاوية؟ (الرئيس سليم الحص عهد القرار والهوى دار العلم للعلايين، بيروت ١٩٩١ ص ١٧)

ويصيب الحص في مكان اخر بإدائ هذا البلد هدف لحكم ميرم قصص بأنه كهن بطوى في شأياه عوامل التحطيم الداني، أو الانتحار وبسر بحى ونفول، عوامل التحطيم الداني هذه

هي العوامل الطائفية وأردناها المذهبية والشحن الاعلامي الساقط هو الذي يستثمر تلك العوامل في اللعبة السياسية..

كيف يمارس الشحن الاعلامي تحريضه في الأزمات؟

يتحرك الجمهور ويشتد غالباً بدافع من عمقه الثموري الذهبي هو أسير عناصر الدمع والتعريض والإغراء التي توجه إليه ويكون الأسير صميماً عند اندام الوعي الوطني الذي يمنحه التحصين، كاللحاح تماماً.

إن معاناة تربية جماهير المجتمع اللبناني منذ الاستقلال (1943)، تثبت لنا أن التحصين واللحاح المذكورين سابقاً عاينان تماماً. هلقد توافق الباحثون على أن انتهاء العهد البنياني للطائفة دون الوطن يسمح لشحن الاعلامي الطائفي بممارسة دوره الساقط... والجماهير اليوم، ما تزال تعتقد ذلك التحصين، اللحاح، وعلام المنة قد يسمح بإصرار بار الصدامات الأهلية الداخلية.

ونتيجة مباشرة، يكون التحصين - اللحاح بالوعي الوطني والتماهي الوطني حول مسألة كتابي الترمية الوطنية والتاريخ لصناعة ثقافة تربية واحدة لا تمنع الشحن الاعلامي كدعاية سياسية في لعبة الحكم بين موالاة ومعارضة ومستقلين.

من ناحية أخرى لا تستطيع الجماهير المبر محصنة أن تساهم في حل الأزمات الأهلية، بل تزيد من تعقدها، لأن الرد في لعبة هذه الجماهير يصاحب بتحول يصفي يدفعه لا إرادياً إلى محاولة الهروب من المسؤولية والماء تبهتها على الرعي. وعيب الوعي الوطني الصميح للجمهور يؤدي إلى التفتت والاستعفاف بكل ما لا يمس مباشرة مصالحه المباشرة وبالتالي الصيغة (يؤدي ذلك إلى ظهور حالة التسهل الاجتماعي لارتكاب الجرائم بدءاً من جريمة الفساد وصولاً إلى جرائم لعمالة والعبادة).

الإيحاء والعدوى

عند حصول أعمال عنف في بلد بنياني حرباً أو مصاب أهلية، ينهض المحيط من حلف كواليمه ويعمد إما إلى صب الماء على نار هذا الحدث وبالتالي نحمد ردة الفعل، وإما يمد إلى زيادة النار اضطراباً، فتتبع ردة الفعل الجماهيرية

رصدنا أثناء حروب لبنان، أن الرد ضمن لعبة الجمهور لا يتمكن من فهم الموارد وتبصر الحيوط البسيطة وتمبير الألوان الوطنية السياسية، فقد كان يرى الأشياء ولأمور بموميانها

وخطوطها العريضة وكثافتها الضمنية ومع بكترة المعرفة العميقة تدقيقه والتحولات وسماتها وشروطه (بنت لدى الناس عادة حس الولاء تجاه جماعاتهم والاحساس بالانتماء بها وسواء كانت هذه المشاعر مبررة أم لا فإن أعضاء الجماعة يتأثرون بها ويؤخذ الولاء للجماعة الأعضاء في حالات معينة أهمها الأزمات أو الحروب الأهلية وإن الكثير من الصراع الذي حدث في حرب السميتين بين شس لأحياء لصيفة هي لمناطق حقيرة وجماعات لديمية والأحزاب الطائفية يقوم على المشاعر المبالغ فيها بالانتماء بالجماعة)

وبأثر هذا المظهر مظاهره فوامها عاملين الإيحاء والعدوى الإيحاء الذي يحاطل المحيطة والعدوى التي تنقل هذا الإيحاء بسرعة من فرد إلى آخر ومن مجموعة إلى أخرى. فكما الخوف معد والإتاحة معدية كذلك المبالغة هي رداء الفعل عند الجمهور معدية

يجب على كل طرف سياسي ألا يلجأ إلى الشحن الإعلامي العنوي وممارسة دوره السافط مما سيؤدي إلى توالد مظاهر الإيحاء والعدوى عند الجماهير المشحونة ويلعب عنصر أسماء المسؤولية دوراً في المبالغة هذه فالإعلامات من أشخاص يكون مؤكداً لدى أفراد الجمهور العمير حيث يكون لديه شعور وثق من سلطته لأية دون مبالغ بسبب كئلته الضخمة الطعية.

ولقد تجلت هذه الظاهرة أثناء الحرب الأهلية اللبنانية حيث تحرر السارج والجاهل والأر عن كل من إحساسه بمعمر وعدم كفايته وأهليته وامتنك قوة حشنة فاسية وأحياناً متوحشة. عابره لكنها حبارة بعمل أصلاؤها المشروعية معطر لجمهور المشارك ولعد حملت هذه الحرب بمسؤولين أصحاب عقد نفسيه هزرتهم الجماهير المتدائمة هضامت على كئلهم المعاصل الأكثر دموية في مسار هذه الحرب.

وبكرّر حذار أن يلجأ أي طرف سياسي إلى الشحن الإعلامي الطائفي وممارسة دوره السافط، مما سيؤدي إلى توالد تلك المظاهر عند الجماهير المشحونة؟

عندما يعرف هذه الحقيقة الطعية، كيف نتعمد أن نرمي الجماهير في أتون الشحن الإعلامي العنوي من أجل مواقف سياسي صبق؟ نعم أنه يمكن أن شحن الجماهير ولو طائفياً من أجل التوائس الوطنية والعدو المشترك (مع احترام ممايير دهبه لا مجال لذكرها) ولكن أن يتم الشحن في صراع لعمه الحكم والموالة والمعارضة، هتلك جريمة وطنية

الذاكرة الجماعية

من خلال تجارب أحزمت سابقاً وأمكن رصدتها خلال الأزمة الليبية، يقول أنه يحدث داخل كتلة الجمهور صراع بين الحجاج التي تملأها سابقاً وبين رجال الدعاية الذين يتسلطون عليه ويتدخلون في الطرف المناسب هيئتي المجال للمقارنة بين البرهان والنهيات الشعبية، وتطموح الأخيرة طبعاً على السطح المترجرج

ويصنهر أفراد الجمهور بالتصورات والأحاسيس المشتركة وذاكرة الجماعة واستدعاء مجموع الإرث الاجتماعي السياسي (الدين، المعتقد، العادات، الأساطير، الثقافة، التاريخ...) وهذا الترابط يكون حامداً لا يمكنه شك وليس بحاجة إلى دعمه بالبرهان والاستدلال

نطبقاً لذلك، عمد الخطباء وصانعو الدعايات خلال الحرب الليبية إلى استحضار الصورة أو العكرة التي تسحر جمهورهم ومحبته وتسببهم مع تروحات عواطفه وتريد من الدفع والإثارة، إنه مبدأ

التماوج المتناغم

إن الصراع السياسي في الحروب الليبية عامة وفي حرب السنين تحديداً يدخل في إطار معرفة كمية تحريك الأوتار المناسبة وفي الأوقات الملائمة فحينما كان الغلاء من الليبيين يحاولون الاقتراب من بعضهم وتحقيق الإلتحام بين طوائفهم، كان بعض صانعي الشحن السياسي يتدخلون في اللحظة المناسبة ويتيروون الأحقاد والفتنة لدى الجماهير المتماوجة، إضافة إلى إشتغال أعمال عصف تصرم النار وتوجهها

لذلك، وبعد رصد مضمون الخطابات (السياسي الإعلامي - الطائفي) التحريضي، وبعد أن عرف أن علم النفس الاجتماعي يثبت أن الجماهير، وبعد شحن وتحريض تكرر أخطاها السابقة تتساءل ترى ماذا يخبئ لنا الرماد من نار تحته؟ خصوصاً عندما يتم بث الكوامن الإنسانية الطائفية وتحريك العمق الشعبي المذهبي في محطات الصراع السياسي (انتخابات، مناسبات دينية أو وطنية، الموقف من المحكمة الدولية الخاصة بلبنان الخ)

للأسف، لقد اعتقد الشعب الليبي بين الأربعينات والسبعينات أنه ارتقى من مصاف الدول النامية عندما تكلم اللغات الأجنبية وركب السيارات المصنوعة واستعمل الآلات الحديثة وراحت أرصدته هي البنوك المرفقة بالسرية المصرفية وفتح أبوابه للحرية وللأحزاب واستثماراتهم، وجاءت حرب السنين والأزمات التي تلتها لتبين مدى إهماله معالجة مسائل

لثرية الوطنية وثقافة العيش المشترك الحميفي

نختم ونقول

لا بد من صحوة تضافية . ثرموية تحمل التعبير مؤكداً باتحاد ثباب الولاء والامتاء
لوطي واحد في محيط عرقي مشرقى واسع بشكل البعد الداهن
نقول ذلك لان الشخس الاعلامى الساقط من خلال النظرة الطائفية أو المذهبية إلى
الوطن يدفع إلى نشوء تعدييات محتمية سياسية، ويولد في بعض العمق الجماهيري
إيديولوجيات تعسفية، وقد تدمر هذه الإيديولوجيات عنصر المواطنة عند بعض
الجمهور، وبالتالي يصبح ولاءه للوطن مرعراً بل وقد يروى وهذا الأمر قد يتمكس
سلوكاً يؤدي إلى صدامات أهلية في الشوارع، وبالتالي اندلاع أزمة أهلية حادة تدر بأن
تصبح نزاعاً مسلحاً داخلياً وللأسف، تبرز الضاعة ولكن بعد فوات الأوان بعد تدمير داتي
وهستيريا جماعية بأن الحوار هو وسيلة الحل واليفضة، الحوار في صياح إعلامي يرتكر
على التمييز والتوعية بون تشويه أو تحريض هراتري. الإعلام الذي يحترم حرية الرأي
وتعديته ويخدم التوجهات الوطنية نحو وحدة البلاد وقيام سيادة الدولة (بعد كل جولة
عنف أو أزمة كانت اليفضة/تصاهم لا غالب ولا مغلوب/فلتكن اليفضة الدائمة)

المحور الثاني: الشخس الاعلامي بين الحرية والروس

قبل اندلاع الأزمة اللبنانية عام ١٩٧٥ بلغ الشخس الاعلامي حد الزوم، وخصوصاً في
الصحافة اللبنانية، وشهد على ذلك بقيتها السابق المرحوم ربح طه الذي اعترف بتجاوزها
العمود وبإساءة استعمال الحرية. وأضاف إن نظاماً كله يقوم على الرأسالية المتعلنة من
كل قيد والليبرالية القديمة التي لا صامت لها () وأما يرى أن الذين أعدوا العدة للقتال
مدد سنوات لم ينظروا أن تمهد لهم الصحف أرض لمعركة، اذن يتحمل النظام وبعض
مسؤوليه وهادة الرأي أخصاء مسؤولية زوم الشخس الاعلامي هذا

حتى بعض المسؤولين شاركوا في طعن القانون وحرية الاعلام في بداية حرب الستين
وما تبعها من أزمات إعلام تلك (الأزمة - الحرب) يتعمل بعض المسؤولية في دفع لوطن
باتجاه مراحل الحرب وعنفها، وهي مسؤولية بوارى مسؤولية مصرمي هذه الحرب

لقد كانت الحرية متعلته من كل فو عد المسؤولية وحملت بعض اللبنانيين يحملون بعض
الحقيقة على أكتافهم، فارتقوا هي التصرع وسلك دماء بعضهم لبعض، وارتقت بعض

وسائل الإعلام هي هذا الأتون الدموى وشاركت فيه، وحدث المقتان الإعلامى الذى شكل ثمرة كبيرة هي التركيبة الاجتماعية . السياسية الهشة، والنهبت الكوامن الشعبية الدهينة وسال الدم في صراعات

متنقلة بين الطوائف والمذاهب والمناطق . والروارب، وكيف تكون الحرية والموضوعية هي واقع الاعراق الإعلامى وظهور منابر إعلامية ملوانية . مذهبية - مناطقية

وكان توزيع بيان إعلامى خلال حرب السميتى والأزمات التى تلتها مثل ذلك، البيان الممتن، الذى تم توزيعه تحت جمع الظلام منذ عدة أشهر في شرق صيدا - كاف لاشغال هشة ما نزال نعاني جراحاتها لكن التحربة علمتنا عدم الوقوع في الجحر مرتين ومن حصه الشعب بخلاف الحبل . والتجربة علمتنا أن ذلك البيان لن يكون مشروع فتنة، واصاب الرئيس بري حين قال أن منتجي هذا البيان لن يحصدوا سوى الخيبة،

وبعد التحربة أيضاً، حملنا الإعلام بعض المسؤولية عن حرب السميتى في أطروحة نشرت في تموز 1983 بعنوان «الحرب النفسية والصعفة هي لبنان خلال حرب السميتى» واقتراحنا في حانمة هذه الأطروحة علاجاً بإشياء مؤسسة ندعى «المجلس الوطنى للإعلام» . وبحثنا هي اشكالية ولادته بأن يقوم هذا المجلس بتحرير الاستراتيجية العامة للإعلام . يصح الحفظ الوطنية الاعلامية انطلاقاً من السياسة العامة للدولة الواحدة، يدرس التطورات ويواكبها ويحدد المهام الوطنية الأساسية للوسائل الاعلامية دون أن يلغى كون الاعلام سلطة رابعة تتم بحرية مسؤولة.

يصح هذا المجلس الأطر العربية للسياسة الاعلامية الوطنية العامة . ويراقب تطبيق قانون الإعلام وخصوصاً لناحية الشغل الاعلامى التمريضى المصين الى الثوابت الوطنية، بحيث أن يتمتع المجلس بصلاحيات تقريرية تنفيذية وليس استشارية فقط.

وهنا بيت القصيد:

لم يكن لهذا المجلس منذ انشائه سوى صلاحية استشارية فقط، ولا رأي لمن لا يطاع . وبعد اقتراح انشائه في تموز 1983، أنشئ المجلس الوطنى للإعلام في أوائل عقد التسعينات من القرن الماضى، ومنذ انشائه، قام فقط بدور الناصح المرشد، الذى يجمع ممثلي وسائل الاعلام في مناسبات معينة لترويضها بالارشادات العامة في قضية وطنية كبرى، ولم يكن للمجلس أي دور تقريرى - تنفيذى في مسألة معاصرة الوسائل أو في حمايتها، وهذا عائد ليس

لن نقصبر منه لان مواعيد في وقت (الشدء الاعلامية) واسعة بل عائد لن قصور لجنة
القانونية لصلاحياته.

وفي قصة ال OIV الاخيرة المعروفة (الحكم الصادر بتعريضها حوالي 75 مليون دولار
مطلع حزيران 2010)، كما في قصة الدعوى على برنامج مساعد ومقدمته الاعلامية عادة
عهد حين كرس احصاء ونحو يستحق لتقدير الاعلام كسلطة رابعة هي دولة القانون، وأكد
أن لاعلامية عادة عهد كات تؤدي وحبها الاعلامي على سبيل المقدر المباح والمؤثر على
مكافحة هة الهدر المرمي التي تكاد تقووس كيان الدولة (ادار 2010)، في القصصين كان
للمجلس المذكور موقف وبيان مثل كل الجهات السياسية والقانونية وكذلك توصية المجلس
بتوقيف برنامج كلام الناس لمدة شهر بعد حلقة صحت حسب قوله، بشخص اعلامي مدهبي
فاصح (منتصف تشرين الثاني 2010) ولكن، عينا ان يدرك ان دور المجلس الوطني
للاعلام الطبيعي والمبني هي حيثيات وموجبات اشائه يكمن هي ضرورة منعه وضوء
القانون، صلاحية تفريرية - تنفيذية تسائل وتحاسب، ثم بحمي أو تعاقب ويكرر تتبع هذه
الصلاحية من حيثيات اشائه بعد الاستعانة من تحريرة اعلام الحرب و لارمات الداخلية
التي أوردناها أيضاً وخصوصاً عندما يتأكد بصوره علمية غير قاسية للعدل أن المشكلة تكمن
هي الممارسة السياسية التي استطاعت أن تقتهم أدوات كل المؤسسات الرسمية التي شأت
بموجب روحية اتفاق الضائف، ومنها مؤسسة المجلس الوطني للاعلام

الحل تطبيق قانون الاعلام المرئي والمسموع الصادر عام 1994 بعد قراءة وتهديلات
علمية وليست استثنائية، وتطبيق مواد القانون الجنائي التي تعرض حماية الوحدة
الوطنية ومنع التحريض الطائفي. منح المجلس صلاحيات تفريرية ، تنفيذية وليس
استشارية فقط مع التأكيد على نصيب بعض السياسيين قادة الرأي - خصوصاً أصحاب
الحصانات - بأسس الوحدة الوطنية والضمير العام للسلطان تحت طائلة المسؤولية وليس
تحت طائلة التمني والرجاء، (لأنهم يسربون أو يعرضون أو يخطبون أو يكتبون أو يوصرون
بدلك)..

المحور الثالث: الشحن الاعلامي والأمن الجيش خط أحمر

تهيب رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان الموقف عندما بدأ حربه ضد
ارهاب، نهر البارد.. وحين بدأ الخطاب الاعلامي السياسي حيال الجيش يهدد تماسكه
ووحدة. وطالب الجميع بدعم الجيش بخطاب اعلامي سياسي وطني...ورصدنا تخوفه

من الإعلام على الجيش عندما بدأ بعض قادة الرأي يصنفون ضباط الجيش بعد اغتيال اللواء الشهيد فرانسوا الحاج ودعا حاملي نتائج الخطاب الإعلامي السياسي إلى أن يدركوا أنه، ليس هناك من ضابط 8 أدار أو 14 أدار، بل ضابط في الجيش اللبناني. ولكل الوطن، كما دعا إلى اعتماد خطاب إعلامي سياسي على كل مكونات النظام السياسي اللبناني في لعبة الحكم والمعارضة أن تدعم الجيش به

وعندما تعرّض الجيش منذ فترة لبعض التسميمات التي اعتبرت أنها كانت مقدمة لشحن إعلامي تحريضي يمهّد لهرّ الأمن في البلاد، قال قائد الجيش ما معناه أن نشر معلومات معلومة بهدف الاساءة إلى المؤسسة العسكرية هو هدف يسعى إليه العدو لتثوية صورة المؤسسة وصربها.. بالتأكد كان قائد الجيش يقصد ضرورة التصدي لمحاولات التشكيك وصرب المعنويات التي قد تصبح معطاة مسيحياً متكرراً، إذا لم تواجه في مهدها منذ البداية. وكان بالتأكد أيضاً، يحافظ على مسار العقيدة الوطنية العسكرية التي برزت ببعدها الاستراتيجية في مواجهة العدو الصهيوني في قرية عديسة لحبوب في حبيشة وهي العديسة نرحم الجيش مصمون عقيدته وهائل من أجل شجرة جنوبية لأنها في العقيدة هذه مثل أوز لبنان..

وهي واقعا الراهن، على الاعلام الوطني بكل انتماءاته السياسية أن يجسد مضمون هذه العقيدة في عمل اعلامي موضوعي ايجابي يرفع الضمير العام ولا يصمصمه حيال هذه المؤسسة الأمنية الصامدة المادة ٩٩ سينتج لنا الحوار من خلال مقاربة علمية موضوعية عبر سياسية لاشكالية الاعلام الأمني والتعبير والدروس من التجارب المريرة التي مرّ بها الجيش منذ حرب السنتين وبعض الأزمات الداخلية المتلاحقة

لقد كان بعض الخطاب الاعلامي وخصوصاً في مضمونه السياسي والأمني ما قبل 1990 متعلّقا من قواعد المسؤولية الوطنية، وكان بعض الاعلام يترلق حيال مؤسسات الدولة ومن ضمنها المؤسسة العسكرية إلى مستوى الشمن السلمي الذي يهدف بأن يجعل الضمير العام هابطاً وما الاساءة إلى معنويات الجيش تعب ستار (تسميمات المصادر) و(معلومات من مصادر) الأ مقدمة لمحاولة كامنة تهدف إلى تثوية صورته لاحقا في خطاب اعلامي سياسي تحريضي.

ولقد تأرجح الجيش خلال عواصم مهمة من الأزمات الداخلية المتلاحقة، بين تسميمات وتلميحات وتحليلات وتوقعات توحى اما صراحة واما مواربة بالأيد من طرف و لتشكيك من

مُعرف آخر، وأن هذا التناجح في المواهب الاعلامية حيز الجيش هي تلك المراحل والأحرار صيغه إلى المن معنويات الجيش ورياء القو من المصيبة لعملية الاتصال الاعلامي الاسمي بين المؤسسة والمواطن. ومزّ الجيش هي مراحل صغره بعدته قسراً عن مهماته الأساسية ودوره الحدي في فرض سلطه لدولة نو حدثوا لقسون

وصف قائد الجيش طلب المرحلة بأنها مرحلة الدل اصحاب لأنها خبرهاها وكانت مرحلة الدل لكل الوطن.

ان هذه المراحل التجارب جعلت اللبنانيين بعد بدء مرحلة السلام (1991) يرفضون هذه الممارسات الاعلامية القديمة التي تهدف إلى التشكيك في الجيش وفالها صرب معنوياته. كما يدركون أن شعور الولاء له والسقة بقيادته بدأ يترسخ منذ 1991 وحتى يومنا هذا. ويبرز هنا دور السياسيين قادة الراي في تأمين البيئة الصالحة لتحرير هذا الشعور.

واليوم، يقول اللبنانيون في هذا المجال الجيش هو اليوم أكثر قوة لأن شعبه يسانده ويمنحه ثقته بعيداً من حملات الدس بالتشريعات والتعطيلات، تلك الحملات اليمدة عن الاحساس بالمسؤولية الوطنية لأنه جيش لبنان الواحد لكل أبنائه ومناطقته وهذاته، لبنان النظام الديمقراطي البرلماني، بحمي حرياته وحريات اسائه جيش بحمي كل يوم من شباط أو اذار وكل أشهر السنة. هكذا كان في 14 شباط وصولاً إلى 8 و14 اذار، وهكذا سبقي ومنذ يومين قال قائد الجيش لصحيفة النهار، أعدت الجيش من السياسيين. وأعدت أي تدخل للسياسيين في الجيش حتى يبقى حراً.

وعلى السياسيين قادة الرأي أن يعموا أن اللبنانيين يرفضون تكرار بمادح الخطب الاعلامي التي سادت خلال الارعات الداخلية لسامعة واسي قد تؤدي عن قصد أو غير قصد إلى تصعيد الموقف وبالتالي الدخول في عصبيات عرثرية تتمكن سلماً على الجميع وتلحق أشد الضرر بمصلحة الوطن

تواجب الوطني للاعلاميين، والتواجب الوطني للسياسيين الذين قد يعمون خلف بعض هؤلاء الاعلاميين هو دعم الجيش بخطب اعلامي أممي وطني مسؤول . . .

واجبهم هو عدم السماح بعبء الخطب وأن لا مظلة سياسية فوق أحد في مسألة لشحن الاعلامي للمن معنويات الجيش..

المحور الرابع: الرصاصات الأولى والشحن في اعلام العنف

بعد حصول حادثة أمنية ذات ابعاءات سياسية أو طائفية أو مذهبية أو ، الخ نقرأ أن القوى الأمنية تبحث عن طرف ثالث مجهول الهوية أطلق رصاصات أولى بهدف افعال مواجهة أمنية لأهداف سياسية وإشاعة وصع صدامي بين القوى الأمنية من وطرف سياسي آخر إضافة إلى تحريك أوتار تعصبية مذهبية

لنعد بالذاكرة إلى ثلاث اشكاليات مشابهة منذ حرب السنتين 1975 - 1976 مروراً، بالأزمات المتتالية في هذا الوطن القابع دائماً في عرصة العناية الفائقة، عل ذكر بعضها بمطلي الدروس لبعض السياسيين النافذين في آنون العتة

1 تمّين محريات الأحداث في وطن العناية الفائقة منذ ادلاعها في العام 1975 إلى أي مدى كان المجتمع اللبناني صعبية ظاهرة الرصاصات الأولى المجهولة والشحن في اعلام العنف في محطات مصصية وعامة فالحث المرمية على لطرفات في بداية حرب السنتين على الحط الأخصر الأجساد المشوهة بعد الاعتقال والتعذيب والحط على الهوية، القصف العشوائي للمجهول طاهرة النفس المتجول والمجهول، الانحمارت المتتالية المجهولة افعال أعمال العنف المجهول.. لكنها رسائل اعلامية صيغة مجهولة المصدر تهدف أولاً وأخيراً إلى خلق حالات خوف ورعب وفتنة وشحن نفسي، تكون نتيجتها المخطط لها تمثيت المجتمع الواحد إلى عدة محتمات فيما للأطراف صاحبة العنف المتبادل من هنا، نشأت النظريات المصطنعة للأمن الذاتي وأمن المجتمعات خلال الحرب المتروكة

2 هي الرابع من كانون الأول 1975 حرق مجهولون شاحنة محملة بالمصاحف في بلدة عاريا في لبنان. تراهق الحدث مع اعدادات على بعض الكنائس، وقصف عشوائي أشاع الكراهية والخوف والشمور برغمي الآخر، وصولاً إلى حرر ديممراهي قتل

بعد شحن اعلامي وتهمئة المبرج اللبناني، اتبع هذا الحادث بحادث قتل 4 مسيحيين وتعذيب وتشويه حارس في الحامس من كانون الأول ورميهم في بلدة انصار، مما جعل المسلحين يملتون في الشوارع ويرتكبون محررة السبت الأسود في السادس من كانون الأول 1975، حيث وصل عدد الضحايا إلى ثلاثمائة بين قتيل وحريح ومحتوف

إن العنف المجهول هي مباح أهلي متوتر وشحن اعلامي تعريضي يولد ردات فعل من الحوف والعنف والثأر. وهذا ما حدث بعد ذلك.

رصدنا خلال الأزمات التي عصفت بوضع تعبئة خاصة أنه بعد الاستماع إلى أبناء حوزة حادثة عنبه معهولة الماعل والمعرض وبعض مباشرة أعراس الأرملة الدحية (الشبيات مسلح نصية حديه. تهديد اغتيال. خطف. وسكيل. اعتقال) نجاح الجمهور هرد حصبه محورها الحوف ووير نصاني جماعي بمسيرة قوة الصاعقة المعابية وبم رصد ردات فعل حفيضة للحوف عند هرد الجمهور الذي يسمى ليه الصحية ولان الأرملة هي أهلية باسمبار "تجميع في مباح واحد قسري. هي دائرة الحوف والعنف

ويصبح الحوف رعبا عندما يعتمد العقلاء أو الحكماء أنهم فقدوا التأثير على الموقف الحرج

ولما في حروب لبنان الداخلية لاف من هذه الفصص الحفيضة إنها التحربة التي نأمل أن تكون حفنت الجماهير في لبنان وعلى السياسيين قادة الرأي / العقلاء والحكماء / أن يمتلكوا دائماً التأثير على الموقف الحرج.

١ كذلك. رصدنا خلال الأزمات التي عصفت أن لحوف المتراكم يخلق الدعر ويستثير رده نصانية عنفية تقترب رويداء من الردة المعنوية. تكون على هيئة صمبر عام عنمي بنوق الى حمل السلاح فالخوف الناتج عن تراكم الأحداث العنيفة المعقبة يخفص الصمبر العام إلى درجة أدنى في المصدر النص - اجتماعي. ويدهمه بعد تركمات إلى سلوكية استدمية ينحصر هذا الصمبر أو يرمع وفقاً للشحن الاعلامي لاتجاهات الرأي العام عند الجمهور نعاء العادات المحيطة واتجاهات الرأي هذه يخلقها قادة الرأي عبر الرسائل الاعلامية..

٢ أن نصريحات الشحن الاعلامي الناري التي يعممها بعض قادة الرأي عبر اعلامهم بعد أي اشكال أممي أو تصور سياسي ذو ابعاد طائفية أو مذهبية تذهب أبصاء الى تذكر الماضي والمول إذا لزم علام قادة الرأي حدود مسؤوليته الوطنية وقدم حسه الوطني على المصلحة الضيقة يمكن القول أنه يكون المهدىء المعال وسهر المباء الدافع عن بار العنف ورد فعله السلبي. إذا يتحمل الاعلام جزءاً كبيراً من مسؤولية العنف ورد فعله. إذا كان يميل مرج الحقيقة بالإيحاءات الطائفية العربية وتكون تسبحة تحريض المريرة لفتابه وحال لعصب في مباح أرمه أهليه

في هذه الحالة يظهر الشحن الاعلامي مسؤولاً عن كل أشكال العنف اسد ، من الحنوحية الصبيانية وانتهاء بالمتنة والهيأح الشعبي

وهي هذا المجال نقول المراهقون هم الضحية الاولى للشحن الاعلامي، وهم التريخة الأكثر (امتصاصاً) دور القدرة على تفكيكه أو نفيه كما تسجل من خلال خبرتنا أنهم يترجمون عنف الشحن الاعلامي الأول هم وهود النزاع الأهلي المسلح حتى ألعابهم هي ألعاب عنف، واللمعة هي انعكاس لتساكولوجيا الاعلام.

فصف الرصاصية الأولى المجهولة هو عنف اعلامي معد عدوى العنف بواسطة شحن الاعلامي، وبالتالي ظهور العنف الجماعي وبرور ظاهرة بصور الخطر من ولادة اطرابية للعنف، وبالتالي يسيطر العنف ويمارس بسهولة اكبر وتبرير نفسي منقول وهذا المفهوم يطبق في أقسى الصور انشاء بمرص المجتمع لأزمة أهلية وبصيح هذه الظاهرة أكثر شبيوعاً عندما نروح وسائل الاعلام بأن المسؤولية لا تتركب على احد، لا ما تتقاده الصحف من اتهامات تريد الهوة بين الخصامين

على قادة الرأي ألا ينسوا ان الشحن الاعلامي حول أعمال العنف بعد أي اشكال أمني أو تطور سياسي ذو أبعاد فتنوية سيولد اضطراباً نفسياً وتوتراً اجتماعياً وعصبياً ثم استعجاباً طبيعياً لممارسة لعنف كردة فعل فيسقطهم الضمير العام، وتمهارة المتابعة الحلقية، ثم بتهار المجتمع وبنهار الوطن (ستحدث للأسف اشكالات متتفلة بالتأكيد اذا لم يستعد الحوار الوطني نشاطه)

المحور الخامس، الشحن الاعلامي والطائفية السياسية

ان الدعوة لانشاء الهيئة الوطنية لدراسة مسألة الماء الطائفية السياسية تشبه الى حد كبير مبادره انشاء هيئة الحوار الوطني من حيث مفاعيلها الاستراتيجية لقد مرهن لحوار وسيرهن مستقبلا - أنه جوهر الاعتدال لعنق التوافق على الأساسيات المجتمعية (هل أصبحت المحكمة الدولية حرة، منها ٩٩ قريبا يعرف الحوار) (١) هذا الاعتدال لدي يولد السلم الأهلي الداعم للوحدة الوطنية

لماذا نقول أن انشاء الهيئة الوطنية لدراسة الماء الطائفية سيكون اجاراً استراتيجياً مشابهاً ٩٩ لأنها ستمدرس وعلى مدى سنوات مصمون الثقافة التربوية السياسية كيف سيكون ذلك ٩٩

لقد كانت التحركة اللبنانية منذ حرب الستين وما بعدها مبريرة خيال مفهوم الثقافة فالتحركة الثقافية الطائفية هي التي أدت إلى نظريات التعددية المجتمعية بمعناها

السياسي وصولاً إلى الانقلاب لحرسه والسياسية المنسبة على الانتماء الطائفي. وبالتالي إلى الطائفية السياسية ثم التعددية الحزبية الوهمية والأمن الدائي للمجتمعات

لقد كان الأسس للبناء طملاً وحس ورخلاً. على مسافة بعيدة من النقاها الصحيحة وحرية الوطنية سليمة فالترية هي مفهومها الصحيح. هي ترويض الأرادة على العذر هي صوم، مبادئ دينية وأخلاقية ورسائية واسعة هي صقل العقول وإصاها وبروبها ما يعيها على الأهداء إلى بر السلام وعدية التربية هي لأماس هي جعل الولد مؤلفاً صاعها يمي وأحياته وحقوقه في وطن حر سيد مستمن سيد مرارته وخياراته ومضمره لكن أنماط الشحن الاعلامي كحرة من شدة التي مورست في لبنان زرعنا لبولوجيات طائفية تعصبيه ستمت العقول وفق نماذج مبعث بلا حول لأفكار والسلوكيات وبعدت الطائفة السياسية واحتق بالتالي نور الحقيقة

وتصل هنا إلى بيت المصيد:

ادخل الشحن الاعلامي في لعبة الطائفية السياسية بعد أن أصبحت مركبات الخوف والتعبس والاحباط والتولات المتعددة في صلب التربية الطائفية السياسية اللبنانية ورفع هذا الشحن بعض الجماهير وخصوصاً بعد تأثير بعض التدخلات الخارجية إلى مباحثات ذات بعد وطني صيف وعصي أحياناً. وصنعت من اللبنانيين شعباً عسكرياً حسب الدراسات الاستراتيجية. منتجاً لحروب ضيقة.

إذن، ما هو الحل؟

الالتزام بعدم استخدام الطائفية السياسية في أنماط الشحن الاعلامي إبان الأزمات والمبادرة فوراً إلى بحث اشكاليات التصدي لها كاولوية في هيئة الحوار الوطني أو إنشاء هيئة مستقلة لهذا الشأن. وفي غياب تلك الهيئة، ان الشحن الاعلامي العشوي واقع لا محالة يؤكد لكم أن مجتمعنا الاهلي لم يخرج من الحرب كما يشاع، بل هو فيها وحرب الكلمات أشنع وأخطر من حرب الرصاص، الشعارات العنصرية التي تظهر إبان الأزمات تكشف عن الأفكار التي لم يكن متاح لها ان تظهر أو تداع.

المحور السادس: ميثاق ثقافة الحوار والسلام، في وجه الشحن الاعلامي

يعترف الجميع أن المسألة اللبنانية، لم تدولها، وبالتالي بقضي وضع صوابط موضوعية لمنع الصهيونية المربصة من صروب دماهيرنا، أو شعوبنا، المصدّعة بالمعيار الوطني

تشكل هذه الصوائط سبيح إعلان اسمه «ميثاق ثقافة الحوار والسلام» بشارك في وضعه أطراف هيئة الحوار برئاسة رئيس الجمهورية الذي يتمتع بنفذة وضمانة الجميع. ولقد حذر الرئيس سليمان مراراً وفي كل اجتماع لهيئة الحوار عن الشحن الاعلامي في الخطاب المحرّص على المنة. وكان يحرض دائماً على ادراج توصية في نهاية جلسات الحوار الى اعتماد خطاب الاعلام المعرفي الصام والمعتدل

بنود «ميثاق ثقافة الحوار والسلام» بسيطة جداً هي:

1 التركيز على خطاب اعلامي سياسي يبتعد بهائياً عن الشحن الاعلامي المافط أي يحو لكل طرف سياسي اطلافاً من نوايه التي لا شك إطلافاً هي مصموبها المثالي أن يمارس الشحن الاعلامي هي تسويق سياسي شرعي لأفكاره. ولكن وبالتواري عليه أن يزرع فعلاً ويهرز فعلاً ويمارس فعلاً ثقافته لحوار والسلام الداخلي الأهلي لمدوة تستوفي بصدق ومطائف الاعلام في بناء وتشكيل الرأي العام الوطني السليم الحقيقي همداً السلام في عقول الناس. وهي عقول الناس بنفي حصون السلم الأهلي.

2 العمل الجدي والشفقة لعدم اللجوء إلى العنف أو إلى أي شكل من أشكال النزاع المسلح مما قد يؤدي إلى تمكين الصهيونية المتربصة من أن تعرب شعباً صميماء مدلوباء على أمره

أي إعلان التنازل بهائياً وأنداً عن الشحن الاعلامي المتنوي (الطائفي، المذهبي، الماعطي، التسبيحي الحج) والمؤدي حكماً إلى العنف بسبب وضعه روراً، إحدى وسائل السياسة الوطنية

3 التأكيد على حق كل «جمهور - مكون» في المجتمع اللبناني أن يعيش حياة لا تكنها هيممة تلمي ضميره الخاص وهي مفهوم علم النفس الاجتماعي. يعتبر ضمير الجمهور هو الصمير العام الذي يجمع أفراداً في بعد ديني - أخلاقي - اجتماعي محدد ولا يمكن الصن به. إذن، لماذا العمل بخلاف الطبيعة البشرية واللجوء إلى الشحن الاعلامي خلال أية أزمة والذي قد يؤدي مباشرة أو مواربة أو ايحاء أو تداكياً إلى إشعال الكواص الطائفية أو المذهبية الدفينة في الرأي الكلي، لدى الأفراد، وبالتالي إلى توالد أزمات أخرى أصمق وأعمق؟ وبالتالي إلى صدامات الشوارع، سواء كانت بالعصي أم بالرصاص؟ (قال لي مدير معهد علوم الاعلام والاتصال في جامعة نوشاتل / سويسرا الصدام بالعصي أقل إصراراً، لكنه أكثر عناءاً وقسوة

بالمعنى الاجتماعي - الانساني)

ثلاثة بنود بسيطة لكنها معصية وملحة لا نحتمل التأجيل بطلبها، بمرمجها، بتعديها بتصميم و، هي لا تمنع الصراع، ليس في لعبة الموالاة والمعارضة داخل الوطن الواحد⁽¹⁾

المحور السابع: الخطاب الاعلامي السياسي المعتدل :

لماذا دعا رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان الى اعتماد الخطاب السياسي الهادي والمتزن والمعتدل في ميران الاعلام؟

تفيد خبرتنا بأن الجماهير خلال الازمات الأهلية هي تيمان كانت تتعطل دوماً، إلى الصور والتجليات والأوهام أكثر من تعطشها إلى الحقائق وهي كانت تشبع بوجهها عن لنوات إذا كانت ترحبها ولا تريح عمقها الحقيقي كانت تميل أن تؤيد الخطأ إذا كان هذا الخطأ بصفها، حاكمها هو ببساطة من يستطيع أن يوجهها، وصحيفتها هو غالباً من يحاول أن يبرع هذا الومع الماتن من المحيلة

والحرية الكبرى أن ينساق قائد الرأي خلف الخطأ الماتن للجماهير لكسب تأييدها وشعبيتها..

وواقع الحال اليوم ليس قريباً، مما ورد أعلاه؟

من هذا المصمون تنبع مدلولات دعوة حماية الرئيس قادة الرأي الى عضلية الخطاب السياسي الهادي والمتزن دون الأوهام..

5 وهي الاطار ذاته، عانت جماهير الشعب اللبناني خلال حرب الستين والأزمات التالية من لبرق الجماهيري خلف بعض المادة كثيرون هم الرعاء الذين أوهموا جماهيرهم، وكم أشاحت هذه الجماهير المتفاجئة بوجهها عن النوات الوطنية

(1) شهر ما قبل بعد حوالي سبعم من اعداد مجلة «الدراسة» المتخصصة، اشهدت حيث الحوار الوطني في مقر رئاسة الجمهورية في بعبدا برئاسة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان بتاريخ 11 / 6 / 2012 وتكون اعضاء الهيئة على حداد، علاش بعبدا الذي يصدر مقررات من اعمها مصمون «مبدأ ثقافة الحوار» وسلامه والممرات وفي الصفحة هي التالية

لبرام بفتح الحوار والتهمة لاسمية وسياسية ولامية والممرات لبرام في ثوب وحواسم مشركة الترام العمل على تثبيت معالم الاستقرار وسبب السلم الأعلى والحوار بين القوم، التي تمت دعوة جميع القوى السياسية وقادة الفكر والرأي الى الإسماع عن هذه الخطاب السياسي والاعلامي مساهم في خلق بيئة حاضنة ومواتية للهدنة ()

ولحقت بالخطأ العائش المحاط بشعارات وكلمات ومظاهر تهويل.

جماهير قبل إنها تغشق التحارة ، فتوحد بها هي سوق الوهم والإثارة.

وفي لبنان، بلد العناية العائقة الدائمة، تمّ استخدام الصيغ التعبيرية التي تربط صراعات الأزمات المتوالية بالحروب الأهلية التي عصفت بلبنان في محطات سابقة خلال الأعوام 1711، 1824، 1860، 1958 وصولاً إلى العام 1975، حيث ترسخ في أذهان الجماهير، أن الحدود كانوا يتخططون أيضاً في صراعات دموية، فكبر الحقد واستشرس الحميع في القتال.

وواقع الحال اليوم أليس قريباً مما ورد انفاً؟

ويصبح النصح الاعلامي الساقط أكثر خطوره في ظل غياب وظائف الاعلام الصحيحة وكثرة برامج (تسطيح) المكر التي تستضيف المراهقين وطلاب الجامعات.

وهي الأزمات الأهلية تقرب الدعاية السياسية لأن تكون الصف المنظم هي العلاقات داخل الدولة الواحدة، الصف الموجه ضد الأفكار والعقول عوضاً عن الصف التقليدي ضد الأشخاص ومن هذا القول تهرز خطورة الخطاب السياسي العنف هو الأسلوب الحاسم لتحقيق الأهداف السياسية للدعاية، و لخطاب السياسي هو القاعدة النظرية لهرمية هذا العنف يقول (م. دفرجه) إن الخطاب السياسي هو العنف بأبعاد نظمية ويقول هو الصف بفشارت بيضاء هذا منظراً مقبول شرط تنعاده عن عاملين أساسيين العنف الجسدي والمبصر الطائفي بكل تشعباته.

ونقول أيضاً، من هذا المصنوع الخطر والدقيق تشيع مدلولات دعوة فخامة الرئيس قادة الرأي إلى عقلانية الخطاب السياسي الهادئ والمتزن، وخصوصاً عندما نتذكر أن بعض (الكلمات، المعانيح) على حد تعبير الكاتب الفرنسي جاك دريتكور، استخدمت في أزمات لبنان، بلد العناية العائقة الدائمة، والتصفقت في وجدان الجماهير وأصبح لها في ظروفها المعاصرة معان خاصة إيحائية حرصت الجماهير في صدامات داخلية كانت عبثية أحياناً، بحيث اعتذر من اعتذر وندم من ندم وقاب من قاب واعتزل من اعتزل واعترف من اعترف.

كذلك، جعلت الأزمات السياسية في لبنان، بلد العناية العائقة الدائمة تتعابير نبث السموم، تُطلق بشكل شائعات أو أسلوب فكاهي وبكات وأغنيات، يسهل حملها وتردائها

وتدونها مما يسمح لها بالاستمرار الواسع منعته في محلة 'عماهير' فتثير مشاعر صعبة وكراهية وسخرية وتمسخ 'أحد' 'الضرب الواحد' و'توضي الواحد' (كلمة أو عبارة قد تسمح دمه هي الوطن، معقول؟؟)

وواقع الحال اليوم أليس قريبا «مما ورد أيضا»؟

من هذا المصممون تتبع مدلولات دعوة رئيس لجمهورية فانه الرأي في عملية الخطاب السياسي الهادئ والصريح والمعتدل هي عبران الاعلام خلال الارمات

المحطات المعتدل هو الأصعب ولاعلى والاغلى والاعتدال هو ان يتوب قبل ان يموت. يقول الامام علي، «نحن نريد ألا نموت حتى نتوب. ونحن لا نتوب حتى نموت». اذا بقي الاعلام اداة شح وتحرش على الفئة سوف يموت دون ان يتوب

رجل الأمن في وسائل الإعلام: الدور والصورة^(١)

١) د الله لومعه كمنصوره هي "مؤتمر شاتل وفيلاجي لعماد لبحره و لأمي العرب ابدى حبيبه الإمامه المدنيه (عليه السلام) و ربه الداعيه العرب هي موسى ٩ 10 2 2009 م الموافق 22 - 23 - 24 1436 هـ

المقدمة

من أولويات مهام الدولة فرض الأمن ون توفيره للمواطن. بدءاً بتأمين الإجراءات ضد الأخطار المحتملة التي تمس حياة وحريات وسلامة وأموال المواطن وانتهاءً باستراتيجيات حماية الدولة نفسها والتي تدخل في إطار الأمن القومي ولا يمكن فصل إجراءات الأمن الوطني عن استراتيجيات الأمن لتأمين المائدة على عنصرين أساسيين شعب واحد موحد بشكل النية الاجتماعية للدولة. وإطار سياسي ثابت وسليم ومستقر لتلك البنية الاجتماعية وهو إطار الدولة والأمن هو ملح وحدة الشعب وإطار الدولة

من ذلك المصموم تتبع أهمية دراسة صورة ودور رجل الأمن في وسائل الاعلام على احتمالاتها لماذا؟ لأنه في بعض الأحيان قد تؤدي ممارسات رجل الأمن الى ترسيخ صورة مماها أنه أهرق الى المقتدي على حقوق الناس بدلاً من حمايتها (استغلال الوظيفة لمصالح شخصية، الاستعصابية في تطبيق القوانين، الفساد الإداري، استخدام العنف الخ) وبالتالي تبرز أهمية الجهود الإعلامية بهدف المحافظة على أمن المرء والمجتمع والوطن فعلاقة الأمن بالإعلام علاقة وثيقة تقوم على عاملين متكاملين الأول هو رصد المعلومات والثانية هي إعلام المعلومات كعملية اجتماعية ديناميكية بهدف تحقيق أكثر قدر من التوازن الاجتماعي وصولاً الى الأمن الاجتماعي ومهمة رجل الأمن بالغة الأهمية في مجتمعاتنا، بل تقرب كثيراً من الرسالة الوطنية وبالتالي تبرز أهمية الصورة الذهنية الطيبة التي يجب تكوينها لدى الجمهور

والاعلام الأمني هي إطار إعلام المعلومات يصوغ بنية المجتمع بقيمه الروحية والثقافية و لثقافة وصورة ودور رجل الأمن تتشكل في إطار تلك القيم بحيث تكون نتاج تراكبات من الممارسات والسلوكيات والعلاقة التي يرسها مع المواطن

لذلك، يرى الاعتماد على التعريفات والتعديلات والمظريات و تنظيم والدخول في صلب الموضوع وواقع المشكلة التي تبرز من فرصيات لرؤية الفاصرة المشتركة بين المواطنين ورجال الأمن حبل الفصاها لأمنه، وعباب وسائل الإعلام عياناً شبه كامل عن تمرير التماسك بين رجل الأمن ونموطن وبين الشعب الإعلامي يطال المؤسسات الأمنية أحياناً هي عباب

الثقافة التربوية الوطنية الواحدة مع ضرورة التعبير بين مفهومين للإعلام الأمني. مفهوم تصطلح به إدارات الإعلام هي قوى الأمن بهدف تعظية واسعة لكل الأزمات لكسب ثقة الجماهير، ومفهوم آخر تؤديه وسائل الإعلام الجماهيري هي إطار وطبيعتها الاجتماعية والسياسية

والدخول في صلب الموضوع والواقع يعترض البحث في محورين.

المحور الأول: علاقة المواطن برجل الأمن محور مختصر يحرص نظرياً عوامل التأثير على نظرة المواطن الى رجل الأمن وصورته ودوره. كما يحرص دراسة وتحليل استمارة حول علاقة المواطن برجل الأمن.

المحور الثاني: صورة ودور رجل الأمن في وسائل الإعلام دراسة استقصائية عبر استمارة بحث تحريري. محور موشع جداً يبحث في صلب هذه الدراسة. ويجهب على تساؤلات هي:

- 1 - ما هي هداية وسائل الإعلام الرئيسية في إبراز دور وصورة رجل الأمن؟
- 2 - ما هي حال صورة رجل الأمن أثناء تأدية وظيفته؟
- 3 - ما هي السمات الإيجابية التي تقدمها وسائل الإعلام عن دور رجل الأمن وصورته؟
- 4 - ما هي السمات السلبية التي تقدمها وسائل الإعلام عن دور رجل الأمن وصورته؟
- 5 - ما هي الصورة الذهنية هي بال المواطن عن رجل الأمن؟
- 6 - من خلال ذلك الدور وتلك الصورة، إلى من يلجأ المواطن ويركن بالأفضلية عند تعرضه لحادث وعند حاجته الى الأمن؟
- 7 - في ظل الأزمات السياسية، ما حقيقة الشرح بين المواطن ورجل الأمن؟
- 8 - كيف يمكن تمثيل دور وصورة رجل الأمن واقعاً وليس تظهراً؟

أما بالنسبة الى الإجراءات المنهجية المعتمدة فيمكن القول أن هذه الدراسة تستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وفي إطاره تم استخدام المسح، وهو أحد أبرز الأساليب المستخدمة في بحوث الإعلام الهادفة الى اكتشاف العلاقات الارتباطية بين معاني المصنوع كمنها وموضوعياً، وسبب قبل عرض بحوث الاستمارات مجتمع وعينة ومجموعة وأدوات كل منها



الفصل الأول:

علاقة المواطن برجل الأمن في الإعلام



تمهيد:

دور رجل الامن مهم وحيوي ويمس حياة كل مواطن يجب ان يصبح عنصر رجل الامن من الضروريات فالامن مطلب الجميع وحاجه يومية ملحة وركيزة لاستقرار اى مجتمع وتسمان لعموم وتقدمه.

لا يقتصر دور رجل الامن على الحفاظ على الامن والمجتمع وحماية الارواح والممتلكات ومكافحة تفهد الفوايس بل هو دور متعدد ومتنوع ويمس حياة المواطنين بشكل مباشر لان مهام رجل الامن يقدم لخدمات المتعددة للمواطن الامنية والاجتماعية والاساسية

١.١ الرأي العام ورجال الامن

يتم اتصال قوى الامن بالمواطنين بواسطة الاعلام والعلاقات العامة ووسائل الاتصال اتصالاً لا يهدف للتأثير بمعنى التوجيه او التحكم و السيطرة على الرى العام وإنما يكون محاولته صدقة لاقناع الرأى العام بجهود رجال الامن وبضرورة التعاون مع تلك الجهود لتحقيق الهدف الاسمى وهو الوصول الى خدمات أمنية متميزة

ومن جانب آخر فان اتصالات قوى الامن بالمواطنين وبانثراها بربهم يؤدي الى تغيير هي نوعية جهودها او هي الوسائل التي تستخدمها لاجل ذلك لنتاج للجمهور على الا يكون ذلك التعبير مجرد معارضة برعت الرأى العام على حساب المصلحة العامة، فقد تكون قبول للجمهور معارضة مع المصالح الامنية للمجتمع او قد يكون ناتجة عن حالة اتصال وعن سمات طارئة لها تأثيرها اضرار على المدى البعيد او القريب

ولا يقتصر تأثير قوى الامن على الرأى العام على وسائل الاتصال عبر المباشر بل قد يؤدي عملي دانه جهودها ونجاحها بفاعلتها وتقصيرها الى أحداث اضرار مختلفة وتأثيرات مباشرة هي انحاء الرأى العام بحيث يتحد الرأى العام موقف مختلف بين الانحائية وتحياديه ومعهم يتغير تأثيرات مباشرة بين كل من قوى الامن والرأى العام ان عمل قوى الامن لم يعد

يقتصر على ضبط الجريمة وحفظ الأمن بمعناه التقليدي لتقديم فلم تعد الشرطة ببساطة ذلك الرجل الصارم الذي يرتدي رباً رسمياً ويطارده معزماً أو هو الرجل المتحمي الذي يراهب الناس ليكشف عن غموض الجريمة. لقد امد عمل الشرطة لعصرية إلى محالات كثيرة. حتى أصبح متشعباً بصورة أصبح معها عمل الشرطة في حفظ الأمن - حسب الإحصائيات - يمثل ستة متواضعة مقارنة بعملها في المحالات الأخرى.

2.1 التعاون بين رجال الأمن والمواطنين

تعود الرؤية الفاصلة بين المواطنين ورجال الأمن حيال القضايا الأمنية لأحد لعاملين التاليين أو كلاهما

العامل الأول: يتعلق بالمواطن. إما لعدم تفهم المواطن لدور رجل الأمن في المجتمع أو لعدم تفهم أهمية تعاونه مع رجل الأمن أو لعدم إحصاسه بالنتائج الإيجابية التي يترتب عليها هذا التعاون. أو لعدم المبالاة من قبل المواطن لدور رجل الأمن في المجتمع الأمر الذي قد يرسخ صورة ذهنية غير مناسبة عن رجل الأمن.

العامل الثاني: يتعلق برجل الأمن. وهو تعامل رجل الأمن مع المواطن. أما لعدم تفهم رجل الأمن أن العرص الأساسي من وجوده هو أمن المواطن وأمن المجتمع وأمن الدولة. أو عدم فهم رجل الأمن من تسمية العلاقة مع المواطن. أو لعدم تفهم رجل الأمن رؤية المواطن تجاه القضايا الأمنية

فالعمل الأمني بالأصالة إلى تعدد محالاته ونشعبها. يتميز بأنه في معظم حالاته عمل أساسي مبدئي يخرس إحكاماً شروعات مختلفة من الجماهير وتفاعلاً معها

ولا شك أن جوهر العمل الأمني في أية دولة لا يختلف كثيراً في جوهر صلاته بالرأي العام في دولة عن أخرى إلا أنه يختلف بحسب من حيث الظروف السياسية والاجتماعية والسياسية التي تمر كل مجتمع عن الآخر. فهي دولة نامية يختلف تأثير قوى الأمن بالرأي العام وتأثيرها فيه عن الدول المتقدمة.

وتتبعه القيود التي يرضيها الطبيعة الأمنية لعمل رجل الأمن. يكون للمواطن أحد الموقفين موقف بحايي يتعاون من خلاله الجمهور مع رجال الأمن بدرجة لارتفاع ثقافته ومسواه الحضري وبدرجة لتداع الإعلام والعلاقات العامة في تحقيق أهدافها بإشعار المواطن برسالة رجل الأمن وهدفها.

موقف سلبي وسنرى ذلك في بعد موقف حداني من المشرقة لا يرجع الى درجة رعاية ولا يهتدئ الى درجة عدنية (ويتمثل ذلك في عدم الاهتمام بمساعدة قوى الامن بالاعتماد على المعلومات التي تساعد في الكشف عن جريمة او صنف محرم هارب) موقف عدني وذلك بانحداد بعض الجمهور موقف المعارضة فيما من قوى الامن ووجع العرفيل امامه (يتمثل ذلك في المساعدة في التستر على جريمة او محرم) تسليط المدالة بمعلومات غير حقيقية عن جريمة ما.

ولنعرض الان أربعة نماذج معبرة:

1 - بين التغطية والمسؤولية:

• أولاً طريقه للتنقيب هي طريقه للتنقيب من دون مساءلة وكان الناس من عائلهم والقائم بالخدمة من عالم آخر محكم بالتعامل بركة المراهي والمصلحة مما يفسر الناس من سلطة ويقلل من اوسع للعمه لوظيفة الملاحكة مع الناس لسماع مصائبهم بحيث ان يكون محكوما بالاحترام والمساواة والمعدل

وقد تعددت انواع محالقات قواعد الانصاف العام التي يرتكبها عناصر قوى الامن من مختلف تراتب وتصويت ما من استغلال بوضيحه الاهمال عدم الحدية من تنفيذ المهمات بالانصاف لن يصرفها سيء الى سمعة وهيبة المؤسسة الامنية بشكل عام

الاستنتاج:

هناك العديد من المحالقات التي تقوم بها رجال الامن والتي تدفع المواطنين الى شعور منهم وتشكيل صورة سلبية عنهم وبالتالي تحدث فجوة بين رجال الامن والمواطنين

2 - حول مفومات التماسك والعلاقة:

التماسك والعلاقة بين المواطنين وعلاقة بين الدولة ومواطنيها على قاعدة الحقوق والواجبات والموحمة وهما الروح بقانون والنص العام ليعمل من الدعابة والافاديل والتدابير التي تساهم هذه العلاقة وبذلك حاله من عدم الاستقرار بين المواطنين وما الى ذلك من عوامل تساهم في نسبة المعنوية للرأي العام

وبصاف الى ذلك مهمة انشادية بوسائل الاعلام المكتوب والمرئي وخصوصاً هي تصوير

الرأي العام وكشف المعالطات التي تدعو إلى بلادة الأفكار وتدعو إلى التصادم و لا شقاق بين المواطنين.

الاستنتاج

من أهم مفومات النعاسد والعلاقة الاهتمام بتفمية الملاحة بين المواطنين ورجال الأمن من ناحية والتعوط من الاقاويل والدعابات من ناحية أخرى لما لها من تأثير في توسيع المجوة بين الطرفين.

3 - أدوات رجال الأمن سيطرة سلبية من عضو في جمعية لحقوق الإنسان،

المسيل الدموع أن عار مسيل الدموع والذي يعرف عنه بأنه سبب احمرار شديد للعين لكن القوى تستخدم هذا السلاح بعد أن ينتهي عمره الاقصر في حيث يند هذا سلاح سهول إلى مادة خطيرة تسبب احساس شديد يؤدي إلى الاعماء في بعض الاحيان .
- القنابل الصوتية بدأت القوى باستخدام القنابل الصوتية في بعض العمليات حيث تم إطلاقها بكثافة حتى سبب الدمر للمشاركين و خصوصا الأطفال و النساء العصبي الحسية ، الهرمات - استخدمت نمون هذه العصبي بشكل مكثف وخصوصاً حين المص على اشخاص شاركوا في المظاهرات.

4 - نظرة سلبية لمواطنين حيال تحسين صورة رجل الامن،

استطاعت القوى أن تنهي حال و طموح لمواطنين في تحسين صورة رجال الامن الذين قدموا بأعمال محالمة خفايون ويكتفي بذكر بعضها
- تعرض حياة المهاجرين والقادمين للمطار قامت القوى بتكسير و حفات المطار الدولي و الاعتد - على مجموعة كبيرة من اشياء تدبر توحدوا في المطار لإستقبال أحد مسؤوليهم.
فتمت هوات الأمن سلسلة اعتصامات و مسيرات بطنها القرى و المدن بصامتا مع المعتقلين هي - حادثة المطار حيث تم تنظيم سلسلة من المظاهرات و قامت بتعريض المشاركين للمطار و تم نقل العديد إلى المستشفى لتلقي العلاج
- الاعتداءات المتكررة على اللعان و على أعصانها و على هالياتها السلمية حيث قام احدهم بالتحرش بعصو لعمه لماتلين (000) والاعتداء على (000) و غيرهم من الناشطين.

تعددت المسببات في تدني مفهوم الأمن، ما حصدته مسمي حوادث مختلفة (حرق أطقم و حرق سيارات الأمن وغيرها) حيث لا يصح حصرها في دليل كتاب اتحاد الصحفيين مفهوم باستخدام وسائل مختلفة هي وقت اعتمادهم

إرسال رسائل التهديد إلى المواطنين باستخدام رسائل مجهولة و التحدث على هو مفهوم المعمولة

استخدام القوة في حالة أحداث 'أحد' 'مستط' كما حدث في حالة (11/9) وكما استخدم قوات الأمن القوة لمرمته لمرمو المتاركة في عمليات التضاميه معهم

الاستنتاج:

يستنتج من هذا الكلام أن صورة رجال الأمن في نظر المواطنين سلبيه جدا بحيث يستخدم رجال الأمن لتهديد الشعب لخصم (لعدو) وجمع الحريات وذلك بحجة حفظ الأمن وكما ظهر في الاسفاد لا يحترم رجال الأمن حقوق أساس وحريات المواطنين قد يشوب من إمكانية تعميق تلك الصورة.

ويبرز التساؤل كيف يمكن تعميق الصورة لدهشة دور المواطن عن دور رجل الأمن حتى ولو كانت هي بعض المواضع حسيه؟ سبب عن هذا التساؤل في إطار مقومات معرفة واقع المواطن عصبه به أزمات داخلية متلاحمة ذات امتداد خارجيه بفرض سببه الاجتماعي بأبعاد سياسية وأمنية تتبادل لتأثير أفعالها وعموديا

دراسة وتحليل استمارة علاقة المواطن بـ رجل الأمن في الإعلام

حرث الاستمارة (الاستبانة) على لف شخص وشملت مناطق مختلفة من جهة البنية الاجتماعية

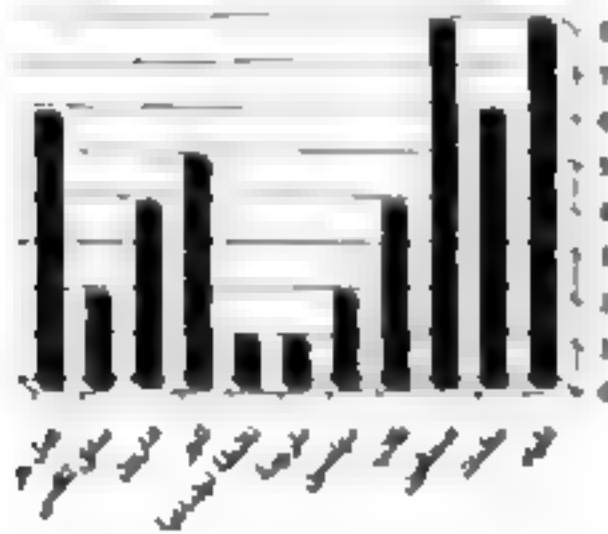
قسمت الأعمار إلى ثلاث فئات بين 15 - 20 من 21 - 40 و 41 وما فوق وجاءوا على الشكل التالي



15-20
20-40
40 وما فوق

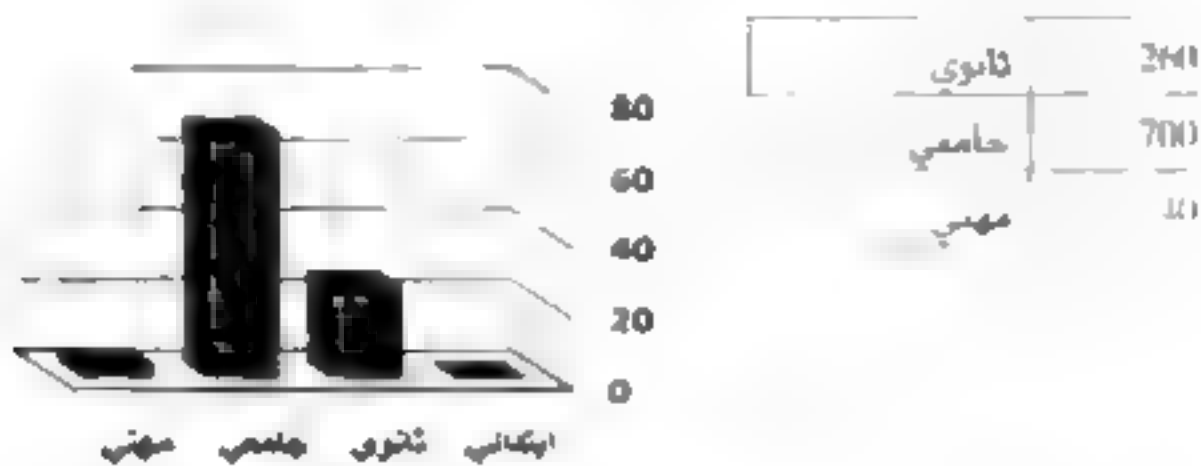
بين 15 و 20	20%
بين 20 و 40	41%
وما فوق 40	40%
المجموع	100%

أما الحساب فكانت إيجابية، من مستوى الوظائف فقد تم مراعاة تنوع هي الوظائف فكان منها الطلاب، الوظائف الإدارية هي المطاع الخاص، الوظائف الحكومية، والمهن الحرة، فكانت على الشكل التالي



أطباء	170
معلمين	140
مستشارين	170
طلاب	90
مهندسين	40
مترجمة	20
ناشطة اجتماعية	20
باحثين	110
إداريين	80
سياثق تافهين	40
عمل حر	140
المجموع	1000

في ما يحجز المستور الحقيقي فقد راعى مختلف المستويات وحاجات كل شكل من



اسئلة الاسمارة

قسمت الاسمارة الى ثلاثة اقسام

1. معلومات شخصية سميت رتبة 1 اسئلة حول الجنس العمر المستور التعليم والمهنة

2. صورة رجل الامن هي بطل الموضي (المحور الاول) شملت ستة اسئلة تنوعت بين اسئلة مصنوعة واخرى معلنة

3. صورة ودور رجل الامن في الاعلام (المحور الثاني) شملت أربعة عشر سؤالا تنوعت بين اسئلة مصنوعة واخرى معلنة

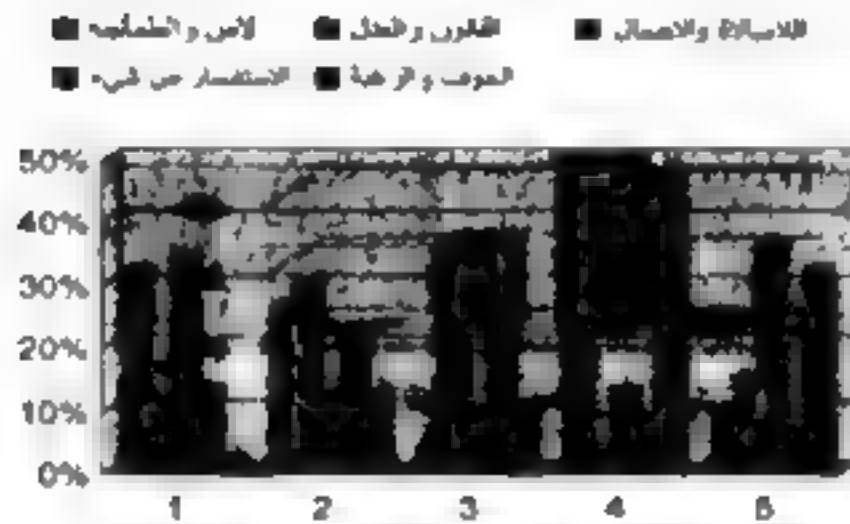
الاستمارة وتحليلها:

السؤال الأول

السؤال: رتب حسب الأولوية الصورة التي تأتي في بالك حينما تسمع كلمة «رجل امن» من 1 إلى 5

- | | |
|---------------------|------------------------|
| 1- الأمن والطمينة | 2- العنف والرهبة |
| 3- الاستعصار عن شيء | 4- اللامبالاة والاهمال |
| 5- القابول والعدل | |

أدت النتائج على الشكل التالي.



العبارة، الترتيب	1	2	3	4	5	المجموع
الأمن وطمأنينة	32%	26%	4%	27%	11%	100%
الشعور والعدل	17%	30%	34%	4%	15%	100%
التلامذة والأعمال	34%	9%	8%	13%	36%	100%
الاستفسار عن شيء	15%	23%	43%	9%	10%	100%
الخوف والرهبة	2%	12%	11%	47%	28%	100%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%

3. التحليل.

- أعلى نسبة بالت المرتبة الأولى (34%) كانت لصفة الأعمال وعدم المبالاة وتلتها صفة الأمن والطمأنينة بنسبة قرينة (32%) وهي المساو لصفة بالت صفة التلامذة والأعمال بنسبة 36% في المرتبة الخامسة
- أما أدنى نسبة بالت المرتبة الأولى كانت لصفة الخوف و رهبة (2%)

4- الاستنتاج

هذه النسب بين نماذج هي وجهة نظر المؤرخين بحسب أن قسما منهم يصبر الأهل والامبالاة بكلمة لاؤلى سي يحظر سألهم في عقبه لآخر يتأخر في ذهنه الأمن والعلمانية هذا لتدس يعود إلى بوجه الموضوع وروية عن رجل الأمن من خلال موقف تعرض له هو أو من له عن شخص آخر ويأثير ثقافته لأفراد هي رؤية رجل الأمن بصورة الضبط والسيطرة التي سمارض مع أهوائهم (تأثير السيادة و تقدم المواطنين بين مؤي ومعارض للدولة) كما إلى راء رجل الأمن لدى مختلف بحسب عروق المرددة بين الناس وبحسب المنطقة التي يصم فيها النموذج (مناطق يعود سمي)

السؤال الثاني

1. السؤال ١ كيف تقيم عموما صورة العقوبات التي يتعرض لها محالفي المادون من قبل رجال الأمن؟

☐ أ محزنة (طالمة)

☐ أ عادلة

☐ أ غير ذلك

☐ أ حسب الحرم

2. انت النتائج على الشكل التالي



● محنة
■ حسب الحرم
■ محفنة
■ غير ذلك

محنة	١٦%
حسب الحرم	١٦%
محفنة	١٩%
غير ذلك	١٦%
المجموع	١٠٠%

3- التحليل

أعلى نسبة من المتحيزين (١٦% ١٦%) قالت بأن العقوبات تختلف بصيغتها حسب الحرم

النسبة الثانية التي تلحق مباشرة (١٩% ١٦%) تقول بأن تلك العقوبات محفنة

ما نسبة الأخيرة فكانت (١٦% ١٦%) وتقول بأن تلك العقوبات عادلة

معظم الذين قالوا بأن تلك العقوبات محفنة أعادوا نسب إلى موضوع الوساطة

والإستقصائية أما الباقيين فأعادوه إلى الموصى ومراجعة رجال الأمن

4 - الاستنتاج:

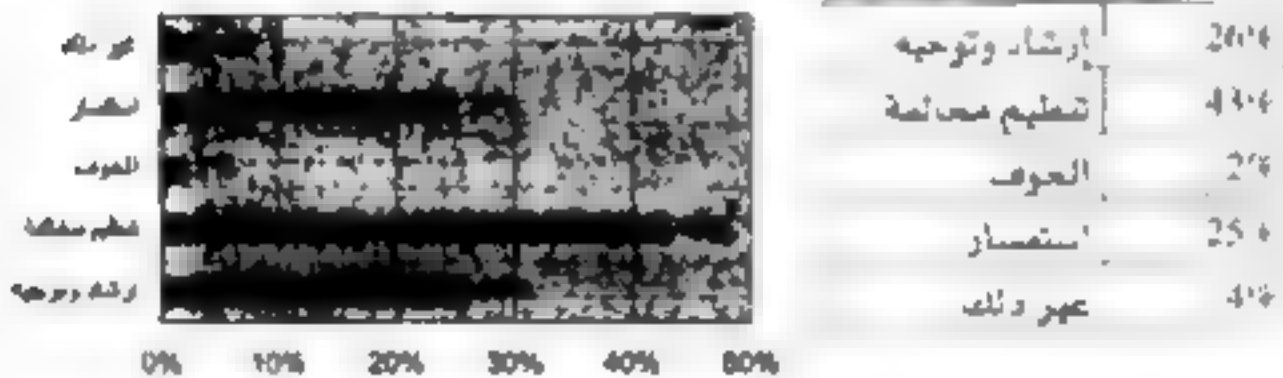
تدل هذه النتائج على أن العقوبات تختلف حسب العمر كما أنها تدل من خلال الأجوبة على السؤال الممنوح (لمادة 1)، على أن الإستقصائية هي تطبيق للمواظبة تلك دورا بارز هي مهام رجال الأمن بوظائفهم.

السؤال الثالث:

1. السؤال ما الذي يدور في بالك إذا ما اقترب رجل أمن من سيارتك:

- ☐ إرشاد وتوجيه ☐ تنظيم محالفة
- ☐ الحوف ☐ استفسار
- ☐ غير ذلك

2 - أثبت النتائج على الشكل التالي



النسبة الأعلى جاءت لتنظيم محالفة (43%) والادس لحوف (26%) هذا يدل على أن علاقة رجل الأمن بالمواطن ليس على نحو جيد حيث أن أول ما يتبادر إلى ذهن المواطن هي رؤية رجل الأمن هو تنظيم محالفة

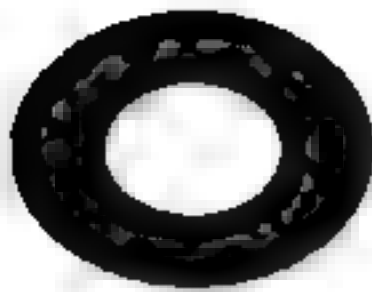
السؤال الرابع:

1. السؤال. هي حال تعرضك لحادث (سرقة، ضرب...) إلى من تلجأ وعلى من

تعتمد؟

- ☐ الحرب (الطرف المتباعد) الذي يؤيده
☐ رجال الأمن
☐ الحزب
☐ غير ذلك

2. ائت المتابع على الشكل التالي



الحزب الذي يؤيده	26%
القاتلة	47%
بعضك	19%
رجال الأمن	6%
غير ذلك	6%
مجموع	100%

التحليل

النسبة الأعلى فيما يخص الملقأ الذي يختاره المرء د وقع في مشكله هي سمائه (47%)

أما النسبة التي نلها كانت للحزب (الطرف السياسي) الذي يؤيده (26%)

و النسبة الثالثة كانت لاحتمال ان المرء يعتمد على نفسه هي هكذا حالات

أما رجل الأمن فقد مال النسبة الأخيرة (6%)

4. الاستنتاج

هذا يعود الى تركيبة المجتمع السياسي وكون الاسره ما لب هي التي تسيطر على توجهات المرء وهي الجماعة المرجعية لاوى يلها الحزب مما يدل على مدى تأثير الاحزاب على المواطن التابع لها

السؤال الخامس.

السؤال ما هي الخطوات التي تقترحها لتحسين صورة رجل الأمن،

أ - اجتماعيا:

- ☐ تتعامل مع المواطن بمروية أكثر ☐ العدل هي التعامل مع المواطن
- ☐ التعامل مع المواطن بحرم أكثر

4 - أنت النتائج على الشكل التالي أ اجتماعيا



العدل هي التعامل مع المواطن	72%
التعامل مع المواطن بحرم أكثر	18%
التعامل مع المواطن بمروية أكثر	10%
المجموع	100%

1 - التحليل، أ - اجتماعيا:

النسبة الأعلى (72 %) كانت للعدل هي التعامل مع المواطن، أما النسبة التي تليها فكانت للحرم في التعامل منه (18%)

2 - الاستنتاج، أ - اجتماعيا

قد يعود ذلك إلى نسبة الاستثنائية ونساعة المرتفعة التي دعت للمواطنين إلى إصدار لعدل والحرم هما الأسلوبان المناسبان لتجسير أداء رجل الأمن وتعالج صورته في نظرهم وهذا مؤشر سلبي يدل على تعبير رجال الأمن بين المؤشرين

السؤال، ب - أمميا:

- ☐ زيادة الدعم الإعلامي (تعاون لأجهزة الأمنية)
- ☐ زيادة الدعم الوطني (تعاون المواطنين)
- ☐ زيادة الدعم المادي (تطوير التجهيزات)
- ☐ زيادة الدعم المهني (تدريبات عسكرية)

أنت النتائج على الشكل التالي: ب - أهمياً:



التحليل: ب - أهمياً:

- النسبة الاعلى كانت لدعم قوى الامن مهياً (34%) اى من ناحية التدريبات العسكرية، يليها ادعم الاعلامي بنسبة قريبة من التي سبقها (32%) والدعم الوطني ايضاً بنسبة هزينة (37%) مما لنبسة الاقل فكانت لدعم المادي (44%) في من حيث تطوير التجهيزات.

الاستنتاج: ب - أهمياً:

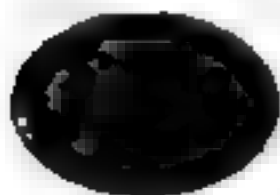
هذه النتائج تدل على حاجة قوى الامن لدعم الوطني و الاعلامي فالاعلام لا يعمل على تحسين صورة رجل الامن بل على تشويهها و عرضها بشكل سيئ كذلك من ناحية للمواطنين الذين يعتمدون على الاحكام بنسبته وعلى استراتيجيات وعلى الاعلام بالدرجة الاولى.

السؤال السادس: هل تؤيد

1 - أن الانقسام السياسي بين محارص وموالي هو سبب التفرخ بين المواطن

ورجل الامن

الانقسام السياسي بين موالي ومحارص، هو سبب التفرخ بين المواطن ورجل الامن



أؤيد جداً
أؤيد
محايد
أعارض

أؤيد جداً
أؤيد
محايد
أعارض
أعارض جداً

التحليل واستنتاج:

٤٦% وهي النسبة الأكبر يؤيدون تلك الفكرة و١٩% يعارضون. الأكثرية تتفق أن الشرخ بين رجل الأمن و المواطن سببه الشرخ السياسي كما يدل ذلك أن صورة رجل الأمن هي بظر المواطن تتأثر بالموضع السياسي الذي يمش فيه.

2 - أن أداء رجل الأمن هو سبب الشرخ بين المواطن ورجل الأمن،



تحليل واستنتاج:

النسبة الأكبر يؤيد هذا القول (40%) وبالتالي فإن النتيجة حامت لمؤكد والقيمة الأخبار التي تتد ول عن معادلات رجال لأمن وتنفس ما يدعيه رجال الأمن أن علاقتهم بالمواطنين أكثر من متارة

3 - أن المواطن ضعيف وبحاجة الى حماية الدولة،



تحليل واستنتاج:

أبدت النسبة الأكبر هذه الفكرة (38%). فزعم أن المواطن لا يلجأ إلى الدولة أو رجال الأمن الذين يشكلون الدولة في حال تعرض لمشكلة إلا أن هذا لا يسمي حاجته إليها هيدعو إلى ضرورة تحسين واقع رجل الأمن اجتماعياً وأمياً لتتكاامل الحاجة مع الاد . بينما عارضتها نسبة أخرى (13%)

4 - انه هناك احترام اليوم من قبل المواطن لرجل الامن

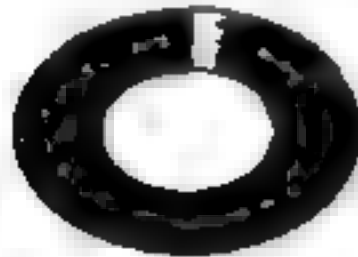


أزيد جدا	2%
أزيد	34%
معتدل	29%
أقل من	41%
أقل من جدا	15%

تحليل واستنتاج

سوالى النسب لتؤكد أكثر سائس وجهات النظر بعد صورة ودور رجل الامن حانت نسبة هنا مساوية لمن يوالي ويقارن هذا القول بحيث ن (41%) تزيد احترام المواطنين لرجل الامن النسبة نفسها يقارن هذا الامر وهذا عائد الى تقاس رجال الامن مع المواطنين بشكل غير مساوى ويثير الموضوع سياسة

5 - استعمال رجال الامن للتعسف في الحالات الطارئة



أزيد جدا	1%
أزيد	28%
معتدل	23%
أقل من	47%
أقل من جدا	1%

التحليل والاستنتاج

نسبة الاعلى تزيد استعمال رجال الامن للتعسف في الحالات الطارئة (ازمات سياسية مثلا) وهذا يؤكد جماع المواطنين على ضرورة سحب سلطة التدوئة بالقوة من الاوقات لحساسه

استنتاج عام

ن التطور الى علاقة المواطن برجل الامن تختلف بين موطن وخر وبين شريحة اجتماعية واخرى هناك من المواطنين من يؤمن بدور رجل الاعلام هذا في صورة رجل الامن هي بطر

كمحلّص ومرشد ومنهم من لا يدرك أهمية ذلك الدور وربما قد تمرّس لمواقف سلبية مع رجال الأمن دون وعي حقّ منشوّهت صورة رجل الأمن في نظره وحاجته تشبّه بأغصوبة والظلم والقمع.

وبرأيي يعود ذلك بشكل أساسي إلى الانقسام السياسي الحاصل في أي بلد، والعلاقات التي تؤدي إلى انقسام المواطنين من موالي للسلطة ومعارض لها مع الإشارة إلى أن هناك طلباً استثنائات، فقد يكون هناك معارض للسلطة وهي الوقت نفسه يقدر رجال الأمن ويحترمهم وموالياً لها وهي الوقت نفسه يكون صورة رجال الأمن هي نظره سلبية

ولا بد من ذكر أن الأكثرية التي حربت عليها الاستمارة، لا تقتصر رجل الأمن ملحقاً لها ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى دور الأسر والأحزاب وإلى تراجع دور الدولة نتيجة للأزمات بصورتها السياسية والأمنية فقد هال مسؤول أممي كبير من إحدى لقاءاته الصحفية - عندما كنا نواجه المدوّار الأسير نهلي فيما يدورنا ونحن محوزين، وعندما واجهنا الإرهاب مع لحيش للمساوي وقوى الأمن الداخلي وأهالي هذه المنطقة ونحن نصعر عندما نواجه عدواً سواء لإسرائيل نهلي أو الإرهابي ولكن عندما نواجه أهلياً أو مواطناً كانت تعاني أزمة مصيبة كبرى وقد شمرنا بوطنانها هي أحداث بيروت.

لدى الانقسامات والمشاكل الداخلية يصعّب على الأمن في حيرة بين التدخل الذي يجعلها تُهم بالاعتبار وبشوء صورتها لدى المواطنين وبين عدم التدخل الذي أيضاً يشوّه تلك الصورة، فتتهم بالإعمال واللامبالاة.



الفصل الثاني

صورة ودور رجل الأمن في وسائل الإعلام



بتركز هذا المحور حول صورة ودور رجل الأمن في وسائل الإعلام وحول السمات الاجتماعية وسماته التي يظهرها الإعلام عن رجل الأمن وفيه دراسة استمارة بحثية في الواقع نعدر الإشارة إلى أنه تم اعتماد الشروط ذاتها الخاصة بسمية الممتدة لاجراء الاستمارة حول علاقة المواطن برجل الأمن في المصور الأول.

السؤال الأول:

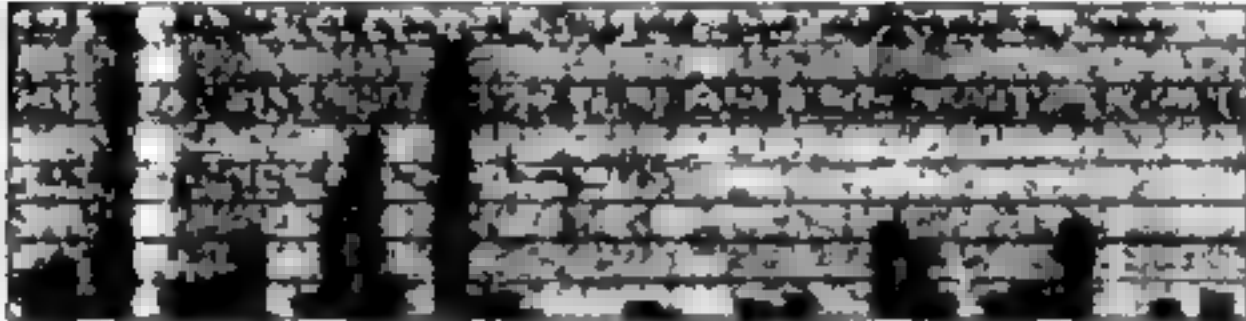
رتب حسب الاولوية فعالية الوسائل الاعلامية الاربعة التي تعمل على إبراز

صورة رجل الأمن:

الوسائل الأمنية	تلفزيون	صحف	مجلات	جرائد	مواقع إلكترونية	مواقع إلكترونية	مواقع إلكترونية	مواقع إلكترونية	مواقع إلكترونية
1	11	9	6	68	0	0	0	0	0
2	15	9	30	6	0	0	4	4	4
3	6	11	32	6	4	2	6	6	0
4	21	21	11	2	2	2	6	25	6

أنت النتائج على الشكل التالي:

■ 1 ■ 2 ■ 3 ■ 4



الصحف
الصحف (البريد)
الصحف
الصحف
الصحف
الصحف

التحليل:

- النسبة الاعلى لمرتبة الاولى حاصد للتمريون (68%) من حيث فعالية هذه الوسيلة الاعلامية هي ابرار صورة رجل الأمن يليها الإنترنت (11%) ههما حار كل من المسرح والمؤتمرات والندوات والراديو والسيمما على نسبة 0%
- ههما حارث على المراتب الثانية بأعلى نسبة الصحف (32%) وأنت أعلى نسبة لمرتبة الثالثة بمسبة (21%) للراديو يليها مباشرة لصحف بمسبة (22%)
- وحصلت على المراتب لرابعة والأخيرة للوحات الإعلامية بنفسة (25%). تلتها كل من المحلات الأمنية والإنترنت (21%)

الاستنتاج:

مدل هذه النتائج على أن التمرين هو كثر الوسائل فعالية هي ابرار صورة ورجل الأمن. وذلك يعود إلى أن التمرين هو أكثر وسيلة اعلامية انتشارا وفعالية أما النسبة الأقل فكانت للمسرح والمؤتمرات والندوات والسيمما بسبب شبه الغياب عن الساحة الاعلامية الأمنية

السؤال الثاني

كيف يبرر وسائل الإعلام صورة رجال الأمن أثناء تاديبه وظيفتهم

- أ- يحرصون على حسن العلاقة مع المواطن حتى لو على حساب المهمة
- ب- يوفقون بين تعيد المهمة وحسن العلاقات مع المواطن
- ج- يتجاوزون الحدود الإنسانية لتعيد المهمة

أجب النتائج على الشكل التالي



التحليل:

- بالعبارة الثاني الذي يقول بأن رجال الأمن يوفقون بين تعيد المهمة وحسن العلاقات مع المواطن، النسبة الأعلى (51%)
- فهما بالعبارة الثالث الذي يقول بأن رجال الأمن يتجاوزون الحدود الإنسانية لتعيد المهمة، النسبة الثانية (26%)
- وبالعبارة الأول الذي يقول بأن رجال الأمن يحرصون على حسن علاقته مع المواطن حتى لو على حساب المهمة، النسبة الأدنى (23%).

الاستنتاج

تدل هذه النتائج على أن للإعلام دور رجال الأمن على أنهم يحاولون قدر الامكان إحدث توازن بين ما يخص عليه المواطن وما تقتضي به ظروف المواطن الأساسية ولكن هناك نسبة لا يستهان بها تدل على أن وسائل الإعلام تبرز رجال الأمن على أنهم يتخطون الحدود الإنسانية وهذا التباين يعود إلى الوسيلة الإعلامية وخطاباتها السياسية

السؤال الثالث

كيف تبرز وسائل الاعلام سبب عدم الاستقرار الأمني أحياناً:

- ☐ ضعف الأجهزة الأمنية
- ☐ الإهمال الأمني
- ☐ الأزمات السياسية
- ☐ ضعف التربية المدنية
- ☐ التدخل الخارجي

أنت النتائج على الشكل التالي:



ضعف الأجهزة الأمنية	21%
ضعف التربية المدنية	4%
لتدخل الخارجي	21%
الأزمات السياسية	45%
الإهمال الأمني	7%

التحليل:

- النتيجة الأعلى أعادت سبب عدم الاستقرار الأمني أحياناً من الأزمات السياسية (45%)
- أما الثانية فأعادته لضعف الأجهزة الأمنية (21%)
- الثالثة أعادته للتدخل الخارجي (21%)
- الرابعة للإهمال الأمني (7%)
- الخامسة والأخيرة لضعف التربية المدنية (4%)

الاستنتاج:

من الواضح أن السبب الأساسي لعدم الاستقرار الأمني أحياناً كما يظهر في وسائل الإعلام يعود إلى الأزمات السياسية، مما يدل على أن الأزمات السياسية كان لها التأثير الأكبر على حياة المواطن وبالتالي ما ينشأ الإعلام. أما فيما يخص التربية المدنية، فإن نتائجها تدل على عدم صحتها وهذه النتيجة قابلة لمزيد من البحث المعمق.

السؤال الرابع

في حال تجاوز احد رجال الامن التعاون. كيف يتعامل وسائل الاعلام مع الخبر؟

- أ- تعرضه بموضوعية
- ب- تمتنع عن عرضه
- ج- تعرضه بالحياد

انت النتائج على الشكل التالي



التحليل

تدل النتيجة ان وسائل الاعلام تعرض الخبر بالحياد (61%)

النتيجة الثانية جاءت لتقول ان وسائل الاعلام تعرض الخبر بموضوعية (22%)

أما الثالثة وهي الامتناع عن عرض الخبر (17%)

الاستنتاج

بدل ذلك عن ان وسائل الاعلام ما هي الا انعكاس لتوابع فهي مستبعدة وبتأثير
 بالوجهات السياسية العنيفة لاكثر بدل على ان الحقيقة تعددها الوسيلة الاعلامية بحسب
 الجهة السياسية المتبعة لها وليس الواقع الميداني هذه النتيجة توضح ان سبب تراجع
 صورة واحد رجل الامن في وسائل الاعلام هو تدخل مصطلح تسييس الخبر الامني ضمن
 الاعلام الامني وما بينه الاعلام عن رجال الامن

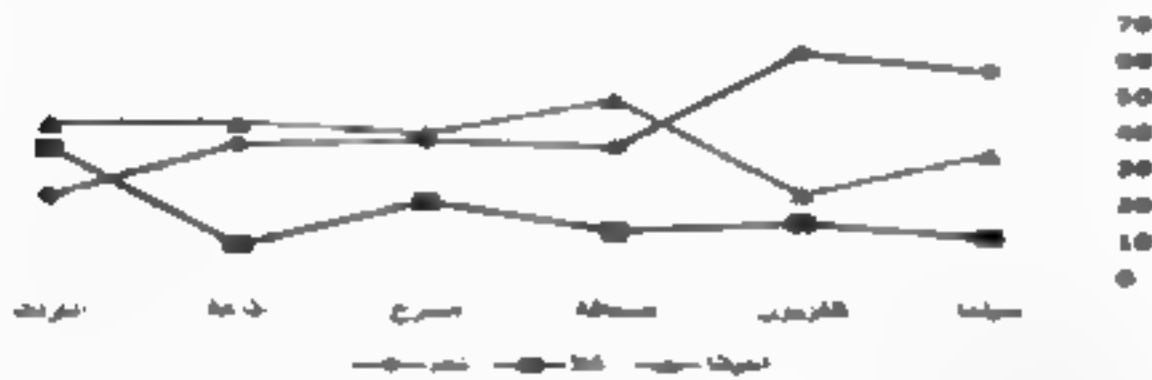
السؤال الخامس

كيف تعرض وسائل الاعلام السمات الإيجابية التالية لـ

1 - الإخلاص في العمل:

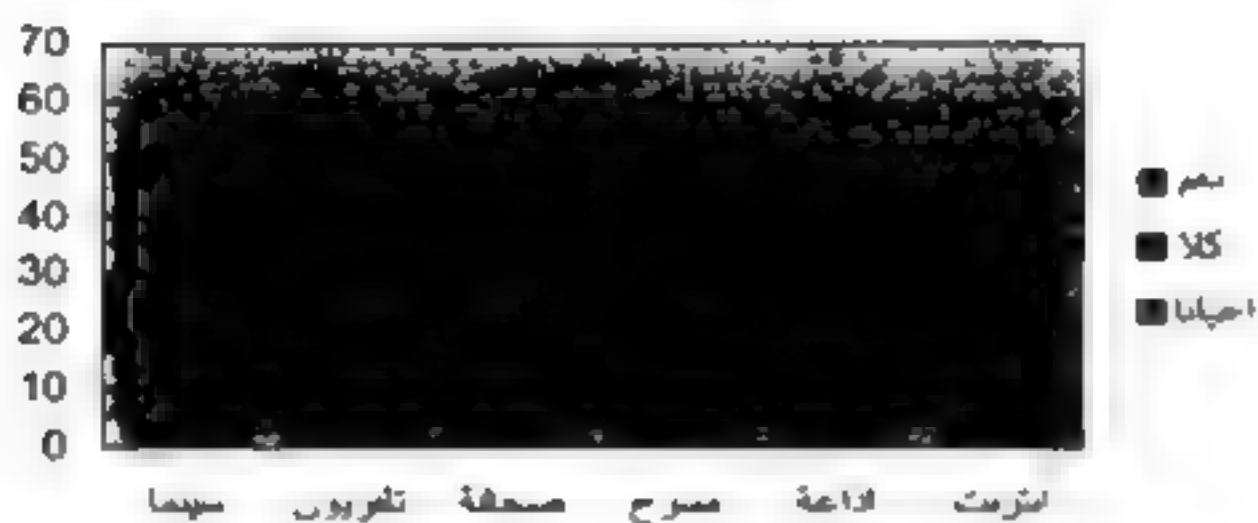
السمه / الوسيلة	سينما	تلفزيون	صحافة	مسرح	إذاعة	انترنت
نعم	57	62	36	38	37	21
كلا	11	15	15	22	20	36
أحياناً	32	23	49	40	43	43

الإخلاص في العمل



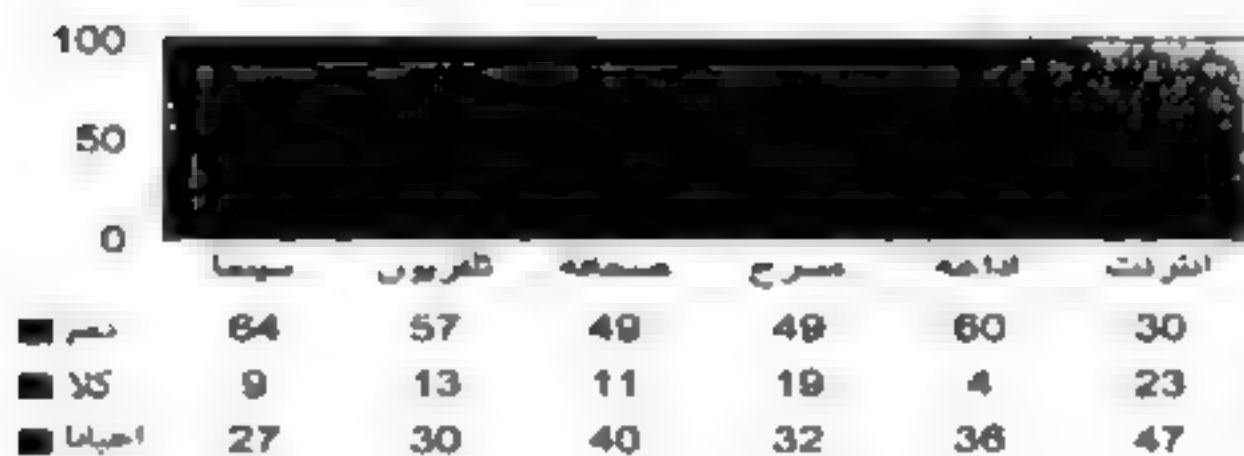
2 - تحمل المسؤولية:

السمه / الوسيلة	سينما	تلفزيون	صحافة	مسرح	إذاعة	انترنت
نعم	62	51	24	36	34	19
كلا	15	26	23	21	15	28
أحياناً	23	23	53	43	51	53



3 - طاعة الاوامر

طاعة الأوامر

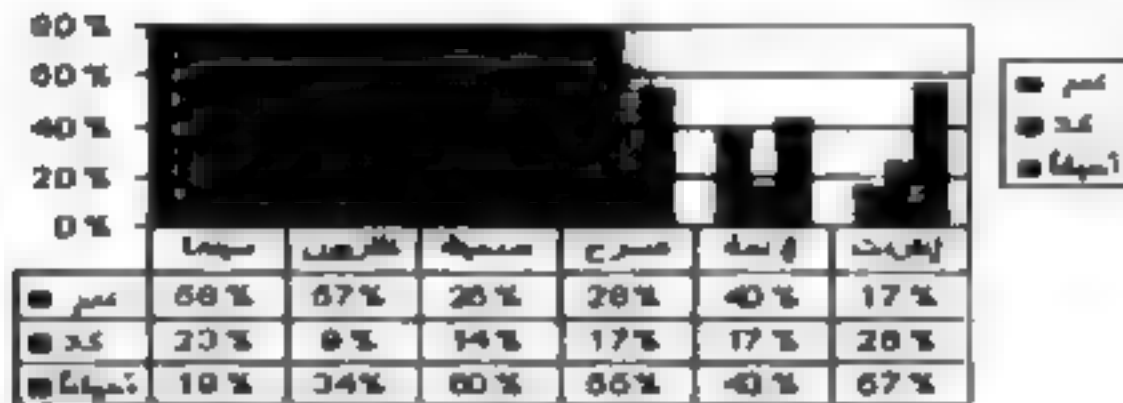


4 - الشجاعة:

الشجاعة



5 - الحكمة:



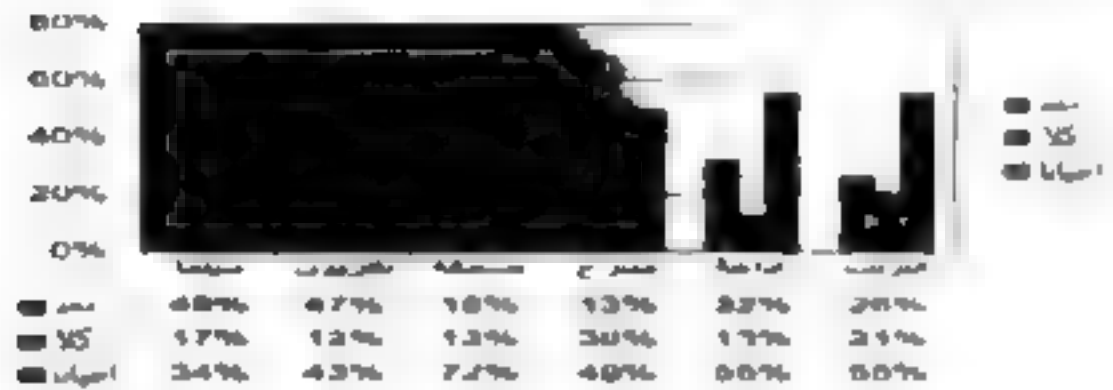
6 - دقة الملاحظة:



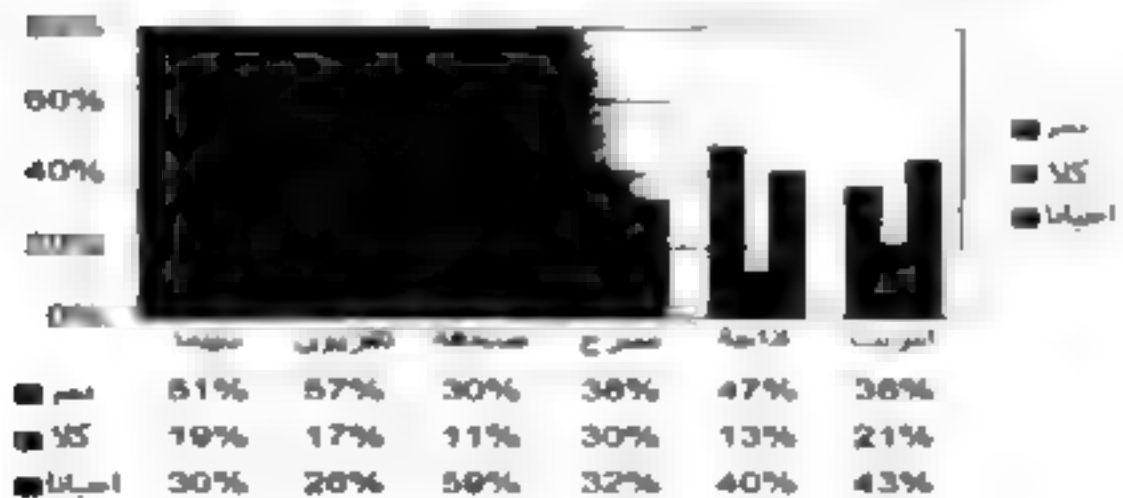
7 - الدقة في العمل



8 - التبصر في إصدار القرارات



9 - الصديق



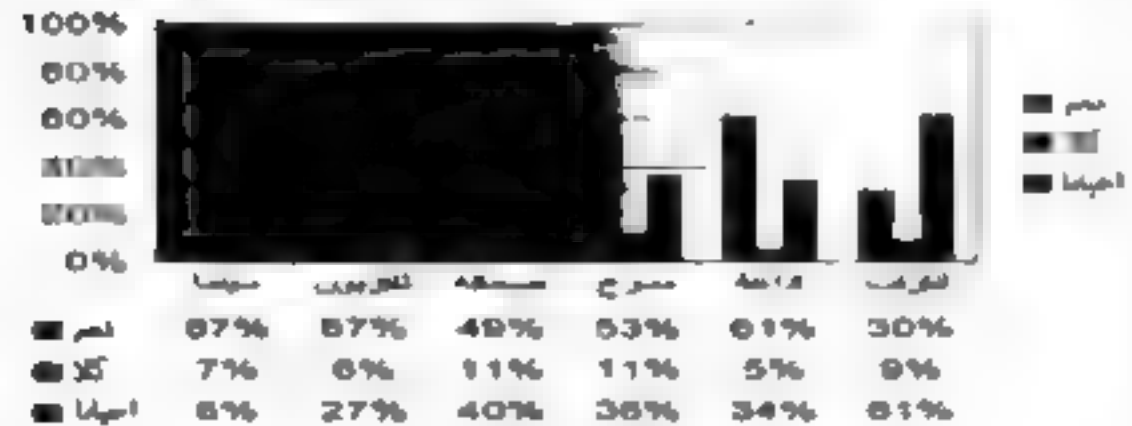
10 - اليفطة:



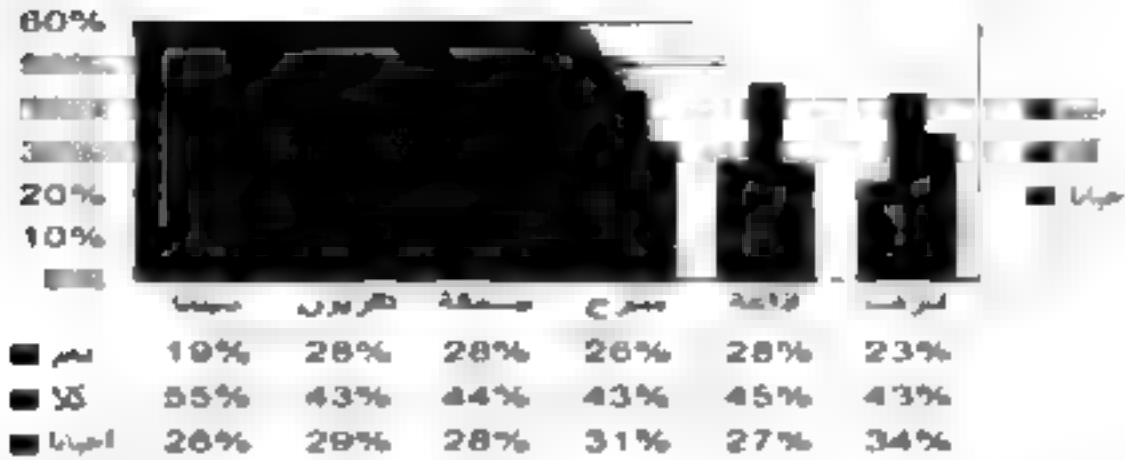
11 - هرة النمس والكراصة:



12 - مساعدة رجال الأمن لرفاقه:



13- الصمبر المهني



التحليل

يطلب "الحوب نعم" على الخصائص التالية: نعم المسؤولية لشجاعة، نعم طاعة الأوامر، دقة الملاحظة، الدقة في العمل، البصر في صدار، قرارات التصديق، البقعة مساندة رجل الأمن لرفاقه.

يطلب الجواب كلا على السمات التالية: الصمبر المهني.

الاستنتاج

تظهر السمات الإيجابية لرجل الأمن بشكل عام في وسائل الإعلام، إلا أن ذلك يختلف من وسيلة إعلامية إلى أخرى، فمعلم الأخوة كتب حساباً إلا أن لملاحظ أن صمبر الصمبر المهني حصلت على "الحوب كلا" وهي أهم صورة على رجل الأمن - سمع بها.

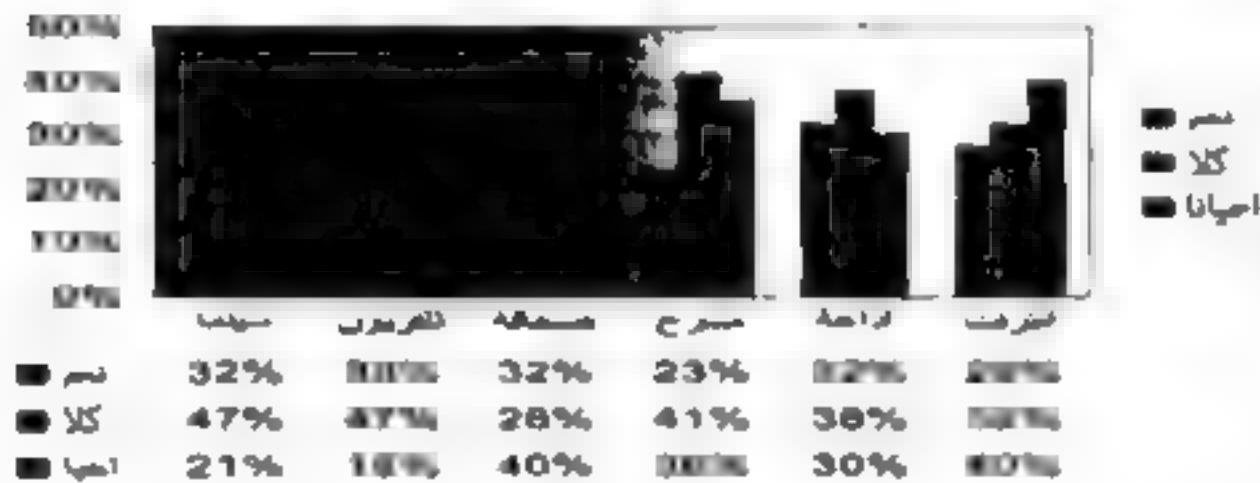
السؤال السادس

كيف تعرض وسائل الإعلام السمات السلبية التالية لصورة رجل الأمن:

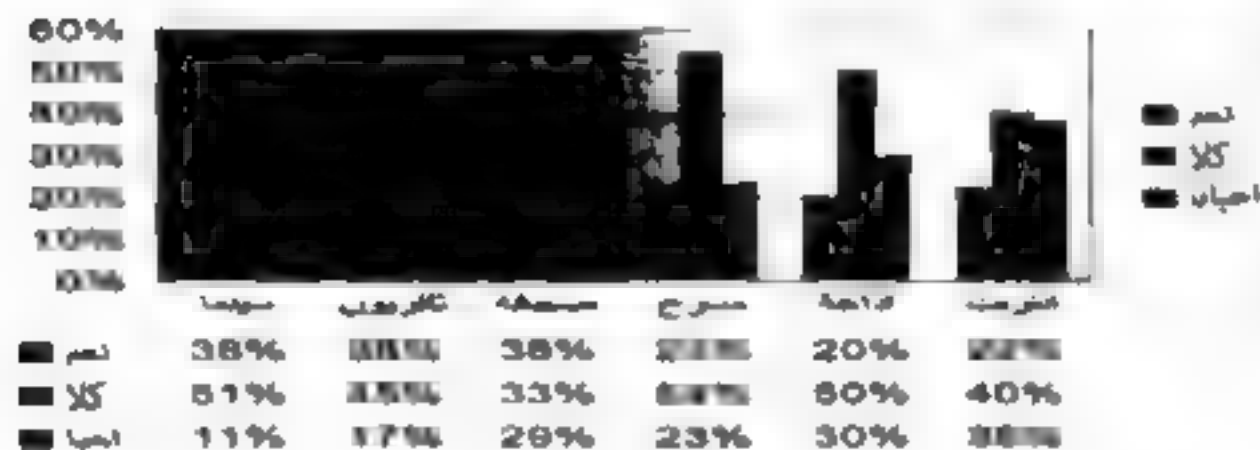
١ - النظرة المادية للأمور.



٢ - المصادر



٣ - العنف النفسي



٤- الهدف الحسدي



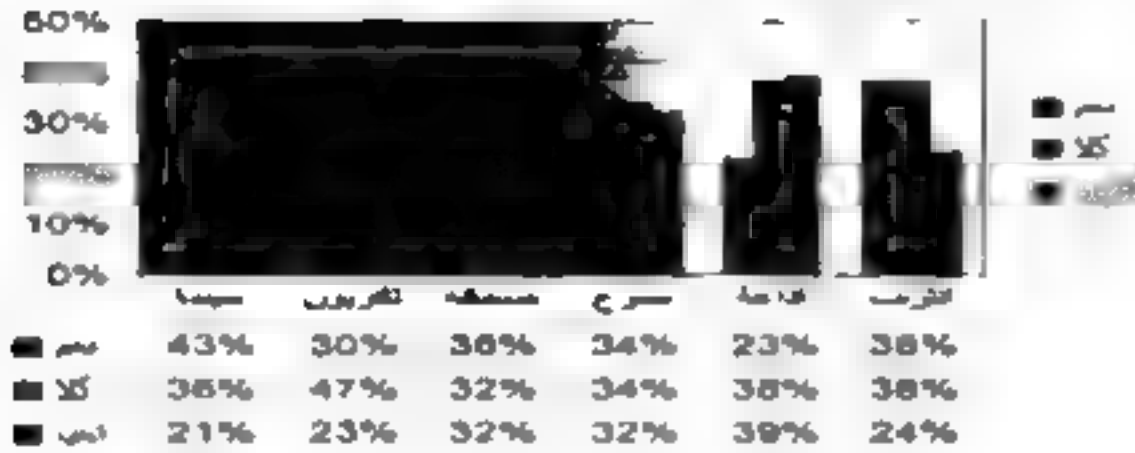
5- التستر على المظالم



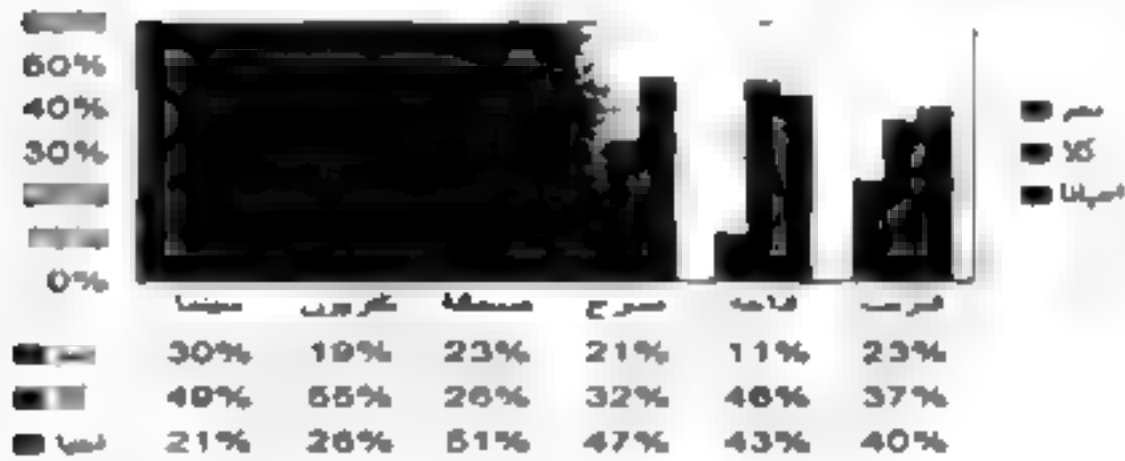
6- التصريح



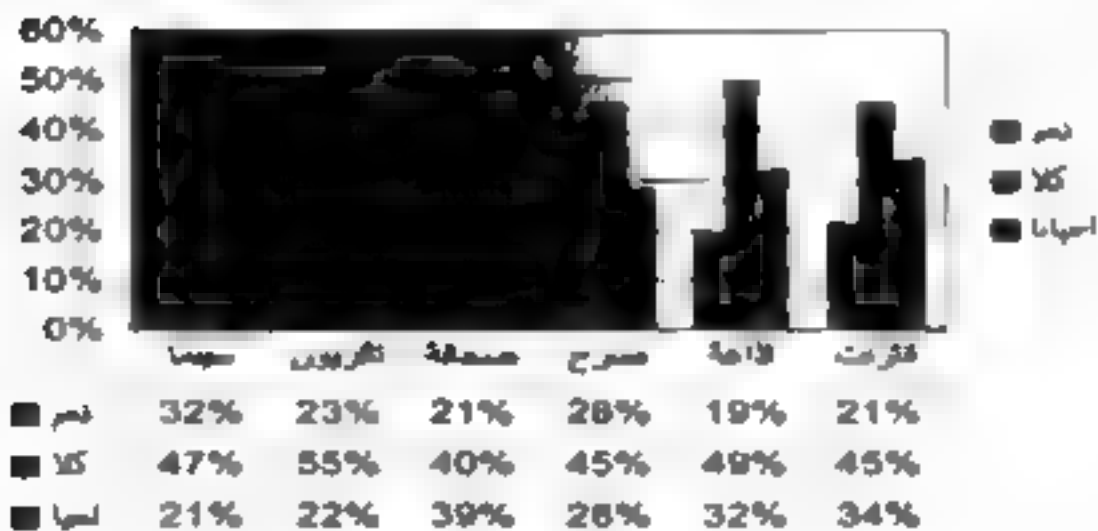
7 - تهديد المتهم



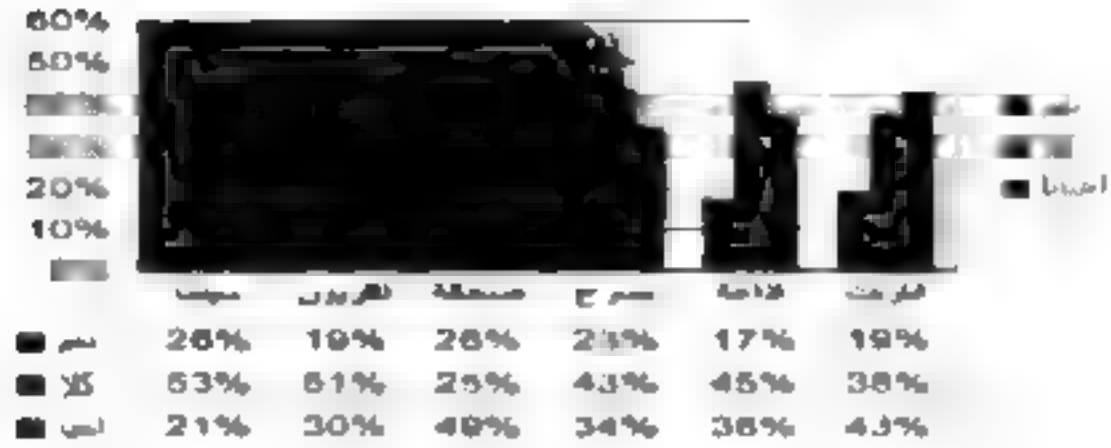
8 - الموصى في العمل



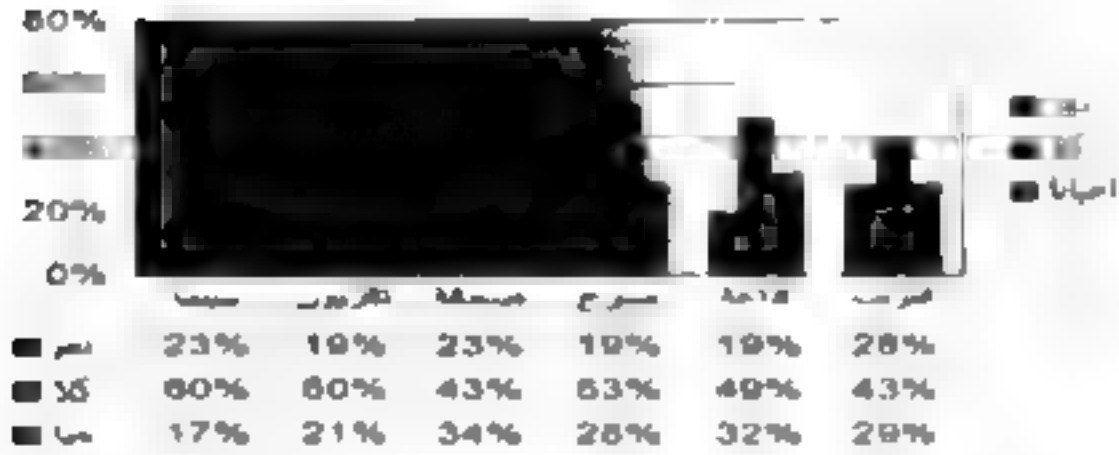
9 - الكذب



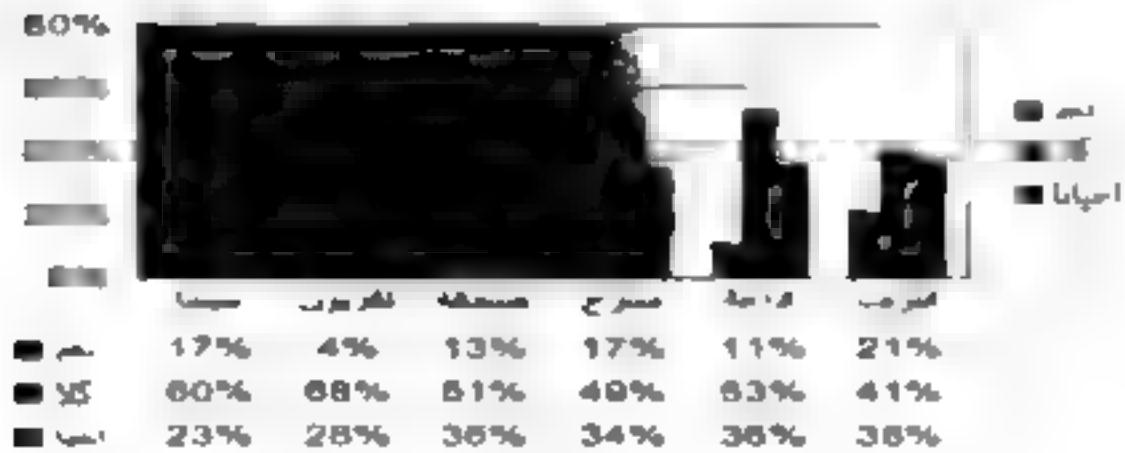
10 - الاهتمام في العمل



11 - عدم احترام القانون



12 - العبء



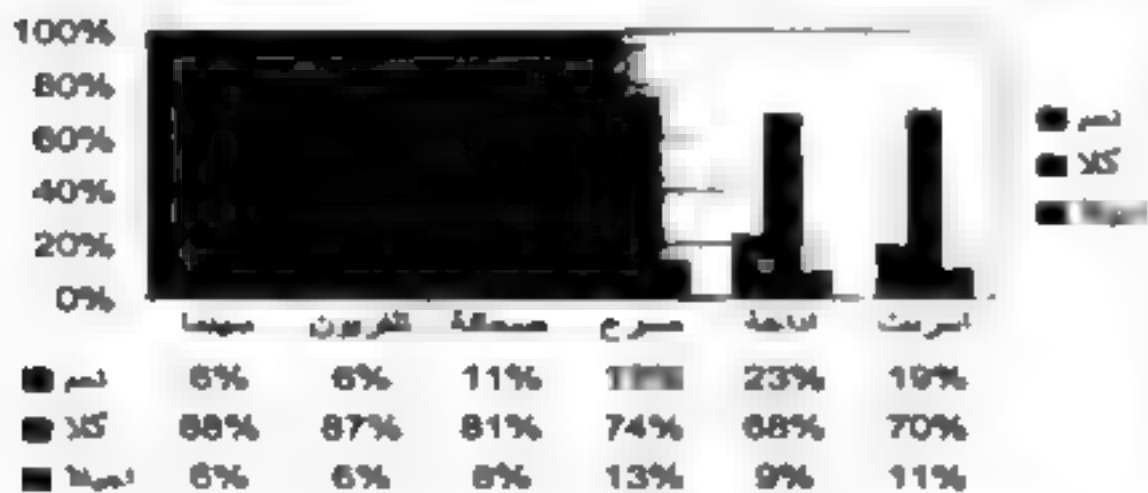
13 - الرشوة



14 - التكبر والعزوب



15 - سوء الهتمام



الاستنتاج

معظم الاحوة متفارة جداً، الا انها تختلف من وسيلة إعلامية إلى أخرى ملاحظ مثلاً أن العصات السلبية من تهديد السموم واستخدام العنف العسدي بالت النسبة الأكبر هي الانترنت وذلك يعود إلى انخماص نسبة الرقابة فيه.

نقدر لإشارة هذا، أن للمسرح العربي الأكبر هي مث أفكاره كما يريد وهو يتفوق حتى على الإنترنت هي انخماص معدلات الرقابة عليه الا انه وبسبب غياب فعاليتها عن الساحة الإعلامية العربية لم تكن منافعه الاعلى

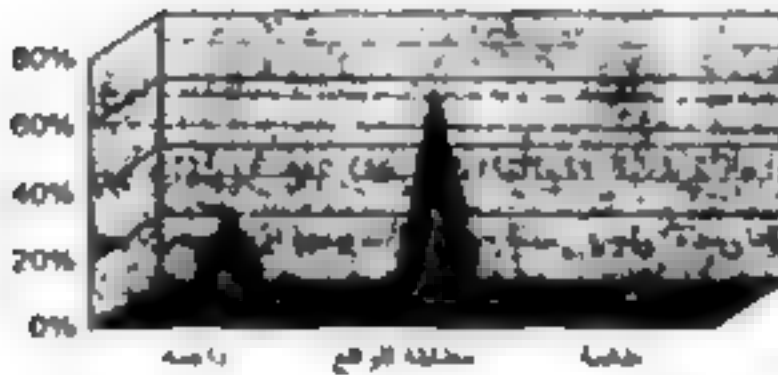
أنت الاحوة كلا على بعض انخماص "سلبية ولكن بنسبة متفارة مع العوات نعم، وذلك ليس بسبب عدم وجودها وكون رجل الأمن تحصية متكاملة هي الواقع لكن بسبب الرقابة التي ترضها معظم الأنظمة والتي حدثت من إظهارها

السؤال السابع.

ما تقييمك لصورة رجل الأمن في وسائل الإعلام

- ☐ داعمة ☐ طالمة ☐ مطابقة للواقع أحياناً

أنت النتائج على الشكل التالي:



داعمة	28%
مطابقه للواقع	57%
طالمة	15%

التحليل:

بدل النسبة الأعلى أن الصورة التي يبثها الإعلام لرجل الأمن هي مطابقة للواقع (57%)
- يليها العوات داعمة بنسبة 28%

نعم طالعه بنسبه 3- ١٠

الاستنتاج

بدل لمدى تعدد كورة على امريش ما على مدر فاشر نموطين بوساين الاعلام وديما الي فهو مركز الي كل ما سنه و على ب لسمات عد كورة صو حدة فعلا هي توقع و الامر من مما

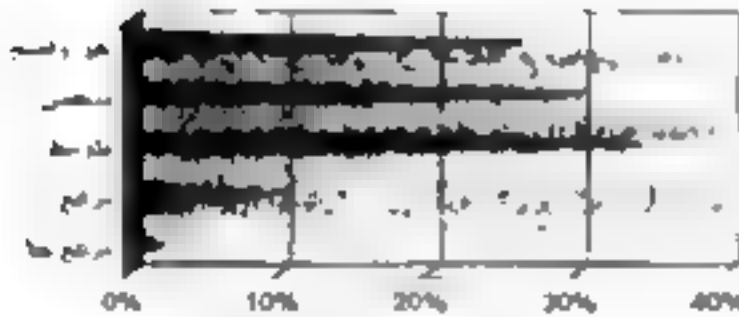
كما لا بد من الاشارة الي ان النسبة النائية الي بدل على ن هذه الصورة هي داعمه لرحال الامن بدل على ان وسائل الاعلام على الرغم مما بينه من حذار وسمات سلبية عن رحال الامن لا المدسسه لي القصة التي حثارت هذا الحبوب داعمه بهؤلاء لرحال وهذا بدل على يعاطف النظرة السلبية إلى رحال الامن من قبل المعجبين

السؤال الثامن:

كيف تظهر وسائل الاعلام المستوى الاقتصادي لرجل الامن

- ☐ مرتفع جداً ☐ منخفض
☐ مرتفع ☐ غير واضح
☐ متوسط

ايت النتائج على الشكل التالي:



مرتفع جداً	2%
مرتفع	4%
متوسط	33%
منخفض	34%
غير واضح	27%

التحليل:

بدل النسبة الاعلى على ان المستوى الاقتصادي لرجل الامن هو متوسط (33%)
والنسبة التي تليها على أنه منخفض (34%)

- والنسبة الأقل على أنه مرتفع جداً (2%)

الاستنتاج

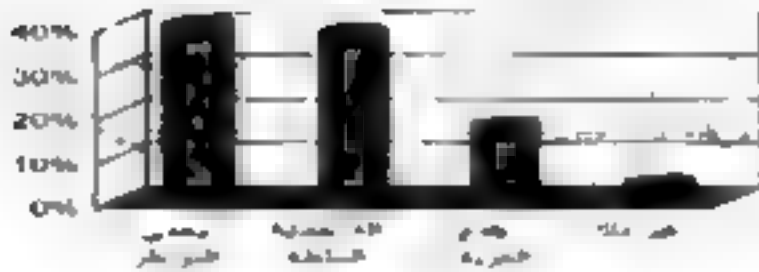
يظهر من خلال هذه النتائج أن رجل الأمن هو موطن عادي، ويتقاضي أجر متوسط كفاية أفراد المجتمع لعل ذلك هو السبب الذي يدفع رجل الأمن إلى استعمال منصبه لرفع مستوى دخله

السؤال التاسع:

يبرز الإعلام صورة رجل الأمن على أنه:

- ☐ يحمي المواطن
☐ آلة لحماية السلطة
☐ يقمع الحريات بحجة الحفاظ على الأمن
☐ غير ذلك . . .

أنت النتائج على الشكل التالي:



يحمي المواطن	38%
آلة لحماية السلطة	38%
يقمع الحريات	20%
غير ذلك	4%

التحليل:

- النسبة الأعلى تدل على أن الإعلام يظهر رجل الأمن على أنه يحمي المواطن (38%)
 قلبها مباشرة ونسبة متقاربة على أنه آلة لحماية السلطة (38%)
 أما النسبة الثالثة تدل على أنه يقمع الحريات بحجة الحفاظ على الأمن (20%)

الاستنتاج:

تدل هذه النتائج على أن امر ز دور رجل الأمن يختلف من وسيلة إعلامية إلى أخرى كل بحسب وجهتها السياسية فمن الطبيعي أن تظهر وسيلة إعلامية موالية للدولة صورة رجل الأمن على أنه حامي للمواطن وللحريات، وتظهره من الجانب الآخر الوسيلة المعارضة على أنه أداة بيد السلطة وقامع للحريات.

السؤال العاشر

متى تظهر وسائل الاعلام مدى محاح رجل الامن في فادية دوره

- ☐ دائماً
- ☐ أغلب الاحيان
- ☐ أحياناً
- ☐ غير واضح
- ☐ غير واضح

أنت النتائج على الشكل التالي



دائماً	6%
أغلب الاحيان	34%
أحياناً	49%
غير واضح	2%
غير واضح	9%

التحليل

حصلت الجواب أحياناً على النسبة الاعلى (49%)

بليه الجواب اغلب الاحيان بنسبة (34%)

والنسبة الامنى للجواب غير واضح (2%)

الاستنتاج:

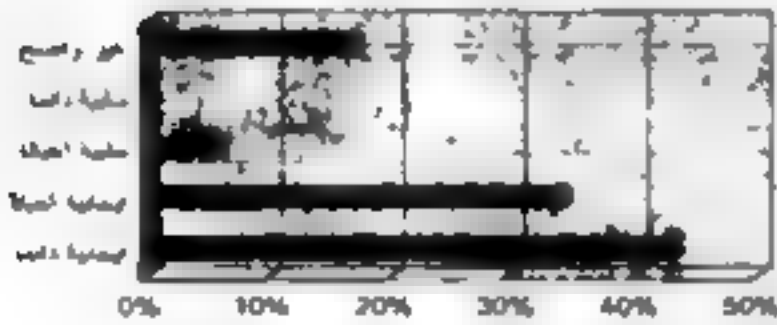
بدل ذلك على وسائل الاعلام تظهر رجل الامن على انه واضح في بعض الاحيان ويدل ذلك على ان وسائل الاعلام حسن وان كانت معارضة لا بد من ان تذكر بعضاً من احوال رجال الامن في حياتهم للوطن

السؤال الحادي عشر

كيف تظهر وسائل الاعلام علاقه رجل الامن بزملائه في العمل:

- ☐ إيجابية دائماً
- ☐ إيجابية أحياناً
- ☐ سلبية دائماً
- ☐ سلبية أحياناً
- ☐ غير واضح

أنت النتائج على الشكل التالي:



إيجابية	43%
إيجابية أحياناً	34%
سلبية أحياناً	6%
سلبية دائماً	1%
غير واضح	17%

المحلل:

- النسبة الأعلى 43% تدل على أن علاقة رجال الأمن برملائه تظهر إيجابية دائماً في وسائل الإعلام وتدل النسبة التي تليها (34%) على أنها تظهر إيجابية أحياناً
- بينما أنت حسب الأهل للعرب سلبية دائماً (1%)، وسلبية أحياناً (6%)

الاستنتاج:

بدل ذلك عسى أن علاقة رجال الأمن بمعصهم تظهر في وسائل الإعلام إيجابية معظم الأحيان وبدل ذلك كما يقول إحدى مواد مدونة سلوك الرجل الأمن العربي على أنه يجب إظهار المؤسسة الأمنية بصورة أسرة واحدة...

السؤال الثاني عشر:

كيف تظهر وسائل الإعلام تعامل رجال الأمن مع الجمهور:

- ☐ إيجابي دائماً
- ☐ إيجابي أحياناً
- ☐ سلبي دائماً
- ☐ سلبي أحياناً
- ☐ غير واضح

اقت النتائج على الشكل التالي



إيجابي دائما	21%
إيجابي أحيانا	41%
سلبي أحيانا	9%
سلبي دائما	24%
غير واضح	41%

الاستنتاج:

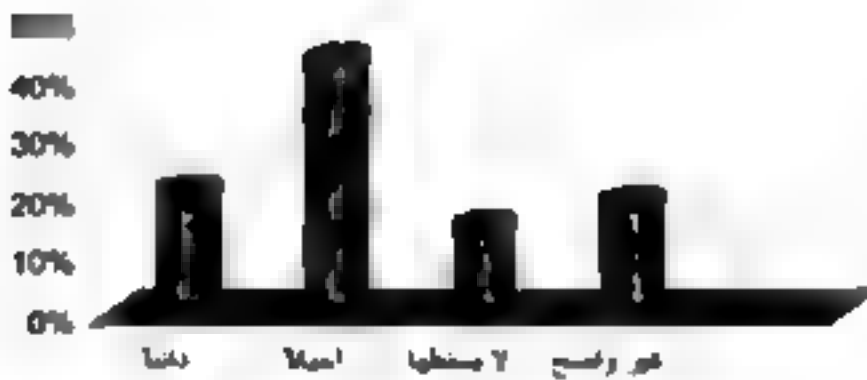
تدل النتيجة الأخرى على أن وسائل الإعلام تظهر رجال الأمن على أنهم يتعاملون مع الجمهور بشكل إيجابي أحيانا فقد حصل الحوب (إيجابي أحيانا) على النسبة الأعلى 41%

السؤال الثالث عشر:

كيف تميز وسائل الإعلام مدى استعمال رجل الأمن لوظيفته (سلطة)

- ☐ دائما
☐ لا يستعملها
☐ أحيانا
☐ غير واضح

اقت النتائج على الشكل التالي



دائما	24%
أحيانا	49%
لا يستعملها	15%
غير واضح	12%

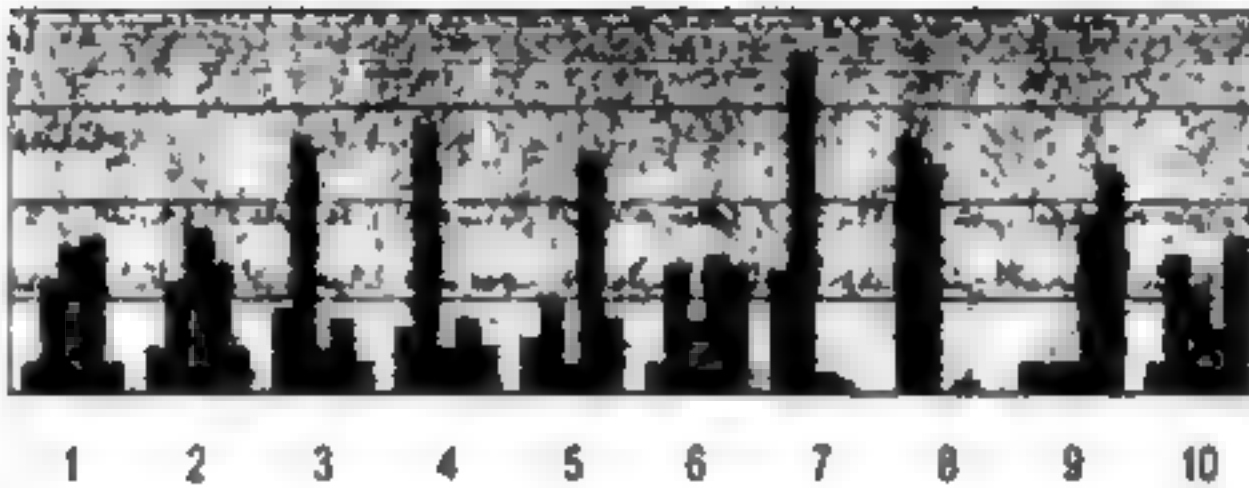
الاستنتاج

تدل نتائج أن وسائل الإعلام تظهر رجل الأمن على أنه يستعمل وظيفته 'أحيانا' (49%)

ودائماً نسبة (21%)، تدل هذه النتائج على أن رجل الأمن يتجاوز القانون معظم الأحيان (رشوة، وصول إلى منصب... تحت عطاء وطبقته

السؤال الرابع عشر: هل تزيد:

أعز من جداً ■ أعز من ■ معتد ■ لوبد ■ لوبد جداً ■



بيان النتائج

تحليل واستنتاج

1 - أن الوسائل الإعلامية التي تشرع صورة رجل الأمن تتخذ مصدراً واحداً فقط للحصول على المعلومات:

أعلى نسبة (34%) تعارض هذه الفكرة، ومن نسبة 66% تعارض جداً أو يلوحد جداً هذه الفكرة تدل على أن وسائل الإعلام التي تعرض صورة رجل الأمن بشكل سلبي برأي معظم المحييين لا تعتمد على مصدر واحد لمعلوماتها التي بها غير متحيزة هي ت صورة رجل الأمن معاً يدل على أن المواطنين أنفسهم يعتبرون هذه الصورة واقعية

2 - أن الشائعات الإعلامية هي السبب الأساسي في الشرخ بين المواطن ورجل الأمن:

النسبة الأعلى كانت معارضة اتجاه هذا القول (34%) والنسبة التي تلبها عارضته

(2006) - ونسبة قريبة ابدته (2006) انت مدافع متفانية جدا مما يدل على ان السيد بري لموطين كما سيجد ان نشر ليس هي الاعلام نفسه بعد هي وقع رجل الامن

3 - ان الارومات هي السبب في تراجع الاداء الأمني

النسبة الاعلى (91%) ابدت هذه المفكرة شيئا بسبب ابد حد (17%) وهذا يدل على مدى تصور المواطنين من الارومات التي تتولى ويؤكدون انها سبب في تراجع الاداء الامني وبالتالي يرفعون المسؤولية عن رجال الامن.

4 - استخدام الاعلام لتحسين صورة رجل الامن

النسبة الاعلى كانت للحوار ابد (99%) شيئا حوار اعارض بمذوق كبير (19%) والاستنتاج يدل على ان معظم المحبين يؤيدون تحسين صورة رجل الامن في وسائل الاعلام وبالتالي هم حقا يفتخرونها بسبب او بحاجة الى تحسين

5 - تنويه صورة رجل الامن للقيام بسبق صحي

النسبة الاعلى عارض هذه المفكرة (49%) تليها نسبة (19%) للذين يؤيدون تنويه صورة رجل الامن للقيام بسبق صحي وهذا يدل على ان الاخلاق المهنة هم من المحصل الشخصية خاصة لما يحمله نموذج من خطوط على الامن الوطني وعميق للشرح لدى يكمن بين المواطنين والمؤسسات والمناصر الأمنية

6 - عدم عرض الاعلام انتهاكات رجال الامن للقانون

انت نسبة الحوار عارض (28%) تليها مباشرة بسبب الحوار ابد (28%) وعارض جدا (28%) أما نسبة لاقل ابد جدا (6%) هذه المدافع المتفانية تدل على ان جزء من المواطنين يؤيد عرض انتهاكات رجال الامن للضحايا ولو كان ذلك قد يؤدي الى تعميق الهوة بين المواطن ورجل الامن وبالتالي الارعة السياسية وجزء اخر يؤيد عرض العنايق ولو على حساب الامن والاستقرار ومن لملاحظ اما دا حتما بسبب المعارضين يحصل على (83%) بينما سببتي المؤيدين تصيح (32%) فباني النسبة لاكثر للمعارضين يدل ذلك على ان هؤلاء المعيبين يحدون ان هناك تحدوات لرجال الامن يمسر عليها الاعلام

7 - أن قيام كل من رجل الأمن والاعلامي بوظيفته هو حل

حالت المسبة وبكل وصوح لنؤيد كون "الحل بكم من قيام كل من رجل الأمن والاعلامي بوظيفته" أي هي عرض الاعلامي للمعلومات بموضوعية. وهي قيام رجل الأمن بواجبه وتقيد بالتوازين فعادت بسبة الأيد (70%) وبسبة الأيد جداً (24%) أي ان بسبة المؤيدين هي (94%)

8 - أنه على الاعلام عدم التحيز للصحية وعمل الخبر الواقعية:

(٩١%) قالوا أيد جداً و (47%) قالوا أيد أي أن بسبة المؤيدين هي (98%) وبالنسبة فان الاكثريه "الساحقه نطلب الموضوعية هي نقل الخبر والابتعاد عن التحيز لجهة معينة حتى ولو كانت "الصحية وهذا يدل على أن الاعلام ليس دائماً موضوعياً هي عرضه لتحيزات

9 - تسييس الخبر الأمني:

أعلى بسبة حامت للحواب اعارض جداً (4٩%)، تليها بسبة اعارض (١7%) أي أن بسبة المعارضين هي 82% مما يدل على إجماع المواطنين على المطالبة بعدم تسييس الخبر الأمني، كما يدل على مدى إدراكهم لخطورة تسييس الأحبار الأمنية بالتعدد

10 - الإعلام الأمني الموجه:

انت أعلى بسبة لتعارض جداً عدم تكرره (٦2%) تلتها بسبة المؤيدين (2٨%) ثم بسبة المتحايدين (2١%) وهذا يظهر تضاد بين المواطنين على موضوع الإعلام الأمني الموجه فمنهم من يؤيد حرية الاعلام ومنهم من يطالب برفاقه على الاعلام وبالنسبة منهم من يرى أن الاعلام يتخطى حدوده وساحته إلى صسط كي لا يصل إلى حد الإساءات الاعلامي

خلاصة عامة

هناك شبه اسباب من قبل الإعلام خيال رجال الأمن (أحررت لدراسة مطلع العام 2009م) إذ ان وسائل إعلام على خلاف توقعها (سببها تلمزيون، انترنت مسرح إداعه وصحافة مكتوبة) يشارك في عرض صورة غير حسنة لرجال الأمن (بعض النظر ان كانت حقيقية أم معايرة للواقع).

مستنتج من خلال أحوية الصحة التي ورعنا عليها لاستمارة أن هذه الحملة ليست انبه من سراب إنما من وقائع اكدتها لنتائج التي خلصنا لها فظهر بقصير هي داء بعض رجال الأمن

هي ظل غياب الثقافة التربوية الوطنية عن المصنوع الإعلامي بعد غيابها عن الشخصية الاجتماعية، دراسة مدى مسؤوليتها عن عدم الاستقرار الأمني في الأزمات السياسية، باعتبار أن التأثير متبادل بين العناصر الثلاث التربوية والأزمات السياسية والسلام الأهلي. دراسة مقارنة لصورة رجل الأمن في ظل الاعتقاد السائد بغياب كبير لسمة الصمير المهني في عمله من خلال صورته في وسائل الإعلام

تحليل كيمي لبعض السمات السلبية مثل تهديد المتهم و استخدام العنف الجسدي والحلط بين الضحية والمجرم والشاهد و لسي تطرح رؤية متكاملة لهذه الصورة

- دراسة مقارنة لصورة رجل الأمن التي قدمتها وسائل الإعلام في حقب زمنية متتالية وتقول بأن دور رجل الأمن في حماية الوطن لا يرتقي إلى مرتبة دوره في حماية السلطة
- وعي المواطن وبالتالي الجمهور بمدى ما يتعمله رجال الأمن من مسؤوليات ومخاطر ونصحيات هي سبيل الاستقرار و لسلام الاهلي. يكون ذلك بعد معالجة بومية لنقصها لامية لرعية وبوعية المواطن على أسس علمية واقعية دون تهويل أو مبالغة.

المقترحات والتوصيات:

أ- فيما يخص رجال الأمن والأعلام:

- 1 التنسيق بين المؤسسات الإعلامية ورجال الأمن على كافة المستويات والأصعدة بشأن القضايا والموضوعات الأمنية الهامة يشارك في التنسيق المجلس الوطني للإعلام أو ما يماثله في الدولة
- 2 وضع إستراتيجيه محددة وو صحه المعالم بين المؤسسات الإعلامية والأجهزة الأمنية وإيجاد الثقة والتعاون المشترك فيما بين الطرفين وتعدد المسؤوليات وكذلك متابعة تنفيذ هذه الإستراتيجية ومعرفة ما يمشر وما لا يمشر وطريقة النشر
- 3 ضرورة تطوير الكادر الاعلامي لمتخصص المؤهل الذي يستطيع التعامل مع مواضيع الأمنية وطريقه طرحها وتأثيرها على لمتلقي على المدى الطويل
- 4 القيام بالدور الوقائي وذلك بمواجهة الجريمة بمعالجة إعلامية رصينة من خلال توعية المواطنين بوسائل لمنع وطرق إلهابه وسبل العلاج
- 5 إيجاد صحف أو نشرات متخصصة تصدرها الجهات لأمنية

- 6 مواجحة حملة الترامج والأفلام السبعمائية والتبصربوبية التي بحسن سورء - المحرم البطل.. وتحرص على تلءد الحرائم المعروضة هي برامج التبصريون والسببما وصمعدت الصعف، وتتم ثلب المواجحة عن طريق الإعلام والأعلام الأامبي
- 7 التركيز هي الصمعدت الأامبية على بطولات رجال الأمن، وكذلك التعريف بما بءءله رجل الأمن من جهود وتصعبات هي مواجحة لعزيمة كشحصية رئبسية هاعلة بحيث يصبح لها بعد ثر كمات إعلامية حث رئبسي بارر بعمو عبر العمل الإعلامي.
- 8 إعلام المواطلبن وتبصبرهم بأهمية تعاونهم مع الأجهزة الأامبية، والعائد عن لجمع من ذلك التعاون.
- 9 تكثيف اللقاءات الأامبية والإعلامية بين المؤسسات الأامبية ووسائل الإعلام والتعريف بالدور الذي يقدمه الطرفان بحيث يدرك رجال الإعلام أهمية تأثير ما يبشرونه
- 10 تنظيم دورات مشتركة بين المؤسسات الأامبية والإعلامية من خلال منهجية واضحة المعالم تحدد العلاقة بين الطرفين وطرق التعامل والعقبات وتلمس الحلول الإبداعية لمعالجة كافة المشاكل بين الطرفين.
- 11 العمل على تعبب مناطق إعلامي هي الأجهزة الأامبية للتواصل بحرية مع الوسائل الإعلامية ونقل الصورة عن القصداء الأامبية بصورة إعلامية تدخل في إطار الإعلام الأامبي واستمر ذلك في نقل الوقائع بصورة مبسطة مبدءاً عن النشر اللامسؤول

ب - فبما يخص المواطبن ورجل الأمن:

- 1 تنظيم دور ت هي كهمبة تعامل رجال الأمن العاملبن في الميدان ولدى لهم حنكاك مباشر مع المواطلبن بوصف لهم طريقة لتعامل المثلى معهم على صوء وحجم كل حدث أمني على حدة (عدم الخلط بين الصعوبة والعامل والشاهد، عدم التمهبر هي تطبيق القانون)
- 2 مقصي مدى إدراك رجال الأمن للأوامر التي تنظم العلاقات بين المواطلبن، ومدى إلتامهم بها وكذلك طريقة تعاملهم مع المواطنبن
- 3 السمي إلى تحقيق تعاون الرأي العام مع المؤسسات الأامبية في جهودها لحفظ الأمن بكافة معالاته مثلاً الأمن المروري، الأمن الحثائي الأمن السببسي، . . الخ

4. تحمير المواطن للقيام بعهد إيعاشي هي معاونة المؤسسات الأمنية هي جهودها من أجل حفظ الأمن. بالإبلاغ عن الجرائم التي أحيانا ما يتهاون في الإبلاغ عنها أما حوها من الشرطة وتعتصا للاتصال برحالتها خرحما على الانتعاض عن تمرير منحه لما يتوقعه من سوء المعاملة. وأما بأسا من صبط مرتكبها المجهولين
5. تنظيم صابغة لأفصل (برامج علاقات عامة) يتناول إبراز الصورة الذهنية الإيجابية للعلاقة المتبادلة بين المواطن ورجل الأمن.
6. إدراج مادة الإعلام الأمني بصور مختصرة في المناهج التي تدرس في المعاهد الجامعية المدنية إسوة بالمعاهد العسكرية والكليات الأمنية

باختصار،

- * العمل الدائم على إنتاج مناح إعلامي يقارب الولاء للوطن والدولة مهما كانت سمات رجل الأمن. مناح لا يثير العنن والممرات ويهتد الاستقرار نعا، للمصالح حبة في لعبة الحكم والمعارضة...
- * انها مناسبة لمقاربة الموضوع عبر أنموذج تعريبي حبرته دولة وكانت له تداعيات على الوطن (شعب ودولة ومؤسسات) وتداعيات على المنطقة ليقول ان هيئة الدولة وسلطتها تبدأ من صورة رجل الأمن الإيعاشية في ذهن وسلوك المواطن، وتترعرعان مع نشوء تلك الصورة...

المراجع

الكتب

<p>الكاتب: العميد الدكتور علي عواد النشر: دار نهسان - بيروت الطبعة: الأولى 2008</p>	<p>الإعلام والرأي</p>
<p>الكاتب: الممدد الدكتور علي عواد لنشر مؤسسة تربية كركي الطبعة: الأولى - بيروت 1981</p>	<p>الدعاية والرأي العام (نماذج عن حرب لبنان والحليج، تحارب دولية)</p>
<p>الكاتب: الدكتور حسين عبد العادر النشر: مكتبة الانجلو المصرية الطبعة: الأولى - 1957م</p>	<p>الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة</p>
<p>الكاتب: عبد الحميد محاري النشر: دار الرأي العام الطبعة: المجلد الأول - الطبعة الأولى - 1987</p>	<p>الرأي العام والإعلام والحرب النفسية</p>
<p>الكاتب: أنيس مسلم النشر: التعاونية اللبنانية للتأليف والنشر</p>	<p>وسائل الإعلام بين الرأي العام والإرادة الشعبية</p>
<p>الكاتب: كرم شلبي الطبعة 1973 النشر: مطبعة الأديب البغدادية</p>	<p>الراديو والتلفزيون في الحرب النفسية</p>
<p>الكاتب: الدكتور محمد عبد القادر حاتم النشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة 1993</p>	<p>الرأي العام وتأثره بالحرب والدعاية</p>
<p>الكاتب: اللواء الدكتور علي بار الطبعة: الأولى 2001</p>	<p>الإعلام والإعلام الأمني</p>
<p>الكاتب: جهان رشتي النشر: دار الفكر العربي/ القاهرة الطبعة: 1978</p>	<p>الأسس العلمية لمطويات الإعلام</p>

المواصفات - مجلة الدراسات الأمنية

- العدد العاشر - نيسان - أيار - حزيران 2001
 العدد الخامس كانون الثاني - شباط - آذار 2001
 العدد السادس نيسان - أيار - حزيران 2001
 العدد الرابع عشر نيسان - أيار - حزيران 2003

المواقع الإلكترونية

- موقع قوى الأمن الداخلي www.isf.gov.lb
 موقع الأمن العام www.general-security.gov.lb
www.anhr.net/bahrain/byshe/2007/pr0522.shtml
www.arabvolunteering.org
www.14march.org
www.lebanonfiles.com
www.daralhayat.com/
www.diwanalarab.com
www.maktoobblog.com
www.wikipedia.com
www.almanbar.al-islam.com

صحف ومجلات

جريدة المنصور
جريدة الأحيار
صحيفة الشرق الأوسط
مجلة الأمن

مشكلات الإعلام الأمني المهني وسبل علاجها⁽¹⁾

(1) دراسة أعدت كمعاصرة في السمعة كمنولية بجمعية حق و"المؤسسة الدولية لبرامج الإعلام الأمني العربي" التي نظمها جامعة ملهم العربية للعلوم الأمنية بالرياض (16 - 18 / 2 / 2004م الموافق 25 - 27 / 12 / 1424هـ).

تمهيد:

يميش العالم اليوم وصمية مستثنائية من أهم توصياتها، التكيف مع العولمة، وكل البلدان أدحت نفسها إلى عرفة العناية الفائقة عرفة سودر خطاب سياسي أمني، أهم مصدر تهتمحور حول العولمة الإعلامية وحتى حول العولمة معاوية^(١). تحتاج هذه العرفة إلى كثير من لرعاية والمراعاة ومر حقه كل لعمامهم لسي كانت ما قبل العولمة واستشراف لعمامير الواجب اعتمدهد وعلى الإعلام أن يمسك هذا الواقع في إطار ثقافته وطنيه تواكب الخطاب الاصلاحى أو تنهيري مما يقرر عوامل الاستقرار والتوازن في جوهر لدولة الواحده عوامل يحتاج اليها الوطن والمواطن وسلطة الدولة قبلهما

والعولمة هذه. سواء بطرق اليها على أنها، ظاهرة، أم رسدا في طبائنها، نظاماً حديثاً.. أصبحت نطاقات مختلف المبادئ، ومن الواضح أن المعادير المسبوبة اليها تتطوي على مبالغ تصنف بهرامية أو مربعية أو هي أحسن الأحوال غير مدروسة ومصطوح، العولمة، الحديد تسئل إلى أكثر من خطاب سياسي واقتصادي واجتماعي وأمني. وبالدرجة الأولى إلى الخطاب لتعاهي. و ثقافته هي شكل الأساسي من أشكال الدعاية إلى جانب التعليم والإثارة والدفع والإعلان. وكلها تلعب في مجال الإعلام وأية محاولة للمصل بين هذه الخطابات هي عملية يائسة محكومها مسبقا بالفشل لسيبش

- الترابط الوثيق فيما بينها بحكم جدلية المنطق

تراكم التفاعلات التاريخية مع النمطومة العسكرية والعقائدية عند أصحاب هذه الخطابات (لدين عالماً ما يكونون إلى جانب أصحاب المزار السهامي)

١.١ الثقافة والأمن،

لمكن أكثر تحديداً هي مطلع العام 2002 أصدر دارس الإسلاميات الأميركي «مارش

(١) خلال ساركنتا هي مؤتمر روما (١٠ ٦ سبتمبر 200١) حول النمطومة التسريمية الوطنية والخصاء العناني الدولي سس ما وكل المؤسرين سمي حسن الطاهر، الشاويش إلى وضع النمطومة المرجعية نيرونوكول سمي يائب إلى انماطه. صيف بنام 949، يسمي النمطومة عابوية، دونه حديد. يصيط استخدام الصف الذي يكون كاسا في أي مكان وفي زمن. في زمن السلم كما في زمن الحرب، ونفس أيضاً حقوق الإنسان.

كرامره دراسة بعنوان «الاستشراق المعاصر» رؤية نقدية انتقد فيها إنهماك أغلبية المستشرقين المعاصرين المربيين في بناء جدار من العداء العالي بين المسلمين والعرب.. وفلا تل جدأ هم المستشرقون الذين يكشفون حقيقة الإسلام الحقيقي ووعي المسلمين الحقيقيين. ودهت أحداث 11 أيلول المقاربات العدائية إلى الواحة دفعة واحدة، المقاربات التاريخية والأثرولوجية التي عشت في كافة التحليلات⁽¹⁾ المقاربات التاريخية تعرض صوراً معطية عن الماضي الإسلامي، والأثرولوجية تعرض جوهراً أصولياً للإسلام وترافقت هذه المقاربات مع أطروحتي هوكوياما عن «نهاية التاريخ» وهنمتون عن «صراع العصابات» اللتين تأسستا على تأصيل ثقافي وإن كانت أهدافهما «سياسية إستراتيجية».

وانقسمت الردود على هذه المقاربات بين «حوارية الإسلام» و«جهادية المسلمين». وأصبح الإنسان العربي مشدوداً إلى الوسائل الإعلامية وأكثر تعلقاً والباحثاً لمهم العملية الإتصالية بين تلك المقاربات وهذه الردود رافصاً تعرضه أو إثارته وسوقه إلى عاصمة نمطي الأمن وتسخره لها بحجة «التكيف مع المولمة أو مواجنتها». عاصمة تجعل من الخطاب الثقافي مظلة لتطورات أمنية قد تطيح بالاستقرار الداخلي، وربما بالكيان

وهذا الخطاب الثقافي المحدد الذي احتاج ويحتاج صنفقتا بتوصيمانه كافة هو المحرك المحوري للوصع الأمني الإستراتيجي في بلدن المنطقة. ومن البديهي أن تنعكس هذه الحركية على مسألة الإعلام الأمني لماد 9¹ لأن القوات المسلحة مهما عظمت لا يمكنها أن تعرض الأمن على شعب ليس لديه ثقافة تربية واحدة وإن تدبير الأمم لا يحدث في ساحة القتال، بل عالها ما يحدث في مجالات المكر والثقافة.

يقول «إرست باركر» عن الثقافة بأنها «دحيرة مشتركة لأمة من الأمم تحممت بها، وانتقلت من جيل إلى جيل خلال تاريخ طويل، وتغلب عليها بوجه عام عقيدة دينية هي جره من تلك الدحيرة المشتركة. ومن الأفكار والعادات الموروثة التي يتكوّن فيها مبدأ حلقي لأمة ما ويؤمن أصحابها بها وتنشأ منها عقلية خاصة بتلك الأمة نمتار بها عن سواها»⁽²⁾.

والرأي العام ينمظهر في نتائج التفاعل بين عناصر الدحيرة الثقافية لمجموعات تعيش وتدمج وترتبط فيما بينها وتتبادل هه التأثير والتطور وإن أي تسلل عريب إلى أحد عناصر المظرة الثقافية هذه ينعكس إخلالاً بالأمن، ويناقض هذا الإخلال في لشروط التالية:

(1) من مصمون مدوة «الثقافة العربية وصرأ المرمم» بيروت 22 23 آذار 2002م

(2) عود، علي. «المدعية وهرالي العام» بيروت 1993م. ص 157

الوضع الاقتصادي الصعب وبالتالي يمتلئ لجمهور هذا الإعلام لمواجهة الدعاية يستمد هويته من السمي العلمي المدعوم من السيطرة على لغرد وانجماعة من خلال الدواع الأساسية للسلوك الحضري وسفلال هذه الدواع بعية تحقيق أهدافه في الإحلال بالأمن وقد وضع امراهم مأسطوفي سلمه الشهير مسلم الهيممة، حاجة الأمن ودواع لأمان هي لدرجة الثانية بعد لحاحات العنصرية لغيربولوحيه⁽¹⁾

ب. غياب الثقافة التربوية الوطنية وبالتالي شوء رأي لدى بعض الأقلية بنصف بالعمود ونسليه وعاب الولاء ولأسماء سوطن ونكبان وتكون هذه الأقلية أهدافاً طمئة لمن يريد الإحلال بالأمن بعد تمسئة تحريرية.

ج. غياب التنمية المجتمعية، التي يجب أن تكون متوافقة مع خصوصيات كل مجتمع وكبان (يراجع تحديد رست باركر للثماقة) وكل تنمية مجتمعية تتعارض مع الخصوصيات هذه تؤدي إلى صباع محصري الانتماء والولاء، بلكبان، وبالتالي بهمار الكبان

د. تحلل قنوات الاتصال وبالتالي غياب رأي عام لوأحد المسلمين نتيجته، لكاتبوت المجتمعية وبمفهم الإحلال بالأمن بعد أول تحرير على المتنعة وعد محاسي بالسلاح...

ونصبح صرخة، ثقافة المربوية، مقوية أكثر في سماء استقرار الأمن أم بدهوره وحدة الإنماء أم المتنعة عندما يقول أن رأي عام سليم لا يطور، لا هي حل ثقافة تربوية وطنية واحدة تؤدي دورها في محال الإعلام بشكل عام، وهي محال الإعلام الأمني بشكل خاص من خلال ما يسمح عنها من أمن حوصري متمسك بكبان على هذه الثقافة التربوية أن يأخذ هي عين لا عمار حل لمشكلات ليمبوية للإعلام ومن خلاله الإعلام لأمني - وفقاً للاب

ا. التطوير المجتمعي (السياسي، الاجتماعي الاقتصادي، الخ) والإصلاح شرط توافقهما مع أسس الأساسية للكبان وتكويناته السبوية

يكون هذه لعملية متكاملة وطويلة لا بد من مرحلة التطمولة والمراعاة، فالمصع وصولاً إلى ممارسة العمل في الحياة العامة وبالتالي ولأ، وأغ لكبان وهويته فالموطنية التي هي إحدى الركائز الأساسية للأمن - ليسب حفنة تغطي للغرد هي من لثمة

(1) مير وومار، مؤتي الفيلاد المؤسسة لمرصة لدراسات وحر بيروت، 1989م ص 201

عشرة، بل هي وظيفة لحكم التي يجب ممارستها حيال المواطن منذ الطفولة⁽¹⁾ تمرر هنا أهمية التعليم قبل الدعاية السياسية

2 حسن استخدام وسائل الإعلام كضوابط اتصال بين السلطة والمواطن اتصال فيه جرعات مدروسة من حرية التعبير ممعاً للإحلال باستقرار الكيان وصياغة بين شمالي «تعددية الإعلام، والإعلام التعددي».

3 عرض الحقائق على المواطن مما يجعله يتقبل القرارات الهامة ويحفظ بكل حواسها ويطرده الشائعات الهدامة، فكلما تم حجب الأخبار عن الشعب كلما نفطش إليها وراد من حاجته لاستقبال الأخبار والشائعات الهدامة.

4 السماح بتعددية لرأي شرط الالتزام بسلامة الكيان ووحدته. يجب التمهيد لهذا السماح بتطوير مجتمعي طويل الأمد ممعاً لتسبل عريب بطلح بالكيان بحجة تطوير هذا الكيان وهذا هو جوهر العلاقة بين الأمن وإعلام لامي وبرور الصحافة الوطنية كأحد حدود الأمن فظيفمة لإعلام هي سيكولوجية - اجتماعية

5 قياس الرأي العام واستطلاع نواياه عند كل معضل هام من معاضل لمة الحكم والقرارات المصيرية يقول «ديساي»، يوجد في كل فترة معينة مجموعة الاعتمادات وبقاعات والمندعج المصروف بها والتي دا اجتماعت ألفت لرأي عام لفترة معينة، والرأي العام هو انباز اليومي الذي يعط صوته صوت الآخرين⁽²⁾، وهي كل مجتمع ما وهي وقت معين منطومة عامة للمسم نزالف بين الأفراد وبدونها قد يتفكك هذا المجتمع، والصورة الأولى لهذا التفكك هو انحلال الأمن ورداد معدل الحرائم على احتلافها.

يسمح كل ذلك في نأصيل الثقافة التحقيقية للكيان كي تصوب لتجربة التريحية فظيفمة للشعب وتطورها ليمانق المستعبد وتوجه تحولانها وتوجه العولمة وتكيف معها إله الأمن الشاهي، المدعك الأساسي في سائر الإعلام لامي

وتعتبر الثقافة لعربية - الإسلامية ثقافة عمية وقاعة هي التراث الثقافي الإسلامي وهي مطالبة في الوقت لحاصر بتقديم الحلول الناحمة لتحديات، السياسية الامية، الداخلية والعارحية وتشكل هذه الحلول أرسية صلبه للأمن ثقافي، وبالتالي الإعلام لامي.

(1) هذا مضمود سأل عبد الاستقلال في العام 1981 حول حل لتربية والأمن في لومات سلامة

(2) لامي صهي، الرأي العام والمجتمع الصهيوني، صادر 1999 ص 62

على هذه التحولات نهدف في مقدمه هداهد إلى تأمين الأمن الاجتماعي الذي يشتمل مفهوم مختلف لحوائث الحياة التي لهم المواطنون وبالتالي تأمين لمناصك بين أفراد المجتمع والاسماء إلى كيان واحد كل ذلك يؤدي إلى استقرار اقتصادي اجتماعي وهذا للمدرسة الاجتماعية بالمرسبة ⁽¹⁾ الذي يقضي بدوره إلى استمرار سياسي يوسع عبق كبير عن كاهل الإعلام شكل عام ولأمني شكل خاص وبالتالي وهي بطر أوسع بمناصك الأمن القومي الذي يشمل حياة المجتمع بمحالاتها كافة. والذي يعتمد على القوة العسكرية كما على مبادئ نائمة للشمعية السياسية والاقتصادية أن رؤية روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأميركي السابق حول هذا الموضوع تؤكد أن: لخطر والظلم الاجتماعي قد يؤديان إلى تعريض الأمن القومي للخطر تماماً مثل أي تهديد عسكري أن الأمن نشأ من التمهيه والمشكلة الأمنية ليست سوى "توجه انشطحي التصير لمشكله الأمن العدي هاتقوة العسكرية قد تساعد في توفير النظام ولكن ذلك لا ينفق لا يمدد بمناصك مع وجود قاعدة صلبة للمؤمن في المجتمع ورعة أساسيه هي التعاون من جانب الشعب وحلف التمهيه يتحقق لغاؤون والنظام اليه الحقيقية الأساسية للأمن ⁽²⁾ وبالتالي انها الارصة العجسة للإعلام الأمني السليم المتحرك في الواقعه وليس من الحيات والاحلام والمهاهي المتراخس

2.1 الإعلام والأمن والدين:

أن لاختلاف في الرأي هو طبيعة البشر التي لا تبدل لها بل إن الله خلقهم لكي يتباين منهم الرأي ومختلف لتوجهات عقد ورد مر ب عديدة في القرآن الكريم يؤكد على أن ردة العائف هي أن لا يكون الناس رأياً واحداً

هاسموا قوله سبحانه ﴿رَلَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَجَعَلْنَا نَفْسًا وَاحِدَةً وَلَا يَرُونَا مَتَّحِينَ﴾ (سورة هود 118) وسعافت سبحانه رسول صلى الله عليه وسلم ﴿أَهَآئِكَ تَكَرَّرَ ثَمَاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (سورة يونس 98)

ويكن: أن جانب يؤكد سبحانه الاختلاف في الرأي يكرر في القرآن الكريم الآيات التي توضح مفهوم الأمن أن جانب هذا الاختلاف وضرورته للإيمان ﴿فَلْيَقْبِذُوا رَبَّ هَذَا بَدَتْ (١) نَدَىٰ أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَهُمْ مِنْ جُوعٍ (٤)﴾ (سورة هريثر) ﴿وَلْيُذْلِكُهُمْ مَنْ يَفْذُ

(١) القومي منحصراً الأمن الاجتماعي مؤهل مصدر والجمع يرد: ١٤٦١ هـ ١٩٤١ م

(٢) مكنمارا وزير دفاع لأمري - مجلة يونس سافين مجلة لصدرية خدمة سافين وحس القاهرة (١٩٦١م ص ١٠٤ - ١٢٥)

حَوْلَهُمْ أَمْنًا ﴿ (سورة النور 55) ﴿وَأَذَقْنَا لِرِزْقِهِمْ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا ﴿ (سورة إبراهيم 35)

وقد أكرم الله على قريش بنعمة الأمن بأن جعل لها وعلماً آمناً ﴿وَلَمْ يَرَوْا أَنَا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ لِنَاسٍ مِنْ حَوْلِهِمْ أَهِيَالٌ بَاطِلٌ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَكْمُرُونَ﴾ (سورة المنكبوت 67). ويقول صلى الله عليه وسلم «عيمان لا تمسها النار عين نكت من خشية الله وعين بات تحرس هي سبيل الله».

والى جانب الاختلاف في لرأي وتأکید ضرورة الأمن أنظروا إلى الرب يوحى بأهمية الحرية التي لا تعني ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلَا تَنَاجَوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (سورة المجادلة: 9)... والحرية لا تعني شتم الآخرين ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (سورة الأنعام 108) والحرية لا تعني إساءة نطق بأسماء ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْعَزِ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا حَبْرًا مِّنْهُمْ وَلَا سَاءَ مَنْ نَّسَاءَ عَسَى أَنْ يَكُنْ حَبْرًا مِّنْهُمْ﴾ (سورة الحجرات 12)⁽¹⁾ والحرية لا تعني لتجاوز والاعتداء على حقوق الإنسان. ولقد أكدت توصيات مؤتمر الرياض حول «حقوق الإنسان في السلم والحرب» (13 - 15/10/2003) أن الشريعة الإسلامية تكفل حقوق لإنسان ومبادئها الشريعة تشكل مبادئ الشرعية الدولية لحقوق الإنسان

- الحلق كلهم عباد الله، أحبهم إليه أنفسهم لمباله
- متى استعذتم الناس وقد وبدتهم أمهاتهم أحراراً

وقوله سبحانه وتعالى،

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ (سورة البقرة: 208).

﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (سورة المائدة 2).

ماداً يستنتج من كل ما تقدم؟ إن صياح الشخصية الإنسانية المبنية على القيم الإيمانية الأمة المؤمنة هي داخل العود هي المشكلة الأساس للإعلام بشكل عام، والأمين منه بشكل خاص. إذ من صياح هذه الشخصية تنفجر المشكلات الأمنية (الإصلاح بالقوة، المعالاة هي

(1) محمد البنيكي معاصرة في الصحافة العلمية في جامعة بيروت العربية (1992/5/1)

الدين فكراً وممارسة أعمال الصلوة، التجربة والمثنية هي رداء الفضيحة المحدثات والعصر على الإنحراف كمصدر دعم في ابدى المعطلين أصحاب انوار المينة (الح) مما يستدعي دور للإعلام الأمني و المفهوم هذا تابع من خصوصيات موضوع الإعلام الأمني⁽¹⁾ و نشاط مجالته - مهما كان هذا المجال صلباً - مجتمع الكس والنوة وفقاً لتوصيياته التالية

هو موضوع شامل واسر على الرغم من ارتباط الموضوع لأمني بمراد أو أفراد أو جماعة ويشمل المعنيين مباشرة ادين قد يشكلون حدثاً أو ظاهرة فهو مرتبط أيضاً بالمجتمع ككتلة واحدة وبطله بأسره وعلى المستوى النص - جماعي، كما على المستوى المادي (بشر المجتمع بأسره بدءاً من موضوع الإنحراف، أبسط الموضوعات لأمنية وصولاً إلى موضوع الإرهاب حتى ولو كان هذا الموضوعان يمثلان المعنيين فقط هي البعد السياسي لتوصي - ولنا في مثل عبدة الشيطان، خبر مثال على ذلك

هو موضوع دقيق وحساس ن نعيم اثار معالجة أي موضوع أمني ومعالجة المجتمع بالظاهرة التي تكمن بداخله عاملان هامان يطبعان الموضوع الأمني بحساسية قد تصل حد دها إلى الكيان والدولة وسجل هذه الأصداء هي فمتها عندما تتوجه المعالجة إلى البنية الشمورية والكو من الذهنية لدى المواطن بهدف إرشاده وكسب تأييده، وهذا يصل إلى لتحرير النص - اجتماعي، الذي قد يصبح مرآة دقيقة عندما يركز على القيم الجماعية والإيجابية هي أن معاً.

فما به يفتنسي معالجة الأساس لقطع الطريق على المشكلات لأمنية كيف يكون ذلك؟ يكون ذلك بالتنشئة على أن الأمن هو الحياة نفسها هو يقبض الحروف، هو طمأنينة النص وروال لحروف (الأصمهاش)⁽²⁾ هو طمأنينة الفرد وثقته بمن يرفع مصالحة في جوهر معاملة الله (ربي إني خائف، وأحاف ممن لا يحافك) يكون ذلك عبر الصمات السليمة للمصالح العنوية لأفراد المجتمع مترافقة مع

تتنشئة على العقيدة السليمة وخاصة في مرحلة الصغر، مرحلة التعليم.

ب التنشئة على العبادة الواعية وليست المعالية، وعلى القيم الإسلامية كمحاضرات ضد الغيب بالأمن والقيم التربوية هذه تستمد اهدافها من القرآن الكريم والسنة النبوية

(1) هو كل عمل يمس ثقافته وطنية سيوجه سيحكم في ربيع الأمن في الكتاب أو الدولة

(2) محمود مصطفى ٢٠٠٤ سياسة للأمن في الإعلام - طروحة من جامعة القاهرة ١٩٩٠م

الشريفة. وتمنار بأنها تعدّ الإنسان للحياة، الأمة المؤمنة، الديوية وللحياة، تراصية
المرصبة، الأخرية بلا طميا من إحداهما على الأخرى. وهي تؤمن بحق الإنسان
السعادة والأمان شرط أن يتوحى مرصاة الله عملاً بقول الله عز وجل ﴿وَأَنْتُمْ هِيَ
أَتَاكَ اللَّهُ النَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَمْسُ بِصِيَّتِكَ مِنْ لَدُنْهَا﴾ (سورة القصص 77)

ج. التنشئة على المصائب والأخلاق الحميدة التي تمنع سلوكاً يمنع أساء الأمة (الكبار،
الدولة) من الإرتقاء هي أحضان «العريب المتربص» تحت أية دريعة، والتالي يمنع
ترجمة هذا الإرتقاء بصورة محبطة أو لا واعية إلى أعمال تبدأ به - لإجراها - - أصغر
المواضيع الأمنية - وتصل إلى العنف والإرهاب مروراً بالجرائم والإدمان وخلافه

د. التنشئة على ثقافة الفكر مع بعض ثقافة الجسد. وليس كما يحدث حالياً في أغلب
وسائل الاتصال الجماهيري، حيث يتم التركيز على ثقافة الفكر ويكون اساتج إسمحياً
«عصياً» - اجتماعياً، للملوك المراثري للباشة - أو أغلب الباشة - على ملكة الفكر
بحيث يتسقم هذا الفكر ويتطور في ذات عمل «عصبية» - هيرياتية، عبر مدركة تصبغ
مهما القيم الأساسية للمجتمع الواحد والكبار الواحد - ليس الإحلال بأمن الوطن هو
ردة من مصلته عند شريحة عابت عنها ثقافته الفكر؟ ألا تصبغ مهمة الإعلام الأمني
صعبة جداً إذا تسقم هذا الفكر وخصوصاً في طور بدايه النمو المكري عند الطموله
والمراهقة والشباب؟

هـ. وتشهد الطواهر الدئية عند الأطلال و«متهان على لملق وشعلت ثقافة الفكر

و. إردباد جرائم الأحداث بدكا، وحيال لا يفلان عن الكبار.

ز. غياب مراقبة الأطلال والمتهان في المدارس.

ح. تأرجح المراهق بين متناقضين - الموروثات المجتمعية والإعلام العريب الوحد

ط. رفض المراهق لقيم الماضي ونمفي فكرة بناء المستقبل «بما في حبه وليس بما هي
رأسه»

كل هذه الطواهر تريد من فرض ارتكاب الجريمة وتهديد الأمن والسلامة العامة ونجعل
مهمة الإعلام الأمني صعبة إلى أبعد الحدود.

إن حاجتنا إلى الإعلام المركر على أسس علمية مادية إلى جانب ارتكازه على روح الدين
ولمقيدة و لأخلاق وعلى روح الممهرات الانسانية المبيلة هي حاجة ملحة - حاجة يتوقف عليها

المسنوي الميرياني (الجمدي) أو المعنوي أو المعنوي،⁽¹⁾

يتم استثمار العنف والخوف كعاملين مساعدين على نشر الأفكار الهدامة وزرعها في عقل الجمهور. إنها عملية الإقناع بالقوة، واعتصاب معنوي بإعلام صارم يرتكز على الخوف وتبقى الفكرة الأهم إن تطبيق القاعدة الذهب ذكرها يختلف بين مجتمع وآخر وفقاً لمستوى ثقافته وتطوره ودرجة الوعي الجماعي لديه

بهمننا من كل ما تقدم نمسب المدرسة الإعلامية الأمنية لهذه الظاهرة ومقارنتها للإعلام الأمني بالقول، أن أخطر الأمن قد تساهم في إثارة عوامل العنف والترعب عندما يحصل الحدث أو لموضوع الأمني واستعداد القوة حياله دون إعلان الأسباب والدوافع والنتائج هي إعلام، أمني شفاف بأحد بعين الاعتبار سرية الأمن العسكري.⁽²⁾ وهذا ما يسمى بالمبادرة الإعلامية الأمنية إلى بث الحقائق والمعلومات حول أي موضوع وقطع الطريق على تنويه للتحقيق من وسائل الإعلام الخارجية في إطار عناصر هامة هي

سـد أبواب الشائعات الهدامة بواسطة المعلومات (تأييد توغل في كتيبه، تحول السلطة، بأن، من يملك المعلومات يملك العالم).

بـ تحرير مصداقية العمل الأمني من خلال مصداقية الإعلام الأمني والمكس صحيح

جـ هورية المبادرة، وبالتالي تدعيم ثقة بالمصنوع

دـ تجنب الإبرلاق في مناهة الرد والرد انحصار هي عمرة ظاهرة ما يسمى بـ لإعراق الإعلامي.

هـ عدم عرض أحداث الموضوع الأمني بطريقة تخرج الحقيقة بالإجاءات الموارثية والتحاليل المعقدة تكون النتيجة تحريض المريرة المثالية وتحريك حبال التعصب لتذكر دائماً، تظهر وسائل الإعلام مسؤولة عن كل أشكال العنف ابتداء من الصوحية الصنيانية (Delinquane Juvenile) وانتهاء بالعنف والهباج الشعبي،⁽³⁾

(1) ديباس، ج. بالبحث الجديد في نظم التنصير، باريس، 1933، ص 35.

(2) يقول بياي في الرد: «ما هم أمن من الأمن هو الخوف، الرأى له ولورؤوه التي الترسول والرائي أوسي الأمر منهم علماء تدبرين بنسبونة منهم» (4 سورة النساء، 81) فالأية هي شطرها الأول بين موقف الناس تجاه نشر الأمن بينهم أو النهج وليس لشطر الثاني أن أمن منهم وحقول تراصه وولا، الأمر هم قد يبرح بينهم هي لأمر عائن الرد دي بحث بصور، الإعلام الأمني من وجهة نظر الإعلامي كعامل من جهة، الدراسات الأمنية، عدد 5، جروب 2011م ص 111

(3) دراسات وثائق إعلامية، وسائل الإعلام في عالم العنف، عدد 61، يونيو 1977م ص 7

والناجح الاكيد هو الإقناع والتجيب بحوائج الإعلام الأمني وإبحار موجة الخوف والرعب من الأعمال لمحبة بالأمن وخصوص تلك التي تتمظهر بالفتن والإرهاب

أريد هنا التذكير على أن نشر الحقائق عبر المصادر الإعلامية بمصداقية تحريرية سيؤدي إلى منع حصول أحداث أمنية مماثلة وخصوصاً إذا تم تأسيس إعلام أمني على

1. موضوعية المعلومات وتدعيمها بالحقائق

2. سبب المعلومات في المالب 'الملائم' (حذر بيان مغلبي من مسرب صورة محاصرة ندوة إدارية أو تلفزيونية، خطاب جماهيري.... الخ).

3. إشباع المعلومات لرغبة الجمهور في معرفته تلك الأحداث الأمنية وعدم فتح النقرة أمامه لعلها من وسائل خارجية تكون معرضة أو مسطرة في علم الأخص

4. حيادية المعلومات (Actualities) من شأنه الأحداث وتصارب المعلومات

5. شعابه المعلومات وعدم التكم وحكام لرهابة عليها إلا في حدود سرية الأمن العسكري لقد أصبح الجمهور يبحث عن الشفافية والعفوية والتوازن ويرفض الميود في عصر الحرية الإعلامية الواحدة.

عبر كل ذلك، تكون انجبارة إعلامية فعالة وسكامل مع الأمن المعاصر ومع هذه وتلك يتنازع جمهور الكنان أو الدولة في جوهر كلام سببها وبعالي في خطابها لئلا يلقى عليه وسلم ﴿ ولو كنت قط عيطت لعل لا مضو من حوكت ﴾ (سورة الن عمر 194)

3.1 إعلام العنف وعنف الإعلام:

العنف هو وباء وبثالي فهو معدي هناك ما يسمى عدوى العنف بواسطة العنف وبرور ظاهرة تصور العنصر الأمني من ولادة فتراسية بلعنف⁽¹⁾ فانعكس والخوف يتوالدان وينقديان من أي شيء، ولاي سبب ن لمبائعه في نشر صور العنف يجعل ظاهرة الرعب (Panique) هائلة، وتصبح ممارسة العنف سهلة في سياق تبرير بصمائي مقبول من 'المرد' ينطبق هذا المصمون ثناء تعرض مجتمع معين لأزمة كبيرة مثل العنتة الد حلبة

ومقاربة أخرى عند سماع وقراءة ومشاهدة أي عمل عنفي أول ما يفعله 'المرد' هو

(1) عود عفر من مصر من حرب عبيد وعاصمير خوف، العنصر الد م مجلة الجيش عدد 68 من 96

وضع نفسه مكان الضحية حسب ما يدل علم النفس التجريبي وتصبح هذه الصورة أكثر خطورة عندما تروج وسائل الإعلام بأن العنف موضوع النشر هو عفيف غير مبرر ولا مستوع له ولا يمكن فهمه أو سبر أعوارهِ فيظهر العنف وكأنه الهدف بحد ذاته . ووضعه وتحليله بأشكال الوحشية و لدموية يدفع إلى إثارة ميادة المرء الى ارتكابه.

والخلاصة أنه إبان الأزمات - وخاصة العنف الداخلي - تبث وسائل الإعلام موضوع مقارنة بين المبرور الذي قد ينقل عدوى العنف والحروف المجاني وينتهي لأفراد هي دوامة الحروف من بعضهم البعض ومن طلالهم المرافقة لهم ويصل إلى الحواف التقنيدي المبرور لذي يطلقه الدعاة نحن نمكس الجمهور ما يجب قراءته وسماعه . فلكي يؤخذ الإعلام يجب أن يحتوي على عنصر من العنف المشوق.

ولكن علينا التذكر دائماً أنه عندما ينشر الإعلام الأيدي أخطر لعنف غير المرر والعدوانية المحابية فهو يساهم في خلق اضطراب نفسي ونوتر عصبي في المجتمع ثم استعداداً طبيعياً لممارسة العنف كردة فعل وهووط في تصير العام . فتتأثر المناعة الحقيقه ثم يتأثر المجتمع ويتأثر الكبار والوطن

4.1 مشكلات الإعلام هي الأزمات الأيدي

لذي حدوث الأزمة أي الإخلال الخطير و لصاحي، هي العلاقات بين عاملين متعارضين أو هي النقطة الحرجة لذي يحدد عندها مصير تطور ما تبرر مهمه القيادة السياسية في تحديد الهدف الإستراتيجي ومهمه الإعلام هي حذمه هذا لهدف. والمشكلة الأولى هي أن ينحلي السياسي عن دوره كمترشد وموجه فيصمم حسه في غامض العمل الإعلامي دون الاصغاء إلى القيم العلمى لحركة الرأي العام ذات الأيداد ، النص - حتمية.

تعرض لإعلام هي الأزمات مشكلات تتورع حسب التطور الزمني للأزمة وفقاً للآتي

1.4.1 مشكلات ما قبل الأزمة:

1 **تطلب المعلومات:** الملاح هو في صبح لمعلومات الاحبارية العنية حول حقيقة الأزمة. عناصرها عواملها دوافعها وأسبابها. الاستعداد عن الإعلام الانصالي الصبح والنوحيهي المعهدي، الذي يؤدي غالباً عكس الهدف المطلوب

2 **تطلب الثقافة التحليلية:** الصدية: الملاح هو في اصماد المنهج التحليلي التفسيري التقدي لأسباب الأزمة نمادها الحتمية ونوصيها بشكل ممتع في

مؤء الهدف لاسٲر سٲحي الءى ءءءءه الءءءءءه اسٲاسءه ورسمه ولاء الامر سءر
أهمفة ءءا الملاء للأسباب الءالفة

الأرمة ءءناء الموءءى ءءء ءءل من الموءوء وءاءءراى اءلامى ءء بكون مءرءا

ب الأرمة ءصء ءمواٲن امام ءفاءهن اما الاضءء بالءطاب لإءلامى ءسلءوئى او
رءصء.

ء الأرمة سءءءى مءصءهن ءمواٲن ءءاءء وسءء ساءر اى ءطاب ءءاءى مءءل

أ مءلل سلفءة الكءماء بءاثر ءءمهور ءمفما ءا ءصوء والءءبلاء والءماءى الءى ءبءءا
لكءماء و سءءءم الكءماء فمءلك ءوء ءامصء ءفاءء ءالسءءء على ءء ءعبءر
ءوساف ءوبوء وفسءطءء ان بءءر الرواءء ءى ءموءى ءما فسءطءء ءءءبءءا و ءءءء
لا بءءءا أءفاء ان ءءءء سءء بءصء مءاءى الكءماء وبءصء ءالصءء الءى بءءءا و
ءءلء ءى ءءمهور وأءماءء صوءة مسبءرة ءاءرة واسءورفة اءفاءا ءبءء الكءماء
سوءى بءاء ءالصوءة وءاءمءا و الكءماء الءى لا ءلء المءءء على اسءءصاء صوءء
مءصء ءءاكل ءى ءءء وءمءء ءءءءا على ءالءفاءءء والابءاءء¹¹.

وءما بءمءءر ءءمهور ءى ءءماءى ءوء بءمءلء ءبء ءى ءالصوء والءءبلاء الصاءرة لءى
ءربء ءمءء الصاءى وءوامءء لءمءورفة ءءمءة بءول ءوبوء ءى مءرءة ءى إءارة مءلءة
ءءمهور ءى مءرءة ءى ءءماء وءفاءءء.

الملاء ءء ءى ءى ءءء ءمءسلءاء والكءماء المسءءءمء ءى إءلام الأرمة
ءمءمءا والءركبء ءلءا ءاسلاءء ءلامء مءرءة ءى وسءلء الاءلام ءاءة

2.4.1 مشءلاء أءاء الأرمة

أ ءطوءاء مءلاءءءءءءءء الملاء ءى ءلء اسالب إءلامفة مءبءرة ءراءى الصماء
الأساسفة الءالفة للأرمة.

ب الاءلام اءء لاسلءءء لاسءرا بءءفة ءى مءالءء الأرمة

ب الإءلام بواءب ءمءوءاء بصوءء ءورفة مءرءء مءا

11 ساءءء ءءء ءبء لءى بءمءءءا ءى ءءءء ءمءء من ءالصوء ءءءء ءبءءء ءى مءرءء ءى ءءءء
مءرء ءمءلءء بءطءءء إساءة ءمءلءء ءمءل ءفاءء ءبءءء ءءءء ءءءءء ءءلءء

- ج. الإعلام يشجع الصوع المتزايد إلى المعلومات.
- د. الإعلام يتصدى لدعاية الحسم ويحصن المواطن من مخاطرها الحذر من الوقوع في المبالغة واصطدام وقائع الأحداث بالمصمون الإعلامي. أي على الإعلام الأمني صون مصداقية الخطاب السياسي للدولة
- هـ. الإعلام يبقى في إطار الإستراتيجية العامة للقيادة السياسية و لمعددة قبل اندلاع الأزمة مع إجراء التعديلات وفقاً للتطورات الناشئة.
- و. استطلاع مستمر للرأي وقياس اتجاهاته حبل الخطاب الإعلامي.
- ز. إبعاد الرأي العام للمناخ المتوقعة للأزمة مهما كانت طبيعتها

3.4.1 مشكلات بعد الأزمة:

1. الصراع الإعلامي الذي قد ينشأ عند 'التوقف عن الاهتمام بالأزمة وعدم التركيز عليها وفق سلم أولويات المبادئ السياسية' العلاج هو في التدرج في تخفيف التركيز على الأزمة وعدم إهمال المعالجة الراحمة، لأساسها الأساسية لمعددة هي المنهج التحليلي - التفسيري - التمدي.
2. عدم تقييم الاداء الاعلامي، العلاج هو في إجراء هذا التقييم فور انحسار الأزمة ووفقاً للمعايير التالية.
 - أ. الموضوعية والواقعية.
 - ب. المصاحب ومجابهتها.
 - ج. المرونة والمبادرة.
 - د. الأداء المهني لرجال الإعلام
 - هـ. الأداء المهني للوسائل المستخدمة.
 - و. استجابة الرأي العام وقياس اتجاهاته.
 - ز. مجابهة دعاية الحسم
3. عدم استخلاص العبر: العلاج هو في إعداد رؤية مستقبلية مبينة على فهم معمق لأسباب الأزمة وتطوراتها رؤية تأخذ بعين الاعتبار أيضاً تقييم الأداء الإعلامي

، الإرهابية السائدة هو إلقاء البعد الجماهيري الأهمية التي يستحقها كإحدى أدوات المعالجة خاصة في مضمون ما يسمى بـ «جدلية التصوحي» بالمفهوم الجبراهي وهي علاقة التأثير المتبادل بين المواسم الأوروبية والصواحي المربية الإسلامية لاسيما المتوسطية منها

أؤكد هنا أن ما تقدم يساهم في علاج بعض مشكلات الإعلام الأمني في بعده الإستراتيجي نحن صحايا التضييق، و«التضييق لا يموت وحده بل على صحايه أن يلاحقه ونصله ولا أبيع إذا قلت أن معارضة هذا التضييق بوسائل الإعلام وبمنهجية علمية تساهم في إبعاد العنف عن محتملها من خلال منع «تسهيل الاجتماعي للإرهاب في أوطاننا وبالتالي علاج إحدى المشكلات الإستراتيجية للإعلام الأمني»

6.1 الموضوعية في الإعلام الأمني والمهني

أكدنا في عرضنا السابق مسألة الإصاح في الإعلام من خلال عدة عوامل أهمها الموضوعية وتطابق المضمون الإعلامي مع الحقائق من خلال الشعارات التي يصدرها في السابق وتناولها في مؤتمرات ومقالات وندوات إعلامية تبين لي أن الموضوعية تكون أكثر عريضة للتساؤل والاهتزاز والسبب في الأحداث الأمنية الداخلية بدءاً من المظاهرات - أسقط الحركات الجماهيرية - وصولاً إلى المنة التي تمتطي العنف والإرهاب يشمل تلك هذا وسائل الإعلام المدرجيه كما الداخلية وحتى الصديقه منها لأن المضمون الاعلامي يحصع لإرادة المحللين وتكوينهم النفسي و تفكري ومدى حصوعهم لإجراءات وتأثيرات معينة

على الإعلام المهني والأمني أن ينته إلى هذه المسألة كما عليه اعتماد منهجية تحليل المضمون الإعلامي بهدف قياس الموضوعية فيه وكشف «التسلسل» لهادف إلى تجميع المنة تحت مسار لتعبير وتقديم الحقيقة لاس و أقترح هنا إبحار لاختيارات التالية

أ اختصار المواجهة: من هو منتج المضمون الاعلامي الذي يعلن صراحه ومواجهة عن هويته وعمن يقف خلفه؟

ب اختيار المطابقة: من يتطابق مضمون المادة الإعلامية حول الحدث الأمني المحدد مع مادة برؤجها الخصم؟ (الاستياء إلى أنه في المسألة الأمنية هناك أحصام ظاهرون، وهناك المحركين الحقيقيين).

ج اختيار الإنصاف: هل يتسق المناخ الإعلامي (أمنياً كان أم مهماً) الذي يحلفه هذا المضمون مع المناخ الذي سبق أن أشاعه أو بشيعه الخصم في قنواته الاعلامية؟

- د اختيار العرض ما هي النعم من سلسلة والاعبائية في حركية الموضوع لدى يترو هذا المصموم؟ (لعب العديد نوسيلة التي تحرك الموضوع و هميتها دورا هاما)
- ه اختيار المصدر الظاهري ما هي محسنة قبة ورصيد نقشه لدى الجمهور الهدف؟
- و احسار المصدر الخفي من هو المصدر الخفي هذا المصموم؟ لماذا يحفى وتقمع؟ ما هي قوته؟
- ر اختيار التعبير هل العبارات والتسميات والالفاظ والرموز والشعارات المستعملة هي هذا المصموم تنفق (من ما يحبه من صور وتحيلات ومشاعر وتعدس سلوكي ارمي أم لا ارادي) مع تلك التي يستعملها العاصم؟.
- ج اختيار التشوية هل عند مروج المصموم الاعلامي إلى مباررة هذا المصموم بمصممين مماثلة ومؤكدة . وحقها العدو حيث خلق هذا المصموم او غير محسنا قبة لدى الجمهور العليم. (هو لمحتج و شعب او شرعية واسعة محددة)
- ويبرز السؤال في ظل دفعه وسموة هذه المهمة ما هي مميزات صانع الاعلام الاممي الذي سيمدها؟ يجب ونوجر بأن عليه
- 1 الاطلاع على مختلف سميات السميات الاممية مما يسمح بالتشاعم بين الاعلام الاممي والمواقف العسكرية الاممية.
 - 2 الاطلاع على السياسة الاممية لدولة و هدفها مما يسمح بالتفسير الدعائي السليم والواق.
 - 3 الاطلاع النظري والعملي على مختلف وسائل الاعلام ومسابها الحديثة
 - 4 الاطلاع المعنوي على نظريات العلوم الحديثة وخاصة تلك المتعلقة بعلوم النفس الحديثة وعلمه وعلم السياسة والمذبح والاحصاء والبيئة والاعراق والراي العام والدعاية وما يتمزع عنها إنها الثقافة المهيمنة.
 - 5 الاطلاع لواعي على العاد الاجتماعية نمط التفكير والسلوك التاريخ الواقع السياسي للغة سميات في مجتمع لصديق ومجتمع الجمهور المستهدف
- و يجب ان هذه التكاهات كفاءة سادسة وتعديل واحد الاولى هي حاسة شم سياسة مية، هوية تسمح له تحديد مدى لعل الاعلامي الاممي في ي مدح سياسي سواء كان صيف

محلياً، أم إقليمياً، أم دولياً والتحديد هو من اختيار صانع الإعلام الأمني من الحافدين حدً على الحصر فالحد الأدنى قد يعني بصيرته عن استدراك ردود فعل الحصر ويمتلكه ميل نحو النهور الانفعالي هي مصار عمله النمائي الشفاف.

وينبغي مشكلة التقدير الشخصي لصانع الإعلام الأمني بوجع أيضاً ويقول بأن عليه أن يكون مصدرًا لحجم المسؤولية الكبيرة معطاة بولاء وثبات إلتزام، ملتزماً بموثوق شرف وعمل رساله لإعلام، ومبدعاً هي منهجية عمله (يراجع الملحق رقم 1)

قد يتساءل البعض: الموضوعية الإعلامية تتنصق بمسألة حرية لإعلام ما هي حدود هذا الالتصاق؟

بكل تحرر وبحبرة قد أسمع نفسي إدعاء امتلاكها من خلال رصد علمي عميق (أمني إعلامي) لأزمات أمنية راحبه هي الضرر المادي وهول

1. الإعلام هو المسؤولية الواجب إحصاءها إلى سلطنة أعضاء وقوة المايون⁽¹⁾ تحت مظلة عليا هي مظلة الأمن القومي للكها واعتبراته لتي يحددها ولالة الأمر هي طار أربع ركائز

د. تقديم الاعلام الوطني انما على الاعلام الخاص أو الأهلي أو التخصصي، الاعلام الذي يمي مركبات لمتة من سبة اشقائه التربوية

هـ. انجلي عن نظرية «رفض الآخر» وامتبدالها بمحلق «استيعاب الآخر» بشرط عدم صلاله وعدم ارتفائه للخارج ودخول الجميع في الخطاب الواحد للكها

و. عدم المس بالأساسيات المجتمعية هي أي مضمون إعلامي وخصوصاً الأساسيات الشاهبة (الحصارة لعقبة، العادات، لتقائيد الخ)

ز. بناء قوى أمنية قوية تمر من سلطنة تقاون وقضاء صارم يمارس صلاحياته قوى أمنية وقضاء يمارسان دورهما بكل حزم.

2. الإعلام هو المسؤولية للمعدة التي تبدأ بصورة أساسية منذ الطفولة واحصبا هو الذي يخلق ثقافة وطنية كائما، ينصب نقطة أثر نقطة، هبعمر هي لمس الطفل ولماحق

(1) الحرية الشققة من قواعد المسؤولية محلق وسائل الإعلام سرلي هي الصراع به علي وتشاركه في دمج التعقيد ٧ يمكن أن يغطي الصير سلاحاً يصبح كبير ورمية في حلبة الصير ليأكل «الآخر» باسم الحرية كما لا يمكن أن يرمي المحلق في مظلة دثاب ويقول له «عطف حرية» دفاع المشروع عن مصداق

أحاديد بصعب راتها ومحورها وبصنع منه مواطناً صالحاً يتطلب الموضوعية غير مساقى حلف : لإعلام الأصم ، ولا يرتفع لأعداء الوطن والكبان

هذا هو البعد الإستراتيجي لحربة الاعلام الأساسية وأما منوط انيوم بدايات عولمة وسائل اتشلية وإثارة والعمر نرية على حسب القيم وعطياً صمط لحرية هي بث واستقبال الإعلام وحسب هذا شبر إلى لجهود التي تبدلها عرساً للحمادة على ثقافتها وتراتها الحصري⁽¹⁾

3. الإعلام الأمني له خصوصيات في مساهمة حرية إعلام ومشكلات يتميز علاها في العوايب التالية

أ. عليه إيجاد تواصل متواصل بين أجهزة الأمن والمجتمع الكبان أو الدولة.

ب. عليه توعية المجتمع بدور أجهزة الأمن وأجراءاتها وتعبد استطلاعات الرأي والملاحظات حيالها بهدف كسب تعاون هذا المجتمع مع السياسة الأمنية العليا للكبان

ج. عليه توعية رجال الأمن بأهمية دورهم ومعاملتهم مع الجمهور على احتلال شرائحه، وبأن أية صورة سيئة لمصهم تشوب على صورة سلطة الدولة.

د. عليه بناء صورة مثبة لأجهزة امن الدولة والنظام قوامها لمعالجة الموضوعية للمعلومات الصحيحة وتصحيح الانطباعات السلبية

هـ. عليه تكوين رأي عام مستنير مدرك واحباب المواطن نحاء وطنه وأمتة واحوته هي الموضوعية الهدف هو معالجة مشكلة لمعالة في لربي والمعالجة نطلب الإصلاح عند برور أي منطط حاد في علاقات المولاة والمعارضة داخل الدولة أو أي منطط حاد في السياسة.

و. عليه التعامل بحكمة مع الأزمات الأمنية الطارئة في المجتمع أو بين بعض هذا الأخير وأجهزة الأمن.

ز. عليه تكوين حصانة فكرية لدى المواطن تمنع المؤثرات السلبية في الأمن الاجتماعي وشبر النقطة المركزية في حكمة التعامل مع لثقافات والمؤثرات الواعدة في الإعلام

(1) دابسي محمد محمد ، نائب الإزعاء بالاعلام لاسية صطة ، دراسات الامنية العدد 111 حزيران 2012 ص10

المصاتي وفي ترشيده المواطن الى الاركانات الأمنية التي قد تنشأ عنها وخصوصاً عند النشء الطالع (المراهقين خصوصاً) ⁽¹⁾.

ح عليه رفع مستوى الوعي الأمني لأفراد المجتمع وتعميم إرشادات السلامة العامة التقويم المستمر لهذا الوعي وخلع المراجع المسؤولة عن النتائج ⁽²⁾.

ومن خلال تصدي الإعلام لأمني هذه المشكلات يكون قد مارس دوره الحاسم في السياسة الأمنية للدولة في المجالات التالية

توحيد النظرة إلى مجريات الأحداث الأمنية ومساعدة السلطات في فرض الأمن والسلام.

- اعتبار المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات ولترويج لمكرة الوحدة الوطنية

قمع أي محاولة لاستغلال حرية الرأي لتوجيه الجمهور ضد سياسة الدولة الأمنية

توحيد نظرة الشعب إلى مجريات الأحداث بصورة علمية وواقعية

- تعزيز وحدانية الولاء والانتماء للدولة.

احترام الشخصية الإنسانية في كل فرد والمشاركة في عملية التربية الوطنية الصحيحة

ونختتم بالقول:

لعمل حاضرين على تعميق دور الإعلام أمني كان ثم مهياً عاماً ونوطيمه لخدمة الوعي الوطني والقضايا الملحة ذات الطابع الأمني. لمجرى على أن يكون هذا الإعلام واقعياً يواكب تطورات الفادة ولالة الأمر والجمهور هي أن مما. لمؤكد تحصيل الإنسان العربي من خلال ثقافة المكر والعقيدة باعتبارها الركيزة الأساسية لأمن يعارب الانحراف والجريمة. يلتزم إلى جانب القضايا المصيرية الهامة دور التوعية من أضرار المهدرات وتطبيق قواعد وأداب المرور والوقاية من أخطار الحرائق الخ لمعارب الشائعات هي مهدها بالعقائق الواقعية ليوافك المولمة هي ثقافة ترموية واحدة عنوانها، التحديث هي الحوزة وإطارها المحافظة على خصوصيات الدات والكيان في جوهر وحدانية الولاء والانتماء للدولة لمستخدم الوسائل الإعلامية كافة في إطار ميثاق شرف إعلامي يصح التحديات الأخلاقية للمعمل الإعلامي المهني والأمني. لتتصدى لتوابع العنف والخوف اللامبرر والإرهاب كما سبق وشرحناها

(1) هي الدار التي عشت قنناً داخلية كالي المراهقين هم أبواب عند نفس. عناصر التحريم هي التحليل وسليم المقول السهل، النص اجتماعي تتصاح جميع ثقافة الجسد والجس في مقدمته تتماهي بقشور الثقافة العربية المنطقة أو الواقعة، لسهول لغاطي المتغيرات والتكسول

(2) حصل عبد العزيز، التنظيم الإداري لأجهزة الإعلام الأمنية، بيروت 2000 من 89

فتؤكد أحد الأبعاد الإستراتيجية للإعلام الأمني .

مثل هديم يقول « أتركوا المكر بلاسفه ولا يظلموا لبهم التدخل هي سان حكم الرجال
هنا المنطق و العمل حياً و زعم ارادتهما احيانا تم خلق مشعر الشرف لابعان المعنه
الولاء الانتماء لمجد الحرية و خلود الأوطان . هدد المشاعر كات وما ترال الحواهر
الكبيرة لكل الحضارات والشاهات و الإعلام صانها

الملحق رقم (1)

منهجية عمل رجل الإعلام الأممي (*)



(*) يمثل تحديد المنهجية مشكلة مواجهة العمل الإعلامي الأممي، ويتجلى معاج رجل أو صانع الإعلام الأممي معدي
 إبداعه في منهجية العمل هذه.

المراجع:

- 1 الأبياري، منهي ، لراي لعام ولمحطط الصهيوني . عاهرة ١٩٦٩م. دراسات ووثائق إعلامية . وسائل الإعلام في عامة الشعب . عدد 63 بوسنيكو ١٩7١م
- 2 ديماس ح . البحث الجديد في علم النفس . باريس . ١٩٦٦م
- 3 عائص الردادي بحث مفتون . الإعلام الأمني من وجهة نظر الإعلامي لممارس . محله . الدراسات الأمنية . لعدد ٩ بيروت 2١٨١م .
- 4 عواد . علي . الدعاية والراي لعام . بيروت ١973م
- ٩ عواد . علي . من مقال بعنوان . حرب نفسية وحماهير . الخوف و تصميم العام . محله . العهد . عدد ٦8 . من 36
- 6 عوحي الموحى . مصطفى الأمن الاجتماعي . نوفل للنشر والتوزيع بيروت ١98٦م
- 7 محمد البطيكي محاصرة بيت الصحافة اللبنانية في جامعة بيروت العربية (5/3/1992)
- 8 مسيل عبد العزيز . التخطيط الإداري لأجهزة الإعلام الأمني . بيروت . 2١٨١م
- 9 منكمرا . روبرت . جوهر الأمن . ترجمة يوسف شاهين الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر . القاهرة . ١970م .
- 10 مصمون بدوي . الثقافة العربية ومرد انمرب . بيروت 22 2١/٦/2002
- ١١ منهود مصطفى . الأبعاد السياسية للأمن في الإسلام . أطروحة في جامعة القاهرة . ١990م

دور الأجهزة الإعلامية في التصدي لجرائم الفساد والاحتيال^(١)

(١) دراسة أعدت كمتابعة من ضمن فعاليات الدورة الثانية الوطنية لمكافحة جرائم الفساد والاحتيال التي نظمتها جامعة بغداد العراقية للعلوم الإنسانية في الرياض (28 - 29 ، 4 / 2003م الموافق 1 / 3 - 1 / 425 هـ).

١.١ إشكالية الإعلام والحريمة

يؤثر الإعلام في الرأي الشخصي للمرد وهي الرأي العام للمجتمع وحرائم العباد والاحتفال هي من الحرائم التي تدخل دوافعها في جوهر السبب لشخصية المرد والمنظومة الاجتماعية للمجتمع ويحتل الرأي العام المرتبة الأساسية في شئء لصوابه لأخلاقية لما يمتلكه من حنوء لنفوة صياغة الحق والعادات حاكمة المجتمع والعقل صابط العاطف والمراثر. وعندما يفتد الرأي قوة لا مثالك هذه يفتد منظومته الأخلاقية وسداً انهيار المجتمع ونقض الحرائم على أخلاقها. وفي طلبها حرائم العباد والاحتفال

يؤكد «ديساي» أنه يوجد في كل فئة معينة مجموعة من القناعات والدوافع السلوكية العامة الموء الحدود و لمعرف بها. والتي اذا اجتمعت ألفت لرأي العام المنتشر أو السائد. ويصير إن هبوط الصمير العام لهذا الرأي يفتد السبب لمجموعة لشحية وشكل الجريمة علامة بارزة هي ها الهبوط لماذا لأن الصمير العام الوجه الحقيقي للرأي العام يتكوّن متاعلاً بالتأثيرات التالية نوعية المرد ثقافته. تأثير وسائل الاتصال أهمية تأثير الدين والتقاليد. أهمية تأثير المدرسة والبيت وأهمية التحارب الأساسية الماصية التي اعترضت مجتمع هذا المرد والظروف التي يعيشها ويمكر فيها للمستقبل.

وقد أدت الأنحاء التعريبية إلى المول أن جميع الأفراد لا يتصرفون بالطريقة نفسها حيال الرسائل الإعلامية وهي عالت الأحياء يحددون قرارهم ويرسمون سلوكياتهم بتأثير البيئة المحيطة بهم لذلك يبدو هذا سلوك حيال هبوط الصمير العام أكثر بعتداً مما بصورة المحصر وإبان الأزمات^١ تنصدع المنظومة الاجتماعية ويصير لا اضطراب علاقات الناس بمصها وسداس سمع القيم والأخلاق وبالتالي سرر أرضية حصية لتواء الحرائم

وتتحدد سمات الصمير العام صابط ظاهرة الجريمة أو مؤججها هي

- ١ مدى تمثيله للسلوكية الاجتماعية هل أصبح العباد أسلوب حياة وتدير شؤون
- ٢ مدى ردة فعل والاستجابة لاستنارات محرمة دافعة إلى سلوك العنصر خلال أزمة
- ٣ صياغة المرد بناءً على صناديق من صمد لا مع يفتد سداً في رأي عدم أي الاملاء وباعثي هبوط وارتفاع الصمير العام

طويلة في غياب المسؤولية والجمع والعماب بفعل من جريمة الاحتيال مهنة شائعة!!

3. الاستقرار السببي هي صحة الرأي العام الحقيقي إن تعرض الرأي العام لتغييرات متكررة طارئة وعادة وعائية يخلق بلبلة د حل المرء نصرب منظومته الاجتماعية

إدس، من خلال الطبيعة السيكلولوجية - الاجتماعية للرأي العام، ومن خلال الصمير العام، تتحدد التوصيات الأساسية لعلم اجتماع الجريمة وبالتالي دينامية مكافحتها بواسطة الإعلام، اللاعب الرئيسي في ساحة الرأي العام

2.1 مقارنة بين الإعلام والجريمة

الجريمة، مهما كان نوعها، هي في الأصل ظاهرة، نفس - اجتماعية، قبل أن تقوّن وسبب ذلك، فهي تشهر حدلاً ذا أبعاد اجتماعية وقانونية ويكمن كل الخوف في أن تتحول إلى مشكلة اجتماعية تحرق المنظومة السبوية للمجتمع، وخصوصاً ما نعتت عليه القيم الاجتماعية والعقيدة الدينية السمة.

يقول بعض علماء الجريمة أنها حقبة اجتماعية وقانونية هي لوقت نفسه تتكوّن من تفاعل العناصر، النفس - اجتماعية، والبيولوجية، ويصعب هؤلاء علم الجريمة هو الدراسة الإنسانية لجوهر الأسباب والذوايح التي تؤدي إلى سلوكية المعايير لسلوك المجتمع وبعد البعض أن الجريمة ليست حدثاً طارئاً بل هي السلوك الناتج عن صراع بين صراع مع النفس وآخر مع المجتمع.

ماحتصار الجريمة هي فعل غير مشروع يصدر عن إرادة جنائية ينص القانون على عقوبة له وعلى تدبير احترازي جهاله يرتكر ترميمها على العناصر الناتجة

أ. اعتماد سلوك إجرامي يلحق الضرر المادي للملوس

ب. القيام بفعل غير مشروع ينص القانون على عقوبة له

ج. صدور العمل عن إرادة جنائية

د. أن يترتب على العمل أثر له طابع جنائي.

بالمقابل، السلطة هيما تملك من أدوات هي قوة ماسة للجريمة ومايحه للأمن تمنع التعدي على حقوق الغير ومخالفة تعليماتها في إطار حدود حمل النظام العام وحريات الآخرين، وتمنع الأمن الاجتماعي وبالتالي السياسي بما يكمل الاستقرار وعملية البناء الاجتماعي هذا

ما يؤكد نظريته لعمد الاجتماعي والإعلام هو الأداة الرئيسية في هذا المجال من خلال ما يملك من قوة ردعية بوجهية قد توفر على محاكم مسعوم لعضا تعيسة نمارداً لأنه يتدخل في المراحل التكوينية للجريمة وهي كالآتي

1. التفكير في الجريمة بعد أن تحول في الحاضر بسميها لحرارة بمرحلة الدعة. الإعلام وما تستند إلى الحوارات الميربوتوية ولا ثم إلى الحوارات الحسية ثانياً وهو سلم ماسلو

2. استنهاد فكرة الجريمة على ذهن وجوانس المجرم.

3. الإعداد للجريمة تحسيراً وتمهيداً وديلاً يلعب الدكاء الوهشي الدور المهم في نجاح الجريمة الذكية

4. تمهيد الجريمة وفق خطوات منهجية ترتبط بمدى الدكاء الوهشي عند مرتكبها⁽¹⁾ ويتدخل الإعلام فاعلاً في مراحل التفكير الأولى بالجريمة موحها ور دعاً ومهدداً بانقلاب مركز على مسائه التحريم اقبابوي واخفاف لا عبات على فكرة الجريمة ما دامت كامنة في النفس ولم يتم ترجمتها تحسيراً واعداداً.

قبل ادخول في مسأله المواجهة تلك يقول قصد المشرع من عدم إيقاع العقاب على مجرد التفكير بالجريمة ردع الفرد عن تمهيد فكرته إذا علم بواسطة الإعلام حجم العقوبة المفروضة تلك برسائل الدعاة حول عدم اللجوء إلى الجريمة مهما كانت الدوافع سامية أو وحيه في نظر الفرد دورها فعال، خصوصاً القول في الدوافع لا تغير وصف الجريمة أو تمنع العقوبة عن مرتكبها ولا لكان تحصل الحق بالداد وثار والامقام أعمالاً مشروعة في النظرية العامة للأمن.

تمحصل مسألة المواجهة الإعلامية إلى محاور ثلاثة

- الإعلام في مواجهة جرمي الاحتيال والفساد
- في توصيفات جريمة الاحتيال.
- في توصيفات جريمة الفساد.

1- جدر الإشارة إلى أن الجريمة الموزعة التي لا يحصل لها مرتكبها وح تكي وليد فكرة مرتكب التي حوار سلم ماسلو

3.1 الإعلام في مواجهة جريمتي الفساد والاحتياال

3.1.1 الإعلام في السياسة الوقائية لمكافحة الجريمة

في البداية، كانت المقويات تعد الأسلوب الأمثل لمعالجة الجريمة في المجتمع وبعد تبيان مثلها النسبي في تحقيق الهدف، بدأ اهتمام الخبراء بنصب على أسباب الجريمة للقضاء عليها في المهد في بداية مراحل تكوين نيتها كما رأينا سابقاً، مما يحقق توفي أصرارها وأثرها السلبية وبدأت السلطات لحاكمة تعتمد منهجية رسم السياسة الوقائية لمكافحة الجريمة مستندة إلى نظريات البحق العلمي المنحصص والتخطيط المسبق ودمج الخبرات المتصلة بعلم الجريمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة⁽¹⁾

2.3.1 كيف يدخل دور أجهزة الاعلان في السياسة الوقائية؟

لا يمكن حصر أسباب الإحرام في حرمة واحدة محددة الحدود والأنماط فالجريمة قد تهر نتيجة عوامل ترتبط بشخص العاني أو بالبيئة الاجتماعية المحيطة، ويشكل أحدها عاملاً رئيسياً ولبعض الآخر عاملاً ثانوياً مكملاً لارتكابها.

إن معرفة الأسباب تقود إلى تحديد إستراتيجي لأساليب الوقاية المناسبة التي تشعب بدورها لتشمل أوجه النشاط الانساني كافة بما يشتمل عليه من قيم ومعايير ثقافية وسياسية واقتصادية⁽²⁾ ويدخل دور وسائل الإعلام في مقدمة المعايير الثقافية تلك

تلقب الأساليب عبر المباشرة لوقاية المجتمع من الجريمة الدور الأساسي ومنها

- نشر الثقافة، خصوصاً التربوية منها...

وضع ونشر قوانين وصوابط التربية العلقية كما القوانين المادية

- مع نشر ما من شأنه شوء حالات التعرض للإعراءات النمسية أو العيزولوجية الدائمة

(1) على قصد الدولي دور الاهتمام بالسياسة الوقائية لمكافحة الجريمة من خلال إنشاء قسم الدفاع الاصمعي والوقاية من الجريمة التابع للأمم المتحدة والنسبة الدولية للوقاية من الجريمة ومن خلال المؤتمرات الدولية لسع الجريمة ومعاملة المجرمين مثل مؤتمر كاركاس (1980) وإعلان مجلة ميلانو (1985) الدولي ركز على وجوب وضع سياسة وطنية شاملة وإحلال المسط الوقائية في صلبية الوطنية

وفي نطاق المعالجة المجرية أنشئت المنظمة العربية للدفاع الاصمعي مهمتها وضع السياسة الوقائية والبناء على مكافحة الجرائم. وأنشئت جامعة باف المجرية لتقوم الاممية بالرباط النابعة من مجلس وزراء الداخلية العرب وكذلك المركز العربي للبحوث القانونية والصفية بالرباط التابع بمجلس وزراء العدل العرب (1952) الهدف من كل هذا هو وضع سياسة التثقيف في مكافحة الجريمة

(2) تراجع السياسة الجنائية المعاصرة السيد من صدر من دالر الفكر العربي 1973 من 178 وما بعدها

إلى التحريمة

ومع برمع هذفة التي تعويل نرغست العظرة عند الاسار

بشر الثقافة العفدية لديمية المتعلقة بالسلوك الاساسي لتعليم

تعب اجهزة لإعلام الدور لعاقل هي تحسيد لأساليب هذه بصرف النظر عن أساليب
لغيات التنبه لأن الحربمة سواء اكاد هداراً م حبالاً ام غير ذلك ليست سلوك
مادياً يصدر عن الحسي بل تعبر عن مرحلة معطية لحلل حتم عن هي العلاه والأوضاع
السائدة⁽¹⁾ وعلى وسائل الاعلام به تمتك من قوة تعبيرية المعالجة وهي اتجاهين
إستراتيجيين أساسيين

الوقاية العامة وضع الخطط ولتر مع لاعلاميه السامله التي تعالج لمو مل المهينه
لتنامي الجريمة

الوقاية الخاصة تحديد للمعلومات الخاصة التي توفر للأمر د وسائل الانتعاد عن
الظروف التي يمكن أن جعلهم هدفاً سهلاً للاعتداء عليهم⁽²⁾

ونطرح مسألة التوعية الاعلامية لامية بصها بقوة من خلال ثلاثة اعتبارات

1. توعية المرء في الأسرة.

2. التوعية الأمنية للمجتمع

3. الدور الوقائي لوسائل الإعلام.

1.4 توعية المرء في الأسرة

يعيش المرء في كنف الأسرة العلية الاساسيه الاولى ويكتسب منها مايطبع بفسياً
أخلاقها وتعاليدها وثقافتها وعاداتها وبالتالي فهي شكل التبعه الاولى والتعميرة الام لباء
شخصيته لاساسية المؤثرة في سلوكه هي تمتثل⁽³⁾

بؤكد خبراء الحربمة أن موارد الانحراف تظهر في حالات كثيرة هي سن ممكرة وإذا بقيت

(1) D 1st "Criminology" N3 1960 P6664

(2) بمضم طماء لاصناع الامس في ثلاثة اسامه لاس عربي وهو منصر من صاسر هو المرء بأن يامن من لاصمال لا
بحكم فسي، لاس عدم وهو التشاط الحكومى الهدف من استقرار الأمن في المجتمع الامس العصامي وهو الصل
التولي الذي يكلل لاس كل دولة

(3) براجع، علم الجريمة، حسن سطر، طاهر 1966 ص 116 وما بعدها

دور معالجة تنبؤية هي إطار دور الأسرة تنحصر إلى بعد الجريمة بعد أن تتنامى تلك ليوادر هي ظروف عائلية سيئة وقد دلت البحوث التعريبيه على أن المحرم كانت لديه هي جداثته «ومصبات سلوكية» تطمو وتعتمى عبادة على سطح شخصية «المترافضة» يبرر في بمرده على سلطة الوالدين أو «العناد القرق» أو التصرف السيء هي أماكن العساد.

وتلعب البيئة الأسرية الدور المقال هي تكوين شخصية المرد ودرع المومل «النفس - اجتماعية» المؤدية إلى سلوكه المستملي. لذلك، يقتضي دعم تلك البيئة الأسرية المقومات الآيلة إلى المحافظة على كيانها المادي والمعنوي وفق ما يلي

- توفير الضروريات العيانية.

- تأمين البيئة الطبيعية الملائمة للسكن.

- محو الأمية قدر الإمكان.

- وضع وبشر برامج التوعية الشاملة.

توفير الخدمات التعليمية والصحية هي هدف المقبول.

مكافحة البطالة وتأمين العمل الملائم للكفاءة الملائمة

يؤدي ذلك إلى إبعاد الحرمان عن الأسرة أحرم بأن مسألة الحرمان تكتسي بعداً إيديولوجياً هي بناء الحكم والسلطات ولدول وأهول الحرمان بحلق شهور الاستصاف لدى المحروم، ثم النعمة وبرور يواذر الانحراف، وبالتالي الانتقام من حرمة بوسائل شتى ومنها الجريمة وتدخل جريمة العساد هي طلبية تلك الجرائم لما تضمنه من فعل انتقامي من السلطة الحارمة.

5.1 التوعية الأمنية للمجتمع

مدد بشوء البشرية واحبت المجتمعات بظاهرة الإجرامية وكامحتها للمحافظة على أفرادها هي تحسيد جوهرى لما ستمى د «الصمير العام» كما يتبا انما وحاء لدين واصماً عقيدة وفواهد تبشر لمجتمعات سعيدة آمنة.

نكر لم يكن هناك مجتمع من دور لحرمة وأخطارها على الحياة العامة بجوابها الإنسانية والاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية وتأثيرها هي رعمة أسس الاستقرار الاجتماعي وقد لعت الدعوة الدينية هي البداية دوراً مهماً هي التصدي لهذا التأثير والأخطار

أثمرت الإجراءات المقابية ردعاً محدوداً لم تحقق المجتمع الأمن وبقيت الجريمة

معيشية بسبب منافسة وهي هذا المجال شكل التوعية الأمنية للمجتمع حلقة أساسية من الإستراتيجية العنصرية وتقوم على تخصيص المجتمع ليكون الرادع لتهديد في د حبه وقبيله ومديره لأسبابه والاحتجاجية وكما سألني الرادع لتهديد في المجتمع في المؤسسات المعنية بمكافحة الجريمة

يشرح المصمّمون نورد 'لماذا هي ما هي' - مدرسة الدفاع الاجتماعي، نهاده الى
سليم مواجهة الحرية استناداً الى معطيات العلوم الانسانية والاجتماعية واستثمار الروبط
القائمة بين العنوين الحراري والمضمون لعبانية (الطبخ عظم النفس الاجتماعي عظم النفس
الإعلامي) وأصبحت السبابة لعبانية تقوم على مبادئ مدرسة الدفاع الاجتماعي وترتكز
على مرحلة ما قبل الحرية والظروف التي يمكن أن تؤدي الى ارتكابها

تتعلق وسائل الشفاعة الجماهيرية وهي مقدمها ومساند الإعلام حالة من الوعي العامي من أخطار الاسعاف للحول دون الاندلاق في الجريمة لكي تشكل المكايح الكافية لمنع اسفوفات من الإجرام.

6.1 الدور الوقائي لوسائل الإعلام

دُت احصاءات أحرارها، المعهد المرسيي نصحها. تدبّر لحاممة باريس الشدية حول جرائم المحرّفين في سن الحداثه أنه كان للشيء الأثر النابع في تعميرهم لأركان أعمالهم المخالفة للقانون.

تلتب أجهزة الإعلام الدور المهم في متابعة سير الأحداث وتأحيح أخطارها أو التنبه
منها وفقاً لآراءه وهدف المعطوط لعمل هذه الأجهزة أن يشر أخبار العرائم في وسائل
الإعلام بطريقة مثيرة للمعطة والإعجاب بمرئيتها ونصويرهم أخطالاً يملكون قوة الامتلات
من العقاب دون لمركبهم على الخرق لإببائي لخدمة الصعابا ولبانج العطررة على المجتمع
عموماً وعلى الصعابا والخاصي خصوصاً من شأن كل ذلك أن يدفع دوى الإرادات الصميمة
- خصوصاً الأحداث - إلى التمثل بالخاصي واستسهال العزيمة ذات التعمير الميربولوحي
المدعج: المعنى، المنفعة، اللذة، المشوة، السلطة

كيف لوسائل الإعلام أن تسهم في الردع عن الجريمة؟ يمكنها تحقيق ذلك عبر

عرض المراجع الاساسية و لاجتماعيه التي يؤدي مصمونها إلى خلق كتلة اجتماعيه
مناسكة بأواصر الثرية و لقيم لعب و الكسب المشروع للعيش الكريم

ب. إبراز أخطار الإجرام وانعكاساته على مجالات الحياة كافة

ج. تنمية الشعور بالمواطنة الدفع إلى تأصيل المسؤولية هي محاربة الإجرام وكشفه حتى ولم يكن ينال شخص الضرب بأثاره..

باختصار على الأجهزة الإعلامية أن تتقن فن صناعة المجتمع، بكل تعقيداته وصعوباته.

7.1 مبادرة البرامج الإعلامية

حظت أجهزة الإعلام الأمني خطوات فعالة في مجازاة التطور الإعلامي مما أكسبها هامالية مهمة بحيث امتطت كل البرامج الجماهيرية وصولاً إلى تثقيف الجمهور ومنها

- رجل أمن يحاور مباشرة الجمهور...
- البدوات والمقابلات والمسابقات...
- المصنفات والمناشير...
- عبارات الوامضة، عبارة توعية حول سلبيات الفساد على الوطن بيت على شاشة التكمرة أو شاشة ملعب كرة قدم مدتها دقيقة. قد تكون أكثر فعالية من برنامج سردي مدته (30) دقيقة
- إن اعتماد البرامج والمناشحات الناجحة الجماهيرية واستثمار مسؤوليتها لدى الرأي العام يجعل من الإعلام الأمني حبال طواصر حرمه متمشية والصدد و لا احتفال في طلبتها - إعلاماً ناجحاً ومثمراً.
- إن دخول مسؤول أمني بإطلالة سلسلة ومصموم إسباني محبب هي حوار مباشر مع شباب الوطن بماقتنوس منه مسائله الاحتيال، أكثر تأثيراً من برنامج مصانع سردي بلانها مديع ما.
- إن إقامة سلسلة بدوات هي مراكز العامعات حول تأثير البعيد المدى لجرائم نساء على الوطن والمواطن بصورة مباشرة أو غير مباشرة ودور المواطن في رفض المشاركة فيها وإبلاغ سلطات محددة عن كل محاولة مكتشفة والبدوات مدعومة بكتيبات توعية حول تلك الجريمة وهي مصمومها ببدوح حبة هي مجتمع الدولة وتجارب معتمعات أخرى. . . إن إقامة هذه السلسلة أكثر إيقاظاً للمصائر من مقال في صحيفة أو كلام تقيدي هي لوسائل المرئية والصموية.
- إن مبادرة البرامج الإعلامية الناجحة شغل هي سمير المواطن وتمتلك رمام الموارد

و لصراحه بمواجهه المنكته ومشاركة كل من فيها في ظروف المواجهة والعلاج . . . هذه المبادرة تعبر عن مواجهة الظهور لمرصيه الحرمة بشجاعة وحكمه لأن سياسة الندمة لا يمددها من احياء . وكيف لا كان هذا نصياد مذكر بحمل مدقية رغبة الاستقرار في الوطن من خلال الجريمة.

8.1 المبادرة بالحقائق

عندما يؤكد المشتري ان جوهر الاحتيال هو تشويه لوقائع و لحقائق هي دهن المعنى به بشكل يحمله على الصول بنصرف صار به وبمجرد ما كان يقبل به بواحاظ بالحققة يستنتج انه عندما تبادر أجهزة الاعلام الى بث لحقائق حول مسألة الفساد والاحتيال وانحراف المبركة يكون قد ورت التذات هي مهدها ومطلب الطريق على أي تشويه خارجي من قبل لجماعات الإحرمية المنظمة وخصوصاً اذا كانت مساحبة بمود هي وسائل الاعلام وعالم الاقتصاد. أما اذا جاء بث الحقائق متأخراً أو بعد نشر معلومات مشوهة من وسائل أخرى فلا ترتدى هذه لحقائق لباس المصادقة الموحاة . وتقد دلت الثعالب في بعض البلدان انه في بعض حالات حرم الفساد كانت سلطه ندوله هي صعبة لري العام بسبب الاعلام المع والمأخر للدولة والدكاء الاعلامي لجماعة الحرمة والميل الطبيعي لدى الجمهور بأن يكون ضد السلطة بسبب غيب المناعه المواطنة الصالحة.

إن نشر وقائع جرائم الفساد والاحتيال الكبيرة مترافقة مع المصادقة المطلوبة منؤدي بالتأكد إلى الردع المتوخى عبر.

أ. توعية المواطن ليأخذ جانب العذر والتعطف

ب. ردع مشروع - مجرم - عرف ما مسؤول إليه امره اذا ارتكب جريمة نبي عملية المبادرة بالحقائق على

ج. موضوعية المعلومات محررة بمادح ومستندات وصور أي لدعم بالحقائق

د. شاع حاجة الجمهور الطبيعية إلى معرفة تفاصيل في معتمعه وعدم دفعه إلى طلبها من مصادر خارجية. تكمن الخطورة عندما يكون مرتكب الجريمة جماعة منظمة لها من هوة المال والإعلام ولعمود ما قد يحول جريمة إلى نصر سياسي على السلطة ويصبح الجريمة هي لعبة المؤامرة والممارسه هي الأنظمة الصميمة

هـ. بث المعلومات في قالب إعلامي مناسب.

و. هورية المبادرة على الأجهزة الإعلامية ألا تصبح الوقت، وتأخر هي بث الحقائق المحددة حول الجريمة هي جرعات محددة لا تؤثر هي سلامة التحقيق ومتابعة كشف الملبسات وهما للقاعدة المالية. اختر ما تريد بثه من حقائق تشبع حاجة الجمهور إلى المعرفة والوعي الأمني في جرعات مبرمجة لا تؤثر هي سلامة التحقيق وكشف الملبسات

9.1 الإعلام والتشريع

1.9.1 على الصعيد الوطني

على أجهزة الإعلام تسليط الضوء الإعلامي ونشر تشريعات الدولة التي تترجم السياسة الحرائية المتشددة حيال جرائم بشكل عام والعرائم التي تصدر عن ظاهرة خطيرة بشكل خاص كالمضاد مثلاً.

ينبغي على السلطة الحاكمة أن تواكب تنامي بعض الجرائم المتكاثرة، ومنها المضاد والاحتيال، وتعمل على تطوير تشريعاتها بصورة يمكنها من صوب جماعات الجريمة وتسليط جرعات صونية إعلامية على تلك التشريعات.

يتوافق هذا التطوير مع تحديث المسائل الحرائية المنتمية بالملاحقات المضائية واعتماد وسائل حديثة للكشف عن الجريمة. على الإعلام أن يواظب على إبراز أهمية وعملية تلك المسائل والوسائل لتحقق الرادع النفسي عن ارتكاب الجرائم في بدايات مراحلها والتفكير بارتكابها

2.9.1 على الصعيد الإقليمي والدولي

امتدحت التعارب عالمية إضهار الإعلام لاتفاقيات التعاون الإقليمي والدولي هي مكافحة الجريمة القائم على موازنة النظم القانونية والثقافية المختلفة من الضروري أن يعلم المرء بشكل عام ومن يكثر بالإجرام بشكل خاص أن التعاون هذا قائم ويوفر الوسائل الأساليب التقنية المتطورة لتسليط الجريمة حتى ولو كان على حساب السيادة المطلقة للدولة. وقد أثبت هذا التعاون فعالته في مجالات عديدة وخصوصاً بعد أن بدأ الإجرام المنظم يستخدم أساليب غير تقليدية هي عملياته مستغلاً فتح الحدود الوطنية أمام التجارة الحرة والاقتصاد العالمي الممنوع مرتكراً إلى تعاملات إجرامية تسمح له بأن يتسرب عبر الحدود مما يربد من خطورته على المجتمعات الإنسانية.

ويبرر هذا الخطر بشوة هي جريمةي العباد والاحتفال.

10.1 هي توصيفات جريمة الاحتفال

إن معرفة عناصر الجريمة يؤدي إلى تحديد توصيفات الموجهة الاحتفال هو جريمة عمدية لا تقوم إلا بوفر المصد الخماني تمام ي يصرف ارادة الحاسي الى تحميم وقائع لجريمة مع العلم بأركانها كما يستلزمها القانون وتوافر هذا القصد يتطلب علم الحاسي بأن أقواله وأفعاله المادية كاذبة⁽¹⁾.

وحوهر الاحتفال هو تنويه توقعات والحقائق هي دهر المحمي عليه بشكل يحمله على الصول بتصرف صدره وبغيره ما كان ليهبل به لو حاط بالحقبة وعالب ما يكون لمعني عليهم سطواء وسدح وربما كن "تفسير شتهر لجورج بوكاين معلم الملت حاك لرايع ملك، سكونلد هرب إلى محس عندما علو على أسلوب الاحتفال بقوله: "إن المعنوه وأموله لا يقوم بينهما توافق طويل الأمد".

وبصورة مبسطة بمقصد بجريمة الاحتفال الاستبلاء بطريقه العبلة أو بحدع على مال مملوك للغير بنية تملكه وتتفق مع جريمة لسرقه في ر كلاً منهما تنطوي على اعتداء على ملكية الغير وإن هذا الاعتداء يهدف إلى بطلت المال المسؤولي عيه⁽²⁾.

واستناداً إلى ما هو شائع في شأن الطرق الاحبانية، هي بوجه عام كل كذب مصحوب بوقائع خارجية أو أفعال مادية يكون من شأنه توليد الاعتماد لدى المحمي عليه بصدور هذا الكذب مما يدفعه إلى تسليم ما يراد منه تسليمه طوعاً وبغيره وحسباً أي على كذب الحاسي أن يتعد مظهراً أحياناً ولو صغيراً شأن وعالب ما يصرف عيه ويداع في تأكيد وداعه بين الناس بطرق معتللة من الإعلان والدعاية.

بؤكد المشرع أن يبيمي ر تتعد تحرق الاحتمالية إحدى صور ثلاث وهي

- 1 إعداد وقائع مادية أو مظاهر خارجية
- 2 أو عبارة الحاسي منه حاصه بحمل على الثقة به
- 3 أو الاستعانة بشخص ثالث.

يتوافر في كل أعمال الاحتفال عنصران هما

(1) زوف عبد حمم الاحمد، عن الانحاصر والامور د. نكر حربي مرور 478 ص 194.
(2) عن المصوح قانون المحميات صمم لخص صمم د. الحسي عوفه مرور (2011) 260.

٢. مشروع معروض بجاذبية وإتقان.

ب. جثع الصحبة المستهدفة وتصديدها السريع للأكاديب

11.1 مقارنة التمهيل الجرمي والمواجهة في الإعلام

بدأت المادية تصنع العالم المعاصر منذ الحرب العالمية الثانية مترافقة مع صعود مؤسف للقيم الدينية والروحية السامية وبدأت الوسائل الإعلامية تلعب دورها الملهي في إقناع الإنسان بعد ما يسمى بالثورة الصناعية الثانية منذ السبعينيات، بأن السلع التي لا يمكنه اقتادها والخدمات التي لا يستطيع التمتع بها هي ضرورية له وحيوية

وكان الإقناع هذا يهدف بصورة غير مباشرة إلى زيادة الاستهلاك وتحرير التوسع الصناعي إلى المدى الأوسع وقد شكّل صعود الإقناع هذا عاملاً رئيسياً في انحصار التمهيل الميريونوحي نحو الثروة والرفاهية والسعة والندة والشفرة و... إلخ مما أسهم في تفجر الأنشطة الإحرامية، وهي أنون هذا التمهيل الميريونوحي المقترن بحالة صميم عام هابط يلقي الروادع، النص - اجتماعية، برر النجوى إلى الأساليب الاحتمالية ومساعد الانحراف على نموها كظاهرة إجرامية كيف تظهر صورة الحاشي في المنظار الإعلامي؟

من خلال تعديدا العلمي - القايوني لصور الطرق الاحتمالية سابقاً الوقائع والجاسي والمحتفي عليه والشخص ثالث، مستنتج أن الجهد الإعلامي ينصب في المواجهة على تلك الصور لمدأ يبرار الشخصية، النص - اجتماعية، لتعاني بهدف شهب المعالجة

يبسط البعض مسألة شخصية المعدل ويمولون هو إنسان ناقص الدكاء ذو طموحة نغمة يقول هو إنسان شرير محادع⁽¹⁾ عديم الشفقة حصر نفسه بما يصمن له التسلل إلى محال لتجارة والعلاقات العامة واعتور على ثغرات هي التشريعات للعتور على صحاباء بنص احتراح لموامل التي يطلع هي إغراء وحداع الصحابا وحوص مجارفة صغيره وريح وهير.

اتسمت عمالية وسائل الإعلام والإنصال لتشمل أرحاء الدنيا، وكان لهذا الانساع أثره في توسع رقعة الأنشطة الاحتمالية التي أصبحت أشبه بيهنات مهنية يصمم على قوى الأمن التعلب عليها.

كيف يحال الحاشي؟ لا نهاية للأعمال الاحتمالية التي يبتكرها المحرم ومن أهمها

(1) صوّر لويس كارول في كتابه «الحيس عبر المر» تمثيل كاعط كم يبيع سكة مربعة باسمه يهدم معاليه نرد إلى الحيس مدي عندما يهدم حكمة ملوى للأعمال الصغيرة

1. إدراك المشروعات ساعد م اموال مساهمين فيها استعداداً معيناً لصالحهم الخاص أو بحتاسونتها.

2. انصرية الحاضمة يحتمل لاحتال بعد جمع ثروة طائفة من شركة خاصة صغيرة أو مشروع متواضع

3. الاحتيال عن طريق كتاب الدليل

4. الاحتيال على طريقة المشروعات صاحبة الامتياز.

5. الاحتيال عن طريق مشروعات رائدة من أجل للحصول على قرض

6. ليونك وراء البحار والاحتيال على الاستثمارات الخ

لنجد رابطاً بين شخصية القاسي والمناج الذي يعمل فيه ويمول يتبع المفهوم السياسي للرأسمالية من مبدأ حرية المعاملات وبالتالي إن أي تعالف غير مشروع بين المواطنين يهدف إلى استغلال أو إساءة استعمال الحقوق والحرريات الممنوحة إليهم بصبح خطراً إذا لم يقيد بوسائل رصد ومراقبة وشايطات اعلامية توجيهه تحمط ما يسمى بـ "ديمقراطيه المعاملات". اعتقد أن المصنوع الوارد أيضاً هو الذي دفع الفيلسوف لاثماسي فريدريك نيتشه (1844 - 1900) إلى القول في كتابه "هكذا قال زرادشت" "إن الساحر والقرصان يشكلان منذ زمن شخصاً واحداً لا يتحرأ.

إن أول مهام الردع في العمل الإعلامي الأمني لمواجهة الاحتيال هو الكشف عن كل حرق للقبائل بعد احراءات الحراء الرادع وساء على ما سبق يقول نوحه على عائق وسائل الإعلام الأمني مهام اقتصادية إذ ينحتم أن نكرس قسماً من جهدها للتعرف والتعرف بالمرشد من الجواب المهمة والحرية في عالم الاقتصاد وهذا يتمكن الإعلام من التصدي لمختلف الوسائل الاحتيالية على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية وذلك ما وراء البحار الأشد خطراً.

ونأسفياً على قول توماس جيمسون "ليس لتاجر من وطنه على الجهات الرسمية أن تعاضد وسائل الإعلام الأمني وتتسق معه وبصعها دائماً في صورة المبتدعات حول عمل الإدارات أو المكاتب المركزية المحري وجميع المعلومات عن الأنشطة الاحرامية ورصد حركتها وحملت هذه المعلومات في سجلات الأجهزة الاعلامية المعنية

كما على الأجهزة الاعلامية الأمنية أن تسلط الضوء على دور العقاب الرادع والقاسي هي

مواجهة لاحتفال بما يتناسب مع ضرورة تعقير المحرم وفقاً لقول العميد لرومانى ماركوس شهرو ، لا توجد حطبة أكثر دماء من حطبة لعناش الذي بحرص هي اللحظة التي يكون فيها هي قمة العطاء على أن يبدو أنه هي قمة المضيلة.

12.1 هي توصيفات جريمة الفساد

تهدد لمشاكل التي يطرحها الفساد استقرار المجتمعات وأمنها، وتقوض قيم الأخلاق وديمقراطية. وتعرض التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للخطر وسرور انطلق من الصلات القائمة بين الفساد وسائر أشكال الجريمة، وخاصة الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية، بما فيها غسل الأموال.

وهي سياق حركية المولمة وما يسمى بالربيع (أو الحريف) العربي، يعبر المجتمع الدولي باستمرار عن قلقه الكبير في كتناسب كيار المواطنين لعموميين ثروات شخصية بصورة غير مشروعة، ما من شأنه أن يلحق ضرر بالمال بالمؤسسات والاقتصادات الوطنية وسيادة القانون، وكذلك بالجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في العالم.

هي استهداف الدولة والمتماركة عليه لجريمة الفساد، الفساد هو إتيان أفعال تمثل اداء غير سليم الواجب (أو إساءة استعمال لوظيفة تطوي على سلطة)، بما هي ذلك أفعال الأعمال توفقاً لمرية، أو للحصول على مرية، بوعدها أو تعرض أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر، أو إثر قبول مرية ممنوعة بشكل مباشر وغير مباشر، سواء للشخص ذاته أو لصالح شخص آخر⁽¹⁾.

ويكتسب موضوع الفساد أهمية قصوى نظراً للنتائج السلبية التي تترتب على الانحراف في العمل الإداري العام الذي يظهر الحكومات بحالة من التمكن والتأمر على تنمية المواطن

يتبين من المصموم الوارد أنما حتمية توافر الإرادة السياسية والحرم الحكومي في اتخاذ القرارات الحدية والإجراءات الصارمة الكفيلة بتوفير مقومات مكافحة لفساد وشي مظاهره ومنع إهدار موارد الدولة وعرقلة معططات السمية، والهدف المتوحى هو تحقيق معدلات طمعية للتنمية الاقتصادية وبالتالي الاجتماعية

1.12.1 مخاربة دينية

بعد تحليل معمق لتعديده الفساد السابق نقول بأن ظاهرة الفساد ترتبط بعمل العمل الذي

(1) تراجع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003

بما من بصورة غير سليمة للحصول على سمعة شخصية.

والعمل في الإسلام هو فريضة تعبدية على المسلم يقول تعالى ﴿وَقُلْ عَمَلُو عَسَىٰ لَّهِ عَمَلُكُمْ وَرِسَالَةٌ إِلَيْهِمْ﴾ (سورة التوبة 05) والهدف سامي من هذا القول هو محاربة السلوكيات غير المنتجة للمجتمع وللمؤمنين.

ونقرأ في حديث شريف: «صلاة عادة، ونصوم خلاد، ومعاملة سائر عبادة، إذ كان للإسلام بضع مقامه الناس في مرتبة لعبادة فالعمل هو المماثلة في صراط بعد سبلاً للإيمان والمعصرة والتكبر عنها.

ويقول تعالى ﴿إِنْ تَدِينُوا عَمَلَكُمْ إِنِّي لَأُبْدِلَنَّ الْأَرْضَ بِأَرْضٍ أُخْرَىٰ﴾ (سورة الكهف 117) فالعمل الصالح هو دليل إيمان المؤمن وعقيدته السمحة، وعند عهاب عصب الله ويصبح إيماناً وتقول الآية الكريمة ﴿وَادْنُوهُمْ فِي الْأَرْضِ لِيُقْضَىٰ لَهُمْ﴾ (سورة البقرة 205)

وعندما يفر من سبحانه مزية الاتقان في جوهر العمل فإنه بذلك يمنع إسلال المصاد إلى أعمال الواجب أو الوظيفة، ويقول تعالى ﴿يُخَوِّضُهُمْ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا وَيَرْبِيهِمْ مِنْ قَبْلِ﴾ (سورة النور ١٨) و ﴿أَنَا حَفِيفٌ عَلَيْهِمْ﴾ (سورة الكهف 7) ويقول صلى الله عليه وسلم إن الله يحب العبد المحترف

يختصر ويقول قبل أن يعالج الإنسان مسألة المصاد في العمل كان للدين الإسلامي التصوب المدوي والمور توفح أحاط الإسلام العمل بالمعايير الاجتماعية السليمة وحرص على التحليل له ورفع عنه كل الوان العت والاسغلال والتراخي والتسبب والتعطل من المسؤولية ويصحب الصمامة السليمة للعمل سر العاصد تسمى في نفس الإنسان مدد الصغر مرتكرة إلى تنشئته على:

1 المقيدة السليمة هي مرحلة التطعيم الطموح وصاعداً.

2 المدد لواعية ونجست المعالية وعلى القيم الإسلامية السمعة كمحصيات مد عباد المجتمع وبالتالي الإداري تمد هذه التنشئة الإنسان للعباء -الآمنة المؤمنة- الديبوية وسعفاء -لر صبة لمرصبة الأخروية- ﴿وَشِعْ هَيْمًا إِنَّكَ لِلَّهِ الدَّارُ الْآخِرَةُ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ (سورة المصنص 77)

3 المصائل ولا حلال الحميدة التي تنج سلوكاً يمنع لمرء من اكل لحم أخيه انعام

من خلال رصدنا العلمي لبرامج الوعي الأمني في المملكة، سجلنا لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز توجيهاته بخصوص التركيز على المعايير الاجتماعية التي تنضج من القيم الإسلامية السمحة هي تكوين شخصية إنسانية لدى المرد، شخصية فيها من الأخلاق والقيم والمصالح ما يمنحها من الاستقلال والتحلل من المسؤولية الوطنية والإيمان بالصادق، إنها توجيهات لها بعد التوصية الإسرائيلية لبناء كيان الدولة

3.1 التعاون الإعلامي الدولي لمكافحة الفساد

إن الروابط القائمة بين الجريمة المنظمة والفساد تقتضي التعاون الدولي في مكافحة ظاهرة الفساد وعلى هذا التعاون تتركز الجهود الدولية حالياً في خطط عمل عالمية منذ بداية التسعينيات حين عقد المؤتمر الثامن للأمم المتحدة للوقاية من الإحرام ومعالجة الجاني (هافانا، 1990)

إن الهدف الأساسي من التعاون الدولي هو إعادة إعمار هي الأبحاث القانونية القائمة وتصميم آليات جديدة لتعادي جميع أشكال الفساد ومنها الآليات الإعلامية ودينامية عملها في عدة اتجاهات

أ. الدولة (الحكومات).

ب. المجتمع المحلي أو الدولي.

ج. الموظف العمومي (الجاني).

د. المواطن (الشخصية).

على المجتمع الدولي أن يركز اتجاه تعاونه على التعامل الإعلامي وفق محاور الجهد التالية

1. تنسيق السياسات الإعلامية الحكومية لمكافحة الفساد⁽¹⁾
2. تنسيق العهد الإعلامي لتوعية المهتمات المحتملة وفق قواسمه المشتركة (الإعلامية، المصالح، التنمية الدولية المصالح المشتركة. الخ)
3. توعية المواطنين بما فيهم المسؤولين والقضاة وكبار الأمتهين حول أساليب التعاون الدولي بهدف الكشف عن الجريمة وفهمها والمحاكمة.

(1) منسج تلاءم (6 مكرراً) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003) منسج أن يكل كل دولة طرق الإشراف على تنفيذ سياسات مكافحة الفساد وتنسيقها

4. تنظيم وتنسيق حملات توعية تتركز في أعام الجمهور خاصة دعم مكافحة الفساد
5. تسيير المساعدات التقنية الاعلامية التي يستمر جهد وحدات الاستخبارات المالية بما لا يتعارض مع حسن سير العمل وسريته⁽¹⁾.
6. تميم مدونة دولية لموعد سنوت للمواطنين العائمين والاحكام التي تتضمنها كاساس لاعداد مبادئ توجيهية مثل الدراسات والمشاريع الاعلامية التي تبين موضوع وطائفت وواجبات هؤلاء المواطنين⁽²⁾.
7. ضمان حرية الاعلام والحق في الحصول على معلومات لدى احد من الامور الضرورية لمكافحة الفساد مما يصح المجال واسعا امام الاعلام في ممارسة دوره عن طريق الانترنت بالموضوعية في تقديم المعلومات
8. نشر امارير الحكومية في الوسائل الاعلامية الساسية بشكل دوري لمصنع أشكال الفساد وممارساته ولتعليمات وادابير اخاوية لمعدة ضد لجاة

14.1 التوعية الاعلامية بمضار الفساد

تكتسب التوعية الاعلامية بمضار الفساد وأهميتها الاستراتيجية في الدول المصدمة وتتصاعد هذه الأهمية في الدول النامية التي تعتمد شعوبها على ما تقدمه لها حكوماتها من معلومات وحقائق لتكوين سلوكها وردات فعلها.

تتركز جهود أجهزة الاعلام على اقتناع المواطنين العائمين والمواطنين بالنحلي عن السوء وتصرفات المرتبطة بظاهرة الفساد مسعدة في تأثيرها بالدرجة الأولى في

1. مصلحة الوطن الدنيا والاشياء إلى هذا الوطن.

2. وحدانية الولاء إلى الوطن

3. المواطنة الصالحة

(1) نصت المادة 71 - فقرة (2) من مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAT) على أن يخدم كل دولة حسب قدراتها بكونها من مساعدة بقدرة ولا سيما لصندوق الاداء الشافية في مخطتها وبرامجها التوعية لى مكافحة الفساد () ونصت المادة 74 - فقرة (1) على أن يخدم كل دولة صرف إلى مؤخر الاعتراف ما يحتاج اليه تشيد برادة الشافية المصطة من معلومات ساءة برامها ومخطتها وخدماتها ()

(2) نصت المادة 9 - فقرة (د) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAT) على أن يخدم كل دولة بصح تنظيم برامج تعليمية للمواطنين (مواطنين) لتكثيهم من لاء - المصحة - المشروع - تنظيم وظائفهم وادكاه - وصهم بأخطار الفساد فتأسفة في لادولتكتهم.

4. المصائل الإنسانية.

5. الثواب والعقاب.

إن الجهد الإقناعي لأجهزة الإعلام هو جهد شاق وصعب بسبب العقبات التي يواجهها وهي

مقدمها

أ. عدم إكتراث الجمهور المستهدف.

ب. استخدام المنطريات بالوهم من قبل بعض المرحمين الحكومية

ج. عدم التنسيق بين المراحل الرسمية وأجهزة الإعلام

د. عدم التنسيق بين أجهزة الإعلام.

هـ. سوء اختيار نوعية وسائل الإعلام

يرتبط نجاح الجهد الإقناعي لأجهزة الإعلام بالمتطلبات التالية:

1 ربط أهداف هذا الجهد بالمصلحة الوطنية العليا في التنمية الاجتماعية ومستقبل الوطن.

2. توصيح هذه الأهداف للمواطنين والمواطنين في واحد.

3. إثبات موضوعية هذا الجهد وتطابقه مع الوقائع

4. استخدام هذا الجهد لمصير التحفيز المرتبط بالدعوة لمربولوحة والمصداقية مثل

تحسين وضع العملة. رفع مستوى لتقديمات الاجتماعية تحقيق العدالة الاجتماعية.

رفع قيم المجتمع ومصادقه... الخ

5. تسليط الضوء الإعلامي على دور الرقابة الإدارية في ضبط أعمال الفساد والتصدي لها.

6. عرض راء قادة الرأي والمجبة في المجتمع في أجهزة الإعلام توجهاً لغير الرصدافية وعمق التأثير في الجمهور.

7. استخدام الوسائل الإعلامية الموثوقة والأشخاص الذين يسمون بمصدافية مؤكدة

والأحاء لتأثير سلبي انطلاقاً من قاعدة «البرج» بدم الماسد، الإعلامية

8. استخدام الوسائل الإعلامية بطريقة «التوارد» باتحاء المسألة لواحدة

٩) الترويج للمعروف الى بطش مور لاصلاح الاداء البشري هو عنصر بحري من رواج اجتماعية كالمعشوية والادبية هو عنصر تنظيمي يسوي مستمر هو وحدة كاملة لا تتحرر هي معادها السياسية والاجتماعية والادبية والاقتصادية

١٠) تعيد المصانعة هي اسرع ما توثق و لتوثق باعقاب المترتب على سوكية المرد

١١) ترويج لدعم جميعه نفس السياسة عن لاداره وأن الوظيفة العامة هي رسالة اجتماعية وطنية أولاً ثم وسيلة ارتقاء ثانياً^(١).

١٢) مواكبة تنفيذ العهد الاعلامي بعملية تفويض دورية سميح بتعديل الاسلوب والمضمون والتوسيع في بؤبؤ المصانعة وبكيفية الجرععات وتعميمها

ليس هناك من حصانات تكبح لعهد الاعلامي وفي مقدمتها حصانة النظام ان مسألة النظام تمثل استراتيجيات وقائية للمصدر ويلزمها راي عام مبني على سعي عن عهد إعلامي هادف يربطه همام مشترك مدركة بحكومة ومعاقبة على حقوق المواطنين الاساسية يقتضي مضمون التوراد اما وجود نظام سياسي يرتكز على قاعدة، القديس فوق الجميع ولا يستثناء لحرائم المسؤولين والعدالة الاجتماعية للجميع،

وهي العنصر المؤكد الثاني:

تصالح الاحهره الاعلامية بوظائف بيهويه تستخدم للمعج العلمي المعرفي لاداء مهام محتتمية استراتيجية هادفة الى توثق المجتمع ووجده وبخاصة هي كتبه ووجده بواجه هذه لكتله الاحطار المترتبة بأمن المجتمع واستقراره وهي مقدمها خطر "الجرثم للمسلح" ومنها جريمة تضاد بني نسل خلافاً شرطية في اوجده

وتدخل سياسة الوقاية لاستراتيجيه من حرائم الاحتيال و تضاد في جوهر معج الاحهره الاعلامية مرتكزة على عناصر الاحصاس والمروية من جهة وعلى الواقعية والسوع والالتزام هي الاداء من جهة اخرى وتؤكد نظرية الدفاع الاجتماعي - ومرتكزها الاعلام انه على رجل الاعلام ان يدمج هذه السياسة في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية باعتبار أن سياسة منع الجريمة هي حداتها لسياسة الاجتماعية والتوصية تكمن في اساع أسلوب معجفي هي معج التحطيط الاعلامي لمنع جريمة تضاد معا بوري الى دمج سياسات منع

١٣) من كل تضاد في عالم معج - بكل موصي جوهر بوجاهة - حادمة ولا بد، لاند على الامر لامن حاد الاستعداد والمعارضة حسب الشروط التي يرض عليها القانون.

هذه هي التخطيط الإيماني الوطني. يشتمل هذا الأسلوب بشكل أساسي على إقامة وشائج ملائمة بين نظام العدالة الحرائية والمجالات الإيمانية الأخرى مثل الثقافة والتعليم والعمل وأخرى ذات الصلة. يترجم هذا الأسلوب القيم الإنسانية والنسبة الحصارية هي كافة تشماتها ونقيداتها وعليه أن يعالج مسائل الاضطراب والظلم والملائمة الوطني

ويمكن الحرص بأن حريمة الفساد تعتبر أشد خطراً وفكاً وشرطانية، من حريمة الاحتيال هاترها تتسع لتشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. بل كل الأبعاد الوطنية. يصرّب الأمن القومي والمصالح القومية والقيم الاخلاقية في الوطن والدولة وقد تؤدي هذه الآثار إلى أزمات وبراعات سياسية داخل المجتمع وسلطانه الحاكمة وبالإصاعة إلى التوصيات الواردة أعلاه هي منس لبحث. تمرر لتوصيات الآتية

ترجمة إعلامية هادفة لسياسة الوعي الأمني حيال الحريمة، وخصوصاً الفساد والاحتيال.

ب. التشريع الإعلامي الهادف للحريمتين.

ج. المبادرة إلى بث الحقائق موضوعية ودقة وهي الوقت المناسب

د. تسليط الضوء الإعلامي على مادية الغياب الرادع، والتأكيد على التعاون الدائم بين المواطن ورجل القضاء ورجل الأمن والإعلام الأمني

هـ. استثمار الخصائص المعبرة لوسيلة التمرير هي مشاطات الأجهزة الإعلامية المذكورة أعلاه (أعلام توعية، حظر الحريمتين، الإرشادات، حصص المواطن المسؤول).

و. استثمار البرامج الإعلامية الناجحة مهما كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية ثقافية وهي وسائل الإعلام كافة كأسلوب فعال من البث المكثف.

ز. رصد المشاريع المعروضة التي قد تتطوي على عناصر الفساد وإعلام الناس بطرق التدقيق الناجحة بالوسيلة الإعلامية المناسبة.

ح. توعية أصحاب المهتمين لحريمة الاحتيال من الطائفتين أصحاب السمات المرحية وتحت قماراتهم البهائم مطالب جارية.

ط. التدقيق بالادعاءات التحارية الواعدة لجهة احتمال تعطيلها عملية احتيال أو مشروع

جريمة منجلمه وسر أهره للمقومات ضرورية سميحه الصحاح مسهدهس
و لشخص الثالث الذي قد يكون مصلاً لإتمام الجريمة

ب. الترويج الاعلامي لمر فيه الامراء سمداد انصرايب عدم الاترد هه هو بداية
الانحراف المؤدي الى نصاد و لا حتمال و ترويج بصا لسد المعارف هي التبريعات
التي قد تسهل حصول الاحتيال.

ث. تعدد أهره الاعلام للمهاجم لأخلاصه وساعده شعة واسحه معدة ترحم
لواحي العمي لملوس ومحد السياق النماهي و لا حتماعي و لا حتماعي والصابوي
لجريمتي النصاد والاحتيال.

**حتى لا تعود الجماهير أنابيب اختبار
وقف الشحن.. وإلى الحوار^(١)**

(١) ر. م. نشرته في صحيفه "تحرير" عدد رقم ١٩٥٦٩ تاريخ 2٦ سبتمبر 2٠١7

مدخل

المكان: لبنان.

الزمان: نيسان ١٩٧٥.

المناسبة: اجتماع مسؤولي تنظيم سياسي عسكري.

انتهت الجلسة كل أدلى برأيه أحدهم وصح ملاسب الحادث في أحد زفة مطلقته آخر. قال اذا دعوت المواطن للمل والدفاع عن وطنه لبنان قد أستثير حماسه قليلاً ولكني د ادعوه للمل والدفاع عن دينه وطنه ومذهبه وشرفه وعرضه كي يحفظ راسه هناك بنهر اكثر هيستمت في اقبال القول حق لكن الهدف باطل يوحى بادلاع فتنة صعبة الاحقاد

في كل مجتمع لكل أزمة توصيات سياسية وأما اجتماعية بمسألة مرتبطة بالاعمال الديمقراطية الجماهير المكونة لمجتمع الشعب سيعاود مقارنتها كواقع تعريبي عيشه تلك الجماهير خلال الأزمات السياسية، وصولاً الى أزمة مطلع ٢٠١٦

والحركات الجماهيرية والحركة الشعبية التي يعبر عن نفسها بعمل الانتخابات والتظاهر الانتفاضة وثورة الحج ليست هي النتيجة المباشرة لمفكر مدرك بالضرورة أو سلوكه واعيه للمرد الذي هو المنصر لأساس للكتلة الجماهيرية وإلى جانب كون هذه الحركة متاح لمفكر مدرك والسلوك بواعي لبعض نتيجة من الجمهور. فقد نكون هلاً وردة عمل بأسلوب عصبي وهرباني طهري لمجتمع الافراد والجماعات المكونة بهذه الكتلة ويتعد هذا الأسلوب صفة الدرع أو الشجر أو الحصاد ويمر عن دته بجاهات وهدرات وأفكار وممارسات وأفعال وردت أفعال تنمى في الجمهور.

سلوك الجمهور:

لقد أثبت علم نفس الجماهير ثم انت تعرفه لعرب في لبنان وبعض المناطق الساحية في العالم ليؤكد أنه كما للمرد برقه كذلك للجمهور برقه

فالجمهور هو لعبة كل التأثيرات الخارجية وصداها وهو بعكسها بتعبيرات مستمرة هي الآراء والسلوك فموامل لتحريرص والدفع والإعراء والأرقام تكون هي أغلب الأحيان وخاصة في المجتمعات النامية. ملحة وحاسمة لدرجة أن مصلحة الأفراد ضمن هذا الجمهور تنمي ونزول ذلك هو الفرق المتعارف عليه. وبعد مراجعة لأعداد الصحف اللبنانية والعربية الصادرة خلال حرب لبنان وخصوصاً حرب السنتين (1975، 1976)، بين أن أغلبها تضمن تصريحاً أو تعبيراً أو مقالاً تسأل صاحبه فيه أين مصلحة اللبناني في كل ما يجري؟ هي معاملة آخرتها صهيمة (للسبسة الكونية) مع الرئيس الراحل أنور السادات هي 7/1/1976 قال أنا مش قادر أعرف كيف يحدث اللي يحدث في لبنان ده البعض يقول إنها حرة من السياسة الداخلية اللبنانية يسعمل من بعض الأطراف لأهداف أخرى والبعض يقول لا فيه تدخل خارجي، وقطعاً فيه تدخل خارجي⁽¹⁾

من خلال مراقبة معمقة لما يجري داخل أمة متطاهرة، انتفاضة ثورية، أو أي مظهر جماهيري آخر دي طابع عنفي يمكن الملاحظة بوصف أن السلوكية لمنفعة ليست متعمدة أو مهياة من قبل أغلبية أفراد الجمهور المشارك ولكن يتم إثارة العنف بتحريرص بمساي وهرباني بسنوع استدعاء لا إرادتها لسلوكية متعددة يريدتها المعرص ويحطط لها سلوكية محانية حارة يحيب عنها غالباً النوارس والتغل لدرجة أسماء المصلحة العامة لتحقيقه للجمهور

مثلاً، أين كانت فائدة اللبنانيين على اختلاف طوائفهم في عمليات المرور الديموعراهي والنهجير المتبادل فيما للانتماء الطائفي والتمدهبي خلال حرب السنتين 75، 76 أين كانت فائدتهم من الحطط ولعب والاضل وصرب لافساد والمرق الحيانية؟ أين هي الفائدة على مستوى المررد والوطن؟

ونكرراً أين فائدة الليبيين في ما يجري حالياً من أحداث في أزمة مطلع العام 2007؟ أين المصلحة في رزع قتل الانمحار وهم يمهرون أن برود التفتيت حصص في كوامن الجماهير الذهبية؟

أين مصلحة اللبنانيين؟

حول عدم وجود مصلحة للبنانيين في كل ما فعلوه ببلدهم: إلى حد الانحار قرأ

(1) جريدة، 2/1/1976 ص 1-8

علام كان كل ذلك الغش والتخريب والتخريب وندمارة اما كان بإمكان التماس ان ينقذوا على ما انعموا عليه قبل ان يكتسبوا كل تلك الصعاب والحسابات ومن دون ان يتحملوا كل تلك الآلام والعباءة (1) وتنمافهم حتى الاقارب بين عاه الشعب الواحد وبموجب موحات التدمير المتبادل وتقدم وطب برمتهم بمن فيه وما فيه (2) شمر اليهودية (3)

ويصعب الحصص في مكان آخر هناك بعد سجد هدف لحكم مكرم قصص ناه كمن بطون هي تباين عوامل التعطيل الذاتي، أو الانتحار.

كذلك وهي مقابلة أحرارها عسان يوبي مع رئيس صائب سلام هي حبيب بوفد سلام طويلاً بعد الحرب القدرة التي اكلت من عمرها وعمر لوطس سبعة عشر عاماً من غير أن يعرف احد لماذا وقعت الواقعة ومن حر من ومن ورط من، ولماذا كانت كل هذه المذابح وكل هذا الدمار وكل هذه الويلات (4).

تأثيرية الجمهور:

يتحرك لجمهور ويسير غالباً بدافع من عمنه شعوري اذهبي ولما اثبت لتجارب الاجتماعية الحديثة أن أفعاله وسلوكياته إننا الارباب تكون معظم الأحيان تحت تأثير الدافع الشوكي العصبي بطبيعته وتركيبه أكثر من كونه تحت تأثير العقل فاعرف يعمل ويعمل عالياً تبعاً للإلهاءات والتأثيرات التي تمارس عليه وهذه التأثيرات، وخاصة السياسية منها، تمارس بتخطيط مدبر ومرسوم وبتقنية علمية.

سبحه لذلك، يكون لجمهور بشر تحه السيطرة "الدي" لعمه للمحركات الخارجية المحسنة التي يمارس لها ويعكسها الناس تعبيرات هي الآراء والسنوت التي هو أسير عناصر الدافع واستمرض والاعراء التي توجه به ويكون الأسير صعباً وحسناً عند انعدام الوعي الوطني الذي يمنحه التعصين، كالصاح تماماً.

ان مديته تربية حمهbir المجتمع اللبناني منذ الاستقلال (1943) وحتى العام 1975 تثبت لنا أن التعصين والصاح، المذكورين سابقاً قد عاب تماماً خلفه هو هو الباحثون على أن انحاء المرء انساني مصنعة ولمذهب وليس للوطن كل ذلك سمح للأندي الحارخيه وخاصة المسلحة بالمدحز وكابة بداية الحرب هي 13 نيسان 1975

(1) - سليم حيدر - من حكومة - في كتاب: "عند حمر اليهود" - الجزء الثاني - بيروت - 1993 - ص 17

(2) - العهد 2/7/93 - ص 1

والجماهير داتها في مطلع العام 2007، ما تزال تقتقد ذلك «التحصين - اللقاح»، وإعلام الفتنة قد يسمح للأيدي العارحية بالتسلل لإصرام نار الصدامات الأهلية الداخلية.

يقول بوهيه ('المرد لا يفكر وحده كما يفكر ضمن الجمهور) ويقول لوبون يجب التمييز بين الجمهور والشعب فالرابط التي تجمع عناصر الشعب تجعله متعاسياً، ولكنه قد يصيح في لغة الجمهور الذي تهيمن عليه سلوكية جماعية تجعل أفرادهم يفكرون ويعملون أحياناً بطرق معاكسة لمصالحهم الفردية.

ومن هذا المطلق، لا نستطيع الجماهير الغير محصنة أن يساهم في حل الأزمات الأهلية، بل نريدنا نفقداً، لأن 'المرد' في لغة هذه الجماهير يصاب بتحول نفسي يدفعه لا إرادياً إلى السلبية في محاولة الهروب من المسؤولية والقاء تبعاتها على الآخرين.
يطلق هذا المصمون على كل الأزمات وصولاً إلى مطلع 2007.

أخلاقية الجمهور:

في إطار علم النفس التحليلي أصادت المعارف العلمية بمواطن الدواهي البشرية وكوامنها الدفينة مبادئ العلوم الإنسانية الأخرى، فأنارت لتساؤل حول ماهية السلوكيات الحلقية لدى الإنسان وبخاصة تلك المرتبطة بالأخلاق التفهيدية بعد أن اكتشف فرويد عام 1900 اللاوعي l'inconscient واستخلص فوييه المتعكمة بحمار الإنسان النفسي l'Appareil psychique.

لقد قادت خبرة فرويد إلى استنتاج معاده أن لا حدود من إنكار ما للمبول لأخلاقية من قوة ومن أهمية لدى الناس إنها مكتمرات بنوارتها الإنسان في المجتمع وإن بسبب متفاوتة، وفق هذا المنظور، الأخلاق هي حصيلة التأثير العارحي على 'المرد' ذلك المارل به مند طمولته الأولى.

تسمى الأنا بدافع العرائر والميول الملحقات إلى إشباعها ترعب فيها بمقدار ما يؤمن لها الدعة تحصح هذه الميول وإشباعاتها لمبدأ يحسن شريعة العهر - الشر، وعائناً ما لا يتطابق معها بل ويهاهها.

فإذا كان إشباع الدواهي إشراحاً مريحاً فهو شرٌ مصرٌ وفق الشريعة الأخلاقية يتدخل إذ ذلك التأثير العارحي انفاثم على لقوانين وإشرايح والمواضع والصوابط والمعايير.. ويمرض بموجبها ما يجب اعتباره حيراً أو شراً.

هي الأصل لم تكن الديانة والأخلاق والشمور الاجتماعي وهي عناصر جوهر الإنسان

الاساسية، سوى وحدة واحدة غير متضمنة. يقول هروود

لعلم النفس التحليلي دور هروود يؤهله لكشف بواقص وأسرار الأخلاق، الثقافية، الموروثة اجتماعياً عبر تاريخ المرد و لجماعه وبالتالي مصحح لحدث والربا، السج عنها وبها ان كل امرئ، يرى نفسه مضطراً الى التصرف باستمرار طبق تلك المواعيد الشرائعية والاورام الموحية التي لا تمت الى بوارعه الحميمة بصلة يعيش نفسانياً فوق طاقته

ان عناصر الشخص التي تمارس على الجمهور ويساق وراءها ويطلبها يمكن أن تكون مستترة بدوافع سيئة أو لشيمة، بطولية أو لمكس ولكن هذه العناصر تصبح عند انعدام التوجيه، القناعات قوية ومسيطره وحارمة وهذا هو النهور الجماهيري الجماعي وحرب لبنان مليئة بالأمثلة العديدة التي لا نحصى عن هذا النهور والدليل أن فعل التدامه تملك الاعلمه ان لم نقل الصمغ

ان تلك العناصر القادرة على الايحاء والمنتمرة تبعاً لظروف السياسية و العسكرية، تحمل الجمهور بتمتع بحركة مستمرة وكما لتأثيرات سحرية بسرعة كذلك الحركية تصبح مستمرة وسريعة فالجمهور قد ينفعل بسرعة من النمط المييل والبطولي إلى آخر شرس دموي متوحش يمكنه أن يكون سهولة فتك وحلاداً، ويكون سهولة بهما الشهيد والضحية فمن هذا الجمهور ينسكب الدم الذي يصنع الدافع لحوص معركة المحسر، فيكون الدم الصحية أو الدم الشهيد في بعض الأحيان ومن هذا الجمهور ينسكب دم النار والعصب فيكون الدم الحلال والانتقام في بعض الأحيان والدم في كل الحالات لا يهر سوى الدم. والالام

ولكن الغياب لكامل للوعي الصحيح للجمهور يؤدي إلى التحلل رايه العام وحمله مانعاً منراقصاً ويصل في النهاية إلى تمت كامل في المعتقدات و سحافات بكل ما لا يمس مباشرة مصالحه المباشرة وبالتالي الضيقة⁽¹⁾

المبالغة والتبسيط في أحاسيس الجمهور

ان المشاعر الحبيثة أو الحسنة، السلبية أو الايجابية المسالمة أو المهيمة التي تتعطر عند الجمهور تمتلك بالضرورة ميراثين

أ. التبسيط

ب. المبالغة.

(1) يؤدي ذلك إلى ظهور حياء والتبسيط الاجتماعي لا يتركز الحر به به من حريته الصفاء وصولاً إلى حر لم الحرب

يكون هذا التسيب، أو المعاملة، انعكاساً لما يبرده المحطط أو المحرض من مناح الاستملاّل لمشاعر الولاء التي يكنّها العرود لجماعته التي ينتمي إليها

فعند حصول حدث ما مثلاً عصف في بلد يعاني حرباً أو انقسامات أهلية ينتهي المحطط من حلف كواليسه ويعمد إما إلى صبب الماء على نار هذا الحدث وبالتالي تعمد ردة الفعل، وما يعمد إلى زيادة النار صطراً ما هتتهب ردة الفعل الجماهيرية (أعمال عصف، الأحد بالشار، المطالبة بإقالة المسؤول ومحاكمته...).

رصدت أثناء حرب لبنان، أن العرود ضمن لغة الجمهور اقترب من التحول كائناتاً بدائياً لم يتمكن من فهم الموارد وتنصر العيوب البسيطة وتسيير الأنوار الوطنية السياسية، فقد كان يرى الأشياء و الأمور بمفاهيماتها وحطوطها المريضة وكتلها الصباية، ولم يكثر لمعرفة التغيرات الذهبية والحوالات وأسبابها وشروطها⁽¹⁾

وبالإضافة إلى رغبة المحطط والمعرض في المعاملة في ردات لمن فإن ذلك كان يحصل سهوله وبصورة شائعة بفعل الوحود الطبيعي والانتشار السريع لرغبة تبني الحدث أو المنح المانع عنه عند كل فرد ويأثر هذا المظهر بعاملين الإيحاء والعدوى الإيحاء الذي يعاطب المحبلة و لعدوى التي تنقل هذا الإيحاء بسرعة من فرد إلى آخر ومن مجموعة إلى أخرى فكما الخوف معد والإشاعة معدة كذلك المعاملة هي ردات الفعل عند الجمهور معدة

تحلى الميل الطبيعي عند كل فرد شارك في حرب الستين إلى الإدعاء بأنه هو الذي صنع هذا الحدث المعين وهمم والقبح وحرر المنطقة والطائفة والعشيرة والعبي والروارب من براثن الاموال والامبريالية وأشدق العرباء وأنصار الدوبي؟

حذار أن يؤدي براع مطلع لعام 2007 إلى تولد هذه الظاهرة عند الجماهير المشحونة، ولكن عسارين الهجوم والافتحام والتحرير محتملة.

التطرف:

عندما تعمد الجماهير إلى المعاملة فإنها تحاول لا واعية حماية نفسها من الشك فالجماهير تعمل وتوجه مباشرة إلى الحد الأقصى والتطرف فالتشكك بمظهر معين قد

(1) ينشأ لدى الناس عادة من الولاء شعاعاً عاماً والإحساس بالانتماء بها وسواء أكانت هذه المشاعر صبراً م لا فإن المعاد الجماعة يمشرون بها ويؤشد الولاء لجماعة الإحصاء هي حالات مهمة لبعضها الأزمات، والحر، الأهلية ولن الكهر من الصراع الذي ملاحظه بين كل الأجيال والجماعات الدينية والأحراب الطائفية يقوم على المشاعر المتضاربة فيها بالاضطرار بالمعاملة

يسجل عند الجماهير التي تؤكد عبر قتل المتعاش وبتعوده في مثل نمرد لمجرد ان عدم ارساخه إلى مطهر معين أو نسو عيم معين يسمى ضمن طائر مكبر مصطنع وإحصاس موضوعي محدد تكن عدم لارتياح هذا قد يصبح كرهاً وحيداً، ورغم أنه في الانظام عند الجمهور

فالجماهير في لبنان كانت بطبيعتها إلى تنطرف وخاصة بها لم تكن واعية قبل ملهى البنادق وأصبح تنطرف مسلحاً وعاب لغة العقل في أحداث معينة يمكن اعتبارها معاصر لأزمه ومعطتها الهامة وبدأت لمرحلة جديدة من مسلسل الحرب على أرضه والتي حاصها تلك الجماهير

حذار تكرار هذه التجربة لفاسية هذه في بدايات العام 2007

إن يكون لشعر المصيبة هادرة ودموية ومبالغ فيها عند الجماهير المتأخرة خاصة تلك التي لم تحصن لتربية وطنية واحدة نتيجة تمكك في بيتها ضمن يومين الواحد ويلعب عنصر انماء المسؤولية دوراً في الصناعة هذه فالأهلال من القصاص يكون مؤكداً لدى أفراد الجمهور الصغير - حيث يتكون لديه شعور الوثائق من سلطته الآنية دون مدارع نسبت كئلته الصحة الطاغية

ولم تزل هذه الظاهرة أثناء الحرب الأهلية اللبنانية حيث تحرر السادح ولعاهل ولعائد والأرض كل من إحصاسه بمحرره وعدم كسانه وأهسته وأملك قوة حشة فاسية وأحياناً متوحشة، عابره نكها حجارة بمنزلة امتلاكها المشروعية بغير الجمهور المشارك ولقد جعلت هذه الحرب مسؤولين اصحاب عقد بمسبة أقر بهم الجماهير المتدافعة هامت على أكتافهم المعاصر الأكثر دموية في مسار هذه الحرب

حذار تكرار هذه الظاهرة أيضاً في أحداث العام الحالي 2017

الشك والبرهان عند الجمهور

إن مقاربة الحدث وشهوده تصبح في دامة العموم والانتباس وتخويه أحياناً. فالحدث المشكوك بتماصيه هو ذلك الذي لوحظ من قبل عدد كبير من الأشخاص ولن يكون متشككاً إذا قلنا أن الحديقة الواقعة للحدث الذي شوه من قبل آلاف اشهود مختلفة كثيراً عن المصوّر المعتمدة لرواية هؤلاء الآلاف لذلك الحدث¹

(1) تمت الصحافة الحمراء دوراً أساسياً في سوية الأحداث وتماصيهما والصداء التي الصرخي فيها شاء بحرب الأهلية وقد جعلها الرئيس الر من سيرة تلك السلطة كبراً من المسؤولية في تأجيل تصريح

من ناحية أخرى، إن مصممو كتب التاريخ، وخاصة القديم منه، هو غالباً من تراكم الذكريات ومن نسج الخيال إنها سرد عنجهي لمآثر الأبطال فالأشخاص الأسطوريون الذين لعبوا أدواراً مهمة في حياة الإنسانية لا يعرف طبيعة حياتهم الحقيقية، لأن الجماهير قديماً كانت متأثر بشدة لدرجة أنها كانت تصنع من قادتها أبطالاً أسطوريين

لا يمكن الحزم أن الجمهور الممبأ والمعتقن لا يتأثر بالبرهان والمنطق والاستدلال ولكن، من خلال تجارب أجريت سابقاً وأمكن رصدتها خلال الأزمة اللبنانية، يقول أنه يحدث داخل كتلة الجمهور صراع بين الحجج التي يبناها سابقاً وبين رجال الدعاية الذين يتسلطون عليه ويتدخلون في الطيف المناسب فيتمضي المحال للمعارضة والتشابه بين البرهان المؤثر والحجج المطروحة والتعبيلات الشمورية، وتعلمو الأخيرة طبعاً على السطح المترجرج، ويكون الشكل طبعاً بلوح خجلاً، ثم يمتثل في نفس الجمهور المتأخضة بالمشاعر

إذن، ينصهر أفراد الجمهور بالتصورات الجماعية واستحضار الأحاسيس المشتركة والذاكرة الجماعية، *Memore collective* واستدعاء مجموع الإرث الاجتماعي - النفسي (الدين، المعتقد، العادات، الأساطير، الثقافة، التاريخ) وهذا الترابط يكون جامداً لا يمكنه شك وليس بحاجة إلى دعم بالبرهان والاستدلال

تطبيقاً لذلك، عمد الخطباء وصانعو الدعايات خلال الحرب اللبنانية إلى استحضار الصورة أو المكورة التي تسهر جمهورهم ونهيج معيخته وتسجم مع تموجات عواطفه وتريد من الدهج والإثارة إنه مبدأ لتمازج المتاعم المتعاضد والتعاضد السياسي في لبنان ارتبط إلى حد ما بمدى قدرته على معرفة اختيار الجمل والتعابير التي نستحضر هذه الصورة أو تلك التصورات والمعبلات لقد كنت أقبل شخصياً خطابات رعماننا بتلك الصور المحركة للمشاعر الأوثية الذهبية وليس بالحجج المنطقية التي عالمنا ما كانت تذهب صرخة في واد

إن صراع الطوائف في الحروب اللبنانية عامة وفي حرب المنيثين تحديداً يدخل في إطار معرفة كيفية تهريك الأوتار المناسبة وهي الأوقات الملائمة فحينما كان العقلاء من اللبنانيين يحاولون الاقتراب من بعضهم وتحقيق الإنعاش بين طوائفهم، كان صانعو الدعايات يتدخلون في اللحظة المناسبة ويثيرون الأحقاد والمرائر لدى الشرائع السمل من الجماهير المتمازجة إضافة إلى افعال أعمال عنف تصرف الدار وتلحها

مثلاً، مرّ لبنان يوم الأحد بتاريخ 5 شباط 2006 بتجربة قاسية خلال نظاهرة شارك فيها الآلاف في بيروت استنكاراً للتمرض لشخص النبي الأكرم محمد (صلى الله عليه

وسلم) من خلال نشر صور كربلاء مهيبة هي صحيحة ديمركية. خلال توحه المظاهر الاحتجاجية إلى معنى السعاره الديمركيه هي لاشرفيه ذات الاغلبية السكائيه المسيحيه والرمزية المباسية المسيحيه ايضاً بان الأرمه اللبائيه عمد عدد كبير من المندسين هبها إلى ارتكاب أعمال شعب واعتداء على الأملاك الخاصه والكائنات واهانة المواطنين مما أدى إلى انفلات المظهرة الاجتماعية السلبية عن هدفها وبرور خطر تداعيات وانكسارات سلبية ابدت متعبير هته طائفة تهدد امن الوطن ووحدته لكن مواقف الرعماء دينيين وسياسيين اكست أهمية حاسمة لجهة مسارعتهن إلى تطويق محاولة الفتنة التي شكلها اصجار الشعب الموعاني مع انفلات موحه المخطيم والحرق نولاهما مئات من المتظاهرين وبلغت دروة خطورتها مع التمرص للكينسيين هي الاشرعية () وان حطة زعررة استقرار لبنان لن تمر والكل يعلمون أنهم يحاولون الإيقاع بالبلاد والميث بالامن والسلم الأهلي⁽¹⁾

ما يهنا من هذا المثل وبعض المظر عن نوطيمانه تسباسبه في حينه مصمونه العلمي المنطبق على الوارد أيضاً في أن صامعي الدعايات السياسية بشدخون هي اللحظة الحاسية ويشرون الأحقاد لدى الشرائع السمل من الجماهير المتماوجة. إصاحه إلى اضطلاع أعمال عنف تصرم النار وتؤججها

لذلك، وبعد رصد مصمور الخطاب السياسي، الإعلامي التحريضي مطلع العام 2007 وبعد أن يعرف أن علم النفس الاجتماعي شت أن المرد لا يكرر خطأه عادةً لكن الجماهير وبعد تحريض صادم تكرر أخطاءها السابقة، بعد كل ذلك يتساءل ترى ماذا يعني، لما العام الحالي 2007؟

سلوكية ونحيلات ومعتقدات الجمهور:

عندما يكون لدى الجمهور، بشكل عام، سلوك بدائي مبني على أفكار أولية بدائية، وبالتالي طمولية، فمن يحاول إقناع وإقحام هذا الجمهور بالمنطق فقط، يكتشف أكهداً المائدة المحدودة لهذا النمط من الدليل التبهري ويتحلى هذا الواقع بصورة واسعة في المسائل المرتبطة بالدين والعقيدة

وانت يكتشف حمز الدليل والحمه والبرهان ومحدودية قدرة هذه العوامل عند الصراع مع الأحاسيس ومحاولة التماضي مع جمهور معين هلستذكر د ثماً كم كانت الجماهير عنيدة هي الرمن المابر عندما أقدمت الحبح المنطقية على محاربة الشمر الديني المتماز مع

(1) - جمهور، ١٠ ساط 2006 ص 12

أبسط منطق علمي⁽¹⁾ وليس هناك اختلاف كبير برأي بين جماهير القرون القريبة وجماهير دول العالم النامي.

هأين المنطق في التصور النميرية النمسية المهيمنة التي امتلأت بها حملات حرب تسننننن في لبنان؟ أحدهم قال لن نرتاح عظام حدي في قبره حتى نأخذ بالنار وبرويها بدماء المارقين.. وحده هذا توفي منذ عشرات السنين والمارقون هم جمهور آخر سادح ديه فقط أنه ينتمي إلى طائفة الحصم

هل يعني ذلك بأنه يجب نفي دور الدليل والحجة والبرهان عند التفكير بقيادة جمهور؟ لا يمكن تعميم ذلك، ولكن يمكن الحرص بأن نعمل البرهان يجب أن تترواح مع إثارة الأحاسيس والذاكرة الجماعية وببش الكوامن الإنسانية وتحريك العمق الشعوري وخلق الوهم عند الإقدام على خطوة قيادة الجمهور، فالمكر وحده لا يقود الشعب ويحكمه، فلا مخلص من استخدام لطافة الشمورية الذهبية

لاحظت من خلال تجربتي أثناء الأزمة اللبنانية أن حركة الجماهير اللبنانية المتعددة سواء في حرب الطوائف خلال حرب تسننننن أم حرب المذاهب في العاميين 85-86 أم الصراعات السياسية خلال مسة عشرة سنة من عمر الأزمة نتجت عن ببش العمق الشعوري النمسي لديهم عند كل الأطراف المتصارعة، وتحريكهم بمصردات نمسية عرائزية محورها عقدي العيب والعيوب وتتعدى من الإبتماء الطائفي، المذهبي، العشائري، مما أدى إلى إعطاه الأزمة أبعاداً عظيمة قاسية غير متوقعة تحلت في عمليات حطام ودمج وتمذيب ومحارر حدار من ببش العمق الشعوري النمسي لديهم عند أطراف نراع مطلع العام الحالي 2007

تخييل الجمهور، تصوراتّه ومعتقداته،

إن مسألة التخييل والتصورات أو المعتقدات التخييلية عند الجمهور قادرة على التأثير بعمق خاصة في الأفراد الذين عاب عن ذهنهم دور الحجة والمنطق وحوهر الاستدلال والتصور أو التخييل الذي التصق بذهن جمهور معين حول شخصية معينة أو حدث معين له

(1) (غاليله 1564 - Galilei 1642) فكر إبتدائي أديس عام 1613 بالهرطقة لأنه قال إن الأرض ليست محور الكون وبأنها تدور حول الشمس وحول داتها حلقاً ذلك العالم الكعبة القديمة دافع غاليله عن نفسه ممبيراً أن دوسة العالم نربد عن فهم الدين، لكن سلطات الكنيسة أخبرته على الأرندل عن معتقداته وبسها وقول الترويات أنه هل ذلك وهو محور من يرض. ولكن في نهاية المطافه هبس بصارته الشهيرة ومع ذلك فإنها تدور وبعد 169 سنة على ألبا بوجا مولوس الثاني (1992) وسمياً أن الكنيسة الكاثوليكية أخطأت في ادائها العالم الملك سبعة سوة شامهم مأساوي بينه وبين فساد محاكم التفتيش

حبوية وحركية لأشياء، تعميمية الواقعية

إن حالة الجمهور لتعصبه تشبه حالة المسرور، الذي تثبثق في ذهنه وتظهر الصور الأكثر حدة وكثافة، ونتيجة لعدم قدرة الجمهور المؤكدة والدائمة على التفكير التحليلي لا يمكنه تمهيد أو معرفة لحدث لمساعد التوهمي بعيد عن التصديق ومن خلال تحرشنا النسائية لاحظنا أن الأمور التوهمية البعيدة عن التصديق كانت عموماً الأكثر بياناً وتأثيراً وكان لها قوة التدليل الدامع دائماً كانت الأمور التي تتمتع بعدود مدهشة هي الأمور التي نلت نظر الجمهور وتؤثر عليه

إن حرد داخل الجمهور يرى بصفه دائماً مضطراً إلى الإدعان باستمرار إلى معروضات مبهارية كره عليها من الخارج معروضات لا تمت إلى مصلحته العامة أو الخاصة أو حتى إلى موعده التعميمية بصفة، أنه يمشي مصاباً فوق طاقته

حركية التخيل والإثارة:

كيف يمكن أن تتم عملية تحريك وإثارة ودمعة محيلة الجمهور وعذته على النصوص؟
الثابت والأكد أنه خلال حرب السنين وبعض مراحل الأزمة هي لبنان لم يكن هناك من حاجة إلى بيان بليغ وأدلة وبراهين دامعة لتحريك جماهير الشعب، بل كان عرض جنة أو حثث ينتمي إلى جمهور معين كإف للحصول ذلك دون الإلحاح على معرفه القدر

بدن إن كل ما يصوب محبة الجمهور كالبرق هو ما يستعصر وينمى بشكل صورة حادة واضحة معاطة بتفاصيل حادة صادمة وبدول موضوعاً أو سلوكاً مدهشاً لافتاً حريصة كبرى، خطر طائفي كبير، مصر كبير محد عظيم الخ هيئة حريصة صغيرة ليس لها تأثير حريصة وحشية كبيرة شير في المحيلة الخوف من المجهول بعض خطر عن سائح هذه لحريرة هموم منه شخص في اشتاك في حبوب أفرمها لا يهرك ويشير تصور ب الجمهور وتعبلائه العميقة مثل قتل فداء على حلوية سياسية طائفة بعد اعتصامها أمام الناس في حافلة لترام والصوره نصج على صفحات الجرائد ومحيلات الناس فكيف إذا كانت العريضة الوحشية في مسرح الأرملة لأهليه؟

فالأحداث إذن وطريقة إمرارها وعرض صورها بكثافة واستمراريته تصدم المحيلة ويخلق عند الجمهور صورة تعميمية أحادة بسند تفكيره وسفقه مكرهاً وراسياً هي إن معاً إلى التطرف

ما هي العوامل المحددة؟

أجمع علماء النص والاجتماع على أن عمق المعتقدات والآراء لديها يشتمل على عوامل أهمها المرق، العادات، التقاليد، التربية والنحار، التي مرّ بها، أي التاريخ القريب والبعيد. ولهذه العوامل دور رئيسي في عملية الإيحاء والتحويل والتصور لدى جماهير الشعوب

إن كل شعب له خصائصه وثقافته التربوية ومعتقداته وهويته، وبكلمة واحدة حصارته وتصبح عناصر هذه الحصاررة التعبير الخارجي عن نفسه وحلقه وصميره بل وروحه إذا حار التعبير. وأثبت هؤلاء العلماء أن سلطة وهوة أي عرق تكمن في أن أبا من خصائص شعب لا تنتقل كاملة سليمة إلى شعب آخر دون الحصوص والتعرض لتحويلات عميقة جداً خلال عقود بل قرون طويلة من الزمن

هبالرغم من المظاهر الخارجية والسطحية الواهمة، فلا اللغة ولا الدين ولا العنون ولا أي عنصر من عناصر الحصاررة يمكن أن ينتقل كاملاً سليماً من شعب إلى آخر والشعوب التي اعتقدت عكس ذلك اكتسبت شخصية متزحزحة وهتدت خصائص حقيقتها. وتعهد الأبحاث أن العادات والتقاليد هي أفكار وحاحات ومشاعر الماصي. وأن أي شعب هو جسم حلقه الماصي لا يمكن تغييره أو تحويله إلا بتراكبات وراثية بطيئة ولا يمكن التحويل إطلاقاً أنه يمكن قطع مجتمع عن ماصيه وصنمه محدد تحت أصواء العقل فقط، تلك كانت أوهام بعض رحلات الدولة والتاريخ الذين هتلقوا وميت أوهاماً

هقادة الشعب في الحقيقة هي عاداته وتقاليد ومعتقداته ولا تتميز بسهولة إلا المظاهر والأشكال الخارجية ومن الأكيد أنه دون عادات وتقاليد وثقافة تربوية واحدة أي دون نفس وحلق وصمير لا إمكانية لوجود أمة حضارة موحدة.

أعتقد الشعب اللبناني بين الأرميمات والسبعيمات أنه ارتقى من مصاف الدول المامية عندما تكلم اللغات الأجنبية وركب المهارات الصعمة واستعمل الآلات الحديثة ورايت ارضه في البنوك المترفة بالعمرية المصرية ومنح أبوانه للحرية وللأحباب واستثماراتهم. . . هابت حرب السنين والأزمات التي تلتها لشبن مدى إهماله التربية الوطنية وثقافة العيش المشترك الحقيقي وأطلقت المبان للمشاعر البدائية العدائية الذهبية

وهي مطلع العام الحالي 2007، حدار إطلاق العنان لتلك المشاعر الذهبية مجدداً لأن التربية الوطنية الواحدة ما تزال مهتلة والشحن التحريضي هو السائد.

علاقة رأي الجمهور بالمعتقدات:

يقول من شارك في مفاوضات اتفاق 17 أيار 1983 إن إسرائيل ظلمت منا أن نتوقف عن استخدام الآيات الواردة في القرآن والتي تنفر من لشعب إسرائيل⁽¹⁾. إنها إشارة جوهرية إلى عمق علاقة رأي الجمهور بالمعتقدات⁽²⁾

الآراء المتعارضة مع معتقدات الأصل أو السبب أو السلالة أو الدين لا تدوم هي الغالب إلا لمدة محدودة وهي صائبة التي رول والمهر سيمود إلى محراء لأن محاولة بحوسه تتم بقاء هربية. هذا آراء التي لا ترتبط بوشائج المعتقد تصنع ورفقة هربية هي مهب ربح تصدق والافذار والحملات المعادية لمدرسة انها تشابه مع حال عدوى محدودة هي الرمان والمكان، شغل ونعمو بسرعة كثر من رمل حفضها ربح على شاطئه بحر

لقد طلى اللياسيون ان الاحزاب العلمانية التي تشبوا اليها عند الحسبات متفجع هي تحصين اوحدة الوطنية بين الطوائف المتعددة ولكن نتيجة لمحب الثقافة لتربية الوطنية الحصارية الموحدة للأرد ومعتقد. انهارت هذه الاحزاب عند الهزات الطائفية (75، 76، 84 85)، وأحد عناصرها ينتمون الى الحركات والاحزاب ذات لهوية طائفية

إذن، لا يملك تلك الآراء ثبوتية المعتقدات المتحدرة، وهذا أمر يدعي إنها غالباً ما تكون متحركة بحيث يبدو من السهولة مكان تأثير عليها وتغيير اتجاهها

ويهدف التأثير على الرأي، هناك طريقتان رئيسيتان العدة والتحررة إن تأثير العدة على الرأي المرتبط بالمعتقد، وخاصة لمعتقد الديني هو تأثير شبه معدوم (ثبتت الحرب هي لمان ذلك) ويكون تأثيرها ضعيفاً عند مصديها لآراء العادية باستثناء تلك المتعلقة بالمطريات وتقواعد العلمية لمحتة ويؤدي كل الحراء بعدم كفاءة العدة لإصاءة روايا لآراء والأحكام المرصودة هي أغلبية الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث، ويجعل هذا المعنى صارحاً خلال الانتخبات التمثيلية في تلك الدول⁽³⁾

(1) النهار 1/11/1991 ص 2

(2) كان للياسين والاسودس بهتم خاصة بالكلية بورومعه وخبره وقد عدو عدد الآلة ثلاثة آلاف مدكر مشهورهم الذين سيطروا على النجوة وعينو على شمس ساسي والاسودس من السوي وبناسية حيدروحة بههم مسروب كاتب الاسم لا تأثير بالعربية فقد كان بعض الرمان سرون عبادهم التي، سطة بشكل طوعي في طار حماسي عبادهم في طار سطلا عن عتيد بعام بعد في عصابة السياسية بيروت 1992 ص 29

(3) بخصوص انحاء الاصحاب التمثيلية في تلك الدول وفي بيروت عواصم المؤسسة الأممي وهي نصف العمل عبر تحريك الكو من الشيوعية المرتبطة بالمعتقدات وحظر المعرفة هوظم بعض الجماهير،

ماذا يبقى إذن للتأثير على الآراء إذا كانت الحقبة غير كافية، وكيف يمكن تبين الحقيقة لجليلة؟

يحرم الحبراء ويحرم نحن من خلال دراستنا للأزمات الأهلية المناهضة بأحدث تقنيات صناعية لرأي والدعاية، أنه لا يوجد للتأثير سوى سبيل فعال نحدد كلمة واحدة نتصف بالشمولية وهي التجربة بكل انتقبات التي تدرس على علاقة الجمهور بالآراء والمعتقدات تدخل هي إطار واسع يدعى التجربة إنها تقنيات علمية إذن هي ولادة التجربة والتويل للشعوب التي لا تقرأ التاريخ والتي لا تقرأ لتجارب قطع هريسة سهلة هي برائن السميت ولتقسيم والتجربة وبالتجربة فقط يمكن كسب الجماهير المتحركة بعد الحرب الأهلية اللبنانية. هي التجربة التي مرّت بها المجتمعات اللبنانية والتي ربما قد صممت أو نصنع وحدانية الولاء والانتماء للبنان العربي الواحد بعد زلزل استشهاد الرئيس رفيق الحريري

نختم ونقول: الأسياذ غير المنظورين الذي يسيطرون على أنصبا يملتون من مجهود التمهيد ولا ينصاعون لهذا التعبير إلا هي وهي ثقافي تربوي مؤحد ومؤحد والاحتكاك البطيء مع عقود السنين هل سموات عمر أزمة لبنان كافية لإصلاح هذه الأسياذ؟ نعم، هذا تعبير بعضها بعد حروب لبنان المتلاحقة ولكن ليس كلها ولا بد من صحوة ثقافية، تربية تجعل لتمهيد مؤكداً باتحاد ثبات الولاء والانتماء لوطي واحد

إن حروب الانتماء إلى محور سياسية أو طائفية أو مذهبية هي الحروب الحديثة، بها تجتاح معظم الدول النامية، وإسبانيا الشيوعية وأرمات الخليج العربي وأفغانستان والعراق ومفولة الشرق الأوسط الكبير أو الإسلامي الكبير ونورن الرعب النووي وحروب الإرهاب وموجات الديمقراطية المصطنعة والطبيعية كلها بمادح حبة من تلك الحروب

ولبنان كان المقدمة هي حروبه المتقطعة، كان التجربة الصمري كان أنبوب الاختبار هي حرب الستين (1975-1976) وما تلاها فقد كان هي لبنان جماهير، عبادات، وأحياناً أشباه جماهير.

وعند استمرار وفائع 23 2007/1/29 التي ما تزال ماثلة أمامنا ولا حاجة لذكرها، يبرر السؤال هل متعود جماهيرنا أنابيب اختار هي تجارب أزمات العام الحالي 2007

نقول ذلك لأن المظرة الطائفية أو المذهبية إلى الوطن تدفع إلى شوء تهدديات مجتمعية سياسية، وعندما تدخل الدعايات الهدامة هبها نخلق هي العمق الجماهيري إيديولوجيات نمصية وقد تدمر هذه الإيديولوجيات عنصر المواطنة عند الجمهور، وبالتالي يصبح ولا

لنوصف مرسوماً وهذا الأمر قد ينعكس سلباً يؤدي إلى صدامات أهلية من النوع، وبالتالي بدلا من رمة أهلية حادة نندرج بأن يصبح براعاً مسلحاً داحباً وللأسف تبرز الصناعة ولكن بعد طواب الأوان بعد تدمير داني وهسيير با جماعية بأن الحوار هو وسيلة الحل والبصطة الحوار هي صناع علامي يرفكر على التموير والموعية دون تشويه أو تحريض غريزي الاعلام الذي يحترم حرية الرأي وتعديته ويخدم التوجيهات الوفاقية نحو وحدة البلاد وقيام سيادة الدولة صاحبة المنطقة الموحدة.

حتى لا نعود جماهير لبنان انابيب اخبار..إلى الحوار فوراً.. ودون إبطاء..

اللجنة البرلمانية لشؤون الأمن والرقابة على السياسة الأمنية

تمهيد:

في جلسة 4/9/2011 ناقش لجنة لاداره ولعدل هي المجلس لسياسي لدماسي اقتراح هانور بشكيل بجمع برلمانية لشؤون الأمن بهدف تعزيز دور الرقابي لهذا المجلس على السياسة الامنية من سبديل هذا الاقتراح هي سباق شبكة المونكلور السياسي اللساني للعبة الحكم بين موالاة ومعارضة ام سبحاول وضع حد علمي لقوله «الأمن المصنوع غير المتناسك» ولأن يقول البعض «الأمن غير المصنوع وغير المتناسك» سبحاول في بحث علمي موضوعي موضح أن سبطل الصوء على اشكالية الرقابة البرلمانية على الشؤون والسياسة الامنية وسبكون البحث في خصوصية لسياسة مقفده بهدف منع خلق بيئة سياسية أمنية حاسنة لمكونات الاصطرابات لدخلي وانصر بالسلم الأهلي وتوحيد الوطنية

أولاً: أهمية الرقابة النيابية على السياسة الأمنية:

ر المجلس النيابي في لبنان، كما هي كل برلمانات العالم، مكلف بمراجعة أعمال السلطة التنفيذية ومراقبة أفعالها في مجال السياسات جميعها ومنها الأمنية أربعة أسباب تؤكد أهمية تلك الرقابة البرلمانية على الشؤون الأمنية وهي:

1- الرقابة النيابية حجر الزاوية لمنع ظهور الحكم التسلطي، ر بواب لشعب هي أي نظام ديمقراطي يتمتعون بالسلطة لعلنا وإن ما من قطاع من قطاعات الدولة يجب أن يخرج عن حكم الشعب فالدولة التي تعتمد الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن ولا سيما الهيئات العسكرية والأمنية إنما هي نظام ديمقراطي غير مكتمل ولما كان قطاع الأمن يتعامل مع أكثر وظائف الدولة أهمية فإن هناك حاجة إلى نظام للرقابة من أجل تحقيق التوازن مع السلطة التنفيذية وبالتالي نعد الرقابة النيابية على شؤون الأمن من العناصر المهمة لمرحلة أد، السلطة وتداولها

2- أساس شرعية الرقابة البرلمانية على الأمن، لا صرنا من دون تمثيل، تحصل المؤسسات الامنية على نصيب كبير من موارد الدولة وبالتالي يتمكن على البرلمان

التحقق من حسن استخدام هذه الموارد المالية بصورة فعالة

3 ضرورة وضع معايير قانونية للشؤون الأمنية، يتوجب على البرلمان التحقق من أن الأحكام القانونية تنبئ عن الانعاشات الفكرية وفق للمحسوسات الاجتماعية لأي بلد هي مجال الأمن، وتقع عليه مسؤولية التحقق من أن القوانين تدخل حيز التنفيذ بصورة كاملة

4 الرقابة المباشرة لقناة للتواصل مع الرأي العام من المحتمل أن لا يكون الفاشيون على السلطة التنفيذية - وخصوصاً هي البلدان النامية مثل لبنان - على وعي تام بانفصالها الأمنية ذات الأولوية بالنسبة إلى المواطنين ولما كان يواب الشعب على اتصال دائم مع هؤلاء المواطنين فإنهم قادرون على نقل اهتماماتهم إلى البرلمان والتحقق من الاستجابة من خلال من القوانين والسياسات الخاصة بالشؤون الأمنية

ثانياً: تحديات الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن:

لقد تبين لنا من خلال خبرتنا أن قوانين حرية المعلومات تؤدي إلى عرقلة الجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية في قطاع الأمن لأنها تنقص من حدود الرقابة البرلمانية، وربما تقوض أسس تلك الرقابة وخصوصاً في حالة عدم وجود التشريعات التي تكمل حرية نشر المعلومات. وعلى الرغم من أن قطاع الأمن هو من القطاعات الشديدة التعقيد فإن على البرلمان ممارسة دوره الرقابي على الشؤون الأمنية الأساسية وكفاءة القوات المسلحة ومدى استعدادها لحماية الأمن القومي. ولكن المشكلة أن النواب - وخصوصاً في البلدان النامية حيث قانون الانتخاب لم يمتد بعد نصف قرن مثل لبنان - قد لا يتمتعون بالمعرفة والخبرة اللازمتين للتعامل مع تلك القضايا على نحو فعال. بل قد لا تتاح لهم الفرصة لتنمية تلك المعارف لديهم، بالنظر إلى أن فترة ولايتهم محدودة من جهة، وإلى طريقة انتخابهم من جهة أخرى.

ثالثاً: دور مجلس النواب في صنع السياسة الأمنية:

إن منافسة سياسات الأمن القومي هي أي برلمان يجب ألا تتم لمرة واحدة وإنما يجب أن تكون عملية متسقة تتم على أربع مراحل أساسية

1 - مرحلة وضع السياسات العامة في مجال الأمن:

في نظامنا البرلماني اللبناني، يلعب مجلس النواب دوراً محدوداً في مرحلة وضع أو

تغيير او تعديل سياسات جديدة للأمن القومي هذه المسؤولية تقع أولاً على الاحقره والإدارات الحكوميه المختصة غير أنه يمكن لنواب أن يقوموا بدور حيوي الا وهو التأكد من أن هذه السياسات تلبي احباحاب وطموحات الشعب بكل مكوناته الساسيه والاجتماعيه، وهي معقده جداً في لبنان حيث تلمب لجانميه العمقاء دوراً حاسماً في تركيبته لسياسيه وبالتالي يتمتع على الحكومه لتساور مع اللجان البرلمانيه المختصة كي يشارك البرلمان بصورة تعكس مختلف الرؤى سياسيه فيه، ويكون له تأثير في توجهات ومصامير لوزائو التي تعبر عن لسياسات الامنيه والتشريعات اللارمه لها وتحدد الإشاره في وصف اللباني المعقد الى أنه يتمتع على النواب تحاور المصالح العربيه ولماوشات الممسيه أو التناقضات بين الاعليه ولعمارضين (مولاء ومعارضه، أكثره وأقنيه الح) في هذا الموضوع القومي والوطني الحساس، كي يكون المصلحه العامه للوطن في مقدمه اهتمامات جميع الاطراف

2 - مرحله اتخاذ القرار:

على مجلس النواب اللبناني أن يطلع بدور مهم في مرحله اتخاذ القرار في السياسه الامنيه، لأنه بمجرد وصول وثيقه هذه السياسه التي تقترحها الحكومه الى البرلمان فإنها تصبح «مكناً للبرلمان» ويصبح بالتالي لمسؤوليته المباشرة وعليه في هذه المرحله أن يكون مبادراً وأن يمارس الضغط لإدخال تعديلات إذا لم يكن راضياً عما ورد في الوثيقه قيد البحث وخصوصاً إذا لم يكن مطمئناً بمراسي الخصوصيات الموضوعيه للوطن. وقد يترر تأخير مجلس النواب بصورة كبيره عندما يقوم بتكليف إحدى اللجان المنحصره بمقد جلسته مخصصه للشعوبه على كل بيد من بنود الموارده المخصصه للحواسب الامنيه وهنا تمرر أهميه الالتزام بالشعبه أثناء المناقشات البرلمانيه حول الحواب الامنيه، دون كبريه وحقد أصحبا من هولكلور بلد «عرهه العبايه المائقه، لبنان.

3 - مرحله تنفيذ السياسات:

في أثناء مرحله تنفيذ السياسات الامنيه يتمتع على مجلس النواب مراقبه أنشطة الحكومه بكل ما يتواجر له من وسائل وأن يستعين في سبيل ذلك بالمؤسسات المسؤوله عن الرقابة والمحاسبه ويمكن للبرلمان، أيضاً، ممارسة بعوده من خلال اتخاذ قرارات خاصه بتحديد بنود الموارده المخصصه لكل من مجالات السياسه الامنيه، وعلى مجلس لنواب

التدخل في العتبات التي تشهد تعبيرات حدريية هي المجتمع وخصوصاً وقت الأزمات. حيث يجب مثلاً أحد موافقته اللاحقة على المقترحات أو الإجراءات الأمنية إصداً إلى ذلك يمكن للبرلمان التدخل في حالة وقوع الحكومة في أخطاء فادحة هي مجال الشؤون الأمنية العليا. حيث يقوم النواب بطرح الأسئلة على الحكومة وإجراء تحقيقات برلمانية خاصة في بعض الحالات.

4 - مرحلة التقييم:

هي مناخ يتسم بالديمقراطية بعيد عن التآمر والكيدية. تقع على الحكومة مسؤولية القيام بتقييم حقيقي لسياساتها وعرض نتائج هذا التقييم على مجلس النواب ويشتمل هذا التقييم بالضرورة على مراجعة مستويات الأداء وعملية توجيه المخصصات في الموارد وفق النود التي أقرها المجلس ويؤكد هنا أنه كلما كان المجتمع المدني متسماً بالديناميكية في مناخ ديمقراطي ومدني وموضوعي ومفتوح كلما استطاعت المنظمات غير الحكومية إجراء تقييم محايد ومستقل بمساعد النواب ممثلي الشعب في أداء دورهم.

ونرصد هنا من خلال خبرتنا بعض واجبات البرلمان في هذا المجال:

أ - التأكد من أن هناك صلات منطقية بين سياسات الأمن القومي من ناحية والموارد المقترحة من ناحية أخرى

ب - عند مقارنة الأوضاع والسياسات الأمنية القومية المقترحة مع مثيلاتها في السياق الإقليمي والدولي، وكلما كان ذلك مناسباً. طرح أسئلة حول ملائمة خبرات وتجارب الآخرين للظروف الوطنية، ولا سيما تلك الخبرات التي جرت في دول تواجه الظروف نفسها، خصوصاً أن العولمة تدمج مجتمعاتنا السياسية بأوجه معتمدة وبأقنعة متعددة، أجراها الثورات من أجل التغيير، حيناً، والثورة من أجل التغيرات حيناً آخر.

ج - يجب أن يكون دوره في عمليات وضع السياسات الأمنية واتخاذ القرار بشأنها وتمهيداً وتقييمها مفضلاً، مع تحديد دوره في كل مرحلة من المراحل الأربع المذكورة أعلاه في المقرة (ثالثاً).

د - التأكد من أن مهام المؤسسات العسكرية الأمنية

- محددة بموجب القانون والقواعد والتشريعات العسكرية.

تتفق ومبادئ الأمن القومي وسداساته هي المبادئ الأساسية والدولي إلى وهي لمدار متميز ومفرد من هذه الحاجة).

تتبع احتياجات الأمن العملية للمجتمع.

ألا يستحق أداء القوات العسكرية للمهام غير العسكرية من استعدادها لأداء مهامها الوطنية لرسمية ألا وهي حماية سدة الوطن وأحرار من نقابون والشرعية الدولية

هـ - التعمق من أن مشاركة القوات العسكرية والأمنية في عملية تطبيق لقوانين المدنية معروفة بوضوح وأن يتم تحديد وتنظيم هذه المشاركة بموجب لقابون وخصوصاً من حيث

- الحالات التي يتم فيها اللجوء إلى الاستعانة بالجنش ونوع الوحدات المشاركة في كل حالة
- طبيعة هذه المشاركة وحدودها ومدتها.

المؤسسة التي تتمتع بصلاحيات اعداد المراسل، شراء الموات العسكرية ووضع حد لهذه المشاركة

بمحدد الجهة المختصة لتحقيق في حاله وقوع أي مخالفة لقابون أو انتهاكات لقابون الدولي الأساسي ولحقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والانعامات والمروثوكولات ذات الصلة، بسبب مشاركة القوات العسكرية.

رابعاً الرقابة النيابية على أجهزة الأمن والمعلومات بناء على المضمون الوارد أيضاً، وبعد رصد نماذج محددة هي تحرمتما النيابية، نرى انه يتوجب على اللجنة النيابية لشؤون الأمن أن:

أ - تتأكد من أن هذه الأجهزة تتمتع بالحيادية السياسية بعيداً عن الكيدية والنار والحق والتبليس والتمويه والتوصاية الخ وهي ونار موسيقى ديكه امونكلور السياسي لبباني وتعمل وفقاً لأخلاقيات المهنة بما في ذلك الانترام بمبادئ الديمقراطية واشعور بالمسؤولية تجاه الوطن

ب - تتأكد من أن لجنة الدفاع لنيابة للمنية بممارات تلك الأجهزة تتخذ الإجراءات اللازمة لتأكد من أن العاملين فيها قد تعلمو عدد من الديمقراطية وقابون حقوق الإنسان وقابون

الدولي الإنساني

ج - تقوم باقتراح القوانين الملزمة والإشراف على الجوانب الخاصة بالمواربة وعلى دور الحكومة وأداء أجهزة المعلومات عبر أنه ينحس على البرلمان ألا يتدخل على الإطلاق في عمليات المخابرات والأمن والمعلومات الجارية (يمكن أن يتم ذلك لاحقاً في إطار وطني وعلمي وقانوني مسؤول ومحدد بدقة).

د - تتحقق من أنه يتم استشارتها وإبلاغها عن لسياسات العامة للأمن والمعلومات التي تصممها السلطة التنفيذية في بعض الحالات ومن أن العمليات تتم بصورة قانونية وملزمة وتحض للمساءلة. وفي الوقت نفسه نعامل على مستوى السرية والماعلية المطلوبة. ويشمل ذلك الأحكام القانونية الخاصة بمراقبه المكالمات الهاتفية (مؤيد اخشيد على مبدأ السرية وصورة حصر عدد بواب اللحة، ولا يحق لمهر أعصانها حضور اجتماعاتها إلى رؤساء الأجهزة والوزير المختص)

خامساً: الأساليب والأدوات التي يستخدمها مجلس النواب لضمان عمل اللجنة؛ إن هذه الأساليب والأدوات بدءاً من الإشراف على عمل السلطات العامة والتحكم بالمواربة، مروراً بممارسة الحق في الموافقة على سياسات الأمن والدفاع أو رفضها وصولاً إلى توصيات العاملين في قطاعات الأمن والدفاع هتلك الأساليب والأدوات مفصلة في الهات عمل المجلس النيابي ويؤكد هنا على المسائل الهامة الكبرى مثل إعلان حالة طوارئ أو البدء في حالة الحرب أو السلام أو الشروع في استخدام القوة وما يماثلها من حالات هتلك المسائل د ب إعداد سياسية هامة وحاسمة بأمنيار، على هيئة الحوار الوطني برعاية هامة رئيس الجمهورية، رأس الدولة، اتحاد القرارات المناسبة بصدها، وإكمال الإشراف على تنفيذ القرارات إلى اللجنة النيابية لشؤون الأمن، وتلك الخاصة بشؤون الدفاع (قد يتم دمج اللجنتين).

وفي هذا السياق، وفي العائنة، وبناء على المضمون لوارد أعماً وبعد رصد نمادح تحريتنا اللبائية، نخلص إلى القول أنه على اللجنة التركيز على أمور عديدة يهملها فيها في ومنها اللبناني المحقد أن يتم تنفيذها في المقترحات التالية

أ - التأكد من أنه يتم الالتزام بالميان الإنساني والصماتات الدستورية وقانون حقوق الإنسان وخصوصاً في تطبيق التشريعات الخاصة بالأمن الداخلي والنظام والمتعلقة باعتقال

المشتبه في أنهم يهددون الأمن والنظام

ب. التحقق من أن اختصاصات كل من السلطة التنفيذية والمجلس النيابي محددة بصورة واضحة وشاملة في الدستور أو القوانين

ج - أن مراقبتها عمل لسلطات الامنية لا تتعارض مع امن الافراد بل هي وقع الامر بتعدد من أمنهم فمن دون هذه المراقبة يمكن أن يكون هؤلاء الدس بمصرض نهم يحمور من الافراد هم أنفسهم العطر الذي يهددهم.

الأحد هي عين الاعتبار أن مسائل الأمن الداخلي و النظام هما هي خدمة المواطن
والمالي يجب عدم استخدامهما كحجة أو كوسيلة لقمع المواطنين أو لتحقيق الأهداف
السياسية وعلى اللجنة التحقق من أنه يتم تجنب استخدام الأمن الداخلي كوسيلة
للقمع ومن عدم المبالغة في إعطاء قوات الأمن سلطات عسكرية غير ضرورية وعليها
مراقبة حصص قطاع الأمن للعقوبات الإدارية أو القضائية إذا ما مالح في استخدام
سلطاته أو القوة.

هـ - في ظاهرة الإرهاب المتنامية بين حين وآخر على اللجنة ان تتبع مدحلاً شاملاً لمكافحة الإرهاب لا يركز فقط على حماية الضعب وتحقيق الأمن، بل يعمل على مواجعه الأسباب الجوهرية القائمة وراء الإرهاب مثل الصراعات الداخلية وعدم السعي إلى انصاء على الإرهاب يجب عدم إعمال أهمية هذه العلاقات حوله بالوسائل السلمية وتقرير الحوار والتماهم فيما بين الثقافات كما على اللجنة ان تعالج أيضاً التشريعية من شأنها التنبؤ على صحايا الأعمال الإرهابية وذلك كتعبير عن انصاف الوطني مع هؤلاء اصحابها وعيوبها التحقق من أن التشريعات المعميه مكافحة الارهاب تعق الموازن بين متطلبات الامن من جانب و لتمتع بالحقوق المدنية والسياسية من جانب آخر

و يجب على اللجنة أن تسمى إلى صغار أن تكون الشريعات التي تحكم تكنولوجيا المعلومات وحرائم الانترنت تشريعات واضحة، وأنه يتم مراجعتها وتحديثها بحيث تواكب التطور المتسارع الذي تشهده تكنولوجيا المعلومات وأنه عند تصميمها يتم تركيز الاهتمام على أهمية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية

ر على اللجنة التأكد من أن الأجهزة الأمنية تتاح لأساليب الحديث في التخطيط لماني وإعداد الموارد بما يمكن مجلس النواب من إجراء تقييم جيد لامتداد قطاع الدفاع في

يتسنى فهم العلاقات بين الأهداف والموارد المالية.

ح - على اللجنة أن تقوم بعمل قوس ممارسة الرقابة البرلمانية على عمليات شراء الأسلحة، وأن تتحقق من أن مجلس النواب يمارس رقابة شاملة على قطاع الأمن تعطي جميع الجوانب الخاصة بشراء الأسلحة مع الحرص والتركيز على الاحتياجات الأمنية وعلى الأعباء على الموارد (على المديين القصير والطويل). كما على اللجنة أن تتحقق من أنه يتاح لها (ومن خلالها للمجلس النيابي) إمكانية التعامل مع الحواش السرية في صفقات الشراء، ومن أن ذلك يتم فعلاً، في ظل إطار تشريعي يضمن الوفاء بمتطلب المساءلة مع الحفاظ على السرية المطلوبة.

ط - التحق من أن مجلس النواب يقوم بدراسة وتقييم الأعباء المالية لعمليات شراء الأسلحة وذلك مقارنة بالاحتياجات العامة والأولويات الاجتماعية وذلك للحيلولة دون وقوع الاختلالات التي تؤثر في التنمية المتوارمة الشهيمة هي محتسماً للنسبي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة وبالتالي اتخاذ إجراءات برلمانية للحيلولة دون اتخاذ قرارات طموحة للغاية خاصة بشراء الأسلحة، و تتحقق من عمليته التخطيط كي لا يسمو تلك التخطيط عن تحمل الدولة لأعباء عسكرية على المدى الطويل تحمل بالإباء المتوارن (فتراجع الرئيس بيه مري إنشاء وزارة التصميم/التخطيط لمعالجة هذه المسألة الشائكة) أي باختصار، متابعة مدى التوافق بين سياسات وحفظ لدفاع وموارد الدفاع والإبقاء على عمليات شراء الأسلحة والمعدات الحربية

وهي خلاصة البحث في إشكالية عمل اللجنة النيابية لشؤون الأمن في الرقابة على السياسة الأمنية بقول:

بين الأمن والسياسة تقارب يصيب بين أحياناً ويهدم أحياناً أخرى. وقد أصعب الرقابة النيابية، التي هي سياسية في جوهرها، على جانب كبير من الأهمية إذا تمت في إطار من شفافية الكامنة والمساءلة الموضوعية. فعند غياب الشفافية والمساءلة قد تصير أجهزة الأمن والمعلومات تفسير جوهر عملها من رسائلها الوطنية وبؤدي مهامها وكأنها دولة داخل دولة وقد تشكل تلك الأجهزة عضة في طريق التطور الاجتماعي والوحدة الوطنية مما قد يعصي إلى مشوء ريادة اجتماعات بشوب اضطرابات داخلية قد تتطور إلى براع قابل للاستخدام السلاح ويؤكد على أن لدول التي أنهكتها حروب دولية وبراعات داخلية، مثل حال لبنان، هي

الأكثر عرضة لتلك الآثار السلبية

وبالتالي علينا في ظل نظامنا الديمقراطي البرلماني المصغر و منعت في العلاقات المدنية - العسكرية ونقوم بتطويرها ودورها بصورة علمية وقانونية هادفة لنتمكن من الحق بركب التغيرات التي تشهدها بيئة الامنية وخصوصا في وعملنا الوطني الحفند وحيث يقتضي عدم التدخل في المسؤوليات الموكلة بالسلطات التنفيذية عند قيامها بوضع السياسات الامنية وسفيتها يجب ان تشمل هذه العملية قدر الامكن - بالشماعية وان تقوم على المشاركة البرلمانية بمادة دون التمرر سيرة العمل الامني وفعاليتها حماية الامن العام ويؤكد احياءا على ان مسائل الدفاع والامن مترابطة ومداخلة ومعقدة، ومن حوزوا احب رئيس لجمهوريه، راس الدولة وسفاتها التي مشاركتها في تصديق سياسات الامن والدفاع ان يبادر الى ممارسة حقه الدستوري في مداخلة المسائل المصيرية الهامة الواردة في لشد (حامسا) وخصوصا في اثارها هيته الحوزا الوطني والسلطات التنفيذية

القانون الدولي الانساني: ماهية، جوهر، مكونات، مبادئ، قواعد وقرار التطبيق^١

١ | ورقة عمل قدمت من اللجنة المختصة بدعوة من المجلس الدولي لدراسة كل مشاريع الدولة. تتطلب جامعة
مايت البرية للمؤام الأهمية بالبرهان بالحقائق مع المعاهد الدولي للعلوم الإنسانية هي سائر وهو - إيطاليا (5- 7 نوفمبر
2012 م)

تمهيد:

قصفت طائرات حربية صيف عام ١٩٨٩ بلدة حيث اعطى ولعائلة كنت هي ثمانية عشر من عمري، حملت شعبي لاصغر وكان في حوالي السادسة من عمره وهرع به والوالدة الى أحد الملاجئ.

ادكر به لحظة الهروب كانت انطاشات تغير من لعرب بالعام السري ومرد فعل عموي - وطعاً عبر عسكريه - درت طهري لعنه العرب وحصبت شعبي لاصغر وحملته وركضت به بحطوات حاسية بحيث يكون في مأس لعنه الشرق ضناً مني نبي شعبي من شطابا من قد نشي من جهة العرب - منذ ذلك الحين ساءت لمانا يكون المديون هدفا في الحرب؟ بطوعت بالحيش ورصدت معارك اند حن وصحباها منذ العام ١٩٧٩ وعديت عربيه انتد إلاماً من ألم الصعب وقلت لمانا المديون هدفا في الحرب؟

وحصلت محررة في عام ١٩٨٢، وشاهدت بأد لعين عمليه بشر البحث بواسطة حرافه كان رعتها يسرع نارة بدأ أو رجلاً أو اتلاء . متوقف الحرفه احتراماً للحم ولعظم وليس لعين لتي ستمها وحشيه الأسس وكنت من خلف كمامه اسملتها من لعنه الدوليه بلصبت لاجر وحلال نكشف على حوالى الكالحتة فوق لمانا المديون هدفا في الحرب؟ وحصلت حروب وحدثت انتهاكات للقانون الدولي الأساسي صرب المديين والمواقع المدنية والاماكن المحمية والممتلكات الثقافية وكانت الدروة في صباغ ونهب نار الحصارات حلاماً "لانتافيه حماية الممتلكات الثقافية (الاصي ١٩٥٤) وبرر نسؤال لمانا المديون والأهيان الثقافية هدفاً في الحرب؟

وبعد تصاعد موجة العنف المعروفة في المراحات الحالية سواء داخلية (ثورات انفصالية الخ) أو دولية بررت جهود المجتمع الدولي لصيغة قواعد جديدة تكاثر مع قواعد القانون الدولي الأساسي وسلام مع الأوصاع الجديدة التي تتسم بداخل العسكريين مع المديين ونصم حرام حقوق الإنسان ودعا بعض الخبراء إلى وضع بروتوكول اصامي ثالث إلى اتفاقيات جنيف بمضمون المسائل المرتبطة بهذا الموضوع ومحوره الجديد هو العنف

الذي قد يكون كاملاً في أي مكان وأي زمان، في زمن السلم كما هي زمن الحرب.

وبررت الأسئلة هل يمنع المعتقلون الدين ما رسوا «العنف المبرر» موضوعاً دأبى الحرب، التي يكملها القانون الدولي الإنساني أم يحكمون وفقاً للقوانين الوطنية للطرف الذي أسرهم أم ومخافاً لثانوي يكون من ثاح المؤلمة؟ هل يؤثر تصنيف الصراع ضد ما يسمى «العنف المبرر» على الوضع القانوني لأطراف الصراع؟ وكيف يمكن تطبيق الصناديق الأساسية للأشخاص المدنيين الحاصمين سلطات أحد أطراف الصراع؟ (المادة 75 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف 1949 المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية)

من يضع انتهاك القانون الدولي الأساسي بأفضلية؟ وما هي مسؤوليات التقصير حيال ذلك؟ (المادة 86 من البروتوكول الإضافي الأول للعام 1977 لحماية ضحايا النزاعات المسلحة) ما هي واجبات الرؤساء المدنيين والعادة العسكرية؟

سئلة قانونية علمية بحثة تسوجب عرض المعضلات الأساسية السبوية للقانون الدولي الإنساني ومسؤوليات الرؤساء المدنيين وقادة العسكريين في تنظيمه كما تستوجب شرح واجبات وحقوق أطراف النزاع المسلح وفق ما تنص عليه أحكام القانون الدولي الإنساني لدي صادقت عليه 2008 دولة حتى الآن مع التأكيد على أنه لا يمكن اعتبار أي نزاع مسلح مبرراً، حتى ولو التزم بموجبات قانون النزاعات المسلحة إذا كان هذا النزاع غير خاص بموجبات ميثاق الأمم المتحدة وبالتالي لموجبات الشرعية الدولية.

أولاً جوهر القانون الدولي الإنساني (قانون النزاعات المسلحة قانون الحرب) ين القانون الدولي الإنساني هو قسم رئيسي وأساسي من القانون الدولي العام. يتألف من مجموع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تحدد قيود استخدام لقوة العسكرية في النزاعات المسلحة بهدف

- أ - تأمين الحماية للمدنيين وبعض فئات الأشخاص والأعيان
- ب - تأمين الحماية للأشخاص الذين لم يمدوا هاديين على المشاركة في الأعمال العدائية (العاجزون ضحايا الحرب)
- ج - تحميم المماناة الإنسانية عن ضحايا القتال والأضرار والعساكر التي تسببها الحروب إلى أقل قدر ممكن.⁽¹⁾

(1) الدكتور السيد تركي علي حواد «العنف المبرر» دار المؤلف - بيروت 2001 من 32 الأعيان هي المشكلات الشديدة

ومن خلال تحكم القانون الدولي الأساسي بالعلاقة بين الدول وأطراف المراع عن طريق فرض مدير عملية في مضمون اتفاقيات ومعاهدات دولية تشرم هذه الدول احترام هذه المدير وتمييدها هي شكل قواعد تنفيذية واقعية تتماشى مع المبادئ الأساسية لإدارة العمليات الحربية والأمنية

صحيح أن الضرورة العسكرية ومراعاة الاعتبارات الإنسانية عاملان متناقضان، يعد كل منهما قوة الآخر أثناء الحرب والثورات الأمنية لكن لتجارب تمت أن تركيز الجهد الرئيسي على الأهداف لاستراتيجية نهجية والمواقع الحساسة والمناطق الحاكمة والاعتماد عن المدنيين وعتات الأشخاص المحميين والموقع انشي ليست لها قيمة عسكرية مما عاملان بحسبان الانتصار لمطلوب ومراعاة الاعتبارات الإنسانية الموحاة ومحورها عدم إحداث الام شخصية أو تدمير ممتلكات محمية بالقانون.

هذا الوعي يحرص وحده من خلال ذلك قيمة الحياة حيث الحرب وأن لعداء الإنسانية الناجمة عن الانتهاكات لا تروى بانتهاء القتال مما يجعل من تعذيب استخدام القوة العسكرية وصيقل المصير أمراً مبدءاً للطرف المتترم لمنصر وهي مصلحته منكما هو مبدء للطرف المهزوم.

يوجر ويقول أن جوهر قانون المراععات المسلحة هو التراصات ثلاثة

أ - لا تهاجم سوى الأهداف العسكرية فقط

ب - لا تهاجم المدنيين وعتات الأشخاص ولا عيان المشمولة بالحماية لا إذا نشئت مساهمتهم بالقتال أو أي عمل عسكري آخر

ج - لا تستخدم من القوة العسكرية ماكثر مما تحتاحه لإنجاز المهمة وتحقيق النصر⁽¹⁾.

ثانياً، القوانين والإنفاقيات المكونة للقانون الدولي الانساني

يعاظم القانون الدولي الأساسي الإنسان مباشرة وهو لم يعد قانون لدول والمنظمات الدولية فحسب بل أصبح قانون امرد الممنوع بشخصية قانونية ينصح جوهر هذا القول من

والجوانب المدنية والحواء (1) لا يصر منها على وجود السكر المدنيين أو مكثرة أماكن لعدم مرونه هذه
وتتطابق برقي برادروحي مناعقل ومعايير ر حية سيطرة على القوي والسيور عادية

(1) القانون الأساسي الجديد أصبح د حواء جون صبح بومير للمصحي تراجع الصيغة حسب الاوس (1949) م (1)
والصيغة حسب الفقيه 1949 م 51 وحواء أخرى

حلال استمرار أهم القوانين والإنصافيات المكونة وهي

أ - قانون العادات الفارسية، يرتكز على قواعد التي توارثتها المجتمعات بالمطيرة والعرف والماتعة عن

- المبادئ الإنسانية.

- أحكام الضمير العام

- ما توارثه الشعوب من العرف المستقر

ب - اتفاقية لاهاي لمؤتمر 1899 و 1907 وتضم قواعد تخلص بـ

- تنظيم وسائل حل المنازعات بين الدول بالطرق السلمية

فيود استخدام الأسلحة في المراتع المسلحة البرية والبحرية

ج اتفاقية هيج لعام 1907 وتضم قواعد تخلص بـ

1 - مفهوم الحياد.

2 - إدارة الأعمال الحربية.

3 - مفهوم الاحتلال.

د - اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وهي (١)

- الاتفاقية الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان

الاتفاقية الثانية لتحسين حال جرحى ومرضى وعرض القوات المسلحة في البحار.

- الاتفاقية الثالثة: بشأن معاملة أسرى الحرب.

الاتفاقية الرابعة: بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب

(هـ) القانون المختلف ويشتمل على

1 - اتفاقية لاهاي لعام 1904 لحماية الأعيان الثقافية في زمن المراتع المسلحة والقرارات المنظمة لها.

2 - المروبوكونلان الإضافيان لاتفاقيات جنيف الأربع والصادران في عام 1977 لاستكمال الحماية التي تكفلها الاتفاقيات في المراتع المسلحة الدولية وغير الدولية (المراتع الداخلية)

(١) حظيت هذه الاتفاقيات بمصروف عالمي باعبار أحكامها قواعد تشكيل قانونا ملوما

- المفاتلون الذين عجزوا عن القتال بسبب مرضهم أو إصابتهم بجروح أو أسرهم أو لأي سبب آخر بمنعهم من الدفاع عن أنفسهم عماصر الخدمات الطبية وأفراد الهيئات الدينية.

د - التماصب،

يتمثل هذا المبدأ في أنه لا يجوز الإضرار في استخدام القوة العسكرية ووسائل القتال بحجم لا يتناسب مع الميزة العسكرية و لمباشرة للهدف المقصود والمآية المتوخاة من هذا الاستخدام.

هـ - الإنسانية وعدم التمييز،

يفترض معاملة جميع الأشخاص معاملة إنسانية دون أي تمييز مرتكر على المرق الجنس العنصرية، الانتماء السياسي، وعلى المعتقدات الدينية، وخصوصاً الأشخاص الذين تشملهم الحماية بموجب القانون الدولي الإنساني.

و - النية الحسنة،

يتمثل هذا المبدأ بأنه يجب توافر نية الحسنة لدى كل من الطرفين المتنازعين بأن الطرف الآخر يعرف مصموم القانون الدولي الإنساني وسوف يطبقه خلال المراع ويحترم قواعده ولديه النية الحسنة هي تطبيق المادة ١٤٤ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تلزم "الأطراف السامية المتعاقدة بأن تنشر نص هذه الاتفاقية على أوسع نطاق ممكن في بلادها في وقت السلم كما في وقت الحرب، وتتعهد

بصفة خاصة بأن تدرج دراستها ضمن برنامج التعليم العسكري" (١).

رابعاً - القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني،

إن القانون الدولي الإنساني الذي يحمي صحايا المراتات يتضمن في جوهر أحكامه قواعد أساسية لها قوة النص القانوني الدولي وأهمها

١ - للأشخاص المأجرين عن القتال وعبر المشتركين بشكل مباشر في الأعمال العدائية حق احترام حياتهم وسلامتهم البدنية والروحية..

(١) الدكتور السيد المكي علي محمد طهوي "دراسات في الساحة - دليل الرئيس والمفاتيح - دار المؤلف - بيروت 2004 ص 29 - 30

- 2 - يحظر قتل أو حرج عدو منسلح أو مسلح عاجراً عن القتال
- 3 - يجب جمع الحرحى والمرضى والمصابين بهم بواسطة طرف المراع الذي يعصمون لسلطته ويمثل شارة التحليل الأحمر أو الهلال الأحمر الملامه التي تمنح هذه الحماية ويتعين احترامها
- 4 - للمقاتلين المأسورين والمدنيين الذين يقومون تحت سيطرة الطرف الخصم من احترام حياتهم وكرامتهم وحقوقهم الشخصية ومعتقداتهم ويبرم حياتهم من أي عمل من أعمال العنف أو الأعمال الانتقامية
- 5 - يتمتع جميع الأشخاص بالخصائص الفصائية الأساسية ولا تعرض أحد للتعميد البدني أو العقلي أو العقوبات البدنية أو المعاملة نمطه أو المهينة
- 6 - ليس لأطراف المراع أو أفراد قوتها المسلحة حق مطلق في اختيار طرق وأساليب الحرب ويحظر استخدام الأسلحة أو أساليب الحرب التي من شأنها أحداث خسائر لا مبرر لها أو ألام مفرطة.
- 7 - يتضمن على أطراف المراع في جميع الأوقات التعبير بين السكان المدنيين و ممثلين على نحو يقي السكان المدنيين والاعيان المدنية ولا يجوز أن يكون السكان المدنيون محلاً للهجوم ويكون لهجمات على الأهداف العسكرية حسب⁽¹⁾

خامساً - الأهداف العسكرية

- كيف يحدد القانون هذه الأهداف؟ يحددها بأنها هي
- الموت المسلحة بكافة جواعها وتشكيلاتها ووحداتها باستثناء أفراد الخدمات الطبية والهيئات الدينية والمواقع المعصية لها.
- المباني والمنشآت والمواقع التي توجد بها القوات المسلحة أو عتادها ومجهزاتها (مثل المواقع والتكتلات والمعارن...)
- المواقع الأخرى التي تساهم مساهمة عمالة بحكم طبيعتها أو موقعها أو عرضها أو استخدامها بالمجهود العسكري ويحقق تدميرها ميزة عسكرية اكيدة (مراكز قيادة مراكز اتصال مشاعل وورش الإصلاح أو ثرجمات النقاط الحاكمة) ويقتض الهدف العسكري هدف عسكرياً حتى في حالة وجود أشخاص مدنيين مدونه

(1) المبرر الأساسي لاحتياطيات مبيت وبروتوكولها الاصحيين - المادة 17 من نصيب الاحمر والهلال الاحمر - مبيت 1987 / ص 9

ستعكس بالتالي الأهداف التي يحظر مهاجمتها

المناطق الحامية المناطق المنشأة لحماية السكان من الأعمال العدائية وتشمل مواقع
الإستشفاء المنروعة السلاح ومناطق الأمان.

- المدنيون.

- الأفراد غير المقاتلين من الهيئات الطبية والدينية والمنشآت الطبية

- الحرحى والمرضى والعرقى.

- أسرى الحرب.

- المستسلمون من المقاتلين.

- منشآت وأليات ومواقع الدفاع المدني.

- المنشآت التي تحتوي على مواد خطرة.

المواقع الثقافية والعاملين فيها ووسائل النقل التابعة لها

سادسا - قرار الرئيس لإدارة العمليات مع احترام القانون الدولي الانساني:

قبل حوصر المراع لمسلح يحضر الرئيس أو القائد ويحفظ لقرار بتلازم مع القانون

لدولي الأساس إلى حدود نسبة ملائمة ويحجب على الاستثناء التالية

ما هي الطبيعة العمرانية وديمقراطية نفذة العمليات ومحيطها؟

ما هي المواقع والمنشآت وفئات الاشخاص المشمولة بالحماية والموسومة بتأثيرات
الحماية؟

وفي تحليله وقراره بحجب الرئيس أو القائد على الاستثناء التالية

1 ما هي الإجراءات لعملية نواجب اتحادها لوقاية تلك المواقع والمنشآت وفئات الأشخاص
المشمولة بالحماية من الأخطار والأضرار التي لا مبرر لها؟

2 ما هي التلميحات الواجب إعطاؤها للمرؤوسين لأحد الاحتياطات اللازمة وصماح عدم
انتهاك القانون على حلقة درجة الضرورة العسكرية (مع تأكيد مبدأ التناسب)؟

إن القرار الذي يتخذه القائد هو القرار الذي يسمي أهل قدر ممكن من الأضرار والأخطار
والالام التي لا مبرر لها على الفئات والمواقع المحمية.

وعند إسناد المهام ينبغي على القائد عدم تكثيف الصفاط المرؤوسين مما يتعارض مع

لعموم الدولي الاساسي، وتأمين التنسيق المستمر مع السلطات المدنية العليا من خلال اطلاعها كلما سمح الوضع العملي بذلك على التطورات المحتملة للعمليات الحربية و مخاطرها المتوقعة على مواقع المدينة والسكان كما لا يفرض مع متطلبات الامن الحربي هذه العمليات.

على الفئدة خلال تنفيذ قراره للمعركة مراقبة «نظم» عمليات، و«اصطاد» اسار» هي إطار الانحاء الرئيسي للعمليات العسكرية أو الأمنية، مع «المعاملة» على هامش المسورة للتدخل عند ضرورة بهدف إبعاد الدابير تمورية وإجراء لتدريبات الممكنة لمنع انتهاكات قانون النزاعات المسلحة⁽¹⁾.

ان القرار الذي يتخذه الرئيس هو القرار الذي يسيب أقل قدر ممكن من الأضرار والأخطار والالام التي لا مبرر لها على الصنات والمواقع المحمية بموجب القانون الدولي الانساني.

ويظل مسألة «ما إذا كانت» وأمر الرئيس لمؤوسه تشكل نوعاً من أنواع الدفاع لصالح المؤوس هي حالة الانتهاك موضوع جدل ويثير ذلك عن التمارس بين ما يقتضيه الإصطاد من ضرورة تنفيذ الأوامر وما تقتضيه العدالة من ضرورة عدم ترك مرتكبي الجرائم دون عتاب وتنصيص الآراء الأكاديمية في هذا الصدد إلى مدرستين رئيسيتين

الأولى، تقول أنه في حالة ارتكاب المؤوس انتهاكات أمر بها رؤساؤهم فإنه لا يحور إنزال العقاب بهم لأن قادتهم هم وحدهم المسؤولون وأنه يحور معاقبة هؤلاء كمجرمي حرب.

الثانية، تقول أن تصرف المتهم بناء على أمر من رئيسه لا يعفيه من المسؤولية لكنه قد يؤدي إلى تخفيف العقوبة إذا رأت المحكمة أن العدالة تتطلب ذلك

ومناقشة المدرستين تنتهي برأيي إلى القول أن أمر رئيس لمؤوسه لا ينبغي أن تشكل دافعاً مطلقاً وأنه ينبغي أن تتمكن المحكمة من بحثها كطرف محتمل

ومهما كانت مدرسة المسؤول - سياسياً كان أم عسكرياً - عليه أن يعتبر بأنه توجد بالمرصاد آلية للمراقبة والتحقيق، حالياً ولاحقاً، بوسائل فعالة تضمن تنفيذ أحكام

(1) الدكتور علي عواد (مدير بحثي) من مقال بعنوان «القانون النزاعات المسلحة - دور العمليات معلة» درسات أمنية عدد نيسان 2003

الاتفاقيات بحيث تستمر لدى الدول مسؤولية عامة بالرامية تطبيق تلك الأحكام وبضرورة احترامها بغير استثناء يخل بالعدالة الدولية.

وفي الختام يفتي السؤال الأخير، السؤال الصعب الذي يواحننا به طلابنا خلال القائنا معاصرات في القانون الدولي الانساني لماذا نتعلم هذا القانون ونشرب عليه طائما انه لا يطبق كما يجب؟ جوابنا هو الانتهاك يسمى إلى انتصار المنتصر ويريد من خسارة المنتهزم وحتى الحرب لها حدود، قول ندر أهمية من خلال الرامية مع انتهاكات القانون الدولي الانساني ومحاكمة المسؤولين عنها وصولاً إلى العمل الإنساني حيال الصحايا والمواقع المدنية والأعيان المحمية. يتبلور كل ذلك في ممرعة المسؤول - سياسياً كان أم عسكرياً - لحوار القانون الدولي الإنساني والنتائج هي

أ - تطبيق هذا القانون من قبل الرئيس المدني أو القائد العسكري (العادة 87 من البروتوكول الإضافي الأول 1977 لحماية ضحايا النزاعات المسلحة لجهة تحمل الرئيس مدنياً كان أم عسكرياً المسؤولية المباشرة).

ب - تمتد الإغاثيات والمعاهدات التي صدقت عليها الحكومات. وتعد الإشارة هنا إلى ما واكبناء من مشاركتنا في مؤتمر حقوق الإنسان في السلم والحرب (الرياض - 2002م) من الاهتمام الخاص الذي أولاه المأمور له الأمير نايف بن عبد العزيز - راعي المؤتمر ولي العهد السابق رئيس مجلس إدارة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - بموضوع إنشاء قسم الأمن الأساسي في الجامعة لتدريس وتمييد وتطبيق القانون الدولي الأساسي في برامج علمية هادئة ومنظورة نصوص القيمة المهمة القانونية للقادة العسكريين والأمنيين. كما يشير إلى الجهود الهادئة التي بذلها ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس وزراء ووزير الدفاع الأمير سلمان بن عبد العزيز عندما كان أميراً لمنطقة الرياض في سبيل إنشاء اللجنة الوطنية للقانون الدولي الأساسي لتأمين تمتد الإغاثيات والمعاهدات التي صدقت عليها حكومات المملكة. مما يساهم في تحقيق الأمن الأساسي ويبرر صورة خارجية تليق بكيان الدولة في المجتمع الدولي. وشهد اليوم الترحمة العملية لشعار (مملكة الأساسية) الذي هو هدف القانون الدولي الأساسي في دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في القمة الاستثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي (مكة المكرمة - 15 آب 2012م) إلى تأسيس مركز للحوار الأساسي لترجمة القيم الحضارية التي تليق بالإسلام وتاريخ الأمة. وهذه القيم الأساسية تجسد جوهر أحكام القانون الأساسي التي مانت بها

الشرعة الإسلامية السمحاء هي التي هانوس ومسمى 'الحز'

ج - كشف انتهاكات العصم والممؤول عنها (رئيس مدني فائد عسكري إلح)

د - تحقيق لعدالة لعدالة الدولية وردع ومعاقبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد
الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية والحفاظ على لاسم والنسب الدوليين تحت مظلة
الشرعة الدولية

عرها الحرب. ومن يعرف للحرب يمدرك هيمه السلام والعدالة أكثر

**القانون الدولي الانساني ومسؤولية الرئيس
(أو القائد الأممي/العسكري) في تطبيقه.^١**

(I) دراسة قدمت كمنهجية من صميم فلسفة العلوم، فدراسة حول «العلوم» هي علوم الإنسانية التي يطرحها مستطيد
بداء جيف - (Alderson & Houghton) بالاعتماد على نموذج «جيف» لخصائصه والاعتماد على جيف (2014: 4-7)

مدخل

هي مراجعة وثيقة لمصموم الاتفاقيات و المعاهدات مكونة لقانون المراتب المسلحة
بمكنا عرخص لمطبخ للمعمل على الحسميد الدولي يهدف لمحمف من المعاهد الإنسانية والام
صعبا لحرب يقضي النمط الأول بضرورة اعتماد الحكومات المعاهدات لدولة ومرعاة
البرماتها في زمن الحرب ويقضي الثاني بإنشاء إطار تنظيمي تنمهي لضمان الامتثال
لهذه الاترمات الدولية إطار له تأثير عامودي من نقادة باتحاد لرعاقل الأدي وأنسب
التجارب أن من شأن الجمع بين الاترمات الدولية والإطار التنمهي أن يحمل السلطات
السياسية والميادات العسكرية على التصرف وفق مقتضيات الأساسية

أولاً مسؤولية الصابط القائد هي زمن السلم، هي الإطار التنمهي المتعلق بالقيادات
العسكرية يمكن تلخيص مسؤولية القائد هي زمن السلم الثاني

أ) التدريب والتعرض على تطبيق قانون المراتب المسلحة وعرض عناصر الاستجابة لتفانيه
المسندة من الارث الديني والحضاري والحضرم المدم من جهة، ومن الترمات الغصاء
العسكري الذي يشرح بترام دولة من جهة أخرى على قيده القوات المسلحة إدراج
مادة هذا القانون هي توجيهات التعليم السنوية وعلى مختلف المستويات من الناحيتين
المطربة والعملية بعدها يولى الصابط القائد برحمة هذه التوجيهات إلى برامج تعليم
تكمل الاستجابة التفانية المشوابة

ب) التأكيد من أن مرفوسيه، أي قادة الوحدات ومن خلالها مصدر الوحدات على هيئة
وصحة من الترماتهم بمقتضيات قانون المراتب المسلحة

بحقق لصابط القائد هذا التأكد من خلال استعير التعليم الدوري عن الوحدات
وأثناء المناورات والمشاريع التكتيكية

ج- التمييز الدائم بين الأعداء القتاليين وغير القتاليين أثناء احتدام القتال ضد قوات
عدمية تضمن أمر العمليات (أمر القتال) الخاص بكل عملية قتالية الترمات لمباشرة

(أ) الدكتور علي عواد (عميد ركن م) - نصف المصموم قانون المراتب المسلحة و حقوق الإنسان و د. مازن بيروب
2001 ص 81 - 84

لضمان هذا التمييز.

د - الاستعلام الكافي عن قوات العدو و خاصة لجهة المصح الاستطلاعي لبقعة العمليات
التي تقع الجمرات واشتمالها على الأعيان المشمولة بالحماية التي العسكرية و صمته
العالية و أعمال النظم العسكرية التي يمكنه في العدو اللجوء إليها . الخ.

هـ - التعاون الوثيق مع السلطات المحلية و الاشتراك معها لوضع المحطات المسبقة لجهة

1 - نشاطات قوى الإصغاء والدفاع المدني و جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
و استخدام شاراتها بأعين الملاحة للمدنيين و تعليمها و تنظيم أحكام استهدافها

2 - إخلاء المدنيين من بقعة العمليات العسكرية إلى الحلف أو إلى الملاحة المحيرة
وفقاً لتقدير الصابط القائد و دون أن يمس هذا الإجراء الأمن الحربي (العسكري)
للعمليات.

3 - تجهيز و تعبئة أنظمة لإدارة و توزيع المهام على مختلف قوى و قوات الإخلاء

و - التعاون الوثيق مع السلطات والهيئات المدنية (وزارة الصحة والمستشفيات خاصة
الصليب الأحمر والهلال الأحمر الجمعيات الصحية الأهلية) لتنسيق بين الخدمات
الطبية العسكرية والخدمات الطبية التابعة لتلك السلطات والهيئات تتضمن تعليمات
التنسيق التي يعممها الصابط القائد في أمر العمليات (أمر القتال) على الوحدات
المروسة قطاع عمل هذه لخدمات⁽¹⁾. مساهمة المدنيين بالعمل في الوحدات الطبية
العسكرية، ومساهمة العسكريين بالعمل في لخدمات الطبية المدنية تعليمات استخدام
السلاح داخل المنشآت الطبية⁽²⁾ والتشديد على أن مشاركة الوحدات الطبية بالقتال
يعبر بقطاع حقها من الحماية (المادة 19 من ج 1) تعليمات استخدام الشارة الطبية
و عدم التهاون في ضبط هذا الاستخدام⁽³⁾. تعليمات تطبيقية لمصل أماكن معالجة
جرحى لموى التابعة لهذا القائد عن أماكن معالجة جرحى العدو

ر - تحديد الإجراءات العملية الواجب اتخاذها فور ظهور حاجة المرافق العامة للسداد إلى

(1) يمكن أن تكون الوحدات الطبية العسكرية أو مدنية و هي تشمل المسودات الطبية و حمار الأتوية و مركز العلاج
و المستشفيات.

(2) يجوز لأمر الخدمات الطبية أن يحدو لجنة شخصية للدفاع عن أنفسهم أو عن الجرحى و المرضى الذين يوصون
بهم (مادة 22 من ج 1 مادة 23 من ج 1)

(3) يوضع الشارة المميزة للصليب الأحمر (الهلال الأحمر) على المباني التابعة للخدمات الطبية و على أدرج العاملين فيها
ولا يجوز إخفاء هذه الشارة إلا بضرورة عسكرية

الدعم العسكري وذلك ضمن الامكانيات العسكرية المتاحة

ج. تصميم مدهج لتدريب مسبقاً و امر العمليات (عمر الصالح) لاحقاً أخوة و صحة على أسس الصباط

المروسين المتوقعة وهي

- 1 ما هي الإجراء التنظيمية التي تحدد السوت حيل سرور بدو و حرجاء؟
- 2 كيف يتم تدريب الامدادات البوحيسته مع تأمين حصول قنوياتها عن باقي قنويات الإحلاء تقادياً للاخطار التي قد يتعرض لها لجرحى و المديون و الأمرى
- 3 ما هي المبادئ التي يجب التركيز عليها خلال تدريب القوات قبل حوص العملية العسكرية؟
- 4 ما هي التوجيهات و التعليمات التي يجب أن تتروود بها الوحدات الصغيرة العاملة في قطاع معرول تقريباً (عازت دوريات استطلاع عناصر المعركة القريبة)⁽¹⁾ بشأن السلوك وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني.
- 5 ما هي التعليمات المناسبة التي يجب أن يتروود بها العسكريون لمعرفة سلوكهم ابو حب القرامه عمد و هو عهم في الأسر (حقوق الأسير) أسلوب التعامل مع الوثائق العسكرية مبعاء لاستثمارها في الاستسلام المعادي) بما يتوافق و هانوس امزاعات المسلحة⁽²⁾

ثانياً مسؤولية الصباط القائد في حالة الحرب:

نصح الجيوش النظامية حططاء دقيقة للقتال وتعبيد المهام الإستراتيجية العملياتية والتكتيكية التي تكلف بها من القيادات سياسية و عسكرية العليا، وبشأن لا يجوز لقيادات

(1) وحدات صغيرة تعمل بشكل غاري وكماش - تتحتم بالحدود و مناطق مصدرة من عنصر الإنسان بشكل سياسي سرور أهمية اعداد البطار - الإسراء لمعالجة الظروف المعيشية الصعبة التي تعيق حصول عناصر وشروط المعركة القريبة وهذه الظروف يرادها قد تدفع المصمم الى ارتكاب الأخطاء كحال الوحدات الصغيرة الممثلة

(2) بعد احترام شخص الأسير عدم تعذيبه ومضروء عدم ستملاله لمخاربات العلمية عدم مبروصه لأعمال سقاميه بصحت أسير الحرب و التماس العسكرية و مواد الحماية الشخصية (الطور مثلاً) الأوسمة و البشارات و معدات الأكل ومطعم ماء و الأكل المبروم ساطعة جوية وتملاص المصعدة التماس الخاصة الأعراس الشخصية (صور ورسائل عائلية) (المادة 18 من ج 4) يجب حلاء الأسير بأسرع وقت ممكن الى منطقة آمنة (المادة 19 من ج 4) ولا يمكن إرساله الى منطقة مبرورة بالسير (المادة 21 من ج 4) - يؤكد الصباط القائد بر مسؤولية معاملة الأسرى من واحداً لانهم يمتون بحسطة الدولة لا بحسطة الفرد و الوحدات العسكرية التي أسروهم (المادة 1 من صيغة)

حوالي 191 دولة صادقت على اتفاقيات جنيف وبعض المعاهدات المكونة للقانون الدولي الإنساني أن تحفظ لعملياتها العسكرية و تصوغ أوامر عملياتها (أوامر قتال) بما يحالف قواعد هذا القانون الذي تعهدت بتعميده بعد المصادقة عليه

و لكن، ماذا تفعل القوى المتقاتلة في معاركها فرستها طرود طائرة بتعد فيها القائد المرووس قرارات هورية بتسدي بها لوضع تكتيكي ملح؟ ماذا يقرر هذا الضابط لمواجهة ضرورة منع العدو من اجتياز منطقة هلة بالسكان، أو تدمير مريض مدعوي بالقرب من محطة توليد طاقة خطيرة؟

يتمثل جواب قانون المراعاة المسلحة على هذه الأسئلة بوضع قواعد تُقيد قرارات الضابط القائد في حالة الحرب،

هذه لقواعد لا تسمح بتعميد المهمة القتالية و تحقيق النصر، بل تسمح بذلك مع مراعاة تعمد قانون جنيف وصبط التدمير و عدم إلحاق أضرار و الام ممرطة بالعدو لا مبرر لها

لذلك، يحتاج الأمر إلى ضابط قائد ماهر شديد الحراس يراعي خلال معركة ما يلي (1)

- السيطرة النامة على مرووسه و على مصادر التهر ل منع الانتهاكات الجسيمة لقانون الحرب.

الاقتصار على العمليات اللازمة لقهر العدو و هزيمة و يدكر أن تدمير 60 - 70 % من قدرات العدو البشرية و العسكرية يكفي لقهره و التعب عليه، وبالتالي لا يكون هناك مبرر لتدمير باقي أهراده أو ممداته (حتى لثب لا يهر بمضة فائقة على حصمه المثرأع (1)

- عدم جوار إصدار أوامر أو التخطيط المسبق لعدم إبقاء أحد من العدو على قيد الحياة - الإمتناع عن العمليات أو استخدام الأسلحة التي نسب تلاماً أو أضراراً لا مبرر لها والمحتور استخدامها دولياً،

عدم استخدام الهجمات العشوائية وهي التي لا توجه إلى هدف عسكري محدد

- عدم القيام بهجمات ردة ضد السكان المدنيين أو الأعيان في المدينة.

- الحرص التام على توجيه كل عمليات و مصادر بهرانه للأهداف العسكرية وعدم إصابة غيرها من الأهداف إلا عرضاً و بشكل غير مباشر، و الحقيقة أن تحقيق تلك المعادلة الهامة وصبط توارها باستمرار يتوقف إلى حد كبير على التدريب المسبق في وقت السلم

(1) الدكتور علي حوام (معيد وكي م.)، القصف الممرطة مرجع سابق ص 87

الذي يلزم بصياغة و اعتماد على كـر العمل لعمال من ناحية و على قواعد القانون الدولي
الإنساني من ناحية أخرى حتى يكون اهتمامهم عن ضلالي سار من مواضيع الاحكام
مماثلاً كما هو الحال عند اهتمامه على موضوع لافهم (استجابات للمناخية) ¹ ان
في حالة الحرب يوجد الصابط القائد بـلغة بـلغة من المسؤوليات

- مسؤولية خلال الهجوم

- مسؤولية خلال الدفاع.

- مسؤولية خلال القتال التآخيري.

وبما أن فضل التآخيري يشمل من دفاع وهجمات مماكسه يستطرق إلى مسؤوليات
الصابط القائد هي عمليات الهجوم والدفاع.

21 - مسؤولية الصابط القائد خلال الهجوم

أن المسؤوليات العمالية لصابط القائد تقع من مضمون مبادئ وقواعد قانون
المراعات المسلحة لـمـمـثـلـة أـمـاً لذلك سـوـجـرـها قـالـياً وهي

- يحظر على الصابط القائد

1 توجيه الهجوم إلى نحو هدف عسكري معين بعد تعيين موقعه و التحقق من صفة هدفه
ووصوح ²

2 معالجة عدد من الأهداف العسكرية المتتالية والتي يقع بينها هـمـات اشخاص أو أعيان
مشمولة بالحماية على أنها هدف عسكري واحد ³.

ب- ينبغي على الصابط القائد

1 أن يختار الهدف حين يكون العبر ممكناً بين عدة أهداف عسكرية تحقق الميزة
العسكرية ذاتها الهدف الذي يتوقع أن يؤدي الهجوم عليه إلى أقل قدر من الاضرار
على قنات الأشخاص والأعيان المحمية ⁴.

2 أن يأخذ الاحتياطات الضرورية عند اختيار نوع الأسلحة المستخدمة في الهجوم بحيث

(1) دراسة من القانون الدولي الإنساني ، الصادر عن مركز بيركمان 2000 ص 211

(2) المواد 48-49-57 من بـ ج 1

(3) المادة 51 من بـ ج 1

(4) المادة 57 من بـ ج 1

ينتمد مهمته بأقل قدر من الحساسية في صفوف فئات الأشخاص المدنيين

3. أن يراعى في اختيار اتجاهات الهجوم الرئيسية (والثانوية إذا أمكن) وتوقيته أن يوجه أقل قدر ممكن من الأضرار في صفوف المدنيين⁽¹⁾

أن يوجه إداراً مسبقاً بالهجمات التي يحتمل أن توقع الأضرار وأضراراً بالأحياء السكنية إذا سمح الوضع العملي بذلك و دون المس بالامن القومي (إطلاق نار تحذيري في الهواء، فتح مسالك تشكل مفاصل خروج من قاعة الخطر، إلقاء منشورات من الطائرات) هي كافة الظروف يكون الهجوم الذي يشهه القائد مشروعاً حين يستهدف حصراً القوات المسلحة والمنشآت والمواقع والاسعة والليات وكافة الاعر من المشتركة هي المجهود الحربي

إن التزام الضابط لقائد بالمسؤوليات الواردة أعلاه، المركر على إصطلاح قيادته السياسية - العسكرية بدور أساسي في عملية فتح المعاركات الحسنة لقانون التراعات المسلحة⁽²⁾، يحقق ضبط اللأزم للقتال وأبعاطه ووسائل التدمير المحسنة وبصع فوداء صارعة على المرووسين (ضباط، ورتباء وأفراداً) لجهة حرية أحداث اللام والأضرار خلال عمليات الهجوم خصوصاً، وأن هذه اللام تتدمر باصطراد مع تقنية الحديثة في الأسلحة التدميرية

22 - مسؤولية الضابط القائد خلال الدهاج:

كما في الهجوم سيمد إلى إبحار المسؤولية التي يمكن استخلاصها واستنتاجها مما سبق كما يلي:

أ - يحظر على الضابط القائد:

- 1 استخدام المدنيين والأعيان والمواقع المدنية وفئات الأشخاص المشمولين بالحماية كدروع بشرية ساعده في الدهاج وتقصدي لهجوم العدو المتوقع
- 2 تنظيم عملية الدهاج (قطاعات مدافعة محاور عملانية أو لوحشية مراعى مدھية وأسلحة إحصالية مراكز قيادة عقد اتصال) داخل المناطق لاهله بالسكان

(1) في حالة ارتكاب مخالفات حسيمة بدور قيادة سياسية عسكرية (ظروف المعارك) حسب إصطلاحات نصين المحسن بارتكابه من المعاملة أو بغيرهم - في طرف معاكس آخر لمحاكمتهم ما راجع بوجه لدى طرف المدكوز أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص

(2) المادة ٦٨ من ب ج ١

3 استخدام لمدارس المميرة لحماية استخداما ، عشوائيا ، (بجانب اتحاد التماسر
الضرورية كي يكون هذا الاستخدام منسجما.

يحدد التوضيح في هذا الموضوع على كافة عناصر الموت المسلحة معرفة شارب
المميرة الحماية المحددة هي دون اشراف المسلحة والمعتمدة لتأمين الحماية المشروع
للاشخاص والموقع والمعدات خلال القتال وعدم التعرض لهم بأي شكل من الاشكال الا اذا
أسه استمالها لمبر الأهداف التي وجدت من اجلها

فصل المادة (14) من تصفيه حبيب الاولى بأنه ، لا يجوز بأي حال الهجوم على المنشآت
الثابتة والوحدات المتحركة تابعة للخدمات الطبية بل يحرم ويحظر في جميع الاوقات
بواسطة أطراف المراع والسراط الاساسي لاستمرار هذه الحماية هو عدم المساهمة
بالاعمال الحربية تحت طاعة سقاط الحق بها بمصفي ن يحمل افراد الخدمات الطبية
طائفة هوية خاصة ووضع الشارة المميزة على الدراع للتمكن من تمييزهم واحترام حق
حمايتهم بحق هؤلاء حمل سلاحه شخصية للدفاع المشروع عن النفس أو عن حراهم
ومرضاهم. إذا وقع البعض منهم في قبضة خصم فلا يجوز اعتبارهم اسرى حرب بل
يجوز السماح لهم برعايه اسرى الحرب اناسين لقواتهم اما العسكريون انديين يكلمون بمهام
خدمات طبية مؤقتة (ممرضون مساعدين حاملين معدات) فيتمتعون أيضا بحماية ولا
يجوز مهاجمتهم ومعاملوهم كأسرى حرب لدى وقوعهم في قبضة العدو

كذلك ، فصل المادة (15) من البروتوكول الإضافي الاول بأنه لا يجوز مهاجمة المنشآت
ووسائل النقل والاشخاص الذين يحملون شارة الدفاع لمدني (مثل اوراق متساوي الأصلع
على أرضية برتقالية)

بحسب لاهد الدفاع لمدني حمل سلاحه شخصية مميزة للدفاع عن انفسهم للحمايل على
النظام وليس لمجابهة القوات المعادية

أما افراد المنشآت الديفية ، أي رجال مدني وعدى وقوعهم في قبضة العدو لا يمكن
اعتبارهم أسرى حرب بل يسمح لهم بكتابة الاحداث لروحهم لأسرى الحرب التابعين قوات
بلدهم⁽¹⁾

(1) المذكور على مواد المادة 15 من ميثاق جنيف دون اشراف المنظمة الدولية للصليب الأحمر
عدد 21013

(ب) ينبغي على الضابط القائد،

4. أن يعتار من بين المواقع الدفاعية، عندما يكون لاحتبار ملزماً، الموقع الدفاعي الذي يتوقع أن يسبب عند مهاجمته من قبل لقوات لمعادية أقل قدر من الأخطار والأسرار على الأحياء السكينة (المدينيين) وعلى هئات الأعيان لمحمية
5. نقل المدينيين (وهئات الأشخاص المشمولين بالحماية) ولأعيان الحصارية التي يمكن نقلها وقبل بدء العمليات العسكرية إلى مناطق بعيدة عن نفعه هذه العمليات ولا تفرسهم للأخطار المتوقعة لاحقاً عند تطور القتال⁽¹⁾
6. نقل المرافق المدنية (دفاع مدني، صليب أو هلال أحمر، مؤسسات أهلية إغاثية) إلى مواقع خارج قطاعات الأهداف العسكرية بالتنسيق مع السلطات المدنية المحلية وتعاونهم (حاكم إقليمي، محافظ، هاتمقام رؤساء المؤسسات لأهلية)

ثالثاً - قرار الضابط القائد للمعركة وإدارة العمليات،

قبل حوص القنل يحضر القائد ويحفظ لقرار معركة يتلاءم مع قانون المرات المسلحة إلى حدود نسبة ملائمة والعامل الأساسي في اتخاذ هذا القرار هو عامل الاستعلام وجمع المعلومات الذي يسمح له بتحديد الوضع لتكتي وتسيط حرقات صوتية على الإحتياطات الواجب اتخاذها لإحترام قواعد هذا القانون.

في استعلامه يحيب لصابط القائد على الأسئلة التالية

- أ- ما هي الطبيعة الجغرافية والديمقراطية لبقعة العمليات ومحيطها؟
- ب- ما هي المواقع والمبشآت وهئات لأشخاص المشمولة بالحماية؟
- في تحليله وقراره (محموم، دفاع) يحيب الضابط القائد على الأسئلة التالية
- 1- ما هي لإجراءات العملية الواجب اتخاذها لوقايه تلك المواقع والمبشآت وهئات الأشخاص المشمولة بالحماية من الأخطار والأسرار شي لا يمرر لها؟
- 2- ما هي التعليمات الواجب إعطاؤها للصباط المرؤوسين لأحد الإحتياطات اللارمة وصماي عدم انتهاك قانون المرات المسلحة على حلعية دربعة الضرورة العسكرية (مع تأكيد مبدأ التناسب)؟

(1) المادة 58 من ب ج 1 من كتاب «الصف المصروف» في جوامع مرجع سابق من 92 9

خلاصة وتوصيات

القرار الذي يتخذه القائد هو القرار الذي يستتبع أقل قدر ممكن من الأضرار والأخطار والالام التي لا تمرر لها على المئات والمواقع المحمية

وعند إتمام المهام ينبغي على القائد عدم تكليف اصحاب المرووسين بما يتعارض مع القانون الدولي الأساسي وتأمين النسيب المستمر مع السلطات المدنية المحلية من خلال إطلاعها كلما سمح لوضع العملائي بذلك على التطورات المحتملة للعمليات الحربية و محاطتها المتوقعة على المواقع لمدة أسابيع وأحياناً بما لا يتعارض مع متطلبات الأمن الحربي لهذه العمليات

على القائد خلال تنفيذ قراره للمعركة مراقبة «نظام العمليات» و- اصحاب القرار- هي إطار الانحاء الرئيسي للعمليات العسكرية أو الأمنية، مع المحافظة على هامش المروورة للتدخل عند الضرورة بهدف إبعاد التدابير المؤذية وإجراء التعديلات الممكنة لجميع انتهاكات قانون المزايدات المسلحة

وتظل مسألة «ما إذا كانت أوامر القائد بمرووسيه والعصبة على قراره للمعركة تشكل نوعاً من أنواع الدمار في حالة الانتهاك» موضوع جدل وبغور ذلك عن المعارض بين ما ينص عليه الإصبات العسكري من ضرورة تصيد الأوامر وما تقتضيه العدالة من ضرورة عدم ترف مركبي الحمر ثم دون عقاب وتنظيم الآراء لأكاديمية في هذا الصدد إلى مدرستين رئيسيتين

الاولى تقول انه في حالة ارتكاب المفاتيح انتهاكات أمر بها فادتهم فإنه لا يجوز إمرال العقاب بهم لأن فادتهم هم وحدهم المسؤولون وأنه يجوز معاقبة هؤلاء كمحرمي حرب الثانية، تقول أن بصرف المتهم ساء على أمر من قائده لا يعصيه من المسؤولية لكنه قد يؤدي إلى تعميم العقوبة إذا رأت المحكمة أن العدالة تتطلب ذلك

ومناقشة المدرستين تنتهي برأيي إلى القول أن أوامر رئيس لمرووسيه لا ينبغي أن تشكل دواعاً مطلقاً و انه ينبغي أن تتمكن المحكمة من بحثها كطرف محقق

وأخيراً، مهما كانت مدرستك أيها المسؤول، عليك أن تعتبر بأنه توجد بالمرصاد الية للمراقبة والتحقق، حالياً ولاحقاً بوسائل فعالة تضمن تصيد أحكام الإنفاقيات بحيث يستقر لدى كل الحيوش مسؤولية عامة بالرامية تلك الأحكام و ضروره احكامها بمر استثناء يحل بالتأكد بالعدالة الدولية

تحديات القانون الدولي الإنساني: الواقع والتطلعات^(١)

(١) دراسة أجريت في مدينة بزملة بالولايات المتحدة - حقوق العدد ١٦ - كانون الثاني/أذار 2021

تمهيد:

كان جميع المشاركين في ملتقى النجعة النبوية للصليب الاحمر لدى عهد في الساعة الكبرى لعاصمة السوربون في باريس بتاريخ ٤/ شباط/ ٢٠١٩ يصغون الى كلمة وزير اعدون الفرنسي برنارد برييه ويحذقون بوجوه بعضهم كمن سبحت عن مجهول عنه بعده عند الآخر حين قال الوزير -لم يشهد العالم منذ هذا القدر من الحروب ولا هذا القدر من المذابح ولم يحدث أن أصابت هذه الحالة من المجرأ-

المائد، سياسياً كان أم عسكرياً هو المدرك الاول لعمى هذا الحول والمدرك الاول للعبء الثقيل اماهم عن المرات المسحقة والرها القوي من الماحية الاسبانية لجهة حرق المايون لدولي الإنساني وسحق الملايين من نصحايا لأفريقيا - حروقات امت حديثها لدرجة انها هي اغلب الاحيان لم توفر الظروف المواتية لعمل المنظمات الإنسانية، حكومة كاسب أم عبر حكومية

تشاهد احتمال عهد الميلاد والشجرة المردانية بانوان الدنيا وأصواء -بندج والسمر الصحري- تشاهد -حرض التمرد، ورمة الاوراق المتلاشنة ووجوه أطفال علاء الدين -وصحاء طفل عبيك وجوه أطفال تعلق في اللاشيء- هي المجهول ترعد سلاماً وأماناً قبل كل شيء، ثم الطعام والماء وضروريات الكائن الحي

وبلح، اسرحاء الصمير، دروته هي وجه الطعنه -إبرسنا- التكوونية التي تماثل مع ميلشيات الحرب الأهلية وهي في سن الثانية عشرة بدل اللعب بدمرائس! كما هي حسد الطفل في -قانا، دون رأس- كما هي وجه محمد الدرة في عره^١ - يعصر في تحسد والوجه شيطان وبعبث شيء، واحد الطم ورائحة البارود يعصران -والإنسانه عائنة

تمكس الحرب المبررة القدر به لدى الإنسان -إحدى أقوى عرائره - ومن خلال كونها لعلاقة المستطرة بين الشعوب منذ الارل فقد تسببت خلال ٢٠٠ سنة الأخيرة من التاريخ

(١) -لا اعتمد ان يا هذا سبسي في عاين صورة -برد- وخرج من -سبب من تحت صعيد الد -قور- بعد ١٠ حواء- من جنين نظام -حرض- سرحس المنك -د- الى بي -يد- التمير -علاء- بملكه العربية -سعوديه-

بموت 5 مليارات إنسان وخلال 340 الأخيرة لم يعرف العالم سوى 250 عاماً من السلام العام قصت الحرب العالمية الأولى على 10 ملايين إنسان بنسبة 20 مقاتلاً مقابل مدني واحد، دون الأخذ بالحسبان 21 مليون وفاة ناتجة عن الأوبئة⁽¹⁾.

وهي الحرب العالمية الثانية قتل 40 مليون إنسان بنسبة تتعادل بين العسكريين والمدنيين وبين عامي 1945 و 1984 أصبحت نسبة النضحايا تقدر بـ 10 مدنيين مقابل عسكري واحد وهي المقدير الأخير من لعام 2000 قدرت المؤسسات الإنسانية الدولية النسبة بـ 95 مدنياً مقابل 5 عسكريين وفنذر النسبة هي حال اندلاع حرب نووية بـ 100 مدني مقابل عسكري واحد⁽²⁾.

وهي اعتقاد أن نسبة النضحايا المدنيين قد ارتدت منذ العام 1984 وحتى نهاية القرن العشرين بسبب طبيعة المفاعلات الحديثة التي اجتاحت العالم، إذ أصبحت المفاعلات هي أغلبها ذات طابع غير دولي - طابع انمي - قومي يمارج مع طابع حروب التحرير الانضائية وحروب تحقق - تحكم الدني، وبالتالي يضمن تأثيرها معمل الكتلة الضخمة للمجتمع محور الصراع وساحته.

«إن نهاية القرن العشرين لا تطاق»⁽³⁾ لأن لأثر الإنساني لـ «الصراعات الحديثة، التي زدهرت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة كان عميقاً جداً، ضعف دور «شرعية الدولة» هي هذه الصراعات وبروز محايها المصنجات والإثبات والرمر والمصانبات والماعيات - والمنتج الرئيسي هو حرق كل قواعد السلوك الإنساني واعتصاب مقتنصبات القايون اندولي. تتمحور أسباب الحرق والاعتصبات المذكورين بصورة حذرة هي مشاركة المبلشبات الرمر المسلحة والمرترعة الحيوثر «نظامية» في أعمالها العسكرية وهي هجمات عشوائيه وممارسات مستهكة لحقوق الإنسان مما يفاقم من تقيد المراع، وبالتالي يبرر الصعوبات حلية أمام ممارسة العمل الإنساني لمصالح النضحايا وتتصاعف هذه الصعوبات في ظل القيود الخطيرة (قومية، انسية، سياسية...) التي تعترض تقديم العداء والدواء وضروريات الحياة للسكان المدنيين ولغيرهم ممن هم خارج القتال - والذين يتحولون إلى معظم الأحيان إلى رهائن.

(1) جان بكيه، «الضمير الدولي الإنساني - تطور ومبادئ»، معهد غيري ديوان للنشر، جيف 1984، ص 81

(2) القايون الدولي الإنساني - تطوره ومبادئه، المراجع السابق ص 83

(3) Le Monde Diplomatique عدد تموز 1999

• حتى الحرب لها حدود حول سرور أمة بعد إعلان كافة منظمات الإنسانية الوطنية ولدولة أن ٤٠% من مصحايها الحروب تعديته هم من المدنيين مقابل نسبة ٦٠% خلال الحرب العالمية الأولى وهذا حول سبب دور من خلال تأسيس على تكثيف الجهود لمنع الانتهاكات ومعدسرتها وصولاً إلى ممارسته العمل الأساسي السامي حيال المصحايا امان المراعاهات المسلحة

١- الذنب والإنسان...

حتى عندما يتصارع دنيان من يشعر بصعقه ووهي قويه و قتر ب هريمته يترحم بحور مرتحية ماذا عنه نحو الامام بانحاء الاسن معلنا استسلامه والذنب الاخر لا يحبر عليه بمصه فائله، هذا ما يعله الحيوان

بالمقابل نقرأ لكاتب ريمون داحيل، عن شاهد عيان عما فعله الانسان في حرب عابرة.

• كان في المعمد دماء كثيرة اريق وحقت الحث تسبح فيها وكنت الادرع المبتورة والأيدي المقطوعة عائمة فيها...

تعودنا المقذرة المؤثرة إلى استنتاج وحشية الانسان ان صراعه مع أخيه الإنسان على يعود الدنيا وحيرات الأرض، وإلى التأكيد أنه هي عمق التاريخ كان الأقوى هي المصمعات القديمة يتبع بنصاره بمدافع وحشية أين منها وبلات لمعارك

إذن..

- كي لا يكون الإنسان أكثر حيوانية من الحيوان..
- وهي سبيل تطبيق أدبنا السماويه كافة وهي الجمع الروحاني الأول لقانون السر عاب المسلحة...
- وكي يعمل الحرب والعمليات الامنيه، في حال كرهه عليها، أكثر انسانيه
- وكي يلتزم تطبيق ما تمهدت به حكوماتنا في صديقتها على معاهدات حصارية
- وكي تطبيق شعاره حتى الحرب لها حدود...
- وهي سبيل الوصول بقوانين المصنعه إلى مرحلة الاسحانه استعائيه اثناء العمليات العسكرية - الامنيه...

• وهي سبيل كشف انتهاكات العدو خلال النزاع المسلح

• هي سبيل كل ذلك...

يفتصص تعليم مبادئ وقواعد قانون المراتعات المسلحة. وعندما يدرب هذا القانون يتوصل إلى ثلاث نتائج أساسية

- أولاً: لا بدع صناعيا آخرين هي مكان ما من العالم يرددون ما هالته، إيماء بكارهما بوفيتش، التي تركت لبؤسة لاجئة. اعتقد أن القانون الدولي الإنساني جيد للغاية لكنه مجرد حجر على ورق.

ثانياً: تطبق قانون المراتعات المسلحة واحترام مبادئه الأساسية بما لا يتعارض مع هدف السلطة السياسية وتتميز المهام المالية والأمنية المصيدة للوحدة العسكرية

ثالثاً: كشف معصية العصم الذي حرق هذا القانون في مجرى الأعمال القتالية ومطالبة المجتمع الدولي. وبالتالي الشرعية الدولية بالقمع والمعاقبات والتفويضات

2 - الأديان تعلم القانون الدولي الإنساني

إن الصواب الإنسانية للمراتعات المسلحة لم تكن ذات شأن في العصور القديمة ووسطى. كانت ترد في سياق "الأديان" دون تطبيق الهدف الأساسي هو تدمير العصم دون أدنى مراعاة للأمناء الإنسانية المنتصر يمثل الأسرى أو يعدمهم ويمثل بهم وهي النهاية يستعبدهم المنتصر يعتبر النساء سبايا أو عنائهم حرب مثل الأرض والذهب والأعراس...

... وفتحت الأديان الطريق واسعاً أمام القانون الدولي الإنساني بمد تاريخ حافل بالمأساة. ومحارر والمدافع الجماعة وكم أهواء غلاصمه الإنسانية والممكرين المعتمدين في عذاب الكنت والقمع والملاحقات المدنية وكانت الوصيات المشرفة سرور من خلال هذا التاريخ الأسود ومصصت بحمل معاني إنسانية سامية لموفر الأمن خلال أو بعد صراعات وحشية دامية وتلاقى جوهر القانون الدولي الإنساني الذي يعتم احترام حقوق الإنسان إنسان المراتعات المسلحة لجهة حماية حقوق الممانئين والصعباء مع عرافة التراث العربي الذي أكد على مدى التاريخ حرصه على تقاليد العروسة (عدم قتل العارس عندما يقع عن حرصه) واحترام الشخصية الإنسانية للعصم سواء كان مقاتلاً مسلحاً أو عرلاً أم أسيراً أو مريضاً

إن الشواهد المأخوذة من تاريخ العربي وثرائه الإنساني ندلنا على مدى هذا التلاقي مع مفهوم القانون الدولي كحرمة صوتية من القواعد القانونية التي تحمط حقوق مقاتلي

وصحاحيا، مراعات مسلحة ومعرض خوداً على استعداد الوسائل العسكرية يؤكد هذا التلاهي اتفق مصممون المعاهدات الدولية الإنسانية المعاصرة مع مصممون التراث العربي الذي يمثل بالمرور ورحمة وحفظ الاعراض وتكريم للآخرين والعصبة هي المعامدة

يتحلى هذا المصممون بأنهم صورة هي حديث النبي محمد صلى الله عليه وسلم إلى كل من يؤمن أمره الحمد . يلقونو بسم الله تعالى وعلى بركة رسوله لا يقتلوا شيخاً هايباً، ولا طفلاً صغيراً ولا امرأة ولا معلوماً ولا معلوماً ولا معلوماً ولا معلوماً . إن الله يحب المحسنين .

ولقد اوجد التراث الديني الإسلامي - المسيحي القواعد العلمية لجميع المدارس لقائمه ومحبت الموجهات الوحشية المسلحة بغير سرور فاهر ورسي هذا التراث مبادئ المعامدة الإنسانية للعدو والاعوان أو الأسير ولغير الضالين من شعب الخصم، وكل سلامه انبجوتين وحظر العذر والحبية كل ذلك يحلى في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وحملت وأهوال الأثمة والحماء الراشدين وجميع المادة العسكرية¹

كيف يفهم . المحاكمة العادية، هي محكمة . يوم القيامة² لقد خلق الرب البشر على صورته ومثاله، هذا ما شرت به الانسان السامرة بمرشور حصفي للقواعد الإنسانية الاولى خصوصاً عندما حذر الإنسان من . المحاكمة لعادلة، التي تنتظره هي . يوم القيامة، وهي الحياة الأبدية.

هذه الدعوة إلى . محاكمة عادلة، صدمت المجتمع بديهم ودفعته إلى التصدي لها شرابية إلى، نفس أمانة الناس، وكيف لهذه النفس أن ترسي بمصممون، فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره³ وكيف لهذه النفس أن تقبل بسهولة ما شرت به السيد المسيح . محب المريب ورفع هذا الحب إلى مستوى الشمول والحب الإنساني يجب أن يكون على مثال لمحبة الإلهي معظمت ومجرداً من المؤقتة⁴

إنه يمتد إلى الجميع حتى إلى العدو . ملوس نصايحي السلام أحبوا أعداءكم . ويجب أن يصبح لمحبة لمحب أعداءه دون قياس إلى حدارته بهذا الحب . دون استطر مقابل له⁵

(1) جاء في مقدمة كتاب من د. كرم الشايع بمرور الإسلام (صدر عن 1) انوار معصرة نصايحه وشراف المفسرين المصنفين 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 103، 104، 105، 106، 107، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 123، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 136، 137، 138، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 145، 146، 147، 148، 149، 150، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 172، 173، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 186، 187، 188، 189، 190، 191، 192، 193، 194، 195، 196، 197، 198، 199، 200، 201، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 212، 213، 214، 215، 216، 217، 218، 219، 220، 221، 222، 223، 224، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262، 263، 264، 265، 266، 267، 268، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 281، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 308، 309، 310، 311، 312، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 319، 320، 321، 322، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338، 339، 340، 341، 342، 343، 344، 345، 346، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 356، 357، 358، 359، 360، 361، 362، 363، 364، 365، 366، 367، 368، 369، 370، 371، 372، 373، 374، 375، 376، 377، 378، 379، 380، 381، 382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389، 390، 391، 392، 393، 394، 395، 396، 397، 398، 399، 400، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 410، 411، 412، 413، 414، 415، 416، 417، 418، 419، 420، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430، 431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 439، 440، 441، 442، 443، 444، 445، 446، 447، 448، 449، 450، 451، 452، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 460، 461، 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481، 482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 494، 495، 496، 497، 498، 499، 500، 501، 502، 503، 504، 505، 506، 507، 508، 509، 510، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 521، 522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 531، 532، 533، 534، 535، 536، 537، 538، 539، 540، 541، 542، 543، 544، 545، 546، 547، 548، 549، 550، 551، 552، 553، 554، 555، 556، 557، 558، 559، 560، 561، 562، 563، 564، 565، 566، 567، 568، 569، 570، 571، 572، 573، 574، 575، 576، 577، 578، 579، 580، 581، 582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 589، 590، 591، 592، 593، 594، 595، 596، 597، 598، 599، 600، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609، 610، 611، 612، 613، 614، 615، 616، 617، 618، 619، 620، 621، 622، 623، 624، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631، 632، 633، 634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 642، 643، 644، 645، 646، 647، 648، 649، 650، 651، 652، 653، 654، 655، 656، 657، 658، 659، 660، 661، 662، 663، 664، 665، 666، 667، 668، 669، 670، 671، 672، 673، 674، 675، 676، 677، 678، 679، 680، 681، 682، 683، 684، 685، 686، 687، 688، 689، 690، 691، 692، 693، 694، 695، 696، 697، 698، 699، 700، 701، 702، 703، 704، 705، 706، 707، 708، 709، 710، 711، 712، 713، 714، 715، 716، 717، 718، 719، 720، 721، 722، 723، 724، 725، 726، 727، 728، 729، 730، 731، 732، 733، 734، 735، 736، 737، 738، 739، 740، 741، 742، 743، 744، 745، 746، 747، 748، 749، 750، 751، 752، 753، 754، 755، 756، 757، 758، 759، 760، 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768، 769، 770، 771، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 778، 779، 780، 781، 782، 783، 784، 785، 786، 787، 788، 789، 790، 791، 792، 793، 794، 795، 796، 797، 798، 799، 800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 817، 818، 819، 820، 821، 822، 823، 824، 825، 826، 827، 828، 829، 830، 831، 832، 833، 834، 835، 836، 837، 838، 839، 840، 841، 842، 843، 844، 845، 846، 847، 848، 849، 850، 851، 852، 853، 854، 855، 856، 857، 858، 859، 860، 861، 862، 863، 864، 865، 866، 867، 868، 869، 870، 871، 872، 873، 874، 875، 876، 877، 878، 879، 880، 881، 882، 883، 884، 885، 886، 887، 888، 889، 890، 891، 892، 893، 894، 895، 896، 897، 898، 899، 900، 901، 902، 903، 904، 905، 906، 907، 908، 909، 910، 911، 912، 913، 914، 915، 916، 917، 918، 919، 920، 921، 922، 923، 924، 925، 926، 927، 928، 929، 930، 931، 932، 933، 934، 935، 936، 937، 938، 939، 940، 941، 942، 943، 944، 945، 946، 947، 948، 949، 950، 951، 952، 953، 954، 955، 956، 957، 958، 959، 960، 961، 962، 963، 964، 965، 966، 967، 968، 969، 970، 971، 972، 973، 974، 975، 976، 977، 978، 979، 980، 981، 982، 983، 984، 985، 986، 987، 988، 989، 990، 991، 992، 993، 994، 995، 996، 997، 998، 999، 1000

31 Les civilisations et l'avenir Jean Franco Paris Le service de puichan 958

نور إلهي للإصباتية

الدين الإسلامي، شرع الاختلاف في الرأي والعقيدة، والاختلاف هذا من طبيعة البشر التي لا تدبيل لها. بل إن الله حنفيهم لكي يتبين منهم الرأي وتختلف بهم المبادئ⁽¹⁾ فقد ورد عدة مرات في القرآن الكريم تأكيد على أن إرادة الخالق أن لا يكون الناس أمة واحدة. فقبل أن يوحى خطابه إلى الرسول قائلاً له هي سورة يوسف: «فأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين» (الآية 99) يذكر بقوله «ولو شاء ربك لأم من من هي الأرض كلهم جميعاً»

و سمعوا قوله سبحانه هي سورة هود: «ولو شاء ربك لأمم الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين. إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم».

حتى الشبهة حرمها الله سبحانه ما أروع هذا العدد الأساسي في احترام شخص المرء مهما كان لونه واسمائه ودينه وعرقه. حتى الشيعة ضد أعداء الله، وسحرية قوم من قوم، تدخل هي إثمار المحرمات. فكيف تكون نظرتهم سبحانه إلى أعمال العنف خلال التفاعلات المسيحية؟ يقول سبحانه، لا إكراه في الدين قد بين الرشد من الغي⁽²⁾ فما دام الرسول ليس إلا مذكراً وهدى وشاهداً، فمن حق الناس إذ بعد ذلك ما يرون، على أن يكون الاعتراض بهذه الحرية وهذا الحق مساند بين جميع الأمم فلا يفضّل سبب الصراخ إكراه مادي أو معنوي أو لعمري. لئلا أي صروب من صروب العنف⁽³⁾ أن الأدبائها كلها لا تبيح استخدام القوة المسلحة إلا استثناء لدفع العدوان ودفع الظلم وبصورة الحق

وهي محال الدين المسيحي يجد أن أول من مادي بالتميز بين (الحرب العادلة) و (الحرب غير العادلة) كان راهباً توماساً هو أندريس (أوغستينوس) الذي يقول في كتاب له تحت عنوان «في مدينة الله» إن أحكام القانون لا تنطبق على الأفراد فقط وإنما يجب تطبيقها على الممالك أيضاً. كما طالب باحترام للمعاهدات وأعراف الحرب وبعد القديس أوغستينوس بعدة قرون أتى القديس توما الأكويني فبحث في القانون الطبيعي والقانون الإنساني وبين أنهما لا يمارسان مع القانون الإلهي وطور أبحاث القديس أوغستينوس هي تعريف (الحروب العادلة) و (الحروب غير العادلة).

(1) علي حواء، الديانة والتاريخ العام، مضمون مداح من الحرب في جنس والتفريق - نصارت دوتة بيروت 1993 مؤسسة نوفل، ص 61

(2) سورة النور (الآية 256)

(3) من معاصر - لصيت الصحافة اللبنانية محمد قيسكي نقلها بتاريخ 1992، 1993 في جامعة بيروت العربية

احترام الإنسانية هي الإنسان الجريء. لدي أحممت الأديان كلها على ومضة «عرة الله» في حلقه وتكوينه، والحصادات كلها تحصد هذه القيمة الإنسانية «وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين» (البقرة 190) «والمعتدون هم الظالمون إنما يؤجرهم لئوم شخص فيه الأبخار» (إبراهيم 42) ¹¹ و«ظلم هو إيقاع الأذى والقصاص بمير حق وعدل، بالهد والتسان والسلاح ويوم الحساب أت لا ريب في قوله سبحانه «وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون»

ب «حرمان صوتية على أحكام الحرائم ضد الإنسانية، لأن الهدف من الحرب لمعادلة، هو ضد اعتصاف حقوق الشعب وليس ارتكاب جريمة ضد شعب آخر، أي الخروج على مبادئ الأديان، من من عمر «حرراً ورياء» وأفسد هي الأرض، فإنه لن يرجع بالكفاف» (النبي محمد صلى الله عليه وسلم).

ج «حرمان صوتية على مبادئ حية في احترام شخص المرء، هي الحرب كما هي السلم وهذا يتطلب تجرداً يمتد المصمت على حلقه أن الحق الإنساني يحاه إلى منابع ديمية ندعاه من أولى مهام هذا التجرد أن يكسر حدار الصمت عن الانتهاكات المبيحة إلى حقوق الإنسان وبالتالي إلى كل الأديان، لا تقتلوا شهيداً قانياً ولا طفلاً صغيراً ولا امرأة، ولا تفلوا، وصوبوا عما نتمكم، واسلحوا وأحمسوا، إن الله يحب المحسنين» (النبي محمد صلى الله عليه وسلم).

الإنساني في العالم 1967 - 1987 «در استود موسوم بروب 1988 من 1986»

الناجون البشري الإنساني هو جزء من الناجين البشري العالم وهو مجموعة من عدة تسميات من الانتهاكات والممارسات الدونية البشرية من حل المشكلات الإنسانية الناشئة من النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية والتي تعد الأسباب الإنسانية حل أطراف الصراع في استخدام طرق وأساليب الحروب. وبمقتضى الأشخاص والأشخاص الذين تصرون أو قد يصرون بسبب الممارسات المسلحة والأموال التي يسببها علاقة مباشرة بالمعطيات العسكرية وبالتالي هذه الناجين من مجموع الانتهاكات وهذه الناجين من مجموع الانتهاكات والممارسات الدونية التي تعد جزءاً من استخدام القوة العسكرية في الممارسات المسلحة بهدف تأمين الحماية للمدنيين وبعض فئات الأشخاص والأشخاص الذين هم في الحماية للأشخاص الذين هم في هذه الناحية على المشاركة في الأعمال العدائية (الناجرون صحابا القتال، الخدماء المقاتلة الإنسانية من جانب القتال والاضرار والتجسس في سبيل الحروب التي التي قدر ممكن.

ب مفهوم الإنسانية هي الناجين البشري الإنساني (الناجين البشري الإنسانية) وهو أن حظر ارتكاب انتهاكات مؤذية في أحداث الأم شخصية أو تدمير شخصية من ثم يكن ذلك ضرورياً بحل العدو على الاستسلام ويدخل في هذا السياق خصوصاً حظر الهجمات من نوع ضد المدنيين بون بونهم والمواقع المدنية ولكن لا يكون هذا الحظر دون السبب بدوئ إصابات عرضية وعشوائية من المدنيين ولكن مع تجنب ذلك خصوصاً سرية وأمنية بعض المبادئ كل الاحتياطات الممكنة لتجنب الإصابات والاضرار العرضية

(1) الصمت الناشئ هو الذي يظلم له الحق الذي لا يحاه فإنه لا يظلم من الذين يؤسسون الظلم بهجاً وسبباً إنما يظنون ذلك لأنهم صماء خائفون إنما الأنبياء هم القادرون

4 - من يعلم القانون الدولي الإنساني؟

مطلوماً من إرأامها تطبق الصافيات جميع وإدخالها هي حوهر تشريعات الحرأاها وألوية ترجمتها وشورها⁽¹⁾ يمتصر على كل دولة أن تتعد التدابير لآيله إلى وقف، منع وقمع المآالمات التي يسم بطابع ، لمآالمات العصيمة، ولا يعبرها قانون المراعاب المسلحة ،حرأام حرب، وهذه التدرج هي إطار لآايات التشريعية الداخلية أو الوسائل لتنظيمية التي تكمل خلق استعانة تلقائية تراعي أحكام هذا القانون أي على كل دولة أن توصح هي أيتها التشريعية الوطنية ما من شأنه صمأانات احترام ويطبق أحكام هيون المراعاب المسلحة بدءاً من التدابير الوقائية مروراً بإجراءات قمع المسؤولبن، وصولاً إلى القمويص المعطي عن لأصر ر التي تلحق بالصحاب بعد محاكمات عادلة⁽²⁾، إا نصت المادة 49 المشتركة على ، () على كل طرف معافد اتحاد اشتاير اللأزمه لوقف جميع الأفعال التي تتعارض مع أحكام هذه لاتفاعية بخلاف المآالمات لعصيمة المبهية هي المادة (50) ()⁽³⁾ وقد نصت هذه المادة صراحة على وحبو تعاد لإجراءات التشريعية التي تلزم حرص "عقوبات جرائية فعالة" هي "لآنية القصاصية الوطنية لأطراف المتعددة

أما الصمأانات المصأانية الوطنية فقد تناولها لمررونكول الأساسي الأول (لمادة 75) والمررونكول الأساسي لآسي (المادة) بصيغة متطورة وواقعية تكمل احترام ، الأساسية، هي شخصية المرد وبالتالي، على لآايات التشريعية الوطنية في كل بلد عم النشاهل بمعانة هذه الصمأانات وذلك بالقمع فور ارتكاب الانتهاكات.

صحيح أن هيون المراعاب المسلحة يمتق من مبدأ لإسامية مبروحاً بالمطرة السليمة شاح كل الأدبن ومنسكاً في طر تفاقيات ومعاهدات وأحكام ولكن احترامه ليس أمراً يخص فقط لمأالبب أو أوهمن أو المؤمنب بالصمأانات المعظمة الرأمة ذات الحروب الذهبية لكنه بأأكد وحب كل رئيس عدي وهائد عسكري وكل فرد من أفراد القوات المسلحة

فالصابط اشائد (من جميع عوات المسلحة حبش أمن داخلي أمن دولة، أمن عام، قضاء عسكري) الذي لا يمثل لأحكام هذا القانون يسهك قواعد ملزمة لبلاده، أصبحت

(1) راجع المواد 2 44 45 46 من ج 4 رصاءه 47 ج 1 48 ج 2 49 ج 1 44 ج 4 رصاءه 48 ج 1 والمادة 19 ب 21

(2) المواد 51 52 31 48 من ج 4

(3) لمررد من توصيح بكمي مر حمة المواد 48 49 179 146 المشتركة من صمأانات صيب

بعد انضمامها إليها أو التصديق عليها حرراً من قانونها الداخلي⁽¹⁾

إن تطبيق بعض المبادئ الإنسانية خلال الحروب العابرة أصبح وبحكم الزمن قانوناً عريضاً ملزماً للدول (حماية حياة النساء والأطفال، عدم تسميم موارد الحياة...) وهذا القانون تم التأكيد عليه بشكل حصاري خلال القرنين التاسع عشر والعشرين وخلال اتفاقيات وقعتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فبعد أن كانت الممارسات الإنسانية التي تحدث لأسباب محتلمة بمثابة عادات أو اتفاقيات مؤقتة بين الدول المتحاربة، أصبحت قوانين ملزمة لأطراف النزاعات المسلحة وحرراً من التعليمات الصادرة في أوامر العمليات (أوامر القتل) إلى القوى العسكرية لتفقيدها خلال الأعمال القتالية.

إن دور القوات المسلحة خلال الحروب هو الدور انحاسم لدولتها. قد يحالف هذا الدور قواعد النزاعات المسلحة ويحقق نجاحاً في المدى القصير لكن ذلك قد يشكل إجحافاً في المدى البعيد. لأن الجرائم تستدعي الاقتصار والعقوبات التي تورطت الدولة (محاكمات ما بعد الحرب العالمية الثانية، الاحتجاج العراقي لدولة الكويت، الحرب اليوغوسلافية، حرب كوسوفو...) وكل البلدان الموقعة على قانون النزاعات المسلحة (189 دولة) تلتزم مبدأ فرض العقوبات الجزائية على مسؤوليها وأمردها للعالمين. لقد أكدت المادتين 50 و 51 من اتفاقية جنيف الأولى والثانية والمادتين 129 و 130 من اتفاقية جنيف الثالثة والمادتين 146 و 147 من اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 على أن «تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن سعد أي إجراء تشريعي يلزم لمرص عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذي يقترون أو يأمرهم باقتراح إحدى المعاملات الجسيمة لهذه الاتفاقية (...)» ويلتزم مثل هذه المعاملات الجسيمة أو الأمرين باقتراحها، وتقدمهم إلى المحاكمة، أي كانت جسيمنتهم (...).

وأكدت المواد 51 ج 1 و 52 ج 2 و 131 ج 3 و 148 ج 4 على أنه لا يجوز لأي طرف متعاقد أن يتدخل أو يحل طرف متعاقد آخر من المسؤوليات التي تقع عليه أو على طرف متعاقد آخر فيما يتعلق بالمعاملات الجسيمة (...)

يتضح أن بمقتضى قانون النزاعات يتوجب على المادة العسكرية التيقن من أن مرسومهم على بيعة وأصحة من إلزامية تقديمهم بقواعده وأن يصمموا عدم انتهاكها. وإذا علم القائد بأن

(1) تشير المادة 47 من اتفاقية جنيف 1949 الأولى والمادة 48 من اتفاقية جنيف الثانية والمادة 27 من اتفاقية جنيف الثالثة والمادة 144 من اتفاقية جنيف الرابعة إلى «تعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تشير نص هذه الاتفاقية على توسع نطاق مقرر في بلدانها في وقت السلم كما في وقت الحرب» وتتعهد بصحة خاصة بأن تدرج دراساتها ضمن برامج التعليم العسكري والمدني إذا أمكن بحيث تصبح المبادئ التي تتضمنها معروفة للجميع السكان (...)

مردوسه يموتون لنهاية هذه المواعد وقد سلكوها بالمعمل عليه واحد من بعد الاحزاب
الضرورية لمنع هذه الانتهاكات (و لقد من ثار في لدى حصولها) وان بعد التدابير السادسة
المناسبة

يجب الا تتكرر تجربته العقيد هي هو اب الامم المتحدة جورج ريتا الذي عمل في سراييفو
بدا من عام 1992 حين قال ، ما هي الاسباب التي تجعل من المدنيين هدفها عسكريا ()
اذا استمرت الحروب هكذا عليك يعني ان الحمل مبروك على لمارب وهو ما يحدث هنا
والمشكلة هي به عنيد تطبيق القانون هو وفي كل احياء العالم وهذا لا يحدث سواء هو او
هي اوروبا او اسيا او غيرها.

5 - لماذا نتعلم القانون الدولي الانساني

نأسساً على مضمون العدالة ،مثالية التطبيقية، الواردة أيضاً يمكن "تأكيد ان نتعلم
القانون الدولي الانساني لتحقيق ما يلي.

1. احترام الاتفاقيات من قبل الدول التي وقعت عليها
2. ضرورة تطبيق القانون من قبل القوات المسلحة
3. ضرورة وجود تعليمات مناسبة هي حالة السلم
4. مسؤولية القادة للتأكد من أن جميع العاملين بامرتهم يلتزمون به
5. محاسبية المسؤول إذا لم يتم بالاحترامات المناسبة بحق المحاسبين
6. ضرورة احترام القانون من قبل الجميع.

والهدف من تدريبه هو

التأكد من أن جميع العاملين في القوات المسلحة يعمرون معرفته تامة القانون وكيفية
تطبيقه في ميدان المعركة كل حسب رتبته وعمله.

التأكد من أن العاملين في الميدان والثناء عمليات حفظ الأمن وحفظ السلام بعد انتهاء
النزاع يتقيدون بالمبادئ وبطرقهم بفاعلية بطريقة بفاعلية (هي هذا السياق ثم تدريب الوحدة
لعسكرية القطرية التي شارك في عمليات حفظ السلام في جنوب لبنان تمهيداً للقرار
1701، على تطبيق قواعد واحكام المبادئ الدولية الانسانية)

- لتأكد من أن قادة يتقيدون بالقانون عند المعطيات للمعلومات الحربية وعمليات حفظ

- السلام الداخلي إبان التوترات والنزاعات ويتم الالتزام بهذه القوانين خلال مراحل اتحاد القرار، أو التخطيط وإصدار أوامر العمليات.
- ويمكن القول أن هذا التدريب يسهر وفق القاعدة التالية:
- الإدماج أي أن يصنع أقبان جرداً من التدريب لمسكري والتعاريف العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة

6 - تعليم جوهر قانون النزاعات المسلحة

باختصار، يعتبر قانون النزاعات المسلحة قسماً رئيسياً وأساسياً من القانون الدولي العام، يشكل مجموع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تحدد قيود استخدام القوة العسكرية في النزاعات المسلحة بهدف

- تأمين الحماية للمدنيين وبعض فئات الأشخاص والأعيان⁽¹⁾
- تأمين الحماية للأشخاص الذين لم يموثوا قادريين على المشاركة في الأعمال المدنية (المأخرون ضحايا الحرب).
- تخفيف المعاناة الإنسانية عن ضحايا القتال والأضرار والحسائر التي تسببها الحروب إلى أقل قدر ممكن

إذن، ومن خلال تحكم قانون النزاعات المسلحة بالعلاقة بين الدول والاطراف المتحاربة عن طريق فرض معايير عملية في مضمون اتفاقيات ومعاهدات دولية، تلتزم هذه الدول احترام هذه المعايير وتعميدها في شكل قواعد تنظيمية واقعية تتماشى مع المبادئ الأساسية لإدارة العمليات الحربية والأمنية مثل حرية المناورة، قواعد الاشتباك في عمليات حمل السلام، إبان نزاع داخلي مسلح تركيز العهد الرئيسي في استخدام القوة والبيان، الحسمية حسب الموقف النج والمالي لا تكون الضرورة العسكرية عاملاً لأعمال هذه القواعد صحيح أن الضرورة العسكرية ومراعاة الاعتبارات الإنسانية عاملان متناقضان، يعد كل منهما قوة الأخر أثناء الحرب والتوترات الأمنية لكن التحارب أشتت أن تركيز العهد الرئيسي على الأهداف الإستراتيجية والمواقع الحساسة والمناطق الحاكمة والابتعاد عن المدنيين وهنات الأشخاص للحميين والمواقع التي ليست لها قيمة عسكرية عاملاً يحققان الانتصار

(1) الأعيان هي الممتلكات الثقافية والممتلكات المدنية والموت التي لا تفسر عنها لحيات وبهاء السكان المدنيين (التر مكتبات أماكن عبادة مروت قيمة ذات طابع رسمي مروت زواحي مناطق ومعايير دولية تشكلت هذه التي والشرب، ماشية...)

المطلوب ويرعيان الاعتبارات الانسانية المتوخاة ومحورها عدم احداث آلام شعاعية او تدمير ممتلكات ما لم يكن ذلك ضروريا لحمل العدو على الاستسلام وتأمين شروط النصر هذا الوعي يحرص وحوده من خلال ادراك اهمية الحياة حيث الحرب كل الحروب يكمل بنيتها هي وضع شاد لا تحلقه الدولة لتدمير حصاره تحصن من لمحتنق سلام وفق منظورها الخاص والمعاني الانسانية حاجمة عن الانتهاكات لا تزول بانتهاء القتال مما يحمل من تعيد استخدام القوة العسكرية وصيغ النصر مرأ معيد للطرف الملتزم المنصر وهي مصلحته مثلما هو معيد للطرف المهزوم.

- بوحه ويقول إن تعليم جوهر قانون المراتع المسلحة هو تعليم الترمات ثلاثة
- أ لا مهاجم المدنيين وفتاب الأشخاص والاعيان المشمولة بالحماية الا اذا ثبت مساهمتهم بالقتال أو أي عمل عسكري آخر.
- ب لا تستخدم من القوة العسكرية بأكثر مما تحتاج إليه لانحاز المهمة وتحمي المنصر وحفظ الأمن^(١).
- ج. هاجم الاهداف العسكرية فقط.

7 - تعليم مسؤولية القائد حيال تطبيق القانون والتدريب عليه.

تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقيات وتكمل احترامها في جميع الأحوال^(٢) هدام نصت عليه المادة الأولى من اتفاقيات جنيف الرابع للعام ١٩٤٩ والتعهد الموقع يكون عادة من مسؤوليات الرئيس أو القائد

كذلك نصت المادة ٨٧ من البروتوكول الأول على أنه ينبغي ويتوجب على قادة الاطراف المتعاقدة أن يكلموا الصباط القادة العسكريين ويطلبو إليهم الاتي

أ مع الاسهاكات للاتفاقيات ولهدا البروتوكول. واد لرم الأمر قمع هذه الانتهاكات واملأها إس السلطات المختصة وذلك فيما يتعلق بأفراد القوات المسلحة الذين يعملون تحت أمرتهم وغيرهم ممن يعملون تحت إمرتهم

(١) القانون الإنساني الحديث يجمع بين نصت صول جميع المدمر الموجهي، الم ٩٥ ج م ٩١ ج ٢ ومواد اخرى

(٢) وضع بشأن على نظام جنيف الرابع للعام ١٩٤٩ من ١٩٤٩ إلى ١٩٥١ وعلى البروتوكول الثاني للاتفاقيات جنيفين بالبراعات المسلحة الدولية وغير الدولية العام ١٩٧٧ من ١٩٧٧، ٢٣٧.

ب. التأكد من أن أفراد القوات المسلحة الذين يعملون تحت إمرتهم على بيئة من الترحام، كما تنص عليها هذه الاتفاقيات وهذا «البروتوكول». وذلك بغية منع وقوع الانتهاكات.

ج. إذا كان الضابط القائد على بيئة من أن بعض مرؤوسيه أو أي أشخاص آخرين حاصمين لسلطته على وشك أن يقتلوه أو اقترعوا انتهاكات للاتفاقيات أو لهذا «البروتوكول»، عليه أن يطبق الإجراءات اللازمة لمنع مثل هذا الحرق للاتفاقيات أو لهذا «البروتوكول»، وأن يتخذ عندما يكون ذلك مناسباً، إجراءات تأديبية أو حامية ضد مرتكبي هذه الانتهاكات.

وقصت المادة 82 من البروتوكول على أنه على أطراف المراع

قمع الانتهاكات العسيرة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع كافة الانتهاكات التي تنجم عن التقصير.

ب. عدم إلقاء الضباط الرؤساء من المسؤولية الجنائية أو التأديبية إذا انتهك مرؤوسوهم الاتفاقيات أو مضمون البروتوكول هذا حسب الأحوال. إذا علموا (أي الضباط الرؤساء) أو كانت لديهم معلومات تتيج لهم في تلك الظروف أن يلحسوا إلى أنه (أي المرؤوس) كان يرتكب، أو أنه في سبيله لارتكاب مثل هذا الانتهاك، ولم يتخذوا ما في وسعهم من إجراءات مستطاعة لمنع أو قمع هذه الانتهاك.

والخلاصة إذن، هي أن الرئيس الضابط قائد القوات المشاركة في مراع مسلح محدد، هو المسؤول عن انتهاكات قواته للقانون الدولي الإنساني، وبالتالي يتحمل المسؤولية العامة عن تأمين احترام هذا القانون في إطار سلطته لحمل النظام والانضباط وهذه المسؤولية لا يمكن إكازها من قبل قيادة الطرف مرتكب الانتهاكات حتى ولو كان هذا الطرف ممثلاً بحكومة أو سلطة لا بصرف العزم بها إذ «على لقوات المسلحة أن تحصص لنظام داخلي يكمل إتباع قواعد القانون الدولي التي تطبق في المراع المسلح»⁽¹⁾

على الضابط القائد أن يتخذ التدابير الضرورية لمنع الانتهاكات من خلال التدريب المستمر و المركز الذي يؤدي إلى استجابات تلقائية وأن يصرح إلى إنهائه بصورة فورية حتى

(1) يمكن مراجعة المادة 43 من ب. ج (1) (القانون المسند)

لا تتعاقب مصاعده ومن يتحد لإجرائه ان تعاقبه وسادسة أو الحماية ضد مركبه¹

كيف تكون الترجمة العملية اذن؟

في مراجعة دقيقة لمضمون الاتفاقيات و بمعاهدات لمكونه فانون السراعات المسلحة (حوالي 40 مادة) يمكننا عرض محطتين للعمل على الصعيد الدولي

أولاً ضرورة اعتماد الحكومات المعاهدات الدولية ومراعاة التزاماتها هي ركن الحرب
ثانياً اطار تنظيمي تفصيلي (تعليمي - تطبيقي) للامثال لهذه الالتزامات الدوسه هي
إطار له تأثير عمودي من القيادة باتجاه الأدنى.

وهي الإطار الثاني تبرز المسؤوليات التالية

1 التمرس على تطبيق قانون السراعات المسلحة وعرض الاستجابة انطلاقاً من حيث
نصبح من شخصية المقاتل.

2 إدراج مادة قانون السراعات المسلحة في توجيهات التعليم السنوية و لبيدة امدى

3 التدريب على الاستعلام الكافي عن قوات العدو أو مجموعات العارحين على سلطة
الدولة (سراع مسلح دولي أم غير دولي) لجهة الصبح الاستطلاعي لبقعة العمليات
اليقع الحمرارية واشتمالها على الأعباء المشمولة بالحماية التي العسكري وصمته
القالية، الخ...

4 التدريب على التعاون الوثيق مع السلطات والهيئات المدنية (وزارة الصحة،
المستشفيات الخاصة، الصليب الأحمر والهلال الأحمر، الخ...) تتضمن تعليمات
التسيق التي يجمعها الصابك القائد هي أمر العمليات (أمر القتال، أمر حفظ الأمن
وإعادة فرض النظام العام...).

5 مساهمة المدنيين والعسكريين.

(1) في برنامج التعليم الذي يرميه كمبريو BEK البريطاني في 1996/2001 أوصت حصن بشهادات أن مسؤولية
التي لو حه شارون ورمز دفاع اسحاق ليفي عام 1982 هي مسألة معقدة صير وسائل تقوم على عملية عدم معاداة
الحوادث تصح الاسهاكل بعد ما سبق أنه كانت لديه معلومات صح له ان يحصل أن المنشآت المدنية كانت هي سبيلها
لارتكاب ومن ثم ارتكبه، مثل تلك الاسهاكل وتم بعد ما هي ومنه من جراءت مسطحة لعمليها أو فمها (راجع
م 68/ج 1) معكمه بلصكية يشارف جراءت معكمه بهمة ارتكبت جريمة ضد الإنسانية (جريمة حرب) بعد
إعلاء قسمة ناحين من المجردة (نور - آب/ 2001)

- ب. تعليمات استخدام السلاح داخل المنشآت الطبية (المادة/ ١٩ ج ١)
- ج. تعليمات استخدام الشارة الطبية.
- د. تعليمات فصل أماكن معالجة جرحى العدو من أماكن جرحى الصديق
- هـ. التدريب على الإجراءات العمالية الواجب اتخاذها فور ظهور حاجة المرافق العامة للبلاد إلى الدعم العسكري وتصميم مناهج التدريب مسبقاً، وأمر العمليات لاحقاً بأحوبة واضحة على أسئلة الصابط للمرؤوسين المتوقعة وهي
- ما هي الإجراءات التنظيمية التي تعدد السلوك حيال أسرى العدو وجرحاه والمعتقلين والمدينين.
 - كيف يتم تنظيم الإمدادات اللوجستية مع تأمين فصل قنواتها عن باقي قنوات الإحلاء.
 - ما هي المسائل التي يجب التركيز عليها خلال تدريب القوات قبل حوص العملية العسكرية
 - ما هي التوجيهات والتفصيلات التي يجب أن ترود بها الوحدات الصغيرة العاملة في قطاع منمرل تقريباً (إعارات دوريات استطلاع كماش) بشأن السلوك وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني.
 - ما هي لتعليمات المناسبة التي يجب أن يترود بها العسكريون لمعرفة سلوكهم الواجب الترامه عند وقوعهم في الأسر بما يتوافق مع قانون النزاعات المسلحة.

10 - بين الواقع والتنظيمات،

كيف يمكن تنظيم قانون الحرب والحرب في حالة تجاوز والملاذ؟
هذا هو السؤال الصعب.

فالحرب هي انهيار الصواب وقيود النظام ومرور القوة الجامعة نحو السيطرة بأي ثمن في أنون الحموية الإنسانية نحو المنظمة والمحد وعمل الذات الكامنة وبالتالي هي تتعارض مع القانون. فكيف يمكن إذن تصور سهولة وضع قانون لقوة تتعارض مع القانون؟ السهولة غير موحودة والصراع للمحافظ على الشروات الحصارية الإنسانية يوجب تهديد أعمال العنف بقانون يحدد الحقوق والواجبات التي يمكن الاستعانة لمعطوفها بقدر ما تنبثق عن العقل والصبر العام والشعور الإنساني لسليم ويكمن التحدي الحقيقي في حمل مقولة «الحرب العادلة» أو حمل «الحرب أكثر إنسانية» كما ذكرنا سابقاً، جعلها لا تتعارض مع تأكيدات «كلاور هينر» بأن

الدولي، ويمتد حرقاً صارخاً للمعاهيم الأساسية للعدالة. إن مجرد التصرف بناء على أمر من سلطة أو رئيس لمؤسسة لا يعفي منهما من المسؤولية الجنائية. إذا ثبت أنه كان يعلم، أو من المفترض فيه أن يعلم، في ظل الظروف القائمة أنه يحرق خرقاً خطيراً أحكام اتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافيين على أنه يمكن أن يوجد ذلك في الاعتبار من أجل تخفيف العقوبة⁽¹⁾.

وبالتالي ما هي التطلعات؟

نحن العسكريين الذين عشنا السلم والمراعات .. نحن لدين عرفنا ألم الحرب ووجع الصعاب

نحن الذين لمسنا تحديات العمل الإنساني التي واجهت المؤسسات الإنسانية نطلع إلى:

1 تكثيف الجهود الابلية إلى نشر وتعليم قانون النزاعات المسلحة، والتدريب عليه في كافة دول العالم ونرحمته إلى اللغات الوطنية (بدأ الجيش اللبناني بتعليم هذه المادة منذ العام 1996 لكافة المستويات التدريبية) من الدورات التأهيلية وصولاً إلى دورات الأركان. وتنص التوجيهات الصادرة عن قيادة الجيش اللبناني على أهمية تطبيق قانون المراعات المسلحة مؤكدة بذلك التزاماً حصارياً في مجال احترام القانون الدولي. تم ترويج هذا الالتزام لحصاري في المصل الأول من الكراس التوجيهية العام الصادر عن قيادة الجيش في العام 2002 والمتعلق بثبوت السياسة التوجيهية التي يمتد بها الجيش على الصعيد الوطني حيث نص في القسم العاشر على أن الجيش مؤسسة ملتزمة بتعهد قانون النزاعات المسلحة (القانون الدولي الإنساني)⁽²⁾.

2 إعداد المديرين المؤهلين.

3 تعميم وسائل الإعلام على تعليم المجتمع بشكل عام القانون من خلال حصائصها

(1) راجع السجل للمؤتمر الدبلوماسي قصي تأكيد وتطوير تعاون الدولي الإنساني المطبق على النزاعات المسلحة المجلد الثالث ص 921

(2) وقع لبنان والترم تشيد اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949 في العام 1951 بـ 10/4 وانضم إلى بروتوكولها الإضافيين بتاريخ 23/7 1997 كما وقع والترم باقي الاتفاقيات والمعاهدات الحكومية لسمية قانون النزاعات المسلحة الهدف إلى حل المسائل الأساسية الناشئة عن تلك النزاعات ووسج إطار لاستخدام القوى العسكرية والجيش اللبناني يلتزم بتعهد هذا القانون في إطار سياسة الدولة ووفقاً لأحكام دستور ويحظر قومه ومبادئه جزءاً من التمييز العسكرية والجيش اللبناني يلتزم جميع هذا القانون في إطار سياسة الدولة ووفقاً لأحكام الدستور ويحظر قومه ومبادئه جزءاً من التمييز العسكرية الدائمة. والحمد الجيش هذا الالتزام في ثوابت السياسة التوجيهية التي يصممها على الصعيد الوطني (وصفت شخصية بصوص ومضامين هذه التطلعات وهذا الالتزام و برامج والمناهج التعليمية ذات الصلة)

التميز

4. إعداد آلية شريعات وطنية تتوافق مع التعليم (ردع، قمع معاكسة الج) اهر المؤتمر الدولي الخامس حول -المحكمة الجنائية الدولية بحدي الحصانة- الذي عقد في بيروت في ١٩/ حزيران/ 2002 توصيتين إحداهما تشكيل لجنة على المستوى الوطني تكون لدرع إداري وتقابوسي هي المحالات التالية مواءمة التشريعات الوطنية تجاه المذنبين الاساسي بشر وتعليم مدني وهواعد القانون وتطبيقها على المستويين العسكري والوطني، تقديم الاقتراحات الى المراجع الرسمية بشأن الانضمام إلى اتفاقيات دولية ذات صلة بهذا القيدون تصم اللجنة ممثلين عن وزارات الخارجية العدل الدفاع التربية الإعلام الصحة، شؤون اجتماعية الدخلة وعن قيادة الجيش وعصوين استشاريين عن الصليب الأحمر الدولي وممثلة الأمم المتحدة في لبنان

5. تقدم الدعم والمساعدة لجهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر وللجمعيات الوطنية وتطوير التنسيق والتعاون بينها وبين المرسات الرسمية والأهلية، محلياً، وإقليمياً، ودولياً، بهدف تفعيل أداء العمل الإنساني

وهذه التطلعات يسهل تحقيقها عندما ينظر إليها المجتمع الدولي ضمن ثوابت ثلاث أولاً مساعدة من المجتمع الدولي إلى مساعدة الدولة المصيبة لتحويله دون انهيار سيادتها الوطنية، بعدما ثبت أن انهيار السيادة الوطنية هو الحال الأوسع لارتكاب الانتهاكات والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، ثانياً تدخل الأمم المتحدة لتحل محل السيادة الوطنية في حال عياها تدخل عادل مناً للسلطات المعروفة.

ثالثاً تطبيق نظم للمقوبات الدولية دون لمساح بالحقوقي الإنسانية. أخيراً

مهما كانت مدرستك أيها الناشد عليك أن تعتبر خلال تعليم المذنبين الدولي الاساسي وتدريب على فو عده بأنه توحد بالمرصاد اليه للمرافعة، حالياً ولاحقاً، تضمن تنفيذ أحكام الاتفاقيات بحيث يستمر لدى كل أحكام الاتفاقيات بحيث يستقر لدى كل بحبوش، مسؤولية

عامة بالرامية تلك الأحكام وضرورة احترامها تأكيداً للعدالة الدولية.

والجواب الذي كتبت أواجه به خلال 7 سنوات في التدريب من الصباط القادة هو لماذا نتعلمه ونتدرب عليه إنه لا يطبق كما يجب؟

الانتهاك يسيء إلى انتصار المنتصر، وطالما أنه قوي فسينتصر، فلم الانتهاكات؟؟
الانتهاك يزيد من خسارة الضعيف المهزم، ولن يساعد بالتأكيد على الانتصار، فلم الانتهاك؟.

بقينا أن التطلعات هذه ستؤدي بالتأكيد إلى أساس اتفاقيات جنيف وأهداف المعاهد التدريبية وهذا الأساس هو

- التصامن في جوهر الإنسانية.
- احترام الكرامة الإنسانية.
- انتمية على الممذيين في الأرض.
- واليقين هو أعلى درجات الإيمان...

القانون الدولي الانساني: مسؤوليات القادة وأسرى الحرب^(١)

(١) دراسة نشرت في مجلة التدريس للامنية - بيروت - العدد ١٩ - تموز / ايلول ٢٠٠٤

تمهيد:

لقد تمت صياغة أحكام القانون الدولي الإنساني في حوالي 1900 مادة نصحت مبادئ وقواعد ومضامين تفهده مع مراعاة تحقيق المهام العسكرية المسندة لى هذه الوحدات العسكرية وقد أكدت الأطراف المتعاقدة هي اتفاقيات جنيف للعام 1949 على رعتها هي أن يرى السلام سائداً بين الشعوب وعلى أنه من واجب كل دولة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة أن تمتنع هي علاقاتها لدولية عن اللجوء إلى التهديد بالقوة أو إلى استخدامهما ضد سيادة أية دولة أو سلامة أراضيها أو استقلالها السياسي وقد رأت تلك الأطراف أنه من الضروري أن تؤكد وتعمل على تطوير أحكام اتفاقيات جنيف التي تحمي أصحاب المراتع المسلحة واستكمال الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز تطبيقها مع الشديدي على عدم تغيير هذا المطور بأنه يحظر أو يصرى لشرعية على أي عمل من أعمال العدوان أو أي استخدام آخر للقوة يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة

1 - واجبات القائد العسكري (الرئيس المدني) ومسؤولياته

أكدت الأطراف المتعاقدة في اتفاقيات جنيف للعام 1949 على تطوير هذه الاتفاقيات هي لبروتوكول الإصافي الأول للعام 1977 المتعلق بحماية أصحاب المراتع المسلحة الدولية من خلال مائه ومادتين وعلى نكبتها القادة العسكريين بمنع الانتهاكات لمصمون الاتفاقيات والبروتوكول وإدالرم الأمر بضع هذه الانتهاكات وإبلاغها إلى السلطات المختصة الانتهاكات التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة الذين يعملون تحت أمرتهم وغيرهم ممن يعملون تحت إشرافهم⁽¹⁾

وبالنسبة كيف نحدد واجبات القائد ومسؤولياتهم إذا فصرنا هي اد نها؟

1. التأكد من فهم المرووسين التزاماتهم

يجب على الأطراف المتعاقدة وأطراف النزاع أن يطلبوا من لقادة كل حسب مستواه من المسؤولية - التأكد من أفراد القوات المسلحة الذين يعملون تحت أمرتهم على بيته من

(1) - بر حى مضمون مصطلحات قانون النزاع المسلحة 1949 (1)، بر حى 11/م

التزاماتهم كما تنص عليها مواد اتفاقيات جنيف و لبرونوكول الأول وذلك بعبء منع وفتح الانتهاكات⁽¹⁾.

2 - إجراءات منع الخرق والمعاقبة:

يجب على الأطراف المتعاهدة وأطراف النزاع أن يطلبوا من كل فائز يكون على بيعة من أن يمتنع من ارتكابه أو أي أشخاص آخرين حاصرين لسلطته على وشك أن يفتروا أو يفتروا انتهاكات لاتفاقيات جنيف أو البرونوكول الإضافي الأول أن يطبق الإجراءات اللازمة لمنع مثل هذا الخرق. وأن يتخذ عندما يكون ذلك مناسباً، إجراءات تأديبية أو حديثة ضد مرتكبي هذه الانتهاكات⁽²⁾.

يبرهن القانون الدولي الإنساني على الأطراف المتعاهدة وأطراف النزاع المسلح منع الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف (1949) وبرونوكولها الإضافي (1977) التي تعتبر جرائم الحرب⁽³⁾ كما على تلك الأطراف العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع كافة الانتهاكات الأخرى التي تنجم عن التقصير في أداء عمل واجب الإداء وفق مضمون القانون⁽⁴⁾.

3 - مسؤولية الرئيس (المدني أو القائد العسكري) الجنائية أو التأديبية

لا يعني قيام أي مسؤول بانتهاك اتفاقيات جنيف أو البرونوكول الإضافي الأول رؤسائه من مسؤولية الجنائية أو التأديبية حسب الأحوال إذا عموماً أو كانت لديهم معلومات تتبع لهم في تلك الظروف، أن يخلصوا إلى أنه كان يرتكب أو أنه في سبيله لارتكاب مثل هذا الانتهاك ولم يتخذوا كل ما في وسعهم من إجراءات مستطاعة لمنع أو قمع هذا الانتهاك⁽⁵⁾.

4 - قمع الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني:

4.1 قمع الانتهاكات في اتفاقيات جنيف 1949:

إن القائد (عسكرياً كان أم مدنياً) أي قائد القوات المشاركة في النزاع المسلح هو المسؤول عن انتهاكات فوائده للقانون الدولي الإنساني ويتحمل المسؤولية العامة عن تأمين

(1) راجع مقرر مصطلحات قانون الحرب الملحق بالصفحة 87 (1)، (2) راجع مقرر 1/م

(2) راجع مقرر 1/م 87

(3) راجع مقرر 1/م 85

(4) راجع مقرر 1/م 86

(5) راجع مقرر 1/م 86

حرم ضد المانوس هي اطار سنطه عبط "الضام والاصنام" ولا يحور لاني طرف متعاقد
 ان يتحلل أو يحل طرف متعاقد من المسؤوليات التي تقع عليه و على طرف متعاقد حر
 هما يعلق بالمعاملات الحسبة⁽¹⁾ ولدى حدوث انتهاك على التامد (الرئيس) ان يصارع
 الى نهائه فور وبعد لإجراءات التأسيس المناسبة بسبب مسؤوليته المباشرة التي لا يمكن
 الانفصل منها تحت أية ذريعة.

• ما هي المعاملات الحسبة هي قانون جنيف:

تتمثل المعاملات الحسبة هي الأعمال التالية: د' انتهاك ضد شعاعين محميين أو ممتلكات
 محمية بالانصافية

- المثل الممد

- التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية

- التحارب الخاصة بعلم الحياة

تعمد أحداث الأم شديدة أو لاستمرار الخطير بالسلامة السديه وبالصحة

بدمير لممتلكات أو لاستيلاء عليها عن نطاق واسع لاستمررة لضرورات العرقية وبطريقة
 غير مشروعة وتصفية⁽²⁾.

ارغام تسير على الخدمة هي اموات المسجلة بالدولة الممادية أو جرماته من حقه هي أن
 بعاكم بصورة قانونية ومدون تحيز⁽³⁾.

- الممي أو المقل غير المشروع.

- المحر غير المشروع

أخذ الرهائن⁽⁴⁾.

تحدد الملاحظة إلى أن المانوس لدولي الإنساني اكتسب توصيفات سيوية هي: صمد.
 المراعات الصلحة - د' جدر المعير - بسبب كثافة الانتهاكات الحسبة للمقات و لموقع
 المحمية هي نطاق مساحة من العالم دون قمع تلك الانتهاكات أو محاكمة مرتكبيها بنفسه
 لتعهدات الدول لموقعه بأن يتعهد أي إجراء تسريفي يلزم لمرص عقوبات حرائيه فعاله على

(1) قرطبيج 1/م 91 إ 2/م 52 إ 3/م 131 إ 4/م 148.

(2) رابع 1/م 50 إ 2/م 91

(3) رابع 3/م 110

(4) رابع 4/م 147

الأشخاص الذين يفترون أو يأمرؤن باقتراح إحدى المحالقات الجسدية.⁽¹⁾

4.2 قمع الانتهاكات للبروتوكول الإضافي الأول،

تؤكد الأطراف الموقعة على بروتوكول الإصافي الأول بأن أحكام اتفاقيات جنيف المنسقة بقمع الانتهاكات والانتهاكات الجسدية المذكورة أيضاً تتكامل مع أحكام هذا البروتوكول لحماية أحكام قمع الانتهاكات على أنواعها.

- تعد الأعمال التي كُتبت على أنها انتهاكات جسدية بمثابة انتهاكات جسدية إذا اقترنت ضد أشخاص هم في قسوة الحسم وتشملهم الحماية
- المعتقلون وأسرى الحرب⁽²⁾.

الأشخاص الذين شاركوا في الأعمال العدائية⁽³⁾

- اللاعنون والأشخاص غير المنتمين لأي دولة⁽⁴⁾

أو إذا اقترنت تلك الأعمال ضد المرحس أو المرحس أو المنكوبين هي لمجار الدين ينتمون إلى الحسم ويحميهم هذا البروتوكول، أو اقترنت ضد أفراد الخدمات أو الهيئات الدينية أو ضد الوحدات الطبية أو وسائل النقل الطبي التي يسيطر عليها الحسم ويحميها هذا البروتوكول.

- تعد الأعمال التالية مصلأ على انتهاكات لجسدية أيضاً⁽⁵⁾ بمثابة انتهاكات جسدية إذا اقترنت عن عمد، وسببت وفاة أو أدى بالعمى بالعمى أو بالصحة
- حمل السكان المدنيين أو الأفراد المدنيين هذا للهجوم

ب شس هجوم عشوائي، يصيب السكان المدنيين أو الأعيان المدنية عن معرفة بأن مثل هذا الهجوم يمسب خسائر بالغة هي الأرواح، أو إصابات بالأشخاص المدنيين أو أضراراً للأعيان المدنية⁽⁶⁾.

(1) مرجع أ/ 1 م 40 - أ/ 2 م 50 ج 3 م 129 أ/ 4 م 146

(2) مرجع ب 1 م 44

(3) مرجع ب 1 م 45

(4) مرجع ب 1 م 73

(5) مرجع ب 1 م 11

(6) مرجع ب 1 م 57 (المقرة الثانية)

ج شن هجوم على منشأة تهريبية و المنشآت التي تحتوي هوى خطرة عن معرفة بأن مثل هذا الهجوم مسبب خسائر بالغة في الأرواح و إصابات بالاشخاص المدنيين أو أسواراً للأعبان المدنية⁽¹⁾.

د اتحاد المواقع المحررة من وسائل الدفاع أو بمناطق المروعة لسلح هدفاً للهجوم

ه اتحاد شخص ما هدفاً للهجوم عن معرفة بأنه عاجز عن القتال

و الاستعمال العابر⁽²⁾ للعلامة المميزة بصلب الأحمر أو لالهلال الأحمر و به علامات أخرى للحماية تمرها شارات حسب و لبروتوكول الإصافي الأول⁽³⁾

بعد الاعمال لمالية بمنايه انتهاكات جسيمة بـ، اقترنت عن عمد

١ قيام دولة باحتلال بعض سكانها المدنيين إس الاراضي التي يحتلها، و ترحيل أو بمل كل أو بعض سكان الأراضي المحتلة داخل نطاق تلك الاراضي أو خارجها محاولة للمادة 49 من الاتفاقية لربعة التي تحظر سمي و اعتقال والإخلاء

ب كل تأخير لا مبرر له في إعادة امري لحرب أو المدنيين إلى أوصالهم

ج ممارسه التعرق المصرية وغيرها من التآلب المصبة على التعبير المصري والمناحية للإنسانية والمهبة، و تنفي من شأنها القيل من الكرامة الشخصية

د شن الهجمات على الآثار المارحية و أماكن لمادة والأعمال المصبة التي يمكن التعرف عليها بصوح والتي تمثل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب وتوفرت لها حماية خاصة مقبض بربيات معينة (على سبيل المثال في اطار منظمة دولية معينة) مما يسر عنه تدمير بالهدم لأعين وذلك في وقت الذي لا يوهر به أن دليل على محاولة انحصم للمقرة من المادة 53 من البروتوكول الإصافي الأول⁽⁴⁾ وفي الوقت الذي لا تكون به آثار المارحية و أماكن العبادة والأعمال المصبة في موقع قريب بصورة مباشرة من أهداف عسكرية

ه حرمان شخص تحمية الإصافيات، أو مشار إليه في المقرة لثنية من م ٨٩ / ١١

(1) يراجع بـ ١ / م ٩٦ (الفقرة الثانية)

(2) اتفاقية بـ ١ / م 37 (خطر الممر كاستعمال للشركات و علامات المصبة للطمر بوسع بكل الحماية

(3) يراجع بـ ١ / م ٨٩

(4) أي استخدم مثل هذه الأعين في دعم المجهود العربي

(المقاتلون وأسرى الحرب - المشاركون في الأعمال العدائية - للاحتجاز والأشخاص غير المنتمين لأية دولة - الجرحى والمرضى والمكويون في البحار - أفراد الخدمات الطبية والهنئات الدينية - الوحدات الطبية ووسائل النقل الطبي) من حقه في محاكمة عادلة.

وأخيراً بشدد العائون على أنه تعد الاسهاكات الحسمة بمثابة جرائم حرب يتوجب معاقبتها (1).

5 - القضايا الجزائية والانضباطية في محيمات (معسكرات) أسرى الحرب:

5.1 في تحديدات القضايا والمقوبات التأديبية:

يؤكد قانون المراتع المسلحة حضور أسرى لحرب للقوانين ولأحكام والتعليمات السارية في قوات الدولة الحاضرة والدولة الحاضرة أن تتعد إجراءات قضائية أو تأديبية إزاء أي أسير حرب يقترح معاملة تلك القوانين والأحكام. على أنه لا يسمح بأية ملاحقة قضائية أو عقوبة تعالف أحكام قانون المراتع المسلحة لجنة المقوبات العمائية والتأديبية (2) وإذا مصر أي من قوانين أو أوامر الدولة الحاضرة على المعاقبة عن عمل ما دا اقترعه أسير الحرب بهما لا يعاقب عليه إذا اقترعه أحد أفراد قوتها المسلحة. وحب ألا يترتب على مثل هذا العمل أية عقوبة تأديبية يمكن تخصيص تحديدات المصموم الوارد انعا كما يلي

الإحتجاز من الإجراءات القضائية والتأديبية بعد اقتراف أسير حرب معاملة ما وعد البت هبما إذا كانت تتعد إجراءات قضائية أو إجراءات تأديبية إزاء تلك المعاملة ينتمى على الدولة الحاضرة لتأكد من أن السلطات المختصة تراعي في تقديرها أكبر قدر من التسامح وتطبق الإجراءات التأديبية دون القضائية كلما كان ذلك ممكناً (3) كيف تتم محاكمة الأسير؟

ب محاكمة الأسير هي من اختصاص المحاكم العسكرية وحدها. ما لم تسمح تشريعات الدولة الحاضرة صراحة للمحاكم المدنية بمحاكمة أي من أفراد قوات الدولة الحاضرة عن المحاكمة نفسها التي يلاحق أسير الحرب قضائياً بسببها. ولا يحاكم

(1) راجع ب 1/م 85

(2) مضمون الفصل الثالث من ب 3

(3) راجع ا 3/م 83

أسير الحرب بأي حال بواسطة محكمة أياً كان نوعها إذ لم تتوفر عندها الضمانات الأساسية المتعارف عليها عموماً من حيث الاستقلال وعدم التحيز وعلى الأخص إذ لم تكن 'حرراً' أنها تكفل له الحقوق ووسائل الدفاع المنصوص عنها في أحكام قانون النزاعات المسلحة⁽¹⁾.

ج. المصونات بحق الأسير يعتبر من محظورات قانون الحرب أن يحكم على أسرى الحرب بواسطة السلطات العسكرية ومحاكم الدولة الحاضرة بآلية عقوبات خلاف المصونات المقررة عن الأعمال ذاتها إذ تفرضها أفراد القوات المسلحة لهذه الدولة

وعند تحديد العقوبة، يتمين على محاكم أو سلطات الدولة الحاضرة أن تراعي، إلى أبعد حد ممكن، أن المتهم ليس من رعايا الدولة الحاضرة وهو لذلك غير ملزم بأي واجب للولاء لها وأنه لم يقع تحت سلطتها إلا نتيجة لظروف حاضرة عن إرادته وللمحاكم والسلطات المذكورة الحرية في تعميم العقوبة المقررة عن المحاكمة التي اتهم بها الأسير وهي لذلك ليست ملزمة بتطبيق حد أدنى لهذه العقوبة.

يحظر العقوبات الجماعية عن أعمال فردية والعقوبات البديية، والحسن في ما لا يدخلها سوء النهاء. ويوجه عام أي نوع من التعذيب أو القسوة

وفصلاً عن ذلك، لا يجوز للدولة الحاضرة حرمان أي أسير حرب من رسته أو منعه من حمل شاراته، كما لا يحاف أسير لحرب إلا مرة واحدة عن اللب بفسه أو التهمة بفسها⁽²⁾.

- حقوق الأسير ووسائل الدفاع

يمنح قانون الحرب أسير الحرب الحق في الحصول على معاونة أحد زملائه الأسرى والدفاع عنه بواسطة محام مؤهل يختاره واستدعاء شهود والاستماتة إذ رأى ذلك ضرورياً بخدمات مترجم مؤهل وتحظره الدولة الحاضرة بهذه الحقوق قبل بدء المحاكمة بوقت مناسب.

وهي حالة عدم اختيار الأسير لمحام يتمين على الدولة الحامية أن توفر له محامياً. وتعمل هذه الدولة فرصة أسبوع على الأقل لهذه الغرض وساء على طلبها تقدم الدولة الحاضرة لها قائمة بالأشخاص المؤهلين للقيام بالدفاع وفي حالة عدم اختيار محام بواسطة الأسير أو

(1) تراجع ج 3/م 105

(2) تراجع ج 3/م 78

الدولة الحامية، يتمتع على الدولة العاحرة أن تعين معامياً مؤهلاً للدفاع عن المتهم
نعتلى للمعامي الذي يتولى الدفاع عن أسير الحرب فرصة لا تقل عن أسبوعين قبل بدء
المحاكمة وكذلك التسهيلات اللازمة لإعداد دفاعه عن المتهم، وله بصمة خاصة أن يورر
المتهم بحرية وأن يتحدث معه دون حضور رقيب وله أن يتحدث مع جميع شهود التبرئة، بمن
فيهم أسرى الحرب ويحدد من هذه التسهيلات حتى انتهاء المدة المحددة للاستئناف.

يبلغ أسير الحرب المتهم قبل بدء المحاكمة بوقت مناسب وبلغة يفهمها ثلاثحة الاتهام
وكذلك بالمستندات التي تطلع للمتهم عموماً بمقتضى الفوائس السارية بالقوات المسلحة
للدولة العاحرة ويبلغ الإخطار بصمة بالشروط نفسها إلى معاميه.

لممثلي الدولة الحامية الحق في حضور المحاكمة إذا كان لابد أن تحرى في جلسات
سرية بصمة استثنائية لمصلحة أمن الدولة، وفي هذه الحالة تحظر الدولة العاحرة الدولة
العامة بعبثية إجراء المحاكمة في جلسة سرية^(١).

وفي الإطار ذاته، هل بحق للاستئناف الحكم الصادر بحقه؟

بالأكيد لكل أسير حرب الحق، بنفس الشروط المنطبقة على أسير د القوات المسلحة
بالدولة العاحرة، في استئناف أي حكم يصدر عليه أو رفع دعوى لمقصه أو التماس إعادة
النظر فيه.

وينبغي تربيته بالكامل بمقوقه في الاستئناف والمهمة المحددة لممارسة هذه الحقوق، بمن
هذا التعريف، قبل المحاكمة كما ذكرنا أيضاً

- الإبلاغ عن الأحكام نلع الدولة العاحرة الدولة الحامية أي حكم يصدر على أسير الحرب
في شكل إخطار موحد بين فيه ما إذا كان للأسير حق في الاستئناف أو رفع نقص أو
التماس إعادة النظر في الحكم ويبلغ هذا الإخطار كذلك لممثل الأسرى المعني والأسير
الحرب المتهم بلغة يفهمها إذا أصبح الحكم قد صدر في حضوره كما أن الدولة العاحرة
تقوم فوراً بإبلاغ الدولة الحامية بقرار أسير الحرب عن استعمال أو عدم استعمال حقوقه
في الاستئناف.

إضافة إلى ذلك إذا أصبح الحكم نهائياً أو كان الحكم الابتدائي يقضي بالإعدام وحبس
الدولة العاحرة أن ترسل إلى الدولة الحامية بأسرع وقت ممكن، حظراً مفصلاً بنصين الاتي

(١) - تراجع ج ٦، ص ١٥٩

تكون تلك الكفالة - الحماية وفقاً لأبعاد أساسية ثلاثة

أ. الضمانات الأساسية العامة.

ب. حماية النساء.

ج. حماية الأطفال.

أ- الضمانات الأساسية العامة

- الحماية يكفل قانون المراتع المسلحة للأشخاص الذين يقومون في شئمة أحد أطراف النزاع ولا يتمتعون بمعاملة أفضل بموجب القانون الدولي، معاملة إنسانية في كافة الظروف.

يتمتع هؤلاء الأشخاص بالحماية الإنسانية دون أي تمييز مجحف يقوم على أساس المنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو العفدة أو الآراء السياسية أو عمرها من الآراء أو الانتماء القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو وضع آخر على أساس أية معايير أخرى مماثلة ويجب على كافة الأطراف احترام جميع هؤلاء الأشخاص في شخصهم وشرفهم ومعتقداتهم وشؤونهم الدينية.

الأفعال المحظورة تحظر الأفعال التالية في أي زمان ومكان سواء ارتكبها معتمدون مدنيون أم عسكريون.

- ممارسة العنف إزاء حياة الأشخاص أو شخصهم أو سلامتهم البدنية، أو العقلية وبوجه خاص
- القتل، التمديب بشئ صورة بديماً كان أم عتلاً، المفويات البدنية، والتشويه
- انتهاك الكرامة الشخصية وبوجه خاص المعاملة المهينة للإنسان والمحفلة من قدره والإكراء على الدعارة وأبة صورة من صور حبس العباء
- أخذ الرهائن
- المفويات الجماعية
- لتهديد بارتكاب أي من الأفعال المذكورة أعلاً

إبلاغ سبب الاعتقال وإطلاق المراح في أقرب وقت؛

بحسب أن يبلغ بصفة عاجلة أي شخص يقص عليه أو يعتصر أو يعتقل لأعمال تتعلق بالنزاع

المسلح بالأسباب المبررة لإبعاد هذه التدابير وذلك بامره بمهمها وحسب إطلاق سلاح هؤلاء.
الأشخاص هي احرب وقت ممكن وعلى أية حال بمجرد زوال الظروف التي بررت التحصن عليهم
أو ابعادهم أو اعتقالهم عدا من قصص عليهم أو احجروا لارتكاب جرائم

لا يجوز إصدار أي حكم أو تعبد أية عقوبة حيال أي شخص تثبت دأسه في جريمة مرتبطة
بالمراع المسلح الا بناء على حكم صادر عن محكمة محايدة تشكل هيئتها بشكل لا يوجب
وتلتزم بالمبادئ التي تقوم عليها الاحراءات اقصائية المراجعة والمعترف بها عموماً والتي
تضمن ما يلي

- يجب أن تتحصن الاحراءات على إعلام المتهم دون إبطاء بتفصيل الجريمة المنسوبة إليه
وأن تكفل له كافة الحقوق وجميع الوسائل الضرورية للدفاع عن نفسه سواء قبل أم أثناء
محاكمته

- لا يرد أي شخص بجريمة إلا على المسؤولية الجنائية المردية

- لا يجوز أن يتهم أي شخص أو يردن بجريمة على أساس إنتهائه فعلاً أو تقصيراً لم يكن
يشكل جريمة طبقاً للقانون الوطني أو القانون الدولي الذي كان يحصص له وقت اقترافه
للعمل.

- كما لا يجوز توقيع أية عقوبة أشد من العقوبة المسارية وقت ارتكاب الجريمة ومن حق
مرتكب الجريمة مهما لو تحصن لقانون - بعد ارتكاب الجريمة - على عموماً يجب ان
يستفيد من هذا النص

- يعتبر المتهم بجريمة بريث إلى أن تثبت ادأته قانوناً

- يحق لكل متهم بجريمة أن يحاكم حضوراً

- لا يجوز أن يرغم أي شخص على الإدلاء بشهادة على نفسه أو على الاعتراف بدأته مدع

- يحق لأي شخص متهم بجريمة أن يناقش شهود الإثبات أو يكلف الأمر بمباغتتهم كما
يحق له استدعاء ومناقشة شهود الممي طبقاً للشروط دأته التي يهري بموجبها استدعاء
شهود الإثبات.

- لا يجوز إقامة الدعوى ضد أي شخص أو توقيع العقوبة عليه لجريمة سبق أن صدر بشأنها
حكم نهائي طبقاً لقانون دأته والإجراءات اقصائية دأته المعمول بها لدى الطرف الذي
يبرئ أو يدين هذا الشخص.

- للشخص الذي ينهم بجريمة الحق هي أن يطلب المطلق بالحكم عليه علماً
- يجب تنبيه أي شخص يصدر هذه حكم ولدى المطلق بالحكم إلى الإجراءات الفصائية وعبرها التي بحق له الانتعاش، إليها وإلى المدد الزمنية التي يجوز له خلالها أن يتخذ تلك الإجراءات.

الحماية حتى بعد انتهاء النزاع المسلح...

يتمتع الأشخاص الذين يقص عليهم أو يحشرون أو يعتقون لأسباب تتعلق بالمراع المسلح بالحماية وفق القواعد والصناديق المصنوعة عنها ولحين إطلاق سراحهم، أو إعادتهم إلى أوطانهم أو بوطيهم بصفة نهائية حتى بعد انتهاء المراع المسلح

مبادئ إضامه الدعوى ضد المتهمين بحر ثم حرب أو جرائم ضد الإنسانية بحسب تمادياً لوجود أي شك بشأن ندوى ضد الأشخاص المتهمين بجرائم الحرب أو جرائم ضد الإنسانية ومحاكمتهم، أن تطلق المبادئ التالية

- تقام الدعوى ضد الأشخاص المتهمين بثل هذه الجرائم ويتم محاكمتهم طبقاً لقواعد المايين الدولي المعمول بها.
- بحق لمثل هؤلاء الأشخاص ممن لا يميزون بمعاملة فصل بمقتضى اتفاقيات جنيف الرابع أو بروتوكولها الإضافي لأول أن يعاملوا طبقاً لما ذكرناه أيضاً سواء كانت الجرائم التي اتهموا بها تشكل م لا تشكل انتهاكات حسيمة لثل الاتفاقيات وذلك البروتوكول

حجز النساء في أماكن منفصلة

تحتجر نساء اللواتي قيدت حريتهن لأسباب تتعلق بالمراع المسلح في أماكن منفصلة عن أماكن الرجال ويوكل الإشراف المباشر عليهن لنساء ومع ذلك ففي حالة حتجار الأسر يجب قدر لإمكان أن يوفر لها كوحدات عائلية مأوى واحد (اعتبارات إنسانية ودينية)⁽¹⁾

أ- حماية النساء

يكفل قانون المراعات المسلحة نساء موضع الاحترام الخاص وحق الحماية لاسيما ضد الاعتصاب والإكراه عنى الدعارة، وسد أي صورة أخرى من صور حدش الحياء

(1) بر مح ب 76/1 لا يجوز تشهير أي من الأحكام الواردة هنا في هذه المادة مما يهدد أو يمس بأي من مصلح فصل يكفل مزيداً من الحماية للأشخاص المذكورين فيما يور عد القايين الدولي المعمول بها

كف معطى الأولوية "المصور" نظراً فساد أولات لأحمار و مهات صغار لأطمان "نواي
يعتمد عليهن أطمانهن المصوّر عليهن و "المحجرات أو المصنعات لأسباب تتعلق بالسراع
المسلح

وتحاول أطراف السراع أن تتجنب قدر المستطاع إصدار حكم بالإعدام على أولات لأحمار
أو أمهات صغار الأطمان "نواي" يعتمد عليهن أطفالهن بسبب جريمة تتعلق بالسراع المسلح
ولا يجوز أن يصد حكم الإعدام على مثل هؤلاء "لمسوة (حق التحيين بالحياء)"⁽¹⁾

ب- حماية الأطفال،

كذلك، يكمل قانون "التراعات المسلحة للأطفال" موضع الاحترام الخاص وحق الحماية
صد اية صورة من صور خدش العياء يجب أن تهين لهم أطراف السراع و لعنايه و لعون
الدين يحتاجون ليهما سواء بسبب سبهم أو لأبي سبب احر

يجب على أطراف السراع تحدد كافة التدابير المستطاعة التي تكمل عدم اشتراك
الأطفال الذين لم يبلغوا بعد سن الخامسة عشرة في الأعمال العدائية بصورة مباشرة، وعلى
هذه الأطراف بوجه خاص، أن تسعى عن تحديد هؤلاء لصغار هي قوانينها المسلحة ويجب
على أطراف السراع في حالة تحديد هؤلاء ممن بلغوا سن الخامسة عشرة ولم يبلغوا بعد سن
الثامنة عشرة أن تسعى لأعطاء الأولوية لمن هم أكثر سناً⁽²⁾

إذا حدث في حالات استثنائية ورغم الأحكام المذكورة أعلاه أن اشترك الأطفال ممن
لم يبلغوا بعد سن الخامسة عشرة في الأعمال العدائية بصورة مباشرة ووقعوا في قبضة
"العصم"، فإنهم يظلون مستعدين من الحماية الخاصة سواء كانوا أم لم يكونوا سرق
الحرب

كذلك، يجب وضع الأطفال في حالة "المصر عنهم" أو حبسهم، واعتقالهم لأسباب
تتعلق بالسراع المسلح، في أماكن مخصصة عن سبب لتي تخصص للمالعين ويستثنى من ذلك
حالات الأسر التي لها أماكن للإقامة كوحدة عائمة كم ذكرنا أعلاه⁽³⁾

من ناحية أخرى لا يجوز تنفيذ حكم الإعدام بحريته تتعلق بالسراع المسلح، على الأشخاص

(1) شواجع ج 3/م 76

(2) بدء أول المصمغ القومي جانب مد ومكول لأخباري عفايه لأصالح سحاب سر عد المصحة بجمع عدد مود عديد
الأطفال دون سن الثامنة عشرة

(3) راجع ج 3/م 77

الدين لا يكونون قد بلغوا بعد الثامنة عشرة من عمرهم وقت ارتكاب الجريمة.

وفي الختام نكرر القول:

«حسب الحرب لها حدود». قول نيرر أهميته من خلال إرامية منع انتهاكات القانون الدولي ومحاكمة المسؤولين عنها. وصولاً إلى العمل الإنساني حيال الصحايا - مديين وعسكريين - والمواقع المدنية والأعيان المحمية كما تنبأ أهميته من خلال تحديد مسؤوليات دولة الاحتلال وحصولاً حيال أسرى الحرب

يتلوه كل ذلك هي معرفة القائد سياسياً كان أم عسكرياً لقانون التفاعلات المسلحة... (م/47/ج1، م/48/ج2، م/127/ج3، م/144/ج4، م/83/ب1، م/19/ب2) والنتائج هي تطبيق هذا القانون من قبل الرئيس المدني أو القائد العسكري بما لا يتعارض مع هدف السلطة السياسية وتنفيد المهام العسكرية والأمنية (المادة 78 من ب أ أ الجهة تعمل الرئيس مدنياً كان أم عسكرياً المسؤولية المباشرة).

ب تنص الاتفاقيات والمعاهدات التي صدقت عليها حكوماتنا (191 دولة)

ج كشف انتهاكات الحسم والمسؤول (رئيس مدني قائد عسكري الخ) (م/51/ج1، م/52/ج2، م/131/ج3، م/146/ج4).

د تحقيق العدالة الجنائية الدولية وردع ومعاقبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين تحت مظلة الشرعية الدولية.

وبدعو أخيراً إلى دعم إعادة مراعاة أحكام قانون التفاعلات المسلحة وتعديلها إذا اقتضى الأمر بمعهد دولي ومرحمة الأمم المتحدة، بهدف تعزيز حماية الكرامة الإنسانية في شخصية الإنسان في ظل ميثاق الأمم المتحدة وعلى خلفية الشرعية الدولية، وبالتالي تحقيق السلم والأمن الدوليين بعدالة دولية حاسمة وليست رمادية.

.. حتى الدتب المنتصر لا يحتر على الدتب المنهزم بقصة فائقة.

حتى الماب لها شرعتها أين شرعة الإنسان هي الدراع المسلح.

.. عرفنا الحرب جميعاً ومن يعرف الحرب .. يعرف قيمة السلام أكثر

ملحق

(*) مصطلحات قانون المراتعات المسلحة (العانون الدولي الاساسي)

- أ ج 1 - اتفاقية جنيف الأولى لعام 1949 لتحسين حال الجرحى ومرضى بالقوات المسلحة في الميدان
- أ ج 2 - اتفاقية جنيف الثانية لعام 1949 لتحسين حال الجرحى ومرضى وعرفى القوات المسلحة في البحار
- أ ج 3 - اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949 بشأن معاملة أسرى الحرب
- أ ج 4 - اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.
- ب 1 - البروتوكول الإضافي الأول لن اتفاقيات جنيف للعام 1949 المتعلقة بحماية أصحاب المراتعات المسلحة الدولية (1977)
- ب 2 - البروتوكول الإضافي الثاني إلى اتفاقيات جنيف للعام 1949 المتعلقة بحماية أصحاب المراتعات المسلحة غير الدولية (1977)
- ل 4 - ل 4 - لائحة متعلقة بمواهب وأعراف الحرب البرية (لاهاي 1907)
- ل 5 - اتفاقية بشأن حقوق وواجبات أسول المحايدة والأشخاص لمحايدين في حالة الحرب البرية.
- ل 13 - اتفاقية حول حقوق وواجبات الدول لمحايدة في الحرب البحرية (لاهاي 18 تشرين الأول 1907).
- ل م ث ل - اتفاقية لحماية الممتلكات الثقافية في حال براغ مسلح (لاهاي 14 أيار 1954).
- ل م ث ب - بروتوكول من أجل حماية الممتلكات الثقافية في حالة براغ مسلح (لاهاي 14 أيار 1954).

أسرى الحرب والاحتلال في القانون الدولي الإنساني^(١)

تمهيد:

كنت في الرابعة عشرة من عمري عندما هاجمت ضائرات حربية صهيونية وهضمت بلدة
برج لمر حنة حيث افطن والمائلة حملت شقيقي لأصغر وكان في حوالي السادسة من
عمري - وهرعت به والوالدة إلى أحد الملاجن

أذكر أنه لحظة الهروب كانت الطائرات تمر من لمر باتجاه الشرق وبردة فعل عفوية
وطبعاً عبر عسكريه أدركت طهري لعهه العرب وحصيت شقيقي لأصغر وحملته وركضت
به بحملتي حانية بحيث يكون في مأمن لجهة الشرق طناً ممّي نبي أحمية من الشطبا الذي
قد نأسي من جهة العرب - عند ذلك الحبر ساءت لمددا يكون المديون هدها في الحرب؟

وكشفت بأم العين. حدث محرره صبرا وشابلا (أيلول ١٩٨٢) وعطيه ببش الحدث
بواسطة حرافة كان رهنها يمتزج باره بداراً أو رحلاً أو اشلاء - هشوف الحرافة احتراماً
للمس التي سحقتها وحشية الإنسان كنت في حبه مضطراً إلى التحديق في وجه كل صعيه
بحث عن أحد قارسي (البريه) بالتأكد والمخطوف من على مولمار المطار بمعددة لمحم
لدى مروره بسبارته) وبعد بعد نحدد ملامح الوجه كنت أكشف على لون لمدلون البني و
الجوارب أو ما تبقى منها..

وكنت من خلف كمامة حصلت عليها من اللجنة الدولية بلصليب الاحمر وحلّز الكشف
على حوالي 400 جثة اهل. لماذا المديون؟

وبعد. بعد محررة قانا (عدوان - عابيد العصبه ١٩٨٠) وانطمل دو الر من المقطوع قنت
لماذا المديون؟ بعد تلك محرره وعسى حلميه هابون اسر عات لسلحه و حد مصادره الرئيسيه
بصافيات حبيب ١٩٨0 (خصوصاً الر بعه لحماية مديبين في زمن الحرب) بشأ تصاهم بيسان
و حسم لسان إلى لبروكولس الإصهيين للعام ١977 بعدما لاس بيجاييت - تصاهم بيسان لعهه
تشكيل مصلة شرعية بوليه قانونية دبلوماسيه لفضال من آخر التحرير

وقد دت وحده لموقف "بياسي" (تحكومي واسمعي) حمل "تصدي للعدوان إلى اسام
هده المظلة بوليه التي سمحت بحمل اسدييه لمدلة في اسار سرعته دولة ونصر إلى

الجوهر ويقول أيضاً لماذا المدنيين؟.

. وحصلت الحرب على العراق مصبقة بإشكاليات القرار 1422 (نمور 2002) المنطلق بإعطاء لأمبركيين من العصور للمحكمة الجنائية الدولية بعد تمرر ميثاق روما 1998 (المحكمة الجنائية الدولية) وحدثت انتهاكات للقانون الدولي الإنساني صوب المدنيين والمواقع المدنية و الأماكن المحمية والممتلكات الثقافية خلال مشاركتي في مؤتمر روما (1 - 6 نيسان 2003) حول المنظومة التشريعية الوطنية و لقضاء الجنائي الدولي، تبين لي ولكل المؤتمرين أن المشكلة الرئيسية تنبع من التقارب للصعيق بين المدنيين والمواقع المدنية وبين المقاتلين والمواقع العسكرية مما يؤدي إلى صياح المسؤولية بين الطرف المدافع والطرف المهاجم)...

. . وكانت الدروة هي صياح حصاره تسعة لاف ستة خلافاً لاتفاقية حماية الممتلكات الثقافية (لاهاي 1954)¹¹ وبررت أسئلة حول مسؤوليات دولة الاحتلال حيال المدنيين وأسير الرئيس العراقي صدام حسين وبررت أسئلة أيضاً هل هو أسير حرب؟ من يحاكمه؟ كيف يحاكم؟ ما هي مسؤولية دولة الاحتلال حيال ذلك؟ . كلها أسئلة ملحة طرحت بقوة مسألة لقضاء الجنائي الدولي وقانون التراعات المتعلقة على الساحة الدولية وأصبحت الأسئلة التالية بعد تصاعد موجة ما يسمى بـ «العنف المبرط» تبرز جهود بديل المجتمع الدولي لصياغة قواعد جديدة تتكامل مع قواعد القانون الدولي الإنساني وتتلاءم مع الأوضاع الجديدة التي تنقسم بتداخل العسكريين مع المدنيين وتضمن احترام حقوق الإنسان إن تداعين إلى مثل تلك القواعد يعتقدون أن استخدام «العنف المبرط» كما يسميه المشرع الدولي يمكن أن تلجأ إليه «الأطراف الحديثة» إبان السلم كما إبان التراع المسلح ويدعو البعض إلى وضع بروتوكول يصاهي ثالث إلى اتفاقيات جنيف يتضمن المسائل المرتبطة بهذا الموضوع ومحوره الجديد هو العنف الذي قد يكون كاملاً في أي مكان وأي زمان في زمن السلم كما في زمن الحرب

كيف ستكون نية هذا البروتوكول؟ وهل سيحترم مبدأ التكاملية complementante والحصانة والسيادة؟ وهل يحل على طريق منظومة قانونية دولية جديدة؟.

هل يتمتع المعتقلون الذين مارسوا «العنف المبرط» بوصفية «أسرة الحرب» التي يكمنها القانون الدولي الإنساني أم يحاكمون وفقاً للقوانين الوطنية للطرف الذي أسرههم؟ أم وفقاً

(1) وقع لبلتر اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية (لاهاي 1954) بتاريخ 25/6/1994 وصادق عليها بتاريخ 1/6/1960

تعدون يكون من نجاح القومية؟ هل يؤثر تصنيف الصراع ضد ما يسمى "العنف المبرر" على الوضع العدواني لأطراف الصراع؟ وكيف يمكن تطبيق لعمدة لعمدة الأساسية للأشخاص المدنيين الحاصرين لسلطات أحد أطراف الصراع؟ المادة ٦٩ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف (١٩٤٩) المنقحة لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية)

ما هي مسؤوليات الطرف لمحتل حيال الأشخاص (الشعب) الحاصرين إلى سلطته بعد الاحتلال وخصوصاً حيال مسائل الأمن والعداء وئرعاية نظمية وحماية لممتلكات والاحتلال وعمال العوث على حيلاتها؟ (لقرار ١٤٨١ الصادر في 22 أيار 2003 بشرع الاحتلال الأميركي للعراق).

من يضع أهداف لقانون الدولي الإنساني بالأفصله؟ وما هي مسؤوليات التقدير حيال ذلك؟ (المادة ٨٦ من البروتوكول الإضافي الأول للعام ١٩٧٧) ما هي واجبات القادة العسكريين والرؤساء المدنيين؟.

أستلة قانونية علمية بحثة نسوج عر من المعطيات الأساسية البيوية للقانون الدولية الإنساني فيما يخص حماية أسرى الحرب ومسؤوليات المادة والرؤساء العسكريين والمدنيين في تطبيقه شرح واجبات وحقوق أطراف النزاع المسلح وخصوصاً دولة الاحتلال وفق ما تنص عليه أحكام القانون الدولي الإنساني^١ التي صدقت عليه ١١١ دولة حتى الآن التأكيد على أنه لا يمكن عسار أي مزاع مسلح مبرراً حتى ولو لثزم بموجبات قانون النزاعات المسلحة إذا كان هذا المزاع عبر حاصع لموجبات ميثاق الأمم المتحدة وبالتالي الشرعية الدولية

أولاً: من هم المقاتلون وما هي القوات المسلحة هي القانون؟

إن القوات المسلحة طرف النزاع يكون من كافة تقوى والمجموعات و لوحدات المنظمة التي تكون تحت قيادة مسؤولة عن سلوك مبرر وسبها حتى ولو كان ذلك لطرف ممثلاً بحكومة أو سلطة لا يعترف بحصمها بحيث أن يحصع هذه القوات عظام دخلي بكل إشاع قواعد القانون الدولي التي تطبق في النزاع المسلح.

وبعد أفر د هذه القوات عد أفراد الخدمات الطبية والنواظ ارتاح إ ج ا / م 2١) مقاتلين لهم حق المساهمة المباشرة في الأعمال العدائية.

١) راجع إعلان نشر في مجلة "دفاع" العدد الأول من دور النشر الأساسي "الوضع والمطالعات في العدد ١١" (٢٠٠١) والتي هي مجموعة من الدراسات حول "دولي الإنساني" ذات طابع في العدد ١٠٤ (٢٠٠٣)

وإذا صمت القوات المسلحة لطرف في براع هيئة شبه عسكرية مكلفة بمرص احترام القانون وحب عليه إخطار أطراف البراع الأخرى بذلك⁽¹⁾

أ- المقاتلون ووضع أسير الحرب:

يعتبر قانون البراعمات المسلحة المقاتلين الموصوفين في المفرة السابقة بمثابة أسرى حرب إذا وقعوا في قبضة الخصم ويلتزم هؤلاء المقاتلون بتطبيق قواعد هذا القانون. ولكن معاملة أي مقاتل لا تحرمه حقه في أن يعد مقاتلاً، أو أن يعد أسير حرب إذا ما وقع في قبضة الخصم، وذلك باستثناء المقاتلين الذين لا يمرون أنفسهم عن السكان المدنيين أثناء الاشتباك أو خلال التحصير له. إذا لم يكن باستطاعة المقاتل فعل ذلك لسبب مبرر عليه أن يحمل السلاح جهراً أثناء الاشتباك وطوال الوقت الذي يبقى خلاله مريضاً للخصم على مدى البصر في وقت توزيع القوات في موقعها استعداداً للمثال قبل شن الهجوم

ولا يعتبر هذا العمل بمثابة التطاهر موضع المدي غير المقاتل والذي تصنعه المادة 17/ب ج 1 في حالة العذر المعطى في القانون.

إذا لم يحترم المقاتل متطلبات وصية أسير الحرب يحل بحقه في الاعتداء بها ولكنه يمنع صمايات تماثل تلك التي تمنحها ج 3 وب 1 1 وخصوصاً عند محاكمته أو معاقبته على جريمة ارتكبتها.

كذلك، لا يفقد أي مقاتل يقع في قبضة الخصم، دور أن يكون مشتبهاً في هجوم أو في عملية عسكرية تعبر للهجوم حقه في أن يعد مقاتلاً أو أسير حرب. استناد إلى ما سبق أن قام به من نشاط⁽²⁾.

ب- المعارضون في القانون:

إن قواعد القانون الدولي الإنساني لا تنطبق فقط على الجيوش، بل تنطبق أيضاً على المعارضين أفراد الميليشيات والوحدات المنطوعة التي تتوفر فيها الشروط التالية

- 1 أن يكون على رأسها شخص مسؤول عن مسؤوليه
- 2 أن تكون لها شارة مميزة ثابتة يمكن التعرف عليها من بعد.

(1) راجع ب 11 م 43 (أظر ملحق مصطلحات الملحق الدولي الإنساني)

(2) راجع ب 1 م 44

3. أن تعمل الأسلحة جهاً.

4. أن تقتصر في عملياتها بشؤون الحرب وأعمالها

وفي بلدان التي تقوم فيها الميليشيات أو الوحدات المملوكة من قبل الجيش أو شكل حره أنه يمكن اعتبارها أنها تدرج في فئة الجيش⁽¹⁾

كذلك يمسر محاربون سكان لأراضي غير المحتلة الذين يحملون سلاح من تلقاء أنفسهم عند اقتراب العدو لمقاومة القوات الغازية دون أن يتوجه لهم الوضع لتشكيل وحدات مسلحة بطابعه طبقاً لشروط المذكورة أيضاً شرطية أن يحملوا السلاح علناً وأن يراعوا قوانين الحرب وأعمالها⁽²⁾.

ويؤكد المشرع الدولي على أنه يمكن أن تتألف القوات المسلحة لأطراف النزاع من مقاتلين وغير مقاتلين ولجميعهم الحق في أن يعاملوا كأسرى حرب في حالة وقوعهم في قبضة العدو⁽³⁾

ثانياً أسرى الحرب، هوياتهم والاستعلام عنهم

حدد القانون الدولي الإنساني المسمى المقصود لمعبر - أسرى الحرب - بضات لأشخاص الذين يقومون في قبضة العدو والمدرجين في المادة 11 من اتفاقية جنيف لسنة 1949⁽¹⁾ أصناف م 4 / 1 ح 3 أنه يجب بمقتضى القانون معاملة الأشخاص المذكورين ههما يلي كأسرى الحرب:

- الأشخاص الذين ينتمون أو كانوا تابعين للقوات المسلحة للبلد المحتل. رأب دولة الاحتلال مسرورة اعتقالهم بسبب هذا الانتماء. حتى لو كانت قد تركتهم أحراراً في يادي الأمر أثناء سير الأعمال الحربية خارج الأراضي التي تحتلها، وعلى الأخص في حالة قيام هؤلاء الأشخاص بمحاولة فاشلة للانضمام إلى القوات المسلحة التي يملكونها والمشاركة في القتال، أو في حالة عدم امتثالهم لإمدار بوجه إليهم بقصد الاعتقال
- الأشخاص الذين ينتمون إلى إحدى لغات الممينة أيضاً، الذين يستقبلهم دولة محايدة أو

(1) يراجع قانون لاهاي / اللائحة المضافة للمواثيق و بروتوكول الحمر - المبرمة - لاهاي 18 تشرين الأول 1907 المادة 13 الأولى
(2) 4 - 1

(2) يراجع قانون لاهاي / اللائحة المذكورة أيضاً المادة الثانية

(3) يراجع قانون لاهاي / اللائحة المذكورة أيضاً المادة الثالثة (2)

غير معاربة هي إقليمها وتلتزم باعتقالهم بمنصى القانون الدولي^(١).

أ- استحواب الأسير والتحقق من الهوية:

يرتكز القانون الدولي الإنساني على احترام الشخصية الإنسانية لدى الأسير مهما كانت صراوة المراع المسلح ولم يعمل هذا القانون مقتضيات العمل العسكري وضرورة تنفيذ المهام الصنفاء إلى الوحدات المقاتلة. حيث لا تتعارض الحماية الممنوحة للأسير مع توصيات تحقيق النصر في المعركة.

استحواب الأسير:

بعد وقوعه في قبضة الخصم للأسير حق احترام شخصه وشرعه والاحتماظ بكامل أهليته المدنية التي كانت له عند وقوعه في الأسر^(٢) لا يلتزم أي أسير عند استحوابه إلا بالإدلاء باسمه الكامل، ورتبته العسكرية، وتاريخ ميلاده، ورقمه بالحيش أو المرفقة (الوحدة الكبرى) أو رقمه الشخصي أو التسلسل هذا لم يستطع في معلومات مماثلة

وإذا أخل الأسير بهذه القاعدة بأخباره فإنه قد يتعرض لانقاص المزايا التي تمنح للأسرى الذين لهم رتبته أو وضعه.

بطاقة الهوية:

على كل طرف في المراع أن يرود جميع الأشخاص الناضجين له والمرصين لأن يصحبوا أسرى الحرب ببطاقة لتحقيق الهوية يبين فيها اسم حاملها بالكامل ورتبته، ورقمه بالحيش أو المرفقة (لوحدة الكبرى) أو رقمه الشخصي أو التسلسل أو معلومات مماثلة وتاريخ ميلاده. ويمكن أن تعمل بطاقة الهوية أيضاً بوقيع حاملها أو بصمات أصابعه أو كليهما، وقد تتضمن كذلك أية معلومات أخرى برعب طرف المراع إصاقتها عن الأشخاص الناضجين لقواته المسلحة يبرر الأسير بطاقة هويته عند كل طلب لكن لا يجوز سحبها منه بأي حال من الأحوال^(٣)

معاملة إنسانية: عدم التعذيب...

لا يجوز ممارسة أي تعذيب بدني أو معنوي أو أي إكراه على أسرى الحرب لاستخلاص

(١) راجع ج ٣/٤

(٢) راجع ج ٣/١٤

(٣) راجع ج ٣/١٧

معلومات منهم من ي نوع ولا يجوز تهديد أسرى الحرب الذين يرفضون الإجابة بسلام أسرى الحرب العاجزون عن الإدلاء بمعلومات عن هويتهم بسبب حالتهم البدنية أو لعقبة أي قسم التعذيب الطبية ويحدد هوية هؤلاء الأسرى بكل الوسائل الممكنة بحري سجون أسرى الحرب بلغة يفهمونها⁽¹⁾

بماذا يحتفظ الأسير؟

يهدف استكمال المعنى الأساسي لعمدية شخص الأسير المادية والمعنوية. يحتفظ أسرى الحرب بجميع الأعراس الخاصة باسمائهم الشخصية ما عدا الأسلحة، والحيول والمهمات الحربية (لنساء، المعدات، إلخ) والمستندات الحرسية وكذلك يعود بهم الممندية والأصعة لواقعة من المارث، وجميع الأدوات التي يكون قد صرحت لهم للحماية الشخصية.

كما تبقى في حوزتهم الأشياء التي تستخدم في معيشتهم وتعدبتهم حتى ولو كانت تتعلق بمعداتهم العسكرية الرسمية.

على الدولة العاجرة أن ترود الأسرى بوثائق تحقيق هويتهم بحيث لا يجوز في أي وقت أن يكون أحد منهم بدونها وعليها عدم تعريضهم لشارث رتبهم وحسبتهم أو أوسمتهم (بهاشيتهم)، أو الاتواب التي لها قيمة شخصية وعاطفية

وكذلك لا يجوز سحب النقود التي يحملها أسرى الحرب إلا بأمر يصدره صانع ويد تسجيل المبلغ واسم حامله في سجل خاص كما لا يجوز للدولة العاجرة أن تسحب من أسرى الحرب الأشياء ذات القيمة إلا لأسباب أمنية وإذا اضطرت لذلك تطبق الإجراءات المنفذة في حالة سحب النقود يحتفظ الدولة العاجرة بالأشياء ذات القيمة والنقود بعمليات معايرة لمملتها دون أن يطلب أصعابها اسمدا لها وتسلم بشكلها الأصلي إلى الأسرى عند انتهاء أسرههم⁽²⁾.

التحقق من الهوية،

ذكرنا في الحقرة السابقة أنه يتوجب على كل طرف في المراع المسلح أن يرود جميع الأشخاص التابعين له والمعرضين لأن يصحبوا أسرى الحرب، ببطاقة لتحقيق الهوية

(1) مراجع 18، 18

(2) مراجع 18، 18

المعلومات الضرورية بشأن جميع الأشخاص المعادين الذين ينبغي حدى العتات المعنية ويقومون في قبضته وعلى الدول المعاهدة أو غير المعاهدة أن تعد الإحرار، نفسه اراء الاشخاص من هذه العتات لدين سبيلهم هي إقليتها وعلى المكتب إبلاغ المعلومات فوراً بأسرع الوسائل الممكنة إلى الدول المعنية عن طريق الدول لعامة من جهة، والوكالة المركزية التي تنشأ في بلد معايد (بسم بمصليها لاحقاً)⁽¹⁾

إخطار عائلة الأسير:

يجب إخطار العائلات المعنية بسرعة وتتضمن المعلومات هي ما يحتص بكل أسير حرب ما دامت هي حرة مكتب الاستعلامات اسمه بالكامل ورقته، ورقمه بالحيش أو السرقه (الوحده الكبرى) رقمه المنحصى أو المنسلل، ومحل الميلاد وتاريخه بالكامل. واسم الدولة التي ينتمى إليها. واسم الاب والام، واسم وعموان الشخص الذي يجب إخطاره، والعنوان الذي يمكن أن ترسل عليه المكاتبات للأسير.

يتلقى مكتب الاستعلامات من مختلف الإدارات المختصة المعلومات الخاصة بحالات لنقل والإعراج والإعادة إلى الوطن والهروب والدخول في المستثنى والوفاة، وعنه أن ينقل هذه المعلومات لعائلة الأسير لمنع بانتظام. أسبوعياً إذا أمكن المعلومات المتعلقة بالحالة الصحية لأسرى الحرب الذين أصيبوا بمرض خطير أو حرج خطير⁽²⁾

استفسارات من المكتب وتحريراته:

يتولى مكتب الاستعلامات الرد على جميع الاستفسارات التي توجه إليه بخصوص أسرى الحرب، بمن فيهم الأسرى الذين توفوا في الأسر ويقوم بالتحريرات اللازمة للحصول على المعلومات المطلوبة التي لا تتوفر لديه كما يجب التصديق بتوقيع أو خاتم على جميع الرسائل المكتوبة التي يصدرها هذا المكتب.

جميع أوضاع الأسير القيمة:

يتولى مكتب الاستعلامات جميع كل الأشياء الشخصية ذات القيمة، بما فيها العتائع التي يعملها تختلف عن عملة الدولة العاجرة. والمستندات ذات الأهمية لأهارب الأسير التي يتركها الأسير الذي أعيد إلى وطنه أو أخرج عنه أو توفي، ويقدم هذه الأشياء للدولة المختصة

(1) بر مع ا ج 3 / م 123

(2) بوا مع ا ج 3 / م 122

يرسل المكتب هذه الأشياء هي طرود محتومة، وترفق بهذه الطرود بيانات تحدد فيها بدقة هوية الأشخاص الذين تتعلق بهم هذه الأشياء، وكذلك قائمة كاملة بمحتويات الطرود وتنقل المتعلقةات الشخصية الأخرى الخاصة هؤلاء الأسرى تبعاً للترتيبات المتفق عليها بين أطراف النزاع المعنية⁽¹⁾.

ب- الوكالة المركزية للاستعلامات:

من الممكن أن توجد في عصر هبة النزاع دول معادية أو غير محاربة على كل دولة من هذه الدول أن تنشئ في إقليمها وكالة مركزية للاستعلامات بشأن أسرى الحرب وإذا رأت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ضرورة تنظيم مثل هذه الوكالة هي الدولة المعنية بأنه يجوز لها أن تقترح عليها ذلك. تكلف هذه الوكالة بتركيز جميع المعلومات التي تهم أسرى الحرب والتي يمكن الحصول عليها بالطرق الرسمية أو الخاصة، وتنقل هذه المعلومات بأسرع ما يمكن إلى بلد منشأ الأسرى أو إلى الدولة التي يتبعونها وتقدم لها أطراف النزاع جميع التسهيلات اللازمة لنقل المعلومات. يدعو القانون الدولي الإنساني الأطراف المتعاقدة، وبخاصة الأطراف التي يتمتع رعاياها بخدمات الوكالة المركزية، إلى تزويد الوكالة بالدعم المالي الذي قد تحتاج إليه، يجب ألا تقصر الأحكام الواردة أعلاه على أنها تقيد النشاط الإنساني للجنة الدولية للصليب الأحمر وجميعيات الإغاثة أو أية هيئات أخرى تعاون أسرى الحرب⁽²⁾.

استعمال السلاح ضد الأسرى:

يحدد قانون الدراعات المسلحة قهراً واضحة لاستعمال السلاح ضد الحرب، وتعتبر القاعدة الأساسية هي هذا القانون أن استخدام الأسلحة، وبخاصة ضد الهاربين أو الذين يحاولون الهرب، هو الوسيلة الأخيرة التي يجب أن يسبقها دائماً إشارات مناسبة للظروف⁽³⁾.

إفهام الأسرى حقوقهم وواجباتهم:

نصم أحكام اتفاقية جنيف الثالثة للعام 1949 بشأن معاملة أسرى الحرب وملاحقتها وأي اتفاق خاص يمرر حقوقهم ولا يفقدها⁽⁴⁾ على جميع الأسرى في كافة معسكرات الاعتقال

(1) تراجع ج 1 / م 122

(2) تراجع ج 3 / م 123 و م 125

(3) تراجع ج 1 / م 42

(4) تراجع ج 3 / م 6 (2)

(و تشمل طلقاً) يتم انعيم بلعة هؤلاء الأسرى وهي أماكن يمكن فيها لعمليهم لرجوع
بها تسلح سج عن تلك الأحكام للأسرى الذين لا يستطيعون الوصول إلى المساعدة المعيشية
سواء على طسهم سلع جميع أنواع التعليمات والأوامر والإعلانات والمشرت المتعلقة بسلوك
أسرى الحرب سعة بمهمونها. وتعلن بالكنيسة الموصوفة أيضاً وتسلم سج عنها لمدوب
الأسرى وكل أمر أو طلب بوجه بصورة هرة لأسرى الحرب يجب كذلك أن يصدر إليهم
بلعة بمهمونها⁽¹⁾

وسنناول هي بحث لآخر وحيات القائد ومسؤولاتهم حيال الانتهاكات والمعاملات
الحسمة للمصمون لمدكور أيضاً، همها والعصايا لجر نية ولاصياطية هي معيمات أسرى
الحرب.

وهي الحتام بقول....

الأديان السماوية هي المور الإلهي الأول للقواعد القانوية التي تحمط حقوق ممانتي
وصعايا التراعات المسلحة والمدبيين والمواقع المعيشية وتعرض قيود على استخدام
الوسائل العسكرية...

بالمقابل، هي وفيما الحاضر، لم يشهد المائم أدياً هذا العدر من التراعات المسلحة
والهجمات المشوانية والمداح (ما ترتكبه إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني بحال الأديان
سواء كانت سماوية أم اصلاحية والصادق الإنسانية) ولم يحدث أن أصابته هذه الحالة
من العدر هي الحرب العالمية الثانية قتل 40 مليون إنسان بسبب المعادل بين العسكريين
 والمدبيين وبين عامي 1945 و 1984 أصبحت سعة الصعايا تقدر بـ 10 مدبيين مقابل
عسكري واحد وفي المعدب الأخير من العام 2000 قذرت المؤسسات الإنسانية الدولية
النسبة بـ 95 مدبياً مقابل 5 عسكريين وتقدر النسبة في حال استخدام السلاح النووي بـ 100
مدبي مقابل عسكري واحد.

إن الأثر الإنساني لهذه الحروب كان عميقاً بسبب وحشية «الإنسان» ورمادية «الشرعية
الدولية».

«حتى الحرب لها حدود» قول تبرر أهميته من خلال إرامية مع انتهاكات القانون
لدولي ومحاكمة المسؤولين عنها، وصولاً إلى العمل الإنساني حيال الصعايا مدبيين

(1) قرايح إيج 3/م 4(1)

وعسكريين - والمواقع المدنية والأعيان المحمية . كما تبرز أهميته من خلال تحديد مسؤوليات دولة الاحتلال.

يتلور كل ذلك هي معرفة القائد - سياسياً كان أم عسكرياً لجوهر قانون النزاعات المسلحة . (م 47/ ج 1، م 48/ ج 2، م 127/ ج 3، م 144/ ج 4، م 83/ ب 1، م 19/ ب 2) والمناجح هي:

أ. تطبيق هذا القانون من قبل الرئيس المدني أو القائد العسكري بما لا يتعارض مع هدف السلطة السياسية وتعهد المهام العسكرية والأمنية (المادة 87 من ب 1 لجهة تحمل الرئيس مدنياً كان أم عسكرياً المسؤولية المباشرة).

ب. تنميد الانتماءات والمعاهدات التي صدقت عليها حكوماتنا (191 دولة)

ج. كشف انتهاكات الحسم والمسؤول عنها (رئيس مدني، قائد عسكري... إلخ). (م 51/ ج 1، م 52/ ج 2، م 131/ ج 3، م 146/ ج 4).

تحقيق العدالة الجنائية الدولية وردع ومماقية مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين تحت مظلة الشرعية الدولية.

.. حتى الدثب المنتصر لا يحهر على الدثب المهزم بعصه فاتلة

.. حتى العاب لها شرعتها أين شرعة الإنسان في المراع السلاح؟

عرهنا الحرب جميعاً، ومن يعرف الحرب يعرف قيمة السلام أكثر .

ملحق

مصطلحات قانون النزاعات المسلحة (القانون الدولي الإنساني)

اتفاقية جنيف الأولى للعام 1949 لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان.	ج 1 =
اتفاقية جنيف الثانية للعام 1949 لتحسين حال جرحى ومرضى وعرقى القوات المسلحة في البحار.	ج 2 =
اتفاقية جنيف الثالثة للعام 1949 بشأن معاملة أسرى الحرب	ج 3 =
اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.	ج 4 =
ابروتوكول الإضافي الأول إلى اتفاقيات جنيف للعام 1949 المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية (1977).	ب 1 =
ابروتوكول إضافي ثاني إلى اتفاقيات جنيف للعام 1949 المتعلقة بحماية ضحايا نزاعات مسلحة غير الدولية (1977)	ب 2 =
اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية (لاهاي 1907)	ل 4 =
اتفاقية بشأن حقوق وواجبات الدول لصحابة والأشخاص المعايدين في حالة الحرب البرية.	ل 5 =
اتفاقية حول حقوق وواجبات لدول المعاهدة في الحرب البحرية (لاهاي 8 تشرين الأول 1907).	ل 6 =
اتفاقية لحماية الممتلكات الشخصية في حال نزع سلاح (لاهاي 14 أيار 1954).	ل م ث =
بروتوكول من أجل حماية الممتلكات الشخصية في حالة نزع سلاح (لاهاي 14 أيار 1954).	ل م ث =

المحكمة الجنائية الدولية حلم، فواقع... فحلم...⁽¹⁾

(1) دراسة قدمت كبحث مسرد في «المجلس العلمي» بحرس الشمايون القومي الاتصالي الذي نظمته جامعة بابل العراقية للعلوم
الإنسانية بالدراسة بتاريخ 4 - 7 / 4 / 2008 م

تمهيد:

بعد تصاعد ظاهرة الارهاب برزت جهود المجتمع الدولي لتوضيح قواعد جديدة تتلاءم مع الأوضاع الناشئة لامتياز الرعايا المسلحة الحديثة التي يتداخل فيها عسكريون مع المدنيين دون المساس بالمعاهدات الأساسية لخصيخون لدولي الاساسي أي نصيب هذه المعاهدة ضمان حقوق الإنسان هي أبول الاستعمال لمصنف للقوة، ولدي يمكن رتجانيه أطراف الصراع بأن المسلم كم إنسان الصراع نعملح بواسطة قوه المسحة على حيلاتها.

وحتدم الحدث عن حق شن الحرب ضد الارهاب هل يمكن ساء بيه هذ الحق خارج إطار الأمم المتحدة وما يمكن أن يؤدي ذلك الى هوصى عالمية عارمة؟

كل ذلك يجعل الصراع بين المسلحة بظمو على سطح العلاقات الدولية هتمرر هوه البار. حيث وديبلوماسية لنار، حيث حر ويدعو لبعض التي أحداث برونوكول اصاهي ينصص المسائل الحديثة ومحورها، الاستعمال لمصنف قوة، هي المناطق التي تحتل فيها الاهداف العسكرية بمواقع المدنية على حصة ظاهرة، الارهاب، التي تكمن في أي مكان وأي زمان هي المسلم كما إنسان الصراع المسلح.

هذا ما أكدته المؤتمر الدولي في العهد الأخير حول خصاء الضمان الدولي لدائم حين أسهت الأعمال الدائم إلى لقول بأن المعصية الأساسية تمتع عن لتعارف البصير للمدنيين والمواقع المدنية مع لمناشير والاهداف العسكرية الهامة وهذا ما يماض بر مات لعاديين ٩٦ و ٩٨ من المرونوكول لإصاهي الأول عام ١٩٧٧

وكان تعديل الكمبر حول حدود القانون الدولي الضماني وبرر لباته لمحكمة الجنائية الدولية، بظرة إلى الماضي قبل لحدث عن هذه المحكمة

يعتبر بش، محكمة الجنائية الدولية أهم حدث تشهد الساحة الدولية الدولية وأحر القرن الماضي ولم يصبح هذا حجم قضية إلا بعد سها، الحرب لباردة هي أعقاب الهيدر الاتحاد الموهفاسي وهي ظل لعولمة التي شملت المحلات عابوسة وإساسة ولاجتماعية وعبرها من المحلات وتعتبر عولمة لعداة أو عولمة لعابون سمة من سمات هذ العصر

الذي يشهد فيه العالم صياغة فوعد وآليات لمظام قانوني عالمي جديد يهدف إلى تقليص السيادة الوطنية لصالح تطبيق العدالة العنانية الدولية وحماية حقوق الإنسان مع ما يجعله ذلك من رهانات وتحديات وتساؤلات حول الآثار المحتملة على السيادة الوطنية ومدى توتر الصماتات اللازمة لاستقلالية المحكمة وحيادها وبمدها من التأثيرات السياسية وعدم استبعادها ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ونمثل هذه القضايا مشاغل رئيسية للدول العربية لضمان تطبيق قواعد قانون المراتع المسلحة من خلال آلية قضائية تصع حداً للإهلات من العقاب خاصة وأن هذه الدول كانت وما زالت منذ أكثر من نصف قرن صعبة للعدوان والعزيمة

وتهدف هذه المحكمة إلى تحقيق العدالة العنانية الدولية وردع ومعاينة مرتكبي الجرائم الأند حظورة على المجتمع الدولي وهي ساح لعهد عالمي تتركب فيه دول تسمى لحصارات وتقاعات محتلة وساهمت فيه الدول العربية متلما ساهمت عبر تاريخها في بناء الحضارة الإنسانية وإرساء أسس العلاقات الدولية وقواعد القانون الدولي وقانون المراتع المسلحة وحقوق الإنسان.

ولكن، وبمظرة تاريخية إلى الماضي القريب، يعرف أن خصاء لداخلي، باعتبارهم مظهر من مظاهر سبده الدولة، كان من أهم الأسباب الأساسية في ممارسة إنشاء محكمة حنانية دولية دائمة وكان الشارع الدولي يقول بأن وجود مثل هذه المحكمة يرتبط بالحروب، ومن الأخص إنشاء محاكم خاصة عند لمفتصى بقي هذا المطور يمتدح إنشاء تلك المحكمة مع أن هذا إنشاء بشكل محصور أساساً من أجل اسلام و احترام حقوق لإنسان، ولقد استمرق إنشاء المحكمة الوقت الطويل والمعهودات الكبيرة بسبب المعوقات الناتجة عن التحوف من اختصاص المحكمة الذي سيمتد لمحاكمة الأشخاص العليميين الذين قد يمثلون سبب ارتكابهم لمخالفات تستوجب محاكمة قيادات مرموقة

ولادة القواعد الأولى للقانون الدولي الجنائي:

أسمع لنفسي بدايةً بهذا التمهيد المختصر

إن تجربتي العسكرية الطويلة في مناطق ساحية من هذا العالم بعيد بأن حرارة نار العرب ورائحة الدخان وادم ونيارود شهر يموس المعاربين ونمطل تفكيرهم، ونصعب فاعلية معظم الشرائع، وهالك مثل لانهم يقول Inter arma Lega Silent، أي أن الشرائع تصمت بين الأسلحة ونصعب إن دوي المدافع يصم الأذان عن سماع صوت الشرائع.

لذلك، من مبادئ الإنسانية، وحسن النية، هما المبدأ الاساسيان من مبادئ
لقانون الدولي لاساسي (توحيد مبادئ أخرى هي الضرورة العسكرية لتقييد، الناسب
التحديد) وتعتمد المعبد، لذهبية و نشاط المصلين بها اساساً هاماً من حسن تطبيق هذين
المبدأين

واسمى في الإسلام هو منتصر، عصبة السيلة التي لا يجوز تحميتها بالاساليب منتصر الى
الانسانية . وعندما جاء، الاسلام أرسى حرمه الجلاء وحرم سنها الا لاسباب عادة . باب
كريمة يرحم بها تقرن لكريم يحبو لمحال هنا يذكرها يقول سبحانه وتعالى . من قتل
بعضاً يجرى نفس او عا د في الارض فكذلك مثل الناس جميعاً ومن احياها فكذلكما احيا الناس
جميعاً . وسنمر الهدى لقراي ، ولا تصلوا النفس التي حرم الله الا بالحق، ويدل شعاع هد
الهدى على أن جوهر أحكام بحرب في الإسلام يرتبط بالانسان ويمر عدة آدميه وكرامته
وباحتمل، امتداد لعدد من الأعضاء الدوليين من هدى اشريعة الإسلامية في محالات
احكام القانون الدولي لاساسي و لمحكمة لعمانية هي دراعة المصانفي
لنعد الان الى ولادة لصوعد الاولى لقانون دولي العماني .

منذ أوائل القرن العشرين وبسبب ما حتمه الحرب لعالمية الاولى من دمار و انتهاكات
لصوعد القانون الدولي اعام اردات اندعوات الى برع المشروعية عن الحروب وعقد هي
ماريس لهذا لسبب مؤتمر تمهيدي للسلام في 29/1/1919 بمرر خلاله تشكيل لجنة مكونة
من خمسة عشر عضواً أمثلو عليها لجنة لمسؤوليات، وانيط بها بحث كافة الجواب القابوسية
المرتنة عن الحرب وقد قدمت اللجنة تقرير بصفت عدة مسائل من أهمها وجوب إنشاء
محكمة دولية بونى محاكمة المسؤولين عن الإحلال بقواعد وقبة القانون الدولي وتوقيع
الحراء المصائب،

ولقد نصت معاهدة هرساي على محاكمة امبراطور لمانا غلبوم الثاني باعتباره مسؤولاً
عن جريمة حرب الاعداء كما نصت على محاكمة مجرمي الحرب الآخرين أمام محكمة
دولية أو المحاكم الوطنية حسب الأصول.

هد العهد الدولي لم يحل دون نشوب الحرب العالمية الثانية التي تجاوزت بأهونها،
وصحايها والاعمال لإحرامية الغير إنسانية الحرب لكونية الاولى وحلال الحرب على كل
من المريفين المتحاربين عن عرمة على معاقبه مجرمي الحرب من المريق الاخر و عد كل
منهما كشوا بأسمائهم.

على أثر انتهاء الحرب بانتصار الحلفاء عقد في لندن في 8/8/1945 مؤتمراً نتج عنه تأكيد محاكمة مجرمي الحرب مع تشكيل محكمة عسكرية دولية هاتحاً بذلك الطريق العام أمام ولادة القانون الدولي الجنائي

لقد شكلت محكمة نورمبرغ أول تطبيق لمبدأ مسؤولية الحكام والمادة عن الجرائم كالإبادة والقتل الجماعي، وبذلك بدأ يظهر تدريجياً التعاير بين القانون الدولي التقليدي الذي يعطي رؤساء الدول حصانة دبلوماسية ما زالت محكمة العدل الدولية متمسكة بها وبين القانون الجنائي الدولي الذي لا يفر بالحصانة الدبلوماسية ويجبر بهام ومحاكمة رؤساء الدول والوزراء والمسؤولين والمفكرين والمخططين للجرائم ضد الإنسانية.

لقد سمحت محكمتا نورمبرغ وطوكيو بإقرار مبادئ جديدة للمدالة الجنائية الدولية، وأهمها ما يلي:

- 1 - وصفت أول تنظيم تعاهدي يحدد التجاوزات الجنائية
- 2 - أنشأت أول قضاء جنائي دولي مارس أعماله وأصدر أحكامه
- 3 - تجاوزت مسألة محاكمة المسؤولين الألمان واليابانيين حيث حاكم تمسحرون المهروميين (وهذه خطوة سبقة في أصول وقواعد المحاكمة العادلة) لتضع قواعد جزائية دولية دائمة

وبالرغم من تكريس مبادئ نورمبرغ من قبل هيئة الأمم المتحدة ونبني الاتفاقية الخاصة بجريمة الإبادة في 9/12/1948 ومن ثم إقرار اتفاقيات جنيف بتاريخ 12/8/1948 والبروتوكولين الإضافيين عام 1977 فإن الحرب الباردة بين الدولتين العظميين أفسدت وأجهشت كل جهود المجتمع الدولي في هذا المجال

استكمال قواعد القانون الدولي الجنائي

أ - محكمتا يوغسلافيا السابقة ورواندا

ستمر العقد القانوني في العمل من أجل تطوير واستكمال القانون الدولي الجنائي⁽¹⁾ وكان

(1) الإشارة لمرور المؤسسات الدولية عبر الحكومة على مؤتمر جمعية القانون الدولي في جنيف أبريل 1922، بالإرجاسين عام 1922 والدعوة إلى إنشاء محكمة جنائية دولية والمؤتمر الثالث عشرين للاتحاد البرلماني الدولي في ورسطن عام 1925 والدعوة إلى إقامة محكمة جنائية دولية وبنية عامة خاصة ودرجة بهام يخصص بالاتهامات الموجهة إلى الأشخاص المخطئين بحادث محكمة العدل الدولية المتخصصة بنظر الاتهامات الموجهة إلى الدول وكثير منها والمؤتمر

لا بد من الانسطار حتى التبعات من القرن العشرين ليحصل نوع من الانعفاء بين النظرية والممارسة. فمجلس الأمن بانشائه أول محكمة دولية حباثة لمحاكمة الاشخاص المتهمين بالمسؤولية عن الحروب والخطيرة لتقانون الدولي الانساني التي ارتكبت فوق أراضي يوغوسلافيا السابقة منذ 1991 قد أقر سابقة سياسية كما أن جرائم الإبادة التي ارتكبت في رواتا عام 1944 أدت إلى إنشاء ثاني محكمة جنائية دولية وقد أكدت المحكمتان على عدم تمتع رؤساء الدول والحكومات والوزراء بالحصانة الدبلوماسية في حال ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية وهكذا فإن جواهر السيادة أصبحت أكثر هشاشة فمحكمة يوغوسلافيا السابقة ورواتا استطاعت اتهام ومحاكمة أعلى المسؤولين في الدولتين

إلا أن الانعفاء السائد داخل الصف القانوني الدولي استمر بعد محاكم نورمبرغ وطوكيو بالمول بالحصانة المطلقة للحكام حيث لا يخصص إلا لماتوهم الوطني. دون أن يتطور هذا الطرح إلا بمناسبة إقرار اتفاقية روما لعام 1978

وظهر نوع من العدالة التي تتجاوز الحدود الجغرافية حيث يعق للدول ملاحقة مسؤولي الجرائم المرتكبة في الخارج إذا ما طالبت هذه الجرائم بعض مواطنيها أو حتى دون أن تكون الدولة أو مواطنيها متضررين من هذه الجرائم (بلجيكا قضية ثايرون) دون أن يكون للدولة المعنية الحق في إناز حجة احترام سيادتها على إقليم لذي ارتكبت فيه الجريمة أو الادعاء أن من ارتكب الجريمة يحمل جنسيتها وهي صاحبة الاختصاص في المحاكمة فاللجوء إلى القضاء الأجنبي يمكن أن يجعل مكان عذاب الملاحقة أمام القضاء الوطني

هذه التطورات المؤسسية أعادت طرح فكرة وجود قضاء جنائي دولي دائم يختص باسم المجتمع الدولي بمحاكمة المسؤولين عن الجرائم الأكثر خطورة ضد الإنسانية

المحكمة الجنائية الدولية

في ظل هذه الظروف الملانمة ولدت أول محكمة جنائية دولية دائمة بمدينة روما العاصمة الإيطالية واعتمد نظامها الأساسي في 17 يوليو 1998 بموافقة 120 دولة ومعارضة سبع دول وامتناع 21 دولة. بعد مرور خمسين سنة على إقرار اتفاقية منع جريمة الإبادة

المنع والثلاثين للأمم المتحدة في روما عام 1948 وحث المجتمع الدولي بضرورة الإسراع بوضع قانون يحدد دور وإقامة محكمة خاصة لمعالجة المصير من السلام وحماية الجرائم ضد الإنسانية وخاصة جريمة إبادة الجنس. وأصناف الجمعية الدولية للصون المعنوي في بروكسل عام 1926 والدعوة إلى إنشاء محكمة جنائية دولية كمرحلة من محكمة العدل الدولية التي سوف يسهل انضمامها إلى القضاة

عام 1948 وقد دخل النظام الأساسي للمحكمة عبر المادة هي الأول من يوليو 2002 بعد أن صدقت عليه أئذاك 60 دولة من دول العالم وإلى اليوم همد تجاوز عدد الدول التي صدقت على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية 105 دولة

هي مؤسسة دولية دائمة ومستقلة ومكملة للولايات القضائية الوطنية أسئت بأضافة دولية لممارس سلطتها القضائية على الأشخاص الطبيعيين المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الدولية الأشد خطورة والمدرجة هي نظامها الأساسي. ولكي يمارس المحكمة صلاحياتها فهي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية

ما معنى أنها دائمة ومستقلة ومكملة للولايات القضائية الوطنية؟

دائمة أي أنها تمارس اختصاصاتها بصورة مستمرة ولن يقتصر دورها على زمان محدد أو مكان معين.

- مستقلة أي أنها لن تخضع لسلطة أي دولة ولا لسلطة أي منظمة أو أي جهاز دولي

مكملة للتضاء الوطني أي أنها تساعد المحاكم الوطنية

إن الحاجة ملحة إلى المحكمة الجنائية الدولية للأسباب التالية

1 على المستوى الدولي لا توجد محكمة جنائية تمتد اختصاصها إلى الأفراد وتمثل ألية فمع صد الانتهاكات الخطيرة.

2 إن عدم وجود مثل هذه المحكمة بعد من أهم نقاط ضعف النظام القانوني الدولي

3 لأن ارتكاب المجازر وارتكاب الانتهاكات السائرة لحقوق الإنسان. كلها عوامل تجعل من وجود المحكمة الجنائية الدولية حتمية. يساهم لمحاولة تحقيق العدالة

وكما رأينا سابقاً، تتميز المحكمة الجنائية الدولية عن المحاكم التي سبقها بميزات جوهرية أهمها الديمومة والاستقلالية أما المحاكم الجنائية الأخرى التي نكلمنا عنها إما كمحكمة نورمبرغ ومطوكيو ومحكمتي يوغوسلافيا ورواندا فهي محاكم مؤقتة تختلف في طرق إنشائها وكذلك الهدف منه فمحكمة نورمبرغ أنشأها المنتصرون في الحرب العالمية الثانية للنظر في الجرائم ومحكمة المتهمين المنتمين إلى المهرومين. وكذلك الحال بمحكمة يوغوسلافيا ورواندا فقد أنشأها مجلس الأمن الدولي للنظر في الجرائم الدولية المرتكبة فوق إقليمي البوشين والبالتاني فكلا المحكمتين تتبمان مجلس الأمن الدولي ولا تتمتان

بامتقالية عه.

ويمكن القول أن تفرق بين محكمة العدل الدولية و محكمة الجنائية الدولية هو أن الأولى هي جهاز رئيسي من أجهزة الأمم المتحدة هدفها النظر في تفرعات التي تنشأ بين الدول وليس لها أي اختصاص جنائي ولا يمكن للأفراد أن يكونوا أطرافاً في بدعوى أمامها أما الثانية فهي جهاز دولي مستقل لا ينشأ الأمم المتحدة وليس له الحق بمحاكمة لدول ككيانات معنوية وإنما دوره أن ينظر في جرائم الخطيرة موضع الاهتمام الدولي والتي يرتكبها الأفراد العاديون بعضهم الشخصية.

اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية:

تتمتع محكمة الجنائية الدولية بالسلطة لممارسة اختصاصاتها على الأشخاص إزاء أشد الجرائم خطورة موضع الاهتمام الدولي ولكي تمارس المحكمة صلاحياتها فهي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية

أما الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة فهي

1. جريمة الإبادة الجماعية

2 الجرائم ضد الإنسانية

3 جرائم الحرب

4 جريمة العدوان

وبمقتضى النظام الأساسي للمحكمة تعريف هذه الجرائم والأعمال الجرمية التي تدخل فيها وهو يعود فيها حصص الحرب إلى مبادئ القانون الدولي العام وخاصة مبادئ جنيف الأربعة الصادرة في 12/8/1949 والمبروكوكولين لإصايفين للعام 1977

ويمكن من الإشارة إلى ثلاثة أنواع من اختصاصات المحكمة لاختصاص الموضوعي والاختصاص الشخصي، والاختصاص الزمني.

أولاً: الاختصاص الموضوعي (م 6 - 9) يقتصر اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على أربع جرائم هي.

جريمة الإبادة الجماعية:

أي الأفعال التي ترتكب لتدمير مجموعة وطنية أو عرقية أو دينية معينة عن طريق القتل أو أحداث أدى حسماسي أو عقلي جسيم لأعضائها أو اتحاد إجراءات تمنع تماسكها أو نقل أفعال تلك المجموعة إلى مجموعة أخرى متى ما ارتكبت تلك الأفعال بتعمد وبقصد إهلاك تلك الجماعة إهلاكاً كلياً أو جريئاً. جوهر الجريمة هنا هو إنكار حق البقاء لمجموعة بشرية بأحدها ومعنى (إهلاك) هنا ينصرف إلى ما هو أكثر من عدد صغير من الأفراد الأعضاء في جماعة ما، و (الأدى العقلي) ينصرف إلى ما هو أكثر من تعطيل البسيط أو المؤقت للتقدرات العقلية.

الجرائم ضد الإنسانية

الجرائم التي ترتكب على نطاق واسع ضد مجموعة من السكان المدنيين مثل القتل والإبادة والنقل الإكباري للسكان والتعذيب والاحتفاء القسري ولتفرقة العنصرية متى ما ارتكبت تلك الأفعال بشكل شامل ومنهجي أي منظم وفق خطط مدروسة وعلم مسبق

جرائم الحرب:

وتتمثل هي الانتهاكات الحسمة لاتفاقيات المانون الدولي الإنساني خصوصاً اتفاقيات جنيف الأربع 1949 وملحقاتها الإضافيين 1977 مثل تدمير الممتلكات أثناء العمليات العسكرية بدون ضرورة عسكرية، وبوجه الهجوم عمداً وبصفة ممنوعة ضد السكان المدنيين واستخدام الأسلحة السامة وإساءة استخدام علم الهدنة وقتل من استسلم وإلحاق ضرر بالسكان دون أي ضرورة عسكرية.

جريمة العدوان:

لم يتم الاتفاق على تعريف واضح ومحدد لهذه الجريمة يصلح ليكون أساساً لاحتصاص المحكمة وبالتالي، لن تتمكن المحكمة من ممارسة ولايتها على هذه الجريمة، لكن ولكون الجريمة هي الأشد خطراً على السلم والأمن الدوليين ولأنها تستوفي معايير إدماجها ضمن اختصاصات المحكمة فقد تم تصنيفها عملاً في النظام الأساسي

ثانياً: الاختصاص الشخصي (م24) تمارس المحكمة اختصاصاتها حيال الأشخاص الطبيعيين الذين يرتكبون الجرائم المدرجة ضمن اختصاصاتها وذلك بصفتهم الشخصية سواء ارتكب الشخص تلك الجرائم بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين أو أمر بها أو حث على

ارتكابها وسأهم مهم كانت الصفة الرسمية للشخص المعني كما سأل الشخص عن إصداره لأوامر غير مشروعة وعن منعه الآخر من التمتع له من ارتكاب لانتهاكات والمخالفات

ثالثاً اختصاص الرمزي (م ١١) تنص من المحكمة اختصاصها بمحاكمة بعض جرائم التي يتم ارتكابها بعد دخول النظام الأساسي حيز النفاذ (بعد عدم ترحيق الموضوعية) وقد نص النظام الأساسي على دخوله حيز النفاذ في اليوم الأول لسهر الثاني بعد مرور ستين يوماً على ايداع وثيقة تصديق الستين (ي ستين استين ١٩٩٨) (المقول أو الموافقة أو الانضمام) لدى السكرتير العام للأمم المتحدة (أي بعد 2١٩١2/٦/١٩٩٨م)

وبعد الملاحظة هنا ان المادة الخامسة من نظام المحكمة لم تشمل جرائم الارهاب ولا تهار في المحدرات وسيبخص الاموال بضمويه نصهم عليها مع لدول الاعضاء كذلك لم يتضمن نظام روما حظر ونهريم استخدام الأسلحة النووية ضمن جرائم الحرب حيث رفض الاقتراح بهذا الشأن وبالمقابل صرحت لدول العربية على ان رفض نص على نهريم استخدام الأسلحة النووية بمتن نص استخدام نص على استخدام الأسلحة الكيميائية

وبكر ان المحكمة لن تتمكن من ممارسة صلاحياتها في حالة العدوان قبل ان توافق جمعية لدول الاطراف على تعريف تلك الجريمة وتعديد شروط اختصاص المحكمة بمحاكمة ولعد عارضت تعريف جريمة العدوان مع لدول العظمى وبحسورة خاصة الولايات المتحدة الاميركية حتى لا يكون اختصاص المحكمة بتلك الجريمة وسيلة لمقاومة ومواجهة حالات التدخل العسكري كما عارضت تعريف جريمة العدوان بعض دول العالم الثالث حتى تدخل مجلس الامن في تحديد العدوان والتحكم تبعاً لذلك بالوطنية مصداقية المحكمة.

ومن الثمرات هي اتفاقية روما ان المادة ١٦ منحت مجلس الامن سلطة في تطبيق احكام والمعاصاة مما يمكن أن يؤدي الى تعطيل نشاط المحكمة الجنائية الدولية وربما الى المعاء دورها.

تشكيل المحكمة

١٠ الجهار المصائي يتكون من ١٨ قاضياً يتوزعون على الشكل التالي

هيئة رئاسة المحكمة تتكون من الرئيس ونائين للرئيس (م ١٨)

- النيابة لمتهدية (ما قبل لمحاكمة) لا يقل عن ١٠ قضاء من قضاء المحكمة (م ١٩)

الشعبة الابتدائية لا يقل عن 6 قضاة من قضاة المحكمة (م 39)

- شعبة الاستئناف وتتكون من الرئيس وأربعة قضاة من قضاة المحكمة (م 39)

2 - الجهاز الإدعائي:

مكتب المدعي العام الذي يتألف من المدعي العام ونائيه أو نوابه

3 - الجهاز الإداري:

يشمل فلك المحكمة أو مسجل المحكمة ونائب المسجل بماوهم مجموعة من الموظفين الإداريين.

إن الجهة المتناط بها تسير أعمال المحكمة هي جمعية الدول الأطراف والتي يكون لكل دولة طرف في النظام الأساسي للمحكمة عضو واحد فيها يقوم هؤلاء الأعضاء بانتخاب القضاة من الدول الأطراف عبر الاقتراع السري وبأغلبية ثلثي الأعضاء كما ينتخبون المدعي العام بالأغلبية المطلقة أما مسجل المحكمة فينتخب بالأغلبية المطلقة لقضاة المحكمة

ممارسة المحكمة لأختصاصها:

1 - حالات الممارسة تمارس المحكمة أختصاصها وإحالة القضايا للمحاكمة في الأحوال المذكورة في المواد 13 - 15 وهي كالتالي:

أ - قيام دولة طرف في نظامها الأساسي بإحالة امصبة الى المدعي العام (م 14)

ب - قيام مجلس الأمن الدولي بإحالة امصبة الى المدعي العام منصرفاً بمقتضى صلاحياته بموجب الفصل التاسع من ميثاق الأمم المتحدة (م 13)

ج - شروع المدعي العام من تلقاء نفسه بالتحقيق بخصوص معلومات خاصة بالجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة (م 13 - 15 - 53)

ويكن لا يمكن للمحكمة الشروع في ممارسة اختصاصها إلا في حالتين.

- إذا كانت الدولة المعنية غير هادئة على القيام بالمحاكمة حيال تلك الجريمة أي أن المحكمة لا تستطيع ممارسة اختصاصها إلا عند عيب المؤسسات الدستورية لدى الدولة كحدوث انهيار تام للنظام السياسي في تلك الدولة بحيث لم يعد هناك وجود لحكومة تبسط سيادتها وسلطانها وبالتالي لا وجود لمؤسسات قضائية فيها

إذا كانت الدولة عبر راعيه هي لقيام بدورها الاصيل هي المحاكمة وذلك عندما

1 - يتعدى تقرير الوطني الخاص بالمحاكمة مرمى حماية الشخص المعني من المسؤولية الجنائية.

2 - تتم لإجراءات غير سبيل وحيدة ويهدف منع تقديم الشخص المعني للعقد

إن مبدأ الكاملية يبرر ذلك على قاعدة أربعة أمور

عدم جواز معاقبة الجاني مرتين،

- عدم إغلات الجاني من العقاب.

إعطاء الدولة مرمية المحاكمة دون مدخل جهة خارجية

احترام سيادة الدولة واحترامها الشخص على رعاياها

وبمعنى آخر إذا لم يتم محاكمة الشخص داخلاً أو تمت محاكمة بطريقة صورية فإن

الشخص يظل حاصلاً لا اختصاص المحكمة الجنائية الدولية

وتنص المادة 2(1) على إمكانية قيام المحكمة بمحاكمة شخص حوكم أمام محكمة

أخرى هي حالتين.

- كانت محاكمته صورية مرمى إغلاته من العقاب.

كانت الإجراءات غير سبيلية بما يكذب به تقديمه للعقد

2 - وقف إجراءات التحقيق أو الملاحقة (مدا)؛

يمكن وقف تلك الإجراءات لمدة 12 شهراً بمقتضى قرار صادر عن مجلس الأمن وفقاً

لمقرر السابع من ميثاق الأمم المتحدة كما يمكن للمجلس أيضاً أن يحدد مثل هذا الطلب.

لكنه لا يمنع هذه الصلاحية ومطلتها من المحاكم الوطنية لأنه إذا عمل ذلك يكون قد حال

حق المادة 2/7 من ميثاق الأمم المتحدة والتي نص على عدم حور التدخل هي أنشؤون التي

تعد من صميم السططان الداخلي للدول

3 - قبول الاختصاص والتعاون؛

يستطيع الدول عبر الأطراف في النظام الأساسي أن يبين باختصاص المحكمة وأن تتعاون

معهما عبر إعلان تودعه لدى قلم المحكمة بشرط

أن يكون السنول قيد التحقيق أن الجريمة قد وقع في تلك الدولة

- أن تكون دولة تسعيل السفينة أو الطائر، إذا كانت الجريمة ارتكبت على ظهر أحدهما
- أن يكون الشخص المتهم بالجريمة أحد رعاياها.

المصادقة أو الانضمام إلى النظام الأساسي:

يهدف تجنب ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لاختصاصها بنجعة عدم وجود تشريعات داخلية تحدد كيفية تطبيق أحكام نظام روما، تعتمد الدولة المصادقة على هذا النظام إلى

1 مواءمة شريعاتها الوطنية فيما يتعلق بالجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة مع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فتأخذ بتعريف تلك الجرائم على النحو الوارد في النظام الأساسي للمحكمة.

2 التعاون مع المحكمة بخصوص التحقيقات التي تجريها والمعاينة على الجرائم التي تدخل ضمن اختصاصاتها، إذ سيكون عليها استحداث تشريعات بهذا الخصوص لضمان حدوث أي فراغ تشريعي ولعمادي اعتماد الاختصاص للمحكمة الدولية.

ويمكن أن ينفذ الاختصاص للمحكمة حتى في حالة عدم مصادقة الدولة على النظام الأساسي في حالتين

- قبول الدولة بذلك بموجب إعلان نودعه لدى قلم المحكمة (المسجل)
- حاله الانتهاكات المنهجية الصارخة لحقوق الإنسان بضموم مجلس الأمن بتكليف تلك الانتهاكات بأنها تهدد السلم والأمن الدوليين ويحيل أمام المحكمة باعتبارها جرائم دولية تدخل ضمن اختصاصها وذلك بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة
- ويبرز السؤال هل تمثل المحكمة الجنائية الدولية تهديدات للسيادة الوطنية للدولة وللحصانة؟

المحكمة ومفهوم السيادة والحصانة:

إن إنشاء محكمة جنائية دولية يتطلب تحديد العلاقة بين القضاء الدولي والقضاء الوطني، وليس لهذا الموضوع جانب قانوني فقط وإنما أيضاً جانب سياسي يتعلق بمفهوم السيادة والحصانة والمسؤول لمطروح هل سيؤدي القضاء الجنائي الدولي إلى تراجع في دور الدولة وبالتالي إلى استفاد من مفهوم السيادة التي تشكل أحد المعايير الأساسية للدولة الحديثة. وهل أن القضاء الدولي يعتبر حرقاً لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة؟ وبالتالي

هل يسقط انحصاره الدولة لمي يسمع بها الرؤساء و لوزر ، والدبلوماسيون؟

عما لا شك فيه أن التطور هضمي الكبير و ثوره نهائيه على صعيد المواصلا و لاتصالا و
و قد حث المصالح لاقنصاديه و بر يد حجم بتعدده بدوليه و برور دور كبير لمنظمة بتعدده
العالمية و للملك لدولي و صندوق النقد الدولي كان له دور اساسي هي يعبر مفهوم السيادة
تقليدي حيث يفر من مفهوم السيادة الى لكثير من علامات الاستهزام خصوصاً بعد ان
أحدث لدول المعظمي حما دولي جديد أسمته حق لتدخل الاساسي و لذي يعوجه عطل
نفسها حق التدخل العسكري هي و دولة من دول العالم لتدفع عن حقوق الإنسان و حرياته
و بذلك يمكن طرح السؤال أين حسم مفهوم السيادة؟

اثارت قضية السيادة محاولات كثيرة عند الدول حثركه هي مؤتمر روما لعام 1998 الذي
وصح الانضمام الاساسي للمحكمة العنانية الدولية و خاصة فيما يتعلق بالدور المعطى للمدعي
العالم و كيميه قيامه بعمله أثناء التحقيقات.

بري البعض أن الانضمام للمحكمة العنانية الدولية بشكل نهائياً كإسقاط الدولة لأنه يسمح
لمحكمة دولية بمحاكمة مواطنين لدولة سيده إلا أن البعض الآخر يرى أن الانضمام للمحكمة
المحكمة لا يشكل إسقاطاً سيادة الدولة ذلك لأن اختصاص تلك المحكمة هو اختصاص
تكاملي كما رأينا سابقاً أي أنها تكمل اختصاص الوطني ولا تحل مكانه من ناحية، ومن ناحية
أخرى فإنها أنشئت بمقتضى اتفاق دولي يسدعي قبول الدولة لمسبق حيث أن هناك مبدأ
هي قانون العلاقات الدولية يقتضي بأن قبول دولة الانضمام إلى أية منظمة دولية، ما هو إلا
تعبير عن الممارسة للسيادة وليس العكس.

ما فيما يتعلق بالاختصاص هاداكيت الحصانة الداخلية بهدف إلى الحفاظ على التوحده
لوطنيه، و يحتاج حصر سياسي و ضروريه فإن الحصانة الدولية بهدف إلى تجنب الحروب
و الحفاظ على العلاقات الدولية السليمة فهل ينشأ المحكمة و عطائها صلاحيات
محاكمة للرؤساء مشكلاً اعلاياً على التعرف الدولي في موضوع الحصانة؟

اعتبرت المادة 27 من نظام المحكمة انه لا تحول اختصاصات لوصية واندولية دون
ممارسة المحكمة لاختصاصاتها مما يعني إمكانية محاكمة لجميع جنس و كانوا يتمتعون
بالحصانة مما أثار محاولات الكثير من السياسيين حيث أنهم رأوا فيه تعدياً على التعرف
الدولي.

غير أن المادة 28 من نظام المحكمة نصت على أنه لا يجوز للمحكمة أن توحه طلب تقديم

أو مساعدة يقتضي من الدولة الموقعة عليها الطلب أن تتصرف على نحو يتماشى والتراتباتها بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بالحصانة و لتفسير الذي أعطي لهذه المادة أن المحكمة لا تستطيع مساءلة الرؤساء إلا بعد موافقة الدولة المعنية بمرور لحصانة عنهم وبذلك يمكن فهم المادة 27 بعدم إمكانية الندفع بالحصانة من قبل الرؤساء بعد سقوط الحصانة عنهم أن هذا التفسير للمادتين 27 و 98 محدد صمماً في فرنسا عندما عدلت دستورها وأقرت برفع الحصانة عن الرؤساء بعد انتهاء ولايتهم بعد أن كان الدستور يمنع على عدم مسؤولية الرئیس الجبرائية أثناء ممارسة وظيفته وبذلك قُبِلت فرنسا بمساءلة الرؤساء عن جرائم سياسية قد تكون ارتكبت أثناء ولايتهم والعمل الذي اقدمت عليه هو عمل سيادي لأنها قامت به بملاء إرادتها.

تأثير التحالفات الدولية على الدور والانحازات

يتضح لنا مما أوردناه سابقاً دور المحكمة الجنائية الدولية في ممارسته سلطاتها القضائية على الأشخاص المتهمين المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الدولية الخطيرة والمدرجة في نظامها الأساسي. أما الإبحارات فهي ممدوية فقط حيث أنها شكلت لغاياته على الأقل صورة ممدوية لآلية قضائية دولية لمحكمة المرتكبين كما رأينا سابقاً. لقد أحيت إليها قضية دارفور في السودان للخطر هي الجرائم المرتكبة إبان الصراع لمصلحة في هذا الإقليم المضطرب. ولكن لا محاكمه نهاية الآن مما يطرح مسألة التعادلات الدولية من جديد. فالتعادلات التي برزت خلال إنشاء المحكمة منذ البداية

كانت المجموعة التي صممت هي سبيل إنشاء المحكمة الجنائية بصم دولة متطورة ونامية ولم يكن للعامل الجرمي أو حتى السياسي دور في تشكيل هذه المجموعة حيث بعد دولة جنوب أفريقيا مثلاً إلى جانب بريطانيا وكوريا الجنوبية وستراليا ومصر وألمانيا وكندا وسويسرا وكذلك الدول المتحالفة على إنشاء تلك المحكمة كالولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند والمكسيك وهكذا لم يمس هذا الواقع التقسيم الدولي الذي كان متعارفاً عليه في السابق والذي كان يسهل في مثل هذه الحالات لكن هل يعني ذلك أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لم يدخل في ثمة الاتحادات الدولية ولسناور ولم يمس مهران القوى هي المجتمع الدولي؟ وهل كان إنشاء معايدها؟

إذا كانت الاتحادات والمحاوير لم تلتزم دوراً من إنشاء المحكمة الجنائية، فإنها بررت
بفوق أتمام المؤتمر التحصيلي ومناقشة مضمون النظام حيث انقسم المؤتمرون بشكل حاد

حول كل نقطة مدخله وكان مما سبب سبباً هامياً خصوصاً بين الدول الأعضاء الدائمين
في مجلس الأمن من جهة وبين الدول منطوية ولنامية من جهة أخرى

لقد أعطى مجلس الأمن دوراً أساسياً في نظام المحكمة على الحق في رفع أية قضية
أمامها كما أنه يستطيع سحب أية قضية معروضة أمامها لمدة 12 شهراً قابلة للتجديد.
وهذا يعني بكل بساطة 'عطف' حق 'مجلس الأمن' فيما يتعلق بالنداءات المرفوعة لدى
المحكمة الجنائية الدولية وكل التبرير في القابلية لم تعجب 'طبيع' سياسي 'باعت' لهذه
'الصلاحيات' لأنها كرسست بدون أدنى شك 'الأمير' في السياسة 'لما' في الدول لد 'تمة' 'تصوية'
في مجلس الأمن

وسررت 'إمبار' الدول الكبرى على دول 'العالم' 'لما' في كثير من المواضيع 'لحساسية'
التي يمكن أن تذكر منها.

1 رفض الدول الكبرى إدراج بعض العرائض ضمن صلاحيات المحكمة والتي كانت دول
العالم الثالث يطالب بإدراجها مثل جريمة الاغتيال بالمعدنات وجريمة الارهاب
وحيثها في ذلك ان الارهاب غير معرف وبالتالي لا يمكن إدراجه

2 رفض 'إمبار' استعمال أسلحة بدمار شامل جريمة حرب وخصوصاً استعمال السلاح
البيولوجي الذي كانت تطالب به الدول النامية

3 بعد 'ب' 'ب' دول العالم 'لما' في 'دخال' جريمة 'عدوان' ضمن صلاحيات المحكمة
ثم 'الاتفاق' على أن هذه الأخيرة لن تكون صالحة لسطر في هذه الجريمة إلا بعد أن
يتم تعريضها و'ب' 'ب' دول العالم الثالث التي تعارض دائماً خطط 'عدوان' 'لما'
حسرت المعركة السياسية

4 حاولت دول العالم 'لما' وخاصة دول العربية- حصر مفهوم الجريمة الإنسانية
بذلك التي تقع فقط أثناء المراتب المسلحة إلا أن الدول الكبرى 'ب' 'ب' في 'إمبار'
الجريمة الإنسانية تلك التي تقع أيضاً أثناء السلم من قبل الأنظمة الدكتاتورية ضد
شعبها وهذا ما يؤدي إلى تدخل الدول الكبرى وبشكل استعسائي في شؤون الدول
الصغيرة والصعبة.

5 على عكس رغبة دول العالم النامي أصرت دول الكبرى على 'إمبار' المحكمة
الجنائية الدولية صالحة لسطر في 'لما' ثم 'ب' 'ب' ليس فقط أثناء المراتب

الدولية، وإنما أيضاً أثناء النزاعات الداخلية.

6. أخيراً، إن مبدأ التكاملية الذي يقضي بصلاحيبة القضاء الوطني أولاً، أعطي للمحكمة الجنائية الدولية صلاحية بالنظر بقضايا المطروحة أولاً في عدة حالات كإتيار النظام القضائي الوطني إتياراً كاملاً وصورية القاصي الوطني.

والسؤال المطروح هنا من يمنع بصلاحيبة تحديد إتيار النظام القضائي أو صوريته؟ إن هذه الصلاحيبة الضرورية للمحكمة، التي من المفترض أن تكون قانونية، بحيث أن تصبح سياسية بامتياز تنبع من المصلحة الداخلية لهذه البلاد. وخاصة تلك التي تعاني حروباً داخلية ويمكن أن يشبه ذلك بما أقدمت عليه بلجيكا مطلع العام 2002م، حيث أعطت وزير العدل والحكومة سلطة استثنائية في تحويل قضية مرهوعة أمام القضاء البلجيكي إلى الدولة التي ينتمي إليها المتهم في حال كانت هذه الدولة ديمقراطية تعتمد فصل السلطات وتتمتع بقضاء عادل.

تلك هي أهم النقاط التي تارثت حداً واسعاً واستطاعت الدول الكبرى فرضها، إلا أن دول العالم الإسلامي وخاصة الدول العربية استطاعت فرض حرم الاستيطان باعتباره جريمة حرب في النظام الأساسي لصلاحية المحكمة.

أخيراً تذكر الأسارة أن نه وحتى للقطات الأخيرة قبل التوقيع على النظام الأساسي للمحكمة، كانت هناك اعتماداً بأن الولايات المتحدة الأميركية سوف توهم على نظام محكمة مما دفع بالدول الأوروبية التي تقدم الكثير من التبرعات لتشجيع الولايات المتحدة، إلا أن تلك الأخيرة أعلنت أنها لن توقع هذا النظام ثم عادت ووفقته هي اللحقت الأخيرة.

إلا أنه عادت الولايات المتحدة وسحبت توهمها وأحدث تصحط على الدول بمعها من الانضمام إلى هذه الاتفاقية من ناحية ومن ناحية ثانية، أحدثت أيضاً تصحط على الدول الأخرى من أجل اتفاقيات ثنائية معها تترجمها بواسطة عدم تسليم أي من رجال الولايات المتحدة الأميركية إلى المحكمة الجنائية الدولية ثم ذهبت أخيراً بعد من ذلك، حيث قطعت وهددت بقطع المبيعات عن ثلاثين دولة برضى بأن تسلّم المواطنين الأميركيين إلى المحكمة الجنائية الدولية، إلا أنها استثنت من الدول الموقعة بعض الدول، لارتباطها مع الولايات المتحدة بمصالح استراتيجية.

ولجأت الولايات المتحدة لتبرير رفضها للمحكمة الجنائية الدولية بطرح عدة مبررات

أهمها

عدم قبول محكمة أي أميركي خارج الولايات المتحدة الأميركية

- طلبة الدور الاستثنائي لدى يمكن ان يلعبه المدعي عام في رفع أية قضية أمام المحكمة.

الدور الاستثنائي للدول في رفع أية قضية أمام المحكمة.

وعلى الرغم من لمعارضة الأميركية تم إنشاء المحكمة الحائبة الدولية، ويمكن أن يكون السبب الذي سمح بنضوء تلك المحكمة أن الدول المعارضة كانت غير موحدة ونصارت مصالحها لا سيما في موضوع محس الأمن والسلاح النووي، وبالتالي لم يتمكن ثلث الدول بقيادة الولايات المتحدة الأميركية من وضع استراتيجية مشتركة مقابل الطريق المؤيد والذي كان متحاشياً في أكثر الأحيان إلا أن إنشاء تلك المحكمة عكس ضعف مجموعة المانم البامي التي لم يكن لها حول ولا قوة ووقعت بين معارضة الولايات المتحدة وسد ان الدول الأوروبية

وبلاحظ أيضاً من خلال إنشاء المحكمة الدور القوي للاتحاد الأوروبي حتى أن البعض اعتبر أن هذه المحكمة هي محكمة أوروبية بامتياز

وباختصار، معارضة إنشاء المحكمة والمطرفة الأميركية والسيدس الأوروبي. كلها عوامل أثقت المحكمة دون إنجازات .

.. وكانت المحكمة حياً ثم اصغت رهاً ثم عادت حياً

حرب 12 تموز والقانون الدولي الإنساني^(١)

(١) دراسة منشورة في صحيفة السفير العدد 10946 - 8 تشرين الثاني 2006 م

تمهيد:

بعد بداية حرب ١٢ تموز ورعاء العالم والمنظمات الإنسانية الدولية والأمم المتحدة وقادة الرأي والخبراء القانونيون. كلهم يدعون إلى حرام تعاقب الدولي الإنساني نسل وأرقى عولمة إنسانية منذ العام ١٨٥٩.

كيف تم انتهاك أحكام وقواعد هذا القانون في العمليات العسكرية إبان حرب ٢٠٠٢، تموز ٢٠٠٦

أولاً، في إدارة العمليات،

ليس للمتعاضدين حق مطلق في اختيار وسائل إلحاق الضرر بالعدو.

تصدر هذا المضمون مقدمه قواعد العمليات المدنية^١ إن تقيد حق طرف المراع في اختيار الوسائل العسكرية لتدمير العدو هو مبدأ أساسي من مبادئ قانون المرات المسلحة. يترأج هذا المبدأ مع مبدأ التناسف لمشكلاً تحديداً أساسياً للعمليات العسكرية استحدثت إسرائيل كافة وسائل التدمير الممهي دون احترام مبدأ التناسف. المبدأ الأساسي في القانون الدولي الإنساني.

لقد تبين من طبيعة عمليات القصف الجوي والبحري والبري على أهداف مدنية أن الوسائل العسكرية التي استخدمها إسرائيل لا تتناسب مع خطورة حطاف الأسيرين التي لم تشكل أبداً تهديداً لأمن إسرائيل ولا للأمن والسلام الدوليين وثبت أن تلك العمليات انتهكت كل حقوق الإنسان التي صممتها الموثيق والاتفاقيات الدولية

كما انتهكت إسرائيل مبدأ الضرورة العسكرية لأن حربها على لبنان لم تكن مبنية على سبب شرعي قانوني طالما أنها ما تزال تحتفظ بأسرى في سجونها من دون وجه حق. مع التأكيد على أن حطاف الأسيرين يعتبر عمل مقاوم شرعي تحظره شرعة الأمم المتحدة وفقاً للمادة الأولى المحددة لحق الضموت في تقرير مصيرها

(١) مراجع - ٤ - ج ٢٢

أما وسائل التدمير الهائلة والجهمية التي استخدمتها إسرائيل دون أية قيود تؤكد استعمال القوة المفرطة الهادف إلى تدمير لبنان وبناء التحتية.

1 - قيود استخدام وسائل إلحاق الضرر بالعدو؛

تضمن قانون الرعايات المسلحة محظورات تقيد حق طرف النزاع في استعمال وسائل ووسائل عسكرية للإصرار بالعدو وذلك في اتفاقيات دولية أو خاصة. وشدد هذا القانون على منع تدمير ممتلكات العدو إلا إذا كانت ضرورات الحرب تقتضي حتماً هذا التدمير.

دمرت إسرائيل الممتلكات الخاصة والسي المتينة العامة دون أية ضرورة عسكرية. ومبدأ الضرورة العسكرية هو ركن أساسي من أركان القانون الدولي الإنساني.

وقد نشرت منظمة العفو الدولية بتاريخ 23/8/2006 تقريراً اتهمت فيه إسرائيل بارتكاب «جرائم حرب» هي لبنان، معتبرة أن الجيش الإسرائيلي استهدف «في شكل متعمد» منشآت مدنية، وأن الكثير من الهجمات المركزة ضد المنشآت المدنية كانت «عشوائية وغير متكافئة» وتمثل جرائم حرب. وقد عاب صدقيه تأكيدات إسرائيل بأن أضرار عمليات التدمير كانت «حاصية»، لأن الكثير من الأهداف تقع في مناطق لا تتنح بأي أهمية استراتيجية بالنسبة إلى الجيش الإسرائيلي (السفير 24/8/2006).

2 - القصف والحصار والإبقاء على الحياة.

يحظر قانون الحرب قصف المدن والقرى والمساكن والمباني غير المحمية أيًا كانت الوسيلة المستعملة.

على القائد لا يأمر بعدم إبقاء أحد على قيد الحياة أو تهديد الحصن بذلك، أو إدارة العمليات على هذا الأساس⁽¹⁾.

قصمت إسرائيل مساكن الساحبة الجنوبية غير المحمية والغير مستخدمة لأغراض عسكرية قصماً تدميراً لم يسبق له مثيل في تاريخ الحروب العربية. الإسرائيلية كما قصمت ودمرت بعض المساحد والمستشفيات مهددة بعدم إبقاء السكان على قيد الحياة ولو واحداً في أماكن سكنهم.

وتعمدت إسرائيل استهداف قوافل لإغاثة والمستشفيات ومواقع ووسائل الخدمات الطبية

(1) المرجع: 1/40

ومر في الخدمات العامة كمحطات المياه والطاقة لإحمار اساس على ترك مزارعهم كل ذلك دفع للجنة الدولية للصليب الاحمر بعد وروى شاربر من جنوب لبنان تشهر الى وفوق إصدارات هي صموه العامتين هي الإسماف الطيبي إلى تدكير السلطات الإسرائيلية بوجوب احترام شاربي الصليب الأحمر والهلال الأحمر في كل الأوقات لأن القانون الدولي الاساسي يحمي المنشآت والمركبات التي تعمل هاتين الشارتين

3. الحماية من آثار القتال:

خصص البروتوكول الإضافي الاول لاتفاقيات جنيف للعام 1949 والصادر في العام 1977 الذي يمس بحماية صحايا النزاعات المسلحة الدولية إحدى وعشرين مادة من مواد الـ 102 لتأمين الحماية العامة للمدنيين والمواقع المحمية من آثار القتال وحصل أطراف النزاع على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية وتوجيه عملياتها ضد الأهداف العسكرية دون غيرها وذلك من أجل تأمين وحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية.

حدثت إسرائيل أكثر من 7000 عمارة حربية على 7000 هدف، في وقت بعدت فواتها المعروفة 2500 عملية قصف أخرى، وأطلقت قطع المدفعية الطويلة المدى عدداً هائلاً مجهولاً من القذائف على جنوب لبنان (تقرير منظمة العفو الدولية بتاريخ 23/8/2006) تقول مصادر المقاومة أن عدد المرات بلغ 9000 عمارة وعدد القذائف بلغ 75.000 قذيفة.

دفع هذا الوضع اللجنة الدولية للصليب الاحمر في حثيف إلى التدكير بالواجب القانوني في توجي احترام مبدأ السامس في كافة العمليات العسكرية لتعادي برال معاملة غير ضرورية بالسكان المدنيين.

4. المدنيون:

يتمتع المدنيون بحق الحماية القانونية الدولية العامة ضد الأخطار الماجمة عن العمليات العسكرية وهي التعديلات والقواعد الدولية التالية.

أ. لا يجوز أن يكون السكان المدنيون محلاً للهجوم وتحظر أعمال العنف أو التهديد به الرامية أساساً إلى بث الدعر بين السكان المدنيين

ب. يتمتع الأشخاص المدنيون بالحماية ما لم يقوموا بدور مباشر في الأعمال العدائية

بالمقابل، لقد كان السكان المدنيون في كل لستان وفي الجنوب والصاحبة الجنوبية وبمليك والشمال شكل حامي محلاً لأعمال العنف ترمي أساساً إلى بث الذعر بينهم، رغم تمتعهم بالحماية القانونية كونهم لم يقوموا بدور مباشر في الأعمال العدائية والدعر هذا دفع حوالي مليون إنسان للهروب إلى مناطق أكثر أمناً، ولكن مهددة بأعمال العنف أيضاً، إنها محاولة خلق فتنة داخلية بين طائفة مناطق التهجير وطوائف المناطق التي مستنوعب المارحين لكن الوحدة الوطنية تحلت بأبهى صورها رغم موجة الشائعات الموحية التي اجتاحت الوطن..

5. الهجمات العشوائية:

تعتبر الهجمات العشوائية، وتعتبر هجمات عشوائية

- تلك التي لا توجه إلى هدف عسكري محدد (أغلبية أهداف عدوان 12 تموز عبر عسكرية). الهجوم قصداً بالقتل أو كابت الطرق والوسائل، اندي بمالح عدداً من الأهداف العسكرية الواضحة التباعد والتميز بمصها عن النقص الآخر والواقعة هي مدينة أو بلدة أو قرية أو منطقة أخرى تصم تركراً من المدنيين أو الأعيان المدنية، على أنها هدف عسكري واحد. قرى الجنوب كلها، كما أحياء الصاحبة الجنوبية، كما أحياء بملك، وكلها سكنية، عولجت كأنها هدف عسكري واحد.

الهجوم الذي يمكن أن يتوقع منه أن يسبب حسارة في أرواح المدنيين أو أسراراً بالأعيان المدنية، أو أن يحدث خلطاً من هذه الحسائر والأسرار، يمرط في تجاوز ما ينتظر أن يسمر عنه ذلك الهجوم من مبرة عسكرية ملموسة ومباشرة، إن معارز مروحين، صريحا، البطلية، قانا، الشهاج، الصاحبة الجنوبية - الح. هي تعبير صارخ عن الإفراط في هذا التجاوز

مفقط ادعاء إسرائيل بأنها ترتكر في حربها الهمجية على مبدأ حق الدفاع عن النفس المكرس بمضمون المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة بسبب الصعامة الهائلة للهجمات وأعمال القصف الوحشية التي استهدفت بشكل منظم المنشآت والجسور ومعاصر البنى التحتية والمدنيين الذين لم يساهموا إطلاقاً بالمجهود الحربي.

6. هجمات الردع:

تعتبر هجمات الردع ضد السكان المدنيين أو الأشخاص المدنيين. أغلبية الأعمال العدائية لعدوان 12 تموز كانت هجمات ردع ضد السكان المدنيين، بحيث حاولت إسرائيل

سعد لهم كمصر سياسي صاعق هي الداحل للمصري على عمل المقاومة

7. الاعيان المدنية:

الأعيان هي الممتلكات المدنية والممتلكات الثقافية والمواضع التي لا غنى عنها لاستمرار الحياة وحياة وبقاء السكان المدنيين (أثار أماكن عبادة مكتبات عامة كبرى ثروات هبة تراثية تراث روحي مناطق ومعايير راعية شكاك وسدود الري ومياه اشرب عاشية (ج)

كل قانون لحرب الحماية الدولية لهذه الأعيان وذلك وفق القواعد والتعديلات التالية

أ الحماية العامة للأعيان: لا تكون الاعيان المدنية محلاً للهجوم أو لهجمات الردع كبت لأعيان مدنية المذكورة بـأ محلاً لقتل بحوي والبحري والمري لحرب 12 تصور، والعصور وحريات المياه وأماكن العبادة ولحقول الزراعة كانت هي ملهمة الأعيان المستهدفة

إن التدمير الواسع لمحطات الكهرباء ومعامل معالجة المياه والمنشآت التحتية والطرق التي لا غنى عنها لمتى العداء والمساعدات الإنسانية كان متعمداً ومثل حرة لا ينحصر في الاسفرائيلية العسكرية الإسرائيلية

أ مساهمة الاعيان في العمل العسكري: تنحصر الأهداف العسكرية فيما يتعلق بالأعيان على تلك التي تسهم مساهمة فعالة في العمل العسكري سواء كان ذلك بطبيعتها أم بموقعها أم بعبثها أم بأسعد مها والتي يحقق تدميرها تمام أم الحربي أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الظروف نساء حبيدك مهرة عسكرية أكيدة

لم يثبت أبداً أن المقاومة استخدمت أي من الاعيان التي تستهدفها إسرائيل في المساهمة في العمل العسكري وتدميرها لم يحقق لإسرائيل مهرة عسكرية أكيدة فقد بقيت القدرة الصاروخية للمقاومة هي كامل قوتها، وكذلك قدرة قصدي في العطلات الحربية بعثر رئيس وزراء إسرائيل، أساساً تعرضت لسياتر قاسية ولم تمنح هي وقف الكاتيوشا والأدهى أنها لم تمكن من تحرير الحنديين الأسيرين (المها 30/8/2016 من 12)

ج حماية الأعيان الثقافية وأماكن العبادة: يحظر قانون المراتع المسلحة ودون الاحلال بأحكام اتصافه لأهائي المتعلقة بحماية الأعيان الثقافية في حالة انزعج المسلح المحققة بتاريخ 14 أيار/مايو 1954 وأحكام الموانيق الدولية الأخرى الخاصة بالموضوع الفهم بما يلي

- ارتكاب أي من الأعمال العدائية الموجهة ضد الآثار التاريخية أو الأعمال الفنية أو أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب
- استخدام مثل هذه الأعيان في دعم المجهود الحربي
- اتخاذ مثل هذه الأعيان محلاً لهجمات الردع⁽¹⁾.

لم يتم استخدام كلمة بعلبك ولا محيطها في دعم المجهود الحربي للمقاومة، وعلى الرغم من ذلك أصبحت أعمدتها بالاشتراك وانهارت بعض حجارة المعابد

بعد تضرر آثار بعلبك واقترب القصف من آثار مدينة صور وداعي أهمية هذه المسألة على مستوى الحصار البشرية، وحُثَّ المرصد الدولي لحماية التراث الثقافي في مناطق النزاعات، بدو طلب فيه احترام الأماكن الأثرية واعتماد التدابير الضرورية لتحقيق مصون اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية إبان النزاعات الصادرة عام 1954.

- د حماية البيئة الطبيعية ومع هجمات الردع، إبان القتال تمرص قواعد قانون النزاعات المسلحة حماية البيئة الطبيعية من الأضرار البالغة واسعة الانتشار وطويلة الأمد، تتضمن هذه الحماية حظر استخدام أساليب أو وسائل القتال التي يقصد بها أو يتوقع منها أن تسبب مثل هذه الأضرار بالبيئة الطبيعية ومن ثم نصر مصحة أو بقاء السكان.
- نحظر هجمات الردع التي تنس ضد البيئة الطبيعية⁽²⁾.

ألا يحتمل أن يكون الإصرار على قصف معمل كهرباء الجية مرات متكررة، وحتى بعد تدميره، هدفه تلويت الشاطئ اللبناني ببقعة خطية هائلة؟ يصبح هذا الاحتمال مؤكداً عندما نعلم أن حرب 12 تموز كانت ضد الدولة والكهنة والاقتصاد، بل عصب الاقتصاد كما كانت ضد المقاومة⁽³⁾.

(1) راجع ب 1/م 53

(2) راجع ب 1/م 55

(3) شكل هذا التلوث كارثة شتية لم يسجد عليها شاطئ، البحر الأبيض المتوسط سببه طينة مياه المياه التي تسربت من الممرات المفضوعة والتي هي طبيعية بحرية إلى الرمت منها إلى سطح، تلك الكمية 14000 م³ حصول التسرب على الشاطئ مباشرة وليس هي عرض البحر. التملح المأخوذ لتسرب مياه مستنقعات المياه القلوية التلوث الهوائي نتيجة احتراق المواد البترولية.

ثانياً، هي وسائل القتال:

نفس لأضرار المرافق لمصالحه حق مطلوب في اختيار وسائل الحاق الضرر بالعدو¹ وعدد إقتصر هذا التعديت مع مبدأ عدم سحب اليد يقتضي تعادي ما لا يستلزمه ضروره العسكرية من معاقبة وضرر يستتبع حصد له عيويوه المادة الاسرائيليين في عدوان 12 ثور هي استخدام وسائل الحاق خسائر و أضرار بالمدينيين والاعيان المدنية وأغاثات المحمية من مسؤولية هؤلاء القادة تتركز هي التقهيدات الآتية

ان حق أطراف اي مراع مسلح هي احداث اساليب ووسائل التمثل نفس حتماً لا تعيده هيود (استخدام اسرائيل كل أساليب اذرة لدعر وبروع المدينيين وضرر اليوس لتجبه الي لا تساهم في العمل العسكري).

يحظر استخدام الأسلحة والتقذات والمواد ووسائل القتال التي من شأنها احدث اصابات والام لا مبرر لها مادافلت طيب المتفجرات والذبل المقوديه والإستيطارية والموسمورية 55 استعمل الجيش لإسرائيل كث هائل ومعباً من أسلحة التدمير المتطورة وبعض تلك التي تعطرها الانذفت الدولة²

ثالثاً، العمليات العسكرية:

1 - إحتياطات القائد أثناء القصف:

يلزم القائد قبل وخلال لعملية العسكرية تحقيق البسيط للارم لفعال واستخدام وسائل التدمير بوضع لقيود على مرؤوسيه لعهه إحدث أضرار بالعدو

كما يبدل القائد العسكري جهداً في دارة المسة العسكرية من اجل تعادي المكان لمدينيين والاعيان المدنية وفقاً للتعديدات والمعايير لقائمة

11 - قرار القصف:

يجب على من يحفظ القصف أو يتخذ قرار بشأنه أن

111 - يبدل ما هي طاقته عملياً للحمى من أن الاهداف المعرر مها حمدي ليست أشخاصاً

(1) مراجع 4 و 22 (مبدأ القصف الواحدية)

(2) مراجع 1 و 15

مدنيين أو أعياناً مدنية وأنها عبر مشمولة بحماية خاصة ولكنها أهداف عسكرية⁽¹⁾ ومن أنه عبر محظور مهاجمتها.

لم تهاجم إسرائيل هي عدوها إلا القرى الالهة بالسكان بهدف تدميرها يقول حبير عسكري أنه من ناحية من لقتال كان يمكن تجاوز تلك القرى واحتلال أوسع مساحة ممكنة مثلاً بحمله يعتقد أن هدف إسرائيل الأساسي هو ضرب النسي التحتية اللبنانية واقتصاد لبنان وتحتل أهداف العمليات الحدود المسموح بها هي هاون المراكبات المسلحة

112 - يتعد جميع الاحتياطات المستطاعة عند تعبر وسائل وأساليب الهجوم من أجل تجنب إحداث خسائر في أرواح المدنيين، أو إلحاق الإصابات بهم أو الأضرار بالأعيان المدنية وذلك بمصمة عزميه وحصر ذلك في أصيق نطاق

لم تتعد إسرائيل أية احتياطات بل تعدت ضرب المدنيين بحيث بلغ عدد ضحاياهم أصحاب عدد العسكريين المقاتلين وهذه نسبة مريعة لم تكن هي أية حرب عربية إسرائيلية إن المطرزة إلى مضمون المادة الثالثة من الإعلان العالمي لشرعة حقوق الإنسان بأن لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه، وإلى مضمون المادة الخامسة بأنه يحرم تعريض أي إنسان للتعذيب أو للمعاملة الوحشية أو القاسية أو العارضة من كرامته الإنسانية، وإلى ما كرسه اتفاقية جنيف الرابعة 1949 لمتنفة بحماية المدنيين هي دمن الحرب، إن المطرزة إلى كل ذلك تظهر انتهاك العمليات العسكرية الوحشية الإسرائيلية حقوق الإنسان لأنها تستهدف بشكل أساسي وممعد مدنيين وعالمهم من الأطفال والنساء، والذين لم يساهموا لا من قريب أو بعيد في مجهود الحربي

تعهد القائد العسكري الإسرائيلي اختيار لهدف الذي يتوقع أن يسمر قصفه إحداث أكبر قدر من الأخطار على أرواح المدنيين والأعيان المدنية ثم تدمير أو مشاة هوية من المطارات ومحطات الطاقة ومحطات المياه والصرف الصحي تدميراً جريباً أو كاملاً، يصاد إليها 80 جسراً و 49 طريقاً برية واستهدفت أكثر من 25 محطة وقود و 900 مؤسسة أخرى وسوي أكثر من 30 ألف منزل ومكتب ومشعر بالأرض»

رابعاً، في قرارات القائد للعمليات:

إن القرار الذي يتخذه القائد هو القرار الذي يسبب أقل قدر ممكن من الأضرار والأخطار

(1) - راجع ب / م ٩٢ / (المقرة الخمسة)

والالام التي لا مبرر لها على اعتبار والمواقع المحمية

بالتأكيد يستمتع مراقب حرب ١٢ تموز أن القائد العسكري الإسرائيلي لم يتقيد بهذه
العوائد، بل تعد انتهاكها في أغلب الأحيان وبالتالي، لم يفر أهمية لانحداد التدابير المورية
لتعديل مسار الأعمال العسكرية المدمرة للدولة و لكيان

ان الانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل منذ عدوان ١٢ تموز بما هي ذلك القصف الكثيف
والمركز على المدنيين وقتل ما يقرب من ١٤٠٠ مدني، وترهيب الاحريين وإبداهم بمصادرة
منازلهم، ومطردة المارحين وقصف أولئك النانيين في أرضهم ومنع وصول الأعدية والأدوية
اليهم لمزيد من لتعجير والقتل عبر المشروع كل هذه الانتهاكات مصافاً إليها استعمال
أسلحة ممنوعة (بعد ثبوت ذلك)، من شأنها ان تثبت توافر بية الإبادة الجماعية بمفهوم
اتفاق ١٩٤٨ وتثبت نسبة أكثر عندما يعطى هذا العمل على ما ارتكبه إسرائيل من أعمال
هي عدوان ١٩٨٢ ومجازره وعدوان ١٩٩٣، وعدوان ١٩٩٦ ومحرقة هذا وما رافق ذلك من
استخدام للضابل الموسمورية و لممودية وغيرها من الأسلحة الممنوعة

كما تثبت هذه النية في ظاهرة جديدة «ابتدعتها» إسرائيل وهي «احتلال الأرض بواسطة
الآلغام، وإحكامها عن ترويد ليمان أو الهيئات الدولية المنحصصة بالحرائط التي ترشد إلى
مواقع حفول هذه الآلغام.

خامساً: هي واجبات القادة ومسؤولياتهم.

١ التأكيد من فهم المرووسين التزاماتهم، يجب على أطراف النزاع أن يتعلموا من
القادة كل حسب مسئولته المأكدة من أن أفراد القوات المسلحة، الذين يعملون
تحت أمرتهم على بنية من التزاماتهم كما تنص عليها مواد إنفاقيات حميف والبرونوكول
الأول وذلك بنية منع وقمع الانتهاكات.

هل تلبت القيادة السياسية الاسرائيلية من المادة العسكرية الترام تطبيق مواد القانون
الدولي الإنساني؟ الجواب لا بالطبع

ب إجراءات منع الخرق والمعاقبة يجب على أطراف النزاع أن يتعلموا من كل قائد
يكون على بنية من أن بعض مرووسيه أو أي أشخاص احريين حاصمين لسلطته على وشك
أن يقرهوا أو اضروهوا انتهاكات لإنفاقيات حميف أو البرونوكول الإنساني الأول، ان يطبق
الإجراءات اللازمة لمنع مثل هذا الخرق، وأن يتخذ عندما يكون ذلك مناسباً، إجراءات

تأديبية أو جنائية ضد مرتكبي هذه الانتهاكات⁽¹⁾.

استمرت انتهاكات حرب 12 تموز 33 يوماً. هل اتحد أي مسؤول حكومي سياسي أو أي قائد عسكري كبير الإجراءات اللازمة لمنع الحروقات الهائلة المتراكمة. أو هل تم اتخاذ إجراءات تأديبية بحق المرتكبين؟ على مدى شهر وسيف، القانون الدولي الإنساني حبر على ورق، والعمر ليس على الرف، بل تحت الأقدام وعيون المعمر الدولي جاحطة.

ج. إجراءات منع الانتهاك والتفصير: يقرص القانون الدولي الإنساني على الأطراف المتنافذة وأطراف النزاع المسلح منع الانتهاكات الحساسة لتصفيات جنيف (1949) وبرنوكولها الإنساني (1977) التي تعتبر جرائم الحرب⁽²⁾ كما على تلك الأطراف لعمل على إتمام الإجراءات اللازمة لمنع كافة الانتهاكات الأخرى التي تنجم عن التمييز في أداء عمل واجب الإداء وفق مضمون القانون⁽³⁾.

لم تتخذ إسرائيل أي إجراء خلال شهر وسيف رغم بداءات أمين عام الأمم المتحدة وقادة العالم والمنظمات الإنسانية.

د. مسؤولية الرئيس (المدني أو القائد العسكري) الجنائية أو التأديبية، لا يعمي ضام أي مرسوم بانتهاك إتصفيات جنيف أو البرونوكول الإنساني الأول (رؤساء من لمسؤولية الجنائية أو التأديبية حسب الأحوال، إذا علموا أو كانت لديهم معلومات تنبئ لهم في تلك الظروف، أن يخلصوا إلى أنه كان يرمك، أو أنه في سبيله لارتكاب مثل هذا الانتهاك، ولم يتعدوا كل ما في وسعهم من إجراءات مستطاعة لمنع أو قمع هذا الانتهاك⁽⁴⁾.

- إن تكرار الانتهاكات في حرب 12 تموز على مدى شهر وسيف دون إجراءات منع أو قمع يؤكد مسؤولية الرئيس المدني السياسي إلى جانب مسؤولية القائد العسكري في ارتكاب المعالقات الحساسة للقانون الدولي الإنساني.

بالمقارنة يقول: كان هناك القتل الإبادة العمد، والمعاملة اللاإنسانية الوحشية، وبعمد أحداث الآلام بأطفال في الأشهر الأولى من عمرهم ودمير منهجي لمواقع مدنية، ونهجر قسري لـ 1/4 سكان لبنان واحتجاز رهائن لهموا مقاتلين.

(1) راجع ب: 1/م 87

(2) راجع ب: 1/م 85

(3) راجع ب: 1/م 86

(4) راجع ب: 1/م 86

وفي الخلاصة نقول إن كل تلك المحالقات الجسيمة وحرائم الحرب كانت موضع انتقاد وإدانة لإسرائيل من قبل منظمات المجتمع الدولي.

وبحرم بأن استهداف حرب 12 تموز بصورة مدمرة لمئات المحمية والسبي المحمية والاقتصادية للتمسك بهذه قواعد القانون الدولي الإنساني هي حرائم حرب حتمية تعاقب عليها القانون الدولي العرفي على المجتمع الدولي أن بهمم بالحفاظ العدالة الدولية وبثت أنها ليست رهينة مصالح وشيعة الكين بمكيايلين، وخصوصاً أن العدل الكبير يبرر حول حقوى القانون الدولي وأمر الباتة المحكمة الجنائية الدولية، وحول مدى عدالة هذا النظام القانوني العالمي الجديد في ظل العنصرية من تقليص سيادة الوطنية لصالح تطبيق العدالة الجنائية الدولية وحماية حقوق الإنسان مع ما يحمله ذلك من ضرورة معالجة التحديات والتساؤلات حول مدى توفر الضمانات اللازمة لاستقلالية الأجهزة القضائية الدولية وجهادها وبعدها عن التأثيرات والتصميم ودراخ الدحل في الشؤون الداخلية للدول..

إن كل تلك المحالقات الجسيمة وحرائم الحرب كانت موضع انتقاد وإدانة من قبل قادة ومنظمات المجتمع الدولي هل يعقل أن تمتنع دولة عن تأمين ممرات آمنة للمساعدات الإنسانية؟ (يراجع موقف رئيس لجنة المموصية الأوروبية في بيروت مائريك ديمو/ النهار/ 8 آب 2006 ص 7) هل يعقل أن تساحت الدول ولهيئات الإنسانية الدولية هي إمكان اعتماد سيارت مصممة تنقل الأشخاص الذين يواكبون فافلات المساعدات الإنسانية بشمال «ريف»،

«هي أي عالم يعيش اليوم إذا أصبح هذا الحل لنشر المساعدات؟».

باختصار، كان القانون الدولي الإنساني إنسان حرب 12 تموز حبراً على ورق كما قالت منذ سنوات «إيما موفيتش» التي تركت «لجنة لاجئة» حبراً داسته اقدام العدوان وعبون الشرعية الدولية حاحطة عاجزة..

إيه حبر الإنسانية تحت الأقدام..

ملحق مصطلحات القانون الدولي الإنساني

- إ ج ١ إتفاقية جنيف الأولى للعام 1949 لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان.
- إ ج 2 إتفاقية جنيف الثانية للعام 1949 لتحسين حال جرحى ومرضى وعرضى القوات المسلحة في البحار.
- إ ج 3 - إتفاقية جنيف الثالثة للعام 1949 بشأن معاملة أسرى الحرب.
- إ ج 4 = إتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.
- ب ١ - البروتوكول الإضافي الأول إلى اتفاقيات جنيف للعام 1949 المتعلقة بحماية ضحايا المزايدات المسلحة الدولية (1977).
- ب 2 - البروتوكول الإضافي الثاني إلى اتفاقيات جنيف للعام 1949 المتعلقة بحماية ضحايا المزايدات المسلحة غير الدولية (1977)
- ل 4 - ل = اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية (لاهاي 1907)

القيادة والتحكم في أوقات الكوارث والأزمات⁽¹⁾

1)

ورقة عمل مقدمة قدمت كمنهجية لـ من مصر خلال مؤتمر المؤتمر الدولي هو ٢٠٠٠ إدارة الكوارث، والذي نظمته جامعة باريس
الفرنسية لتعليم الامنية بالرباسي ٢٩ ١١ تم ١٢ (١٩٩٠) بناسير. على هذه الدراسة قدم المؤلف، لرؤساء
الجمهورية، مصادره وزير الحكومة اخصائيه اخصائيا بالبناء، هيئة التوجيه لاداره الكوارث، وقدم الاقتراحات
الى الحكومة الجمهورية. وذلك بعد حصول هذه كوارث في كل من بيروت وسد

مدخل:

تعتبر المظنومات الطبيعية التي نعرفها ما يعمل الإنسان و يعمل الطبيعة ويريد حساب الإداري و لأعمال التوطيني من حضوره هذا التعبير ومهما قوي الإنسان و رأت تطلعاته للتحكم بالبيئة الطبيعية بطل سلطه الكوارث و صرارها اكبره اقوى فسر له وراءها هو اجمع يتأثر بمط الحياه اليومية من حرئها و صبح لئاس بيون مساعده لانها تسبب الدمار الجبى التحتية والمنشآت المهمه و سبب كونها مظهره طبيعيه مما حثه لا يمكنه مع حدوثها بل التحصيف من أصرارها و معاطرها و لقد اكتشف انظمه الحديث هي بوسا لحالي تقنيات وأجهزة يعطي الابداع بحدوث الكارثة حتى لا تتفاقم الحوادث لمانحة عنها و بالتالي يقتضي وجود نظم وادارات ملائمة لادارة طو رى الارمات حتى لا تؤدي إلى حداثر كبهرة بشرية، عالية وماديه

تؤكد الدراسات والبحوث والأحداث اننا نعيش اليوم في عالم مهدد بالارمات والكوارث الطبيعية و تعتبر طبيعية مثل الزلازل و لاعاصير و لسيول و المعر و لمجاعة ، الح، وهذا يتطلب التعاون الجاد والتكاتف لمواجهتها و لمخطيط لادارة أزماتها ومواجهتها عبر انشاء هيئة وطنية لادارة الكوارث وبالتالي على كل دولة ان تنشئ هيئة وطنية تتحد مجموعة خبراءات وحلولات للتعامل مع أزمة الكارثة بهدف تقليل الأضرار والحداثر في الأروح والممتلكات لأقصى حد ممكن

وسنحاول في دراستنا البحثية المتركزه هذه الاطلاع على كمنه التحكم وقيادة إدارة هذه الكوارث والارمات المانحة عنها والبحث في الموارد التي برعى هذا الموضوع الذي أصبح علماً قائماً بحد ذاته

تبرر اهمية هذه الدراسة البحثية المتركزة لأسباب عديدة أهمها

التعبير المصاحي الطارئ الذي يسم الكوارث الطبيعية

- معرفة كيفية معالجة الكوارث

الحاجة الى خريطة عمل يستفيد منها المعنبون بموضوع ادارة الكوارث

- النوعية والتركيز على مدى أهمية علم إدارة الكوارث العديد هي عالمنا
وسنعالج معاور بحثية ذات صلة بعلم إدارة الكوارث القوانين والخطوات المعتمدة
والهيئات والعوامل المؤثرة ودورها، ودور الإعلام في التحكم في إدارتها

المحور الأول: منهجية التنميد المعتمدة في علم إدارة الكوارث

إن الدور المهم الذي تلعبه الدولة في الحفاظ على سلامة البلد وسكانه يقتضي وجود
برامج وسياسات لتنظيم وإدارة هذه الكوارث، هي إطار ولادة علم إدارة الكوارث والأزمات.
التي تمثل نوعين كوارث طبيعية وكوارث من صنع الإنسان فالكوارث الطبيعية تكون ناجمة
عن مخاطر طبيعية (مثل الزلازل، الفيضانات، الأعاصير، تسونامي، الخ)، أما الكوارث
الناجمة عن الإنسان فتكون بفعل الإهمال والخطأ مثل الكوارث التكنولوجية كالمتش الهندسي
أو كوارث النقل مثل حوادث الطائرات والمطارات ونحوها

وحيث أن علم إدارة الكوارث هو علم جديد ويعدّ من أهم العلوم الحديثة التي ظهرت في
مواكبة حياتنا ومجتمعاتنا، تبرز إشكالية أهميته على كل دولة أن تتخذ مجموعة إجراءات
وخطوات للتعامل مع أزمة الكارثة بهدف تقليل الأضرار وحماية الأرواح والممتلكات إلى
أقصى حد ممكن.

منهجية التنميد:

تشتمل منهجية تنميد عملية إدارة الكوارث على العديد من عمليات التخطيط وأحد
القرارات والمشاطات وهي تعطي الإجراءات الوقائية والملاحية وفق خطة مدروسة تساهم
في تنميدها الموارد الممثلة بهذا الموضوع من مؤسسات حكومية وعبر حكومية
ويهدف إنجاح عملية إدارة الكوارث بحسب توافر سياسات وقوانين تعطي الأمانة من جميع
جوانبها وعادة ما تكون مهمة من القوانين والأنظمة من اختصاص الحكومة

تتميز هذه السياسات والقوانين بالآتي

- أ- ذات بعد استراتيجي لتحقيق أهداف طويلة الأمد
- ب- تحديد المسؤوليات وموارد الجهات التنميد لتحقيق النتائج المتوخاة
- ج- تحديد الإجراءات خلال الكارثة.

د- تحديد المدير العمومي والتعبئة المنظمة بأحد القرارات مواجهه لازمة

وعند وضع هذه السياسات والقوانين يجب الأخذ بعين الاعتبارالعوامل التالية

1 - هو بين أخرى موحدة لها علاقه بمسائل إدارة الكوارث

2 - مبادئ إدارة الكوارث

3 - حقوق الأفراد الشخصية.

4 - عادات وتقاليد المجتمع

وفي عجب هذه القوانين والسياسات تكون منهجية تعتمد عملية إدارة الكوارث دون استئذع المطلوبة مع العلم ان عمليات من القوانين تكون عادة من القمة الى القاعدة، إما بتعدد الاستراتيجيات فتكون بالعكس من القاعدة الى القمة.

ان المحالات المطلوب وضع قوانين لها هي طار منهجية تعتمد إدارة الكوارث والارمات هي محالات واقعية يمكن حصرها بالاتي

أ - مسح وتعطية أهداف إدارة الكوارث.

ب- تحديد مسؤوليات وصلاحيات المنظمات والمنظمات المحتملة

ج- ربط إدارة الكوارث بالتنمية المستدامة.

د- تحديد الموارد الاقتصادية والتكاليف المالية

هـ - التنسيق مع المنظمات الأساسية الغير لحكومية والدولية

المحور الثاني: التخطيط لإدارة الكوارث والخطوات المعتمدة:

باحتصار تأخذ عملية إدارة ارمات كوارث ابعادا استراتيجية ترتبط بمدى التحكم بمراحل التخطيط والتشديد وتداخلها ولكن مرحلة خطة

العملية لوقائيه (مرحلة الاستعداد) قبل حدوث الكارثة

- خطة المواجهة والمتابعة عند حدوث الكارثة

الخطة الوقائية:

بمثل قصير رد على الكارثة لكن أعمال الوقاية لا تتواجد فقط هي أعمد الصلح هذه هي إحدى خلاصات الندوة التي أقيمها البرنامج الأوروبي متوسطي للوقاية من الكوارث هي

مدريد بتاريخ 10/11/2009 ودعا فيها إلى تنمية ثقافة الحماية لمدينة.

تهدف الحملة الوقائية من الكوارث إلى التحسب والتحصين الجيد بهدف تخفيف أضرار ومحاطر الكارثة وتخفيف نسبة الصائر البشرية عند تعبير هذه الحملة يجب الإجابة على أربعة أسئلة مهمة:

- هل ندعو السكان إلى ممارسة المنطقة؟

- متى يصدر أمر الإخلاء؟

ما هي درجات الخطر التي تعرض للإخلاء من دون إبطاء؟

- ما هي أولويات خطوات المواجهة؟

وتبرز هنا كوا من الإنسانية:

من الصعب على الإنسان الرحيل عن بيته دون أن يشعر بخطر السؤال متى يعود إلى تراب موطنه وعائلته وممتلكاته؟ وشعر بمدى صعوبة الحوب عندما يدرك ضغط التحديات الكبيرة التي تواجه لها من إدارة الكوارث ون الإحاة على هذه الأسئلة يسهل على المحملين وضع ثقافة الوقاية

وباحتمار شديد تتضمن هذه الثقافة استخدام عصري الاعلام والتعليم لإعلام الناس بطريقة مواجهة الكارثة والأمور التي يجب عليهم تمهدها. يتم ترجمة هذه الثقافة عبر وضع الحملة الوقائية وتقوية أجهزة الحماية لمدينة وتكثيف مبادرات الوعية والاستعداد لتدخل واحتواء أخطاء الكوارث.

ويخلص إلى الآتي

أن القيادة والتحكم هي إدارة الأزمات الناتجة عن كارثة يقصص باستراتيجية خاصة بكل بلد أو منطقة وفقا لبيئتها العمرانية الضخمة هدفها

أ- التحصين من المحاطر المحتملة عبر وضع نظم للإنذار المبكر من الكوارث

ب- إعداد وتنفيذ الحملات التوعوية لتوفير القدرة على مواجهة الكوارث

ج- تعبئة الموارد والخدمات الطبية.

د- إعداد التأهيل في مرحلة ما بعد الكوارث.

خطة المواجهة والمتابعة عند حدوث الكارثة:

عند حدوث الكارثة تبدأ بحركات لموارد على اختلافها لهيئات والمنظمات والمختصين بهذا الشأن وهي خطة مسبقة مثلاً إذا كان حدوث الكارثة متوقع بحدوثه ، ندر الطوارئ، فيحلي السكان المنطعم بالكامل ، كي تبقى الأضرار محصورة بأضرار مادية.

وإذا كانت الكارثة مفاجئة فهي أخطر وحسائنها أكبر وتكون لحسائر البشرية هائلة وبأساني تكون العنقود المعتمدة لا رة الكوارث هي مرحلة المواجهة مباشرة دون المرور بمرحلة لوقاية

يرتبط نجاح هذه الخطة بمدى قدرة المجتمع وجمهوريه قواء المعية وقدراته الوطنية لمواجهة آثار الكارثة وبمدى استعاء هذا المجتمع عن المساعدات المنطرة التي قد لا تصل قبل مضي بام من حدوث الكارثة أي بمدى المرحلة الحرجة لعملية العوث والايقاد

تشمل هذه الخطة أهم الأعمال التي يجب القيام بها بعد حدوث الكارثة:

- 1 - الإعلام عن أهم مواقع المراكز الضرورية وإشارة إليها في المحططات.
- 2 - تحديد أماكن ساحات العمل الميداني التي سيتم استعدادها لإقامة المستشفيات الميدانية وأماكن المعيمات المؤقتة لأحلاء المأجيين
- 3 - تأمين المياه والموارد الغذائية ووسائل الاتصالات.
- 4 - تأمين السكن المؤقت للمشردين.
- 5 - توفير مراكز استعمال عن المصابين والمفقودين
- 6 - تحديد شبكة الطرقات الاحتياطية
- 7 - تقييم الأضرار وتحديد مصادر المعدة ما بعد الكوارث

أثبتت التجارب في بعض الدول أن التدبير الوقائية والملاجية تتعد بعد حدوث الكارثة، مما يسبب بوقوع حسائر حسيمة، ولقد ساهمت الدول المتقدمة في مساعدة الدول الفقيرة عبر الندوات والمراجع لتوعية لتسلط الضوء على هذه المشكلة الحقيقية والحظيرة

بهدف ترجمة الخطتين لا بد من اتخاذ الخطوات التالية:

- 1 - تحديد المهمة.
- 2 - سن القوانين والسياسات.

3 - تشكيل فريق عمل يعتبر تشكيل فريق العمل هي غاية الأهمية للحطة الاستراتيجية ويجب الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- أ - اختيار القوى البشرية ممن سيكون لهم دور في تنفيذ الحطة الاستراتيجية
- ب - اختيار العارفين بإدارة الكوارث والمسؤوليات لمحتلمة للمنظمة أو المؤسسة التي يمثلونها.
- ج - اختيار ذوي المراكز وأصحاب القرار الذين يمكنهم أن يقوموا بتطبيق الحطة هي مؤسساتهم
- د - اختيار ممثل عن كل منظمة أو مؤسسة لها علاقة بإدارة الكوارث
- 4 - دراسات المخاطر واحتمالات وقوعها.
- 5 - شرح المسؤوليات والإمكانيات وتحليل الموارد.
- 6 - إعداد خطة التعامل وموجبات الاستجابة.
- 7 - الرصد والمراقبة وتعميم النتائج
- 8 - التقييم والمراجعة بهدف تعديل مسارات منهجية التميز في المستقبل

المحور الثالث: خلايا قيادة عمليات إدارة الكوارث:

تضم هذه الخلايا مختلف قطاعات الخدمة المدنية بما فيها منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المختصة بهذا الموضوع وتنقسم إلى ثلاثة أقسام

- 1 - خلايا الإسعافات الأولية والطبابة (علاج المتضررين والمصابين من الكارثة).
- 2 - خلايا إصلاح وترميم وإعادة تشغيل عناصر البنى التحتية على اختلافها (ماء، كهرباء، مواصلات، اتصالات، الخ)
- 3 - خلايا الاستعلام وجمع الشمل.

وتعمل هذه الأقسام وفق منهجية تعددها مسبق خلايا التخطيط وإدارة الكوارث التي وتشمل فرق عمل عديدة أهمها فرقة الأرصاد (الحوية، البحرية، المناخية، إلخ) للتعامل بالكوارث ورصدها للإبلاغ عنها.

بعد حدوث الكارثة على السلطات الرسمية لتأكد من معرفة هذه الخلايا مسؤوليات كل العاملين بالمؤسسات والمنظمات المختصة لضمان نتيجة أفضل وهي مهام متعدد

2 - الإعلام خلال الكارثة،

بأخذ الأشكال التالية:

المعظمه لاعلاميه "مباشرة" لتكاديه بطرأ للاهتمام الاساسي بها بحيث يحصر الاعلام في المبرر ومما ياتي الدمار بمصر اصحاب لتعطله اعمال الإعاثه

لنمطية الكاملة لأعمال الأساقف وأحرار تقديم الحماية وتبديد الصعاب من تدحبات
لكارثة (مادية مدمرة - مادية حميدة) حيث يلعب الإعلام في هذه الحال
دوراً إيجابياً، في الميدان.

مؤكده لأعمال الطلبة و لحرمة و دورهم مؤد الاعاشه و بداءات التمرع بالدم و جمع الشمل و بداءات إحصاء المدرسين

مضاملات وریمورتاحات و بیانات توغوبه

3. الإعلام بعد الكارثة:

بعد المتابعة المباشرة هي عيدان شتركر دور الإعلام في كشف الصورة الحقيقية لمناخ
لكراته و يعموم بالإحاطة على كل الأسئلة المطروحة من قبل المكونين عبر مختلف البرامج
لتصريبية وتنشط جهرة العلاقات العامة والإعلام في السمات والمؤسسات الحكومية
وغير الحكومية عبر صدر سيات يومية أو حاضرة بأحداث ممتعة

كما يجرى من الإعلام على سائر الصور والمعلومات الصحفية وعلى تسهيل عمليات العثور
الإعلامي وفق خطة مبرمجة.

ومن مضمون هذه الدراسة البحثية المتركزة حول حلص الى القول

إن التحكم بالأزمات والكورت بصفي بوجود حاضره لدى السلطات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية وبالتالي لدى الأسس نمو جهة الكورت وتلوصول الى السابح عضلي تحت أحد عشر والدروس من أزمات وكورت سامعه والاختلاق نحو لتعطيل ووضع خطط وطلبه شاملة تعدد من خلالها سياسة المواجهة

لذلك تقرر التوسيع بالمناصفة اليومية لتسييرات المخابية بهدف إرساء حدوث في كثرته وتسيير المواجهة كما يوصى بفتح السلطات الرسمية والمجتمع الأخرى على دعم نشاطات الموارد المخصصة لمعالجة الكوارث.

وبالتالي يقتضي وضع تشريعات قانونية واضحة لتصميم وتنفيذ المنشآت المعهزة بعناصر قادرة على مواجهة الكوارث نفعاً لطبيعة كل كارثة وكل بلد أو كل بقعة جغرافية محدّدة، مع ضرورة وضع اليات مراقبة ونحكّم لمتابعة التنفيذ حتى لا تضيّ الفرارات أسيرة الفساد الإداري والاهمال الوطني.

ومن الضروري أن نؤكد منهجية التنفيذ المبنيّة على البرامج التي تساعد المواطن على تكوين مجموعة من المفاهيم المتعلقة بكيفية التعامل في حال حدوث الكارثة بالإصاحه إلى إصدار بيانات توعيه ورشاد في كافة الوسائل الإعلامية والإعلان عن جميع الموارد التي يحتاجها المواطن وتمكّنه من تحطّي التحديات والصعوبات وتعمّر قدرته على التعامل مع الكارثة

وبالتالي، تبرز التوعية بالتنسيق بين المؤسسات الحكومية والمنظمات والجمعيات الأهلية بهدف لتوعية ولوقاية ومواجهة أزمات الكوارث والتوعية بوضع خطط عمل استباقية للكوارث من قبل الحكومات والجهات المعنية بالمواجهة وفق بحوث ودراسات علمية لتعديدها المعاملات الموقّعة والتوعية على مواجهتها ولتحد من أضرارها

نختم، أن التحكّم بأزمات الكوارث يقتضي بوجود جاهزية لدى السلطات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وبإنساني لدى الإنسان لمواجهة الكوارث وللوصول إلى النتائج المصنّى بوصيها إنشاء الهيئة الوطنية لادارة الكوارث والانطلاق نحو وضع خطة وطنية شاملة تحدّد سياسة المواجهة تكون محاراً استراتيجياً.

bon équilibre des trois autres”.

La liberté de la presse libanaise pendant la crise semblait un grand leurre. Car cette presse, est devenu l'une des cibles de la guerre.

En effet, durant la crise du Liban, les journaux ont agité les sentiments, augmenté la capacité combattive, et vibré les cordes confessionnelles.

Tous les moyens d'information, comme des instruments de guerre, ont chargé de haine l'opinion publique.

Les périodes de la crise libanaise ont connu une terreur propagandiste et intellectuelle.

Les journaux indépendants tentaient dans la mesure du possible, de publier les nouvelles avec objectivité. Ils sont peu nombreux.

Les journaux engagés ou tendancieux colorent les nouvelles et déforment les événements. (Ils sont trop nombreux). Le degré de l'objectivité est très bas après l'application de la censure de la part des “pays-payants”.

La conséquence des relations entre la presse et certains États pendant la crise 75 - 76, est que la presse s'est trouvée soumise à la censure et à la tutelle des pays qui la financent. La presse écrivait ce qui convenait aux intérêts de ces États. Par conséquent elle ne bénéficiait pas de la liberté d'expression le plus souvent, car la crise du Liban n'était “la guerre des autres sur son terrain”.

Reconnaissant au pouvoir et aux gouvernants une grande part de responsabilité. Il n'est pas possible de se contenter d'accuser la presse seule, alors que nous ignorons la responsabilité des leaders et des combattants.

Notre presse était le miroir où se reflétait la réalité de la situation, et on ne peut changer cette réalité en cassant le miroir.

La revie:

Après cette dure expérience, les libanais ont le reveil, ils sont profondément libanais, ils sont convaincus, dans les plus profonds de ses êtres que le dialogue reste le seul moyen valable de communication. Ils se sentent étroitement attachés à leur terre après avoir vécu l'agonie. Elle est terrible l'agonie d'une terre, Mais, qu'elle est belle sa “revie”.

esprits, et de la transmission de certaines idées violentes.

Terrorisme propagandiste:

Pendant la crise, le terrorisme propagandiste se développait partout et baignait dans un océan de rubriques, de journaux et de brochures parvenues de tous les coins et de tous les pays. La peur a tellement gagné les esprits qu'il suffit de la moindre opération terroriste pour que chaque parti se dépêche d'accuser son adversaire, sans pour autant en être sûr.

Durant le conflit, les partis et les groupes ont exercé des contraintes physiques et morales sur les journalistes et les institutions journalistiques. Ces partis et ces groupes désiraient exercer censure et pouvoir sur le contenu et la politique du journal, ils imposaient des articles. Par la force, menaçaient les journalistes et dynamitaient les locaux.

Les adolescents et les enfants sont les victimes:

Un des plus importants aspects de la crise interne

Les adolescents restent plus réceptifs que les autres aux impressions extérieures et notamment aux impressions produites par la violence. On peut les considérer comme des "utilisateurs des moyens d'information" qui acceptent tout sans discrimination. Notons que la plupart des combattants sont des enfants plus âgés, et les jeux des enfants sont plus violents après qu'ils aient été en contact avec la violence présentée par les moyens d'information. Les enfants sont des victimes des uns et des autres. Leur terrain de jeu a été un champ de bataille, une barrière. Et c'est avec la mort, toujours à l'affût qu'ils ont fait leurs parties de cache – cache!!

La propagande a une part de responsabilité de la crise, parce que dans sa plus grande partie, elle était au service d'objectifs étrangers et de la politique tracée à l'étranger.

Conflit des autr et responsabilités:

La presse Libanaise était un témoin dangereux et elle est accusée d'être une cause supplémentaire de la crise sanglante.

Mais, "Il est vrai que la propriété du quatrième pouvoir est toujours liée au

cherche une presse se basant sur la distraction et les valeurs sociales qui régissaient le pays avant les événements.

Les gens veulent se reposer un peu de la tension des événements.

Guerre des photos:

Les photos ont envahi des pages dans toute leur intensité à tel point que nous avons qualifié cette caractéristique de la propagande de "guerre des photos". Chaque quotidien publie les photos qui représentent l'héroïsme de l'armée, ses victoires et les positions qu'il a occupées après la fuite de l'ennemi. Les photos traduisent aussi les réunions des armées, leurs festivals et leurs manifestations etc. Le quotidien publie de même des photos exprimant les massacres, l'exode collectif, et les actions inhumaines commises par ses ennemis. Le quotidien réserve spécialement sur ce point des pages entières remplies de commentaires et de titres provocateurs.

Vibration des cordes confessionnelles:

Chaque quotidien fait vibrer la corde confessionnelle afin d'éveiller le sentiment confessionnel chez le citoyen. L'identité des tués, le bombardement des lieux religieux. La mise en flamme des livres saints. L'invasion des quartiers à majorité confessionnelle etc. Ces points sont les facteurs qui approfondissent la haine et allument le sentiment de vengeance. Il est inutile de dire que les quotidiens faisaient exprès d'exciter les esprits. Les quotidiens étaient forcés d'exprimer une réalité agitée et obsessionnelle vécue par un peuple disloqué et troublé, devenu un pion dans un jeu d'échecs entre les mains des services, des puissances et des forces étrangères qui poussent en fait le pays vers la liquidation. Ne peut-on pas dire que les journaux étaient eux aussi les victimes de ces services, raison pour laquelle ils ne pouvaient que s'accuser mutuellement?

Guerre des caricatures:

D'après l'exposé des contenus des pages des journaux, nous remarquons nettement tout l'intérêt à renforcer la caricature, particulièrement à toute occasion d'importance majeure. Nous pouvons dire avec objectivité que la caricature était réussie au niveau de la provocation, de l'excitation des

partie et les combattants de martyrs meurent pour la sauvegarde de l'avenir de la partie, afin de la protéger de la trahison des "agents des ennemis". Quant au quotidien-antagoniste, il qualifie la même action (gagée héroïque préalablement) de massacre, d'immolation, de meurtre sauvage qui touche les innocents, vieillards, Femmes et les enfants.

Lorsqu'un parti, remporte une victoire militaire dans une région déterminée, le quotidien prend soin de mettre en valeur l'héroïsme du parti en question, et du plan militaire qu'il a suivi pour assurer sa glorieuse victoire. De même le quotidien publie les déclarations et les articles soutenant cette victoire ceci sans oublier les nombreuses photos publiées à la 1ère page et aux pages intérieures (Souvent le quotidien réserve à l'événement une ou 2 pages). Pour confirmer la victoire militaire. Parallèlement à cela, le quotidien adverse met en valeur le massacre horrible, l'immolation criminelle, d'enfants, de femmes et de vieillards. Au moment où se déroule effectivement un combat, nous remarquons que chaque quotidien prétend être la détention de la victoire, à tel point que celui qui lit le journal (A) dans Beyrouth Est sent que la droite a gagné, et celui qui lit le journal antagoniste (B) dans Beyrouth Ouest sent que la gauche est victorieuse. Je note que la communication est absente entre les 2 régions en conflit, parce que chaque quotidien édité dans un région, lui est interdit de passer dans une autre, ceci mis à part les quotidiens modérés, à peu de lecteurs, car le peuple recherche le quotidien qui lui plaît et qui publie ce qu'il aime entendre.

Reste à montrer la manière dont fut transmise la nouvelle. Ce sont là des procédés à présent célèbres, il est ravi d'en dire davantage. Le gros caractère, le petit caractère. La différence entre l'importance des pages, entre le haut d'une page ou le bas d'une page, rapprochement de la nouvelle du sujet principal, des forces peu nombreuses affrontent et finissent par vaincre des forces innombrables, l'importance des photos dans la confirmation de la nouvelle. L'importance de la résonance des mots, l'importance des expressions excitant, la menace, l'intensification etc.)

Signalons que, après le conflit il y avait un nouveau lecteur et une nouvelle presse. Un lecteur qui ne veut plus entendre parler de politique et

les groupes en groupasculs et, ceux-ci pour immortaliser le compagnon disparu, faisaient son éloge sur le pan de mur qui entrait en leur possession.

Les graffiti ne sont pas seulement jeu et coïté mais aussi occupation de surface. Le combattant occupe une surface de terrain. Il possède donc tout ce qui existe sur le terrain. Le mur d'une pièce qu'il vient de prendre doit aussi porter sa trace. Son sceau.

Les graffiti sont à la fois le slogan de la propagande le plus immédiat et le plus facile à retenir. Il s'agit soit du slogan qui a mobilisé le groupe de combattants (nationalisme exacerbé, religion unique), soit de celui qui permet à tout le "non-dit" de s'exprimer et les graffiti deviennent un des moyens d'expression. Comme tout ce qui était interdit de faire (peler, voler, massacrer...) a été fait, tout ce qui était interdit de dire a été dit.

Les graffiti devenaient ainsi une expression libératrice de tout et de n'importe quoi. Leur portée politique semble de prime abord limitée. Mais cette guerre qui dura 11, le pillage qui se systématisait ont plus ou moins défrayé le sujet de réflexion politique du combattant.

Les parties assurant une sorte de police intérieure, les murs se sont ré-institutionnalisés jusqu'à devenir des porte-paroles quasi officiels.

C'est en parcourant la galerie des graffiti que nous comprendrions mieux l'évolution de la propagande et de l'expression au cours des deux années de guerre.

Mais au fur et à mesure que la situation se normalisait, les citoyens, redevenus simples spectateurs, ne se reconnaissaient plus dans les slogans de leurs quartiers. On retire certains graffiti, on les modifie discrètement, on les efface comme on peut, on badigeonne les murs porteurs de scandales.

Est-ce enfin le reveil, le débat de la désintoxication. Le repli des agitateurs étrangers, mercenaires de l'action psychologique et la propagande destructrice ?

7 – Expériences et conclusions:

Victoire ou massacre?

Lorsque les forces alliées l'un quelconque d'en remportant une victoire militaire, le quotidien qualifie cette action d'héroïsme, de lutte pour le peuple et la

Par l'éclairage populaire et spontané qu'ils donnent aux événements, aux faits, et aux dates, les graffiti sont un document très important pour les propagandes d'une crise déterminée, l'Histoire, et même l'archéologie

Expérience:

Lorsque la guerre a éclaté au Liban (1975 - 1976), celle des graffiti devint inéluctable

Des deux côtes on s'élevait contre toute idée de partition. Mais où donc cette idée était-elle née?

Des deux côtés on se déclarait hostile à tout confessionnalisme. Mais à ors pourquoi les contrôles d'identité?

Avant la guerre, les graffiti étaient pratiquement ignorés au Liban

Le calicot était roi. C'était lui le porte parole d'un parti politique ou d'un groupuscule. Les graffiti ont fleuri sur les murs de Beyrouth sur mot d'ordre des parties en conflit. Ces premiers graffiti étaient "planifiés", étaient les débuts des propagandes antagonistes.

L'éclatement de l'autorité étatique provoqua la brusque disparition de tous les interdits, ce qui autorisait chacun à s'exprimer sans aucune retenue. Les graffiti, ne l'oublions pas, sont le langage de ceux qui ne disposent d'aucun autre moyen d'expression. Leurs propres propagandes. On griffonne sur un mur ce qui passe par la tête: les revendications, la haine, les rêves, les idéaux, les buts et les fantasmes. Les structures des partis laissaient faire, car certaines prises de position fanatisaient et, par conséquent, mobilisaient. Les graffiti ne sont pas simplement l'expression donnée d'un groupe donnée, dans une circonstance donnée. Ils sont devenus, à l'intérieur du contexte global de la guerre libanaise, un "jeu", c'est-à-dire quelque chose qui est codé, possédant ses propres formes et devenant ainsi l'expression ordonnée d'un groupe ordonné.

Quel que fut l'étendard, on s'exprimait par graffiti

Les fronts mobiles, on s'affirmait sur les murs souvent en rouge: rouge sang, rouge indélébile, rouge communiste. Les morts promus martyrs ont fait éclater

L'individu dès son enfance, a appartenir à son pays et par suite il sera un citoyen honorable. La perception confessionnelle du pays mène à la création de la pluralité socio-politique. Et quant à propagande étrangère subversive (c'est à dire venant de l'extérieure du pays) elle génère des idéologies fanatiques, cette idéologie peut détruire l'élément de la citoyenneté chez la foule, et par conséquent son allégeance à son pays va s'ébranler.

Et ce fait peut se traduire en un comportement (une conduite) qui peut mener à des confrontations armées dans les rues, et par suite à la déclaration d'une crise civile sévère. Pourquoi pas la propagande destructrice vise à transformer l'allégeance au pays vers n'importe quelle autre chose¹¹.

C'est pour cela on déclare que la confession représente un obstacle significatif pour la conception de l'éducation civique dans n'importe quel pays (notamment s'il est pluraliste) par suite elle ne construit pas un pays unifié, en particulier si la propagande étrangère (du dehors de pays mêmes) exploite la crise politique intérieure afin de la rendre un conflit armé. Et sans aucun doute, chaque partie intérieure aura sa propre propagande dont son impact ne cessera d'aggraver dû à l'absence de l'éducation civique unifiée chez la foule en rage. Ces parties en conflit leaders et public, seront engagées à la volonté des forces extérieures et représenteront la victime de leurs propagandes.

Parsuite, c'est le danger qui menace chaque pays pluraliste confessionnel, si son peuple n'est pas élevé à éducation civique – civilisée – humaine – unifiée qui nourrit son appartenance et son allégeance à son propre pays.

6 – Le rôle de la guerre des graffiti/representatifs d'un état d'esprit, d'un délire et d'un fanatisme orchestré:

Les graffiti sont une manière de s'affirmer, de dire oui ou non, d'exprimer de façon visible ce qui risquait d'être tu. Les graffiti sont à la fois anonymes et sans équivoque.

(1) L'individu se sent davantage rattaché à sa communauté, qui le protège qu'à l'État; l'individu est prêt à défendre les intérêts de sa communauté avant ceux de l'État ou des autres communautés. L'État n'est plus pour lui que le lieu où convergent et se manifestent les conflits des intérêts communautaires.

de deux ensembles. Le premier commet l'événement, le second prépare la réaction, le premier blesse et le second ajoute du sel sur la blessure. Le premier commet l'événement et le second rédige les discours, publie les tracts, facilite les rumeurs, invente les commentaires provocateurs et publie les photos excitantes. donc il déclenche une propagande destructrice afin que la réaction attendue arrive plus intense que l'événement lui-même etc. par conséquent, En observant le fil des événements d'une crise interne, nous remarquons qu'il y a des étapes qui composent des tournants importants dans l'histoire de cette crise. A chaque fois que le conflit semble toucher à sa fin et que des propositions d'accord et de solution globale apparaissent, un événement se produit, des rumeurs en ressortent aussi bien des brochures, des appels à une réaction plus graves que l'événement lui-même. Les nouvelles provocatrices remplissent les pages des quotidiens qui violent la dignité de la nouvelle, la vérité paraît noire d'un côté, et blanche de l'autre.

Nous n'accusons pas la presse (ou l'information en général) d'être la cause d'un conflit interne, ce conflit a sûrement ses racines dans l'histoire. Cependant l'information est quelque peu responsable parce qu'elle n'a pas respecté ses limites et n'a pas essayé d'éteindre l'incendie social. Elle a "déclenché" la "propagande violente". Elle a décrié la violence, la peur, les massacres à tel point qu'elle a détérioré la saine réflexion chez le citoyen.

A la fin des événements, l'individu a perdu toute confiance dans l'information, à un point tel qu'il pensait que si tu lis une nouvelle dans tel quotidien, il se peut que le contraire soit vrai à leurs.

Certains experts ont été jusqu'à accuser la propagande d'être une des causes qui provoquent une crise sanglante.

5 - L'absence de la vraie éducation civique facilite à la propagande destructrice (subversive) ses influences:

Pendant une crise interne, le but de la propagande subversive est de "violenter" les foules afin de les pousser à une conduite politico-militaire et à un comportement et une moralité bien déterminés.

Et comme on est conscient que la citoyenneté appronée est établie dans

nous frappent, coups de haches sans nous laisser le temps de dire un mot. Je suis resté là jusqu'au matin. Alors qu'une voiture passait, elle m'emmena à l'hôpital. Le rédacteur intervient pour dire que c'est ce meurtre qui prouve les citoyens à commettre ce massacre du Samedi noir.

À la page 2, le journal publie pour le même sujet 4 photos des cadavres des 4 martyrs. On remarque sur les photos les traces des blessures sur le corps des cadavres.

Mais, le journal antagoniste relate ces détails.

« Il est difficile de donner une description convenable de ce qui est arrivé hier, et il est impossible d'innocenter, comme il est impossible de le passer sous silence, quelles qu'en soient les circonstances et les pressions. Car ce qui arrive dépasse les limites de la criminalité, de la sauvagerie et les limites de la folie à ses plus dangereuses etripes... » Le rédacteur continue son article en demandant de juger les maîtres du massacre et dit : « Le Jugement est supposé montrer le responsable, qui est donc responsable du massacre d'hier ? » (C'est l'impunité dont on a expliqué).

Le rédacteur continue:

« Il a été affirmé, en prouté absolue, que notre adversaire est le responsable de tout ce qui arriva. Et ce fut le massacre qui n'eut jamais d'égal dans l'histoire, même au pire des périodes de dégradation. L'enlèvement des citoyens privés d'armes commença par centaines, des dizaines furent égorgées et le reste fut mis dans des caveaux à torture... »

Alors, la publication d'une photo représentant un enfant tué agonisant, écrivant avec son sang coulant le mot "vengeance" n'invite – t – elle pas à crier vengeance? L'imagination de la foule pendant une crise interne sanglante est immense, ses sentiments sont intenses, et c'est pour cela qu'il se comporte comme s'il était poussé par son imagination, ses sentiments et ses émotions. On aura l'exagération et l'extrémisme après une propagande bien planifiée. Comme si "les individus pensent par leurs oreilles".

Après une relecture de ce que les deux journaux "adversaires" relatent, on pourrait dire qu'un conflit (crise) interne semble amplifié par le moyen

Le 30 septembre, les 8 et 15 octobre, le 20 novembre, et le 5 décembre 1975 une série de provocations allait remettre le feu aux poudres des ronds serrés et de violents combats dans toutes les régions libanaises. La frayeur paralyse les citoyens, et les moyens d'information se mettent à couvrir les batailles et accrochages, ce qui exagère la tension nerveuse des citoyens.

Et nous arrivons au summum des actes de violences. Des mains criminelles jouent leur jeu meurtrier et ce fut le massacre du Samedi 6 décembre. Ce fut le fameux "Samedi Noir", prélude aux plus violents combats en événements et contre enlèvements, meurtres collectifs. Ce "Samedi" est étranger à la mentalité des citoyens et nous ne savons pas comment les mains criminelles ont pu approfondir la blessure en organisant ce sinistre "Samedi".

Ce qui manipula l'hystérie collective et amena des citoyens à réclamer la vengeance, ce furent la propagande et les rumeurs qui circulèrent et l'invention d'actes barbares.

"Le Samedi 6 décembre 1975, à la suite de l'assassinat de 4 militaires dans la banlieue de Beyrouth, les milices procèdent dans divers points de la capitale à l'exécution sommaire de près de 200 personnes du parti adverse après vérification de leur carte d'identité. Le lendemain, les partis (A) font assumer aux partis (B) la responsabilité des massacres de la veille. Ces derniers en rejettent à leur tour la responsabilité sur les parents des quatre militaires tués.

Voyons ce qu'un journal relate les détails

"Le calme précaire qu'a connu la capitale et sa banlieue, cette semaine, n'a pas permis aux groupes de planification des crimes et d'effondrement de la situation, et ceci comme chaque fois que tout est calme. De cette planification destructrice, on voit une embuscade, la nuit, sur la route

Résultat 4 partisans du parti (A) rentrant chez eux après une veillée sont martyrisés"

Comme nous le savons, un seul d'entre eux échappe à la mort (le 5ème élément). Le quotidien relate les détails en se basant sur ce 5ème considéré comme témoin oculaire. "Nous avons été surpris par un harcèlement et des éléments armés nous ordonnent de nous mettre à plat ventre par terre puis ils

et des voitures piégées et l'assassinat de plusieurs journalistes. Tous ces actes hostiles ont généré la nécessité d'établir la sécurité et la sûreté dans la foule le public, en particulier que l'acteur de ces crimes reste inconnu, ce qui aggrave la peur et la transforme en terreur. (Peur panique)

Et voilà l'importante problématique

"La violence propagandiste et la propagande violente", C'est le "viol" des foules et de l'opinion publique par la propagande.

Par exemple, dans les articles, les manchettes, les commentaires et les nouvelles, les propagandistes ont recours à des menaces, ils ont toujours le souci de préciser leurs paroles par l'évocation d'actions brutales et de peines corporelles aux termes non voilés. Par exemple "Quiconque porte atteinte à la milice nationale sera fusillé"

La violence est contagieuse. Il y a une contagion de la violence par la violence d'où l'apparition de la peur collective, et la production des images de l'insécurité qui confirme la naissance de la virtualité de la peur. Alors, quand les médias prennent en charge les craintes exacerbées, la peur devient plus énorme et la violence règne (surtout pendant le conflit). Quand les médias précisent que les actes de violence ne sont pas justifiables et ne demeurant pas compréhensibles (massacres, enlèvements, carnage selon la carte d'identité, assassinats, voitures piégées, etc.), le public est plein de panique et de crainte terrifiante. La peur commence avec la violence qui n'a pas de raison et qui ne semble avoir pour objet qu'elle-même. Et on peut remarquer dans les moyens d'information la description de la violence dans ces formes les plus sanglantes, ce qui fait que la violence ainsi présentée peut susciter l'initiative.

Durant les conflits internes, les moyens d'information restent compréhensibles à un virus qui transporte la violence et grossit la peur. La réponse classique est "nous donnons au public ce qu'il demande, et pour qu'une information soit reprise, il faut qu'elle contienne, un élément de violence". Les nombreuses images de violence données par les moyens d'information suscitent une grande inquiétude dans le public.

Expérience:

4 – La propagande à base de la raison (raisonnement), et la propagande à base d'emotion (sentiment):

Afin d'influencer la foule, la propagande s'adresse au raisonnement et aux sentiments. Mais la motivation, des sentiments et des pulsions vient en première place. **La plupart des événements dans les crises civiles prennent lieu comme un résultat de la provocation des émotions, des sentiments et des instincts (pulsions)**, premièrement à travers la propagande et deuxièmement comme conséquence de l'influence sur le raisonnement. Par suite il y aura le sabotage collectif de la masse. C.a.d. la foule est en délire.

D'une autre part, la propagande tire sa force de sa capacité à agiter les motivations essentielles du comportement (La conduite) humain. Le propagandiste qui réussit dans son travail est celui qui peut agiter ces motivations dans ses partisans. Ces motivations sont divisées en deux genres:

- Motivations organiques – physiques – biologique: sont les nécessités vitales fondamentales de l'individu. Elles représentent la base du pyramide des motivations.
- Motivations sociales: sont les besoins psychologiques – sociaux de l'individu. Ces besoins dérivent de la clémence, de l'intégrité et de la sécurité personnelle.

Avant et durant le conflit intérieur, la propagande se concentre sur le besoin du public (en d'autres mots la société à laquelle elle appartient) à la sécurité, et la sûreté et par conséquence, elle insiste sur l'instinct de survie plus que sur le pain et l'eau. Et la violence représente un facteur signifiant dans l'augmentation de l'influence de la propagande.

Exemple: Lors d'une réunion tenue par des responsables des partis durant la crise, un propagandiste prend la parole et s'adresse aux responsables: "Si vous incitez les citoyens à défendre leur pays, vous éveilleriez en eux une certaine réaction; mais si vous les appeliez à défendre leur survie et leur religion: "afin de sauvegarder leur tête", vous verriez que cette raison susciterait en eux encore plus d'enthousiasme et d'ardeur. L'histoire se répète en 2005 après l'assassinat du premier ministre libanais, et après les actes hostiles d'explosions

événements surgit d'une manière excitante et choquante, ces conceptions et cette mémoire s'ébranlent et la foule s'élance à l'extrémisme. C'est le rôle le plus significatif de la propagande Durant les conflits intérieurs (civiles).

2 – Nature (Caractère) de l'opinion publique/Désintégration du système (organisme) collectif, moral et national:

La nature de l'opinion publique est psychologique et sociale, car il se forme au sein du peuple d'après des éléments politiques, sociaux, économiques, et religieux.. etc. Les courants de l'opinion publique se composent, Durant une période limitée, d'ensemble d'idées, de convictions, de croyances et d'émotions... etc. Mais ces courants se croisent avec un organisme général, moral, national et collectif qui représente une base essentielle dans la construction de la société, et qui sans lui, c.a.d. sans cet organisme, la société se désintègre. L'étude d'une société pluraliste dans des situations politiques tendues, révèle **le but de la propagande qui est de viser cet organisme moral, ce qui mène à la décomposition, la désintégration et l'écroulement de cette société.**

L'expérience libanaise (1975 – 1976) fut un exemple:

La Société libanaise commence à se disloquer en plusieurs sociétés "artificielles" et antagonistes après l'absence de son système moral collectif, et c'est dû à cause du rôle des moyens d'information qui fût le point de dislocation. Ni les bombes, ni le pain font disloquer l'opinion publique, mais ce sont les discours, les commentaires, les photos, les caricatures.. qui le font.

3 – Les difficultés d'étudier le vrai opinion publique pendant un conflit interne (civil) sont:

- La non-objective du chercheur.
- La restriction de la liberté d'expression La peur.
- La difficulté d'examiner les documents originaux à étudier.
- Mettre en doute les résultats des sondages de l'opinion publique, referendum populaires.
- La censure et la tutelle.

La Propagande politique dans un conflit ou une crise interne⁽¹⁾

1 – Nature (caractère) psychologique des foules durant le conflit:

11 – La foule n'est que le jeu des effets extérieurs et de ses échos, elle est reflété à travers les changements continus des opinions et de comportement. Les facteurs de provocation et de rancune, sont souvent insistants et décisifs au point qu'ils mènent à un comportement qui nuit à l'intérêt national à travers le conflit armé intérieur.

Dans la plupart des cas, la foule est remuée dans les conflits intérieurs en vibrant sa profondeur émotionnelle enfuie et ses pulsions. Les expériences sociales ont montré que les réactions de la foule génèrent souvent de son système nerveux émotif que de sa conscience et de son raisonnement.

Le comportement de la foule est souvent pertinent des effets et des inspirations qui sont pratiqués sur elle, par conséquence elle sera le jeu des moteurs extérieurs planifiés. Partant de ce point, la foule qui n'est pas fortifiée d'une éducation civique, va compliquer la crise civile et va s'élancer (se dérober) vers le négativisme, et va mettre la responsabilité sur ses leaders: C'est qui est connu par les extravagances collective des masses. Alors les sentiments deviennent ardens, extrémistes et exagérés et parfois à caractère sanguin et c'est à cause du bannissement de la responsabilité de l'individu au sein de la foule et sans qu'il soit puni (c'est l'impunité), alors il prend part dans les actes hostiles et le sabotage jusqu'à la participation dans la guerre civile.

12 – Les sentiments d'extrémisme du public se nourrissent de la fusion de ses individus dans les conceptions collectives, la mémoire collective et l'investissement de l'ensemble de l'héritage psycho-social (religion – croyance – traditions – culture – légendes..), cette fusion est caractérisée par sa solidité, et sans aucun doute elle ne peut se décomposer (se désintégrer) et n'a pas besoin des preuves ou des indices. Et quand la propagande des

(1) Conférence publique présentée à l'invitation de l'université de Neuchâtel-SUISSE / Faculté des Lettres et Sciences Humaines- Institut des Sciences de l'Information et de la Communication (Jeudi 14 Décembre 2006).

مواضيع الدراسات :

إعلام الأزمات والحوار

الإعلام وثقافة الحوار

الشحن الإعلامي في الأزمات

حتى لا تعود الجماهير أنابيب اختبار، وقف الشحن.. وإلى الحوار

الإعلام الأمني

رجل الأمن في وسائل الإعلام الدور والصورة

مشكلات الإعلام الأمني المهني وسبل علاجها

دور الأجهزة الإعلامية في التصدي لجرائم الفساد والاحتيال

اللجنة البرلمانية لشؤون الأمن والرقابة على السياسة الأمنية

القانون الإنساني في النزاعات

القانون الدولي الإنساني: ماهية، جوهر، مكونات، مبادئ، قواعد وقرار التطبيق

القانون الدولي الإنساني ومسؤولية الرئيس (أو القائد الأمني / العسكري) في تطبيقه

تحديات القانون الدولي الإنساني: الواقع والتطلعات

القانون الدولي الإنساني: مسؤوليات القادة وأسرى الحرب

أسرى الحرب والإحتلال في القانون المسلحة الدولي الإنساني

المحكمة الجنائية الدولية: حلم، فواقع... فحلم

حرب 12 تموز والقانون الدولي الإنساني

القيادة والتحكم في أوقات الكوارث والأزمات

La Propagande politique dans un conflit ou une crise interne

ISBN 978-9953-557-65-6



9 789953 557656

